مذكرات

سعد زغلول

الجزء الرابع

تحقيق

د. عبد العظيم رمضان

مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر



الهيئة المصرية العامة للكتاب

اهداءات ٢٠٠٢

أ.د/عبد العظيم رمضان

القاهرة

مذكرات سعد زغلول



مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر

مذكرات سعد زغلول

الجزء الرابع

تحقيق

د . عبد العظيم رمضان



الهيئة المصرية العامة للكتاب
١٩٩١

قام بقـراءة الـكراسات :

سـامى عــزيز
رمزى ميخائيــل
محـمـد حجــازى
إيزيـس راغـب
اســتر غـالى

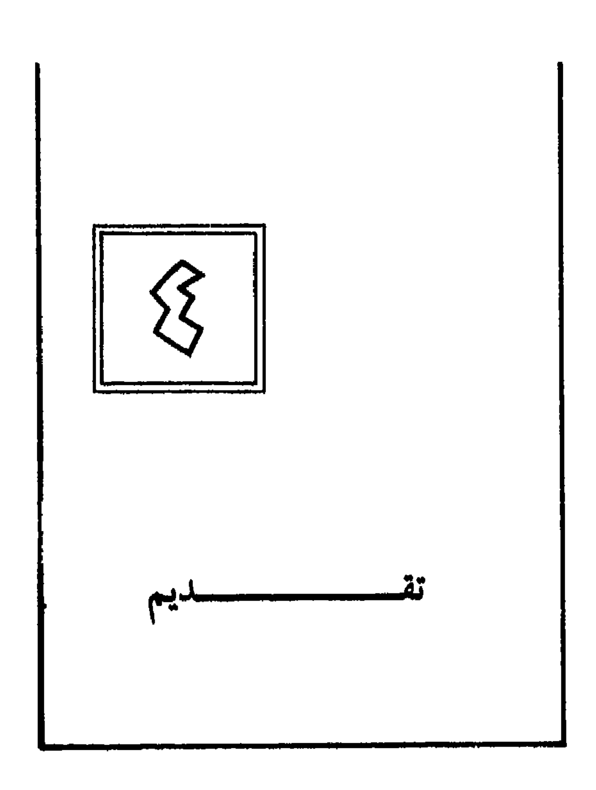
الإخراج الفنى والتنفيذ :
هاشم الأشمونى

ويل لى من الذين يطالعون من بعدى هذه المذكرات !

سعد زغلول

كراس (٢٨) صفحة (١٥٨١)





يسرنى أن أقدم للقارىء الكريم الجزء الرابع من مذكرات الزعيم الوطنى الليبرالى الكبير سعد زغلول . وهو يتناول يوميات الزعيم من يوم ٢٢ يناير ١٩١٠ إلى ٢٦ سبتمبر ١٩١٤ ، وتتضمنها الكراسات رقم ٢٨ و٢١ و٢٠ و١٩ و٣ و٢٣ على حسب الترتيب الزمنى وليس الترتيب الرقمى .

ويعد هذا الجزء من أهم أجزاء مذكرات الزعيم الكبير ، اذ يتناول أهم حدثين فى حياة سعد زغلول السياسية حتى ذلك الحين ، وهما استقالته من منصب ناظر الحقانية ، وانتخابه عضوا فى الجمعية التشريعية نائبا عن الشعب ، بكل ما مثله هذا التحول الكبير من اعتماد على قوة الشعب بدلا من الاعتماد على قوة الوظيفة والمنصب ، ومن تحرر سعد زغلول من قيود النظام السياسى الذى كان جزءا منه ، والذى كان يتمثل فى قوة الاحتلال وقوة الخديو وقوة الحكومة ، وانطلاقه فى العمل الشعبى الحقيقى الذى لا سلطان عليه فيه سوى سلطان الشعب .

ومع أن عمل المحقق يقتصر على النص وتفسيره وتوضيحه ، والترجمة لأبرز الشخصيات التى ترد فيه ، والتعليق على أحداثه ، الا أن استقالة سعد زغلول تطلبت منا ما هو أكثر من ذلك ، وهو تقديم تحليل لها ، اعتبرناه ضروريا فى مواجهة التحليلات التى سبق تقديمها من بعض الأساتذة والكتاب المهتمين بالدراسة التاريخية . وقد يدهش القارىء لهذا القول ، لأن النص شاهد اثبات لا يقبل الطعن ، وهو أمر صحيح ، ولكن الحقيقة أن بعض النصوص المبعثرة هنا وهناك تحتاج إلى جمع شتاتها ، ولم أطرافها ، والتغلغل فيها بالفهم والتحليل حتى يتسنى استنطاقها بما تريد البوح به . وهو ما حدث بالنسبة لما كتبه سعد زغلول عن استقالته التاريخية .

بل إننا فى سبيل هذا الغرض اضطررنا الى قطع أحداث الكراسة ٢٠ من منتصف الصفحة ٩٨٨ ، لكى نعرض الكراسة رقم ١٩ التى خصصها سعد زغلول للكلام عن استقالته بشكل مختلف . اذ خشينا أن نمضى بأحداث الكراسة ٢٠ إلى نهايتها ، التى تجاوزت استقالة سعد زغلول ، حتى لا يفاجأ القارىء بسعد زغلول يتحدث مرة أخرى عن استقالته . وهذا العمل الذى أقدمت عليه غير مسبوق ، لأن التقليد جرى على نشر الكراسات كاملة بتتبعها الزمنى بالنسبة لمذكرات أى زعيم ، لا تقطيعها إلى أجزاء ، وفصل كل جزء منها عن الآخر بكراسة أو كراسات من المذكرات .

على أن ايمانى بأن علم التاريخ هو فن بقدر ما هو علم ، هو الذى دفعنى إلى ذلك ، ولو أنى نشرت كل كراسة برمتها ، لجنت الناحية الشكلية على الناحية الفنية فى نشر المذكرات جناية فظيعة ، إذ ليس من المفروض فى القارىء أن يعود أدراجه بين الحين والآخر إلى ما بدأ به وما انتهى من قراءته ، فإذا أمكن ايجاد نوع من

التسلسل الزمنى حتى على حساب الناحية الشكلية المتمثلة فى وحدة الكراسة ، كان ذلك أصوب من الناحية الفنية ، طالما أن الناحية العلمية متوفرة من حيث الحرص على اثبات النص كاملا ومحققا .

ولعل طبيعة مذكرات سعد زغلول الخاصة هى التى دعت إلى ذلك ، اذ تحتوى بعض الكراسات على أحداث تتباعد زمنيا إلى حد يتعذر معه من الناحية العلمية الصحيحة عرضها كاملة . وقد ضربنا مثلا ، فى مقدمتنا للجزء الأول من المذكرات ، بالكراسة ٢٧ ، التى تحتوى على أحداث وقعت فى عام ١٩٠٣ وأخرى وقعت فى عام ١٩١٦ . كما تتضمن الكراسة رقم ٣٠ أحداثا وقعت فى سنوات ١٩٠٨ و١٩٠٩ و١٩١٧ . ويرجع السبب فى ذلك إلى طريقة سعد زغلول فى كتابة المذكرات ، فلم يكن يكتب فى كراسة واحدة حتى تنتهى ، بل كثيرا ما كان يكتب فى عدة كراسات فى وقت واحد ، كما أنه كان يكتب فى كراسات قديمة أحداثا جديدة لمجرد أنه وجد فيها صفحات بيضاء. ويجب علينا أن نضع فى اعتبارنا هذه الحقيقة دائما ، وهى أن سعد زغلول لم يكن يكتب للغير وإنما كان يكتب لنفسه ، ولم يكن فى حاجة ــ بالتالى ــ لمراعاة تخصيص الكراسات زمنيا كما هو الحال فى حالة كتابته للغير .

ومن هنا فإنى كنت فى الجزء الأول من المذكرات قد قررت تمزيق وحدة الكراسات ، حتى لا أمزق الوحدة التاريخية والتسلسل الزمنى للأحداث ، وترتب على ذلك تقسيم الكراسة من هذا النوع إلى أجزاء مرقمة ، كما ترتب عليه تقديم جدول جديد بالكراسات مرتبة ترتيبا زمنيا ألحقته بنهاية الجزء الأول من المذكرات .

على أن ما حدث فى هذا الجزء الرابع يختلف بعض الشىء عما حدث فى الأجزاء الثلاثة السابقة ، فقد كان تقسيم الكراسات فى تلك الأجزاء يتم على أساس زمنى ، ولكن تقسيم بعض الكراسات

فى هذا الجزء الرابع تم على أساس موضوعى . وقد ضربت المثل لذلك بما فعلته فى الكراسة ٢٠ ، التى قطعت أحداثها فى منتصف الصفحة ٩٨٨ لعرض الكراسة رقم ١٩ الخاصة باستقالة سعد زغلول ، ثم تابعت عرض النصف الثانى من الكرسة ٢٠ بعد انتهاء الكراسة ١٩ .

وعلى كل حال فإن الكراسة ٢٠ لها وضع فريد فى مذكرات سعد زغلول ، اذ هى بالغة التعقيد . وقد سبق أن نشرت الجزء الأول منها فى الجزء الثالث على قسمين : الأول من ص ١٠٥٣ إلى ص ١٠٤٩ (عداً تنازليا) ، والثانى من ص ١٠٥٥ إلى ص ١٠٥٤ (عداً تنازليا) ، أى أن الجزء الثانى أخذ مكان الجزء الأول وفقا للترتيب التنازلى ، إذ كان من المفروض أن يمضى الجزء تنازليا من ص ١٠٥٥ إلى ١٠٤٩ ، ولكن الجزء الأخير من ١٠٥٣ إلى ١٠٤٩ ورد قبل الجزء السابق له من ١٠٥٥ إلى ١٠٥٤ .

وقد كان علينا تقسيم بقية الكراسة ٢٠ فى هذا الجزء الرابع إلى ثلاثة أجزاء أخرى : الجزء الأول (وهو الثانى فى الترتيب) من ص ١٠١٣ إلى ص ١٠٤٨ (عداً تنازليا) ويتناول الفترة من أبريل سنة ١٩١٠ إلى ٨ ديسمبر ١٩١١ . والجزء الثانى (وهو الثالث فى الترتيب) من ص ٩٦٨ إلى ص ٩٨٨ ، ويتناول الفترة من ٢٤ ابريل ١٩١٢ إلى ٣١ مارس ١٩١٢ . والجزء الثالث (وهو الرابع فى الترتيب) وقد قسمته إلى ثلاثة أقسام : الأول من ص ٩٨٨ إلى ٩٩١ ، ويتناول الفترة من ٢ إبريل ١٩١٢ إلى يوم ١٠ أبريل ١٩١٢ ، والثانى من ص ٩٥٩ إلى ص ٩٦٨ ، ويتناول الفترة من ١٤ ابريل إلى ٢٤ ابريل سنة ١٩١٢ . والثالث من ص ٩٩٢ إلى ١٠١٢ ويتناول الفترة من ٨ مايو إلى ٨ يونيو سنة ١٩١٢ .

ومن ذلك يتبين صعوبة قراءة هذه الكراسة الفريدة . وليتصور القارىء الكريم لو أننا سقنا هذه الكراسة برمتها بدون اجراء هذه التقسيمات السابقة ، كيف كان يتسنى لأحد فهم ما فيها وفقا لترتيب صفحاتها ؟

وهذا الذى فعلنا مع الكراسة رقم ٢ فعلنا مثله مع الكراسة ٢٨ ، التى قسمناها إلى ثلاثة أجزاء : الأول ، ويتضمن يوم ٢٢ يناير ١٩١٠ ، والثانى ، ويتضمن يوم أول مايو ١٩١٣ ، والثالث ، ويتضمن الفترة من ١١ سبتمبر ١٩١٤ إلى ٢٦ سبتمبر ١٩١٤ .

كذلك الكراسة رقم ٢١ التى قسمناها إلى جزءين : الأول ، يتضمن يوم ٤ نوفمبر سنة ١٩١٠ ، والثانى ، ويتضمن الفترة من ٢ ديسمبر سنة ١٩١٣ إلى ٢٦ ديسمبر سنة ١٩١٣ .

وقد قسمنا كذلك الكراسة ٢٢ إلى قسمين : الأول ، ويتضمن يوم ٢٦ ديسمبر سنة ١٩١٣ (من ص ١٠٩٣ إلى ص ١١٠٥) والثانى ، ويتضمن يوم ٧ يوليو سنة ١٩١٤ (ص ١١٠٦) .
على أن صعوبة قراءة كراسات هذا الجزء الرابع لم تقتصر على ترتيب أحداث الكراسات ، وترتيب صفحاتها تنازليا أو تصاعديا ، إذ كان سعد زغلول يكتب فى نفس الكراسة مرة من اليمين إلى اليسار ، ومرة من اليسار إلى اليمين ـ كما هو الحال بالنسبة للكراسة رقم ٢٠ ـ ولكن الصعوبة تمثلت فى أن رداءة الخط قد جعلت فهم بعض الوقائع يبدو شبه مستحيل ، كما هو الحال بالنسبة لمسألة «محمد بدران» التى استغرقت جهدا تجاوز الستة أشهر ! فلا أكاد أصل إلى قراءة معينة للنص ، وأحاول تأكيد هذه القراءة فى ضوء ما ورد فى صحف تلك الفترة ، حتى أكتشف أن القراءة كانت

خطأ ، وعليَّ أن أعيدها من جديد ، حتى حفظتها عن ظهر قلب ، ثم أخذت رموزها تتكشف تدريجيا .

وفى الواقع أن التجربة أثبتت أن ترك العمل فى النص بعض الوقت ، مع الاشتغال الذهنى فيه بين الفينة والفينة يؤتى ثمارا طيبة . كما أن تكرار العمل فيه لحد حفظ النص يؤدى إلى الفهم الصحيح . والمشكلة أن النص يكون مفهوما بصفة كلية ، من خلال معناه العام ، ولكن تتعذر كتابته لوجود بعض ألفاظ فيه لم يتيسر قراءتها القراءة الصحيحة . ويمكن تشبيه ذلك بالقراءة فى كتاب مكتوب بلغة أجنبية ، فإن وجود بعض كلمات متناثرة مجهول معناها للقارىء لا يترتب عليه عجزه عن فهم النص ، وإنما يفهمه من السياق العام للكلام .

وقد واجهتنى هذه المشكلة فى الكراسة رقم ١٩ التى سطر فيها سعد زغلول مشاعره تجاه استقالته . فقد كان فيها عبارة طويلة تعذرت قراءتها ، رغم أن معناها العام كان يمكن استنباطه بشكل من الأشكال ، وتمضى على النحو الآتى « إذا صح لبس البادية أن تفضل سكن الخيام وأكل الكسرة ولبس العباءة مع الحرية على سكنى القصور ولبس الحرير وأكل الخروف مع الاستعباد أفلا يليق بابن العلم أن يتنازل عن حريته فى مقابلة مبلغ من النقود مهما كان عظيما » إلى آخره . فلعمق التفكير فى هذه العبارة ، فإن العقل الباطن خدمنى فى قراءتها أثناء نومى بعد تفكير طويل ! لقد علق سعد زغلول على استقالته بأنه إذا كانت بنت البادية تفضل حريتها على سكنى القصور فلا يليق به أن يتنازل عن حريته مقابل مرتب منصبه الكبير . والمشكلة أن كلمة « بنت » كانت تقرأ « لبس » ، وبالتالى كان النص يهرب كالزئبق ، ولكن الحصول على المعنى العام

للعبارة مكننى من قراءة كلمة « بنت » بعد أن كانت قراءتها فى حكم المستحيل .

وفى هذا الصدد فلعله ينبغى لى أن أنبه القارىء إلى أن قراءتى للنص تأتى بعد قراءة باحثين أو أكثر ، قرءا النص قبلى ، واجتهدا فيه ، وقدما لى قصارى ما أمكنهما فعله إزاءه ــ وليست هى القراءة الأولى . إذ يعاوننى فى قراءة الكراسات كل من السادة سامى عزيز واستيرا غالى ومصطفى الغاياتى وايزيس راغب ، كما كان يعاوننى المرحوم الباحث محمد حجازى ، الذى لقى ربه هذا العام ١٩٩٠ ، وكان ذا موهبة خاصة فى قراءة ما يغمض على الكثيرين قراءته من طلاسم خط سعد زغلول ، وقد خدم قراءة مذكرات سعد زغلول خدمة جليلة ــ رحمه الله رحمة واسعة . ومن هنا فإن قراءة هذه المذكرات هى جهد جماعى ، وليست عملا فرديا .

وهذا الأمر يختلف عن عملية تحقيق المذكرات ، التى هى مسئوليتى الخاصة لا يشاركنى فيها أحد ، بحكم العقد المبرم بينى وبين هيئة الكتاب . وبالتالى فإن أى نقد يوجه فى هذا الصدد يجب أن يقتصر على شخصى دون أحد آخر . وهذا التحقيق يتضمن توضيح النص بعلامات الترقيم ، التى خلت منها مذكرات سعد زغلول تماما ، وترتب على خلوها من هذه العلامات صعوبة بالغة فى فهم النص ، الذى يمضى « سداح فى مداح » اذا صح هذا التعبير ، ولا يتضمن أية اشارة الى انتهاء موضوع وبداية موضوع آخر ، وفيه تختلط الضمائر فلا يعرف ما يعود الى المتكلم أو المخاطب أو الغائب . ومن المعروف أن علامات الترقيم هى أشبه باشارات المرور ، التى بدونها يختلط الحابل بالنابل ، وهو نفس الحال بالنسبة لمذكرات سعد زغلول . ومن هنا كان وضع علامات الترقيم عملا بالغ المشقة ، لا يمكن أن يتم الا بعد فهم واستيعاب

كامل للنص ، لكى يمكن تقسيم العبارة بفصلات ، أو إنهاؤها بنقطة ، وتطبيق قواعد وضع علامات الترقيم بدقة . وأود هنا أن أقول إن علامات التعجب والاستفهام كلهاغير موجودة فى المخطوط الاصلى وحالها نفس حال علامات الترقيم فهى جزء منها بالضرورة

وقد رأيت فى شروحى على النص أن أوفر على القارىء مشقة الرجوع إلى المصادر الأصلية ، لتوسيع معلوماته فى هذه المسألة أو تلك ، فاهتممت بتقديم حواشي مستوفاة ، وصل بعضها الى عدة صفحات ، إستقيت من التقارير الرسمية والمضابط والصحف وغيرها . وقد خدمتنى مكتبتى فى ذلك خدمة كبيرة . وحين كنت أستعين بأحد من الباحثين فى نقل بعض النصوص من الجرائد ، التى أحددها له مسبقا ، فانى كنت أنسب هذا النقل له حتى يتحمل مسئولية ما نقل . فمازلت أعتقد أن نسبة العمل لأهله لا يعد فقط أمانة علمية ، وإنما هو تحميل كل فرد بمسئولية عمله . أقول ذلك لكثير من الباحثين والكتاب الذين ينسبون لأنفسهم فضل أعمال لم يقوموا بها ، مثل الرجوع إلى الدوريات والوثائق المهمة ، دون أن يشيروا بأية اشارة الى من نقلوا عنه النصوص التى لقى مشقة كبيرة فى جمعها !

وقد رأيت أن أدع أيضا فى هذا الجزء بعض أشكال كلمات المذكرات كما كتبها سعد زغلول دون تغيير ، وهى الأشكال القديمة التى غيرتها ضوابط الكتابة الحديثة ، مثل مسئول التى يكتبها سعد زغلول « مسؤول » ، ومثل « مسألة » التى يكتبها سعد زغلول « مسئلة » وهو شكل جائز للكلمة ولكنه لم يعد مستخدما . كذلك «ألا» التى يكتبها سعد زغلول « أن لا » ، مع أن هذا الشكل لا يجب ان يكتب إلا إذا كان ما بعد « أن لا » اسما وليس فعلا . وقد قصدت بترك هذه الأشكال كما هى أن يعيش القارىء فى جو

المذكرات ، ولأن تركها على هذا النحو لا يسبب صعوبة للقارىء فى فهم الكلمة ، ولكنى استبدلت بالألف الممدودة التى يكتبها سعد على شكل «أا» ، أى بهمزة على ألف تتلوها ألف مد ، ألفا واحدة عليها علامة المد ، لأن الشكل الأول يصدم القارىء .

وفى الوقت نفسه ، فقد التزمت فى الانتقال من صفحة إلى صفحة أخرى من المذكرات بكتابة رقم الصفحة التالية فى أعقاب الكلمة التى انتهت بها الصفحة الأولى مباشرة ، بدلا من كتابة هذا الرقم فى سطر مستقل لتفادى الانقطاع المفاجىء فى الكلام دون مبرر . وقد ميزت رقم الصفحة الجديدة بتغيير البنط من بنط ١٦ أبيض الى بنط ١٨ اسود ، بين قوسين مستقيمين .

كدلك فاننا مضينا بترقيم صفحات الجزء الرابع من المذكرات من حيث انتهى الجزء الثالث من ترقيم ، طبقا لما جرينا عليه بالنسبة للأجزاء السابقة ، مع تخصيص ترقيم للجزء الرابع مستقل يبدأ من رقم ١ حتى ينتهى الجزء ، وبذلك يحمل الجزء ترقيمين : الأول فى أعلى الصفحة ، وهو الترقيم العام للمذكرات ، والثانى فى أسفل الصفحة ، وهو الترقيم الخاص لهذا الجزء .

كذلك فقد صدرت كل كراسة بفهرس لمحتوياتها ، تسهيلا لمهمة القارىء الذى يريد الالمام بما فى الكراسة من موضوعات ، وان كان هذا العمل سلاحا ذا حدين ، لأنه قد يخفى نقاطا هامة أخرى احتوتها الكراسة بين الموضوعات التى عرضها الفهرس . وقد رأيت ألا يكتفى فهرس الجزء العام بعرض أسماء الكراسات ورقم الصفحات كما جرى فى الأجزاء السابقة ، بل يكون فهرسا تفصيليا يشمل محتويات الكراسات ، حتى لا يضطر القارىء الى البحث عن بغيته وسط الكتاب ، بما يكلفه من جهد .

١٥١٦

وقد ترتب على التقسيم الزمنى للمذكرات ، مع اشتمال بعضها على أحداث تتباعد زمنيا ، أن بعض أجزاء الكراسات لم يشتمل على أكثر من صفحة واحدة ، ويومية واحدة ، مثل الجزء الأول من الكراسة ٢٨ الذى يتضمن صفحة ١٤٨٢ فقط ويومية ٢٢ يناير سنة ١٩١٠ ، والجزء الأول من الكراسة ٢١ الذى يشمل صفحة ١٠٥٦ فقط ويومية ٤ نوفمبر سنة ١٩١٠ ، والجزء الثانى من الكراسة ٢٢ الذى يشمل صفحة ١١٠٦ فقط يومية ٧ يوليو سنة ١٩١٤ ، وكذلك الجزء الثانى من الكراسة ٢٨ الذى يشمل صفحتين هما صفحتا ١٤٨٣ و١٤٨٤ ويومية أول مايو سنة ١٩١٣ .

وفى الوقت نفسه فقد اكتشفت أن بعض الصفحات كان يجب أن يضمها الجزء الثالث من المذكرات ، مثل صفحة ١٤٨٢ التى تتناول يومية ٢٢ يناير سنة ١٩١٠ ، لأن الجزء الثالث يمضى إلى يوم ٢ يوليو ١٩١٠ . وقد كان يمكن تجنب ذلك لو كانت قراءة مذكرات سعد زغلول قراءة سهلة مذللة ، اذ كان يكفى أن يقرأ المحقق الكراسات كلها قراءة مبدئية ليقرر تقسيماتها المختلفة ، ولكن قراءة الكراسات معاناة حقيقية تمضى ببطء شديد ، ويتعذر بالتالى اكتشاف الصفحات أو اليوميات التى وردت فى كراسات متأخرة زمنيا لتدرج فى سياقها الزمنى.ولست أستبعد أن تشتمل بعض كراسات الفترة المتأخرة من حياة سعد زغلول على صفحات ترجع إلى الفترة الأولى ! .

والمهم أن هذه الصعوبة قد أدت بدورها الى أن الجدول الذى ألحقنا به الجزء الأول من مذكرات سعد زغلول قد أصبح فى حاجة الى تعديل . ولذلك رأيت من الأوفق تقديم جدول حديث يتضمن تقسيماتنا الزمنية الجديدة للدراسات ، ويلحق بهذا الجزء ، وهى خدمة للمختصين بالدرجة الأولى .

كذلك فان هذا الجزء سوف يتضمن الكشافات اللازمة للأعلام والهيئات والأماكن والبلاد والحوادث والدوريات . ويقوم بعمل هذه الكشافات الباحثون المشتغلون فى المذكرات ، كما هو موضح رفق كل كشاف . وننوى ان شاء الله أن نجمع هذه الكشافات فى نهاية الأجزاء ، فى شكل كشاف عام للمذكرات ، يكون ملحقا للجزء الأخير ، وعلى كل حال فهذه وصية لمن يحقق هذه المذكرات بعدى ، اذا شاءت ارادة الله أن ألقاه قبل استكمال التحقيق الى نهايته حسب العقد المبرم بينى وبين الهيئة .

والمهم هو أن هذا الجزء من مذكرات سعد زغلول يكشف عمق الأزمة النفسية التى تعرض لها سعد زغلول قبل تقديم استقالته ، وفى أعقابها ، وبعدها . وهى أزمة عاصفة بكل المعايير ، تصور مغالبة الضعف البشرى والتغلب عليه . فقبل تقديم سعد زغلول استقالته ، كان يخوض معركة قاسية مع نفسه لاقناعها بقبول تقديم هذه الاستقالة ، وتقبل ضياع الحكم وهيبته وسلطانه .

« ففى يومية ٢٢ يناير سنة ١٩١٠ يدعو الله قائلا : « هبنى من لدنك مددا أستعين به على محاربة الشهوة ، ومغالبة الهوى ، وترك الطمع » ويقول : « اللهم انى تبت اليك ، ورجعت اليك ، وندمت على ما فعلت ، وعزمت على ألا أعود أبداً » !

والطريف أن سعد زغلول لم يغنم من منصبه ما لا يدفعه الى طلب المغفرة وترك الطمع ! بل ان من الأمور الخطيرة التى تكشفها هذه المذكرات أن سعد زغلول خسر من منصبه ولم يكسب ، فهو يقول إن أملاكه نقصت بمقدار ٢٠٠ فدان فى فترة منصبه ، وبعد أن كان جيبه عامرا بالمال ، أصبح مدينا ! وهو درس بليغ لمن يتخذون المناصب سلماً للثراء وتأمين المستقبل !

وقد كان هذا الدين من الأسباب التي أثقلت على همة سعد زغلول وجعلته يتردد فى الاستقالة . فهو يقول : « كنت قبل أن أعقد النية على الاستعفاء ، مضطرب الفكر جدا ، وكان همى الدين الذى على ، فقد تعاسر البنك الألمانى الشرقى فى معاملتى ، وقلق على دينه عندى ، البالغ قدره حوالى الثلاثة آلاف جنيه ، وطلب منى كفالة ، فعظم لدى الأمر واشتد ، ولكن أدركتنى همة بعض الأقارب ، فدفع هذا المبلغ ، وحينئذ أحسست براحة وانشراح ، ونظرت الى ما فى الوظيفة من المشوقات ، فاحتقرتها » ! . . الى آخره .

ولكن الاستقالة لم ترفع هموم سعد زغلول ، اذ سرعان ما وقع فريسة هجوم شرس دفع إليه عباس حلمى ، واستخدم فيه اسماعيل أباظة باشا ، الذى نشر عدة مقالات فى « الأهرام» بامضاء : « عارف » افترى فيها على سعد زغلول افتراءً شديدا ، الأمر الذى اضطره الى رفع الأمر الى القضاء ، وترتب على ذلك قضية شغلت سعد زغلول بقدر ما شغلت الرأى العام المصرى .

وفى نفس الوقت ، واجهت سعد زغلول أزمة قاسية أخرى ، هى أزمة الفراغ الذى وجد نفسه فيه بعد حياة عاصفة قضاها فى الوزارة فى صراع مع الاحتلال من جهة ، والقصر من جهة أخرى ، وزملائه النظار من جهة ثالثة . هذا الفراغ كان على سعد زغلول انهاؤه بكل ثمن ، وكانت الوسيلة الوحيدة التى رآها سعد زغلول هى الحصول على منصب آخر فى جهة أخرى ، ومن هنا فكر فى شركة قنال السويس لهذا الغرض .

والطريف أن سعدا حتى وهو يفكر فى شركة قنال السويس للتعيين فيها ، كان يقوده دافع وطنى الى جانب الدافع الشخصى ! ذلك أن عقد الحكومة المصرية مع الشركة كان يقضى بأن ينوب عن الحكومة المصرية فى مجلس ادارة الشركة مندوب مصرى ، ولكن

الشركة عينت وزيرا فرنسيا سابقا ، هو « إميل أوليفييه » ، فى سنة ١٩٦٥ ، بمرتب قدره ثلاثون ألف فرنك ، واستمر هذا يشغل منصبه ٤٦ سنة كاملة ! ـ أى نصف قرن تقريبا ! ـ فلما مات فى سنة ١٩١٣ طالبت الصحف المصرية بتعيين مصرى خلفا له ، وفقا لاتفاقى ١٨٥٤ و١٨٥٦ مع الشركة ، وكان التعبير الذى استخدمته الصحف هو تعبير « مصرى حقيقى » ، حتى لا يجرى تعيين متمصر ! ومن هنا فكر سعد زغلول فى حل أزمته المالية عن طريق ترشيح نفسه لهذه الوظيفة ، لكى يحل مصرى محل فرنسى فى وظيفة هى من حق المصريين !

والمهم هو أن الفراغ وأزمة سعد زغلول المالية ، قد دفعاه ، فى تلك الفترة العصيبة من حياته بعد استقالته من الوزارة ، الى التفكير فى وسائل لا تتفق مع ما طبع عليه ، لولا أن الارادة الشعبية تقدمت فى ذلك الوقت بالذات لتنقل سعد زغلول من التفكير فى الوظيفة والمنصب ، الى التفكير فى الخدمة العامة والنيابة عن الأمة . وكان ذلك بمناسبة الانتخابات التى جرت فى ذلك الحين للجمعية التشريعية بعد تغيير القانون النظامى على يد اللورد كتشنر .

وتكشف هذه المذكرات أن سعد زغلول لم يسع الى ترشيح نفسه فى الانتخابات ، وانما سعت اليه الانتخابات ! وكان الذى شجع سعد زغلول عليها هو محمد أمين يوسف ، والد مصطفى أمين . وفى ذلك يقول سعد زغلول إنه عندما فاتحه محمد أمين يوسف فى انتخابات العاصمة أجاب بقوله : "انى لا أريد أن أسعى للانتخاب ، لأن فيه تعبا ومشقة ، ومالا يلائم حالتى ، ولكن إذا انتخبنى الناس من تلقاء أنفسهم لا أتردد فى القبول » ! وقد رد عليه محمد أمين يوسف بأنه إذا كان لا يريد أن يكون من الساعين فى الانتخابات ، فانه يمكنه أن يكون الساعى فى هذا ، وأنه سوف

يتكلم مع بعض أصدقائه فى نادى الحزب الوطنى لكى يتداولوا فيما بينهم فى شأن من يصح انتخابه عن العاصمة .

وحتى نفهم عزوف سعد زغلول عن السعى فى الانتخاب يمكننا أن نورد هنا ما علق به على موقف فتح الله بركات ونجله بهى الدين بركات من الحديث الذى دار بينه وبين أمين بك يوسف السالف الذكر ، إذ يقول إنه لمح منهما عدم ارتياح لفكرة الانتخاب ، « ولم أفهم لغاية الآن إن كان ذلك لاعتبار عدم نجاحها ، أو عدم لياقتها بى ، أو لسبب آخر » !

فواضح أن هذين السببين هما اللذان كانا يدوران فى خلد سعد زغلول وهو يقول إنه لا يريد أن يسعى للانتخاب ، ولكن إذا انتخبه الناس من تلقاء أنفسهم لا يتردد فى القبول . فقد كان سعد يخشى عدم النجاح لو رشح نفسه من جهة ، وكان يشعر من جهة أخرى بأن ترشيح نفسه للنيابة بعد أن شغل منصب الوزارة ربما كان غير لائق به .

وربما كان ما جعل سعد زغلول يتغلب على هذين السببين ، تعليق خليل ثابت ، أحد أصحاب جريدة « المقطم » على هذه النقطة فى حديثه مع الشيخ يوسف الخازن (وقد أبلغه به الأخير) وهو قوله : إذا كان له (سعد) رغبة فى ترشيح نفسه ، فلا عيب عليه أن يباشر ذلك بنفسه ، واذا سقط ، فقد سقط أعظم منه ، كموسيو بلفور ، رئيس حزب المحافظين (فى انجلترا) لولا أن تخلى له بعض رجال حزبه عن مركزه » !

فى ذلك الوقت كانت الظروف تدفع سعد زغلول دفعا الى الاعتماد على الانتخابات للخروج من أزمته . ففى يوم ٢٦ أكتوبر ١٩١٣ كتب قائلا : « الحقيقة أن مركزى دقيق للغاية ، ولا أنجو من خطره إلا بقطع النظر عن كل شىء يأتى من الحكومة ، وعن كل

أمل فى تحسين الحالة ــ أو تَرْضى إحدى السلطتين ! ولكن الوسائل غير متوفرة ــ فالأصوب ترك الأمر لله » .

وعلى هذا النحو أدار سعد زغلول ظهره للسطتين ، واتجه الى الشعب ، الذى أظهر له من التأييد والحماس والتشجيع ما هزه هزا . يقول فى مذكراته : « شعرت بميل عام هزنى وأطربنى » .

ولكن هذا التأييد أزعج السلطتين ، فعلى حد ما أورده سعد فى مذكراته : « نشرت جريدة «الأفكار» أربع مقالات بالطعن الشديد فىَّ ، ونشرت جريدة « النوفيل » فصلا من هذا القبيل ، ترجمته جريدة « البروجرية » وجريدة « المؤيد » ، وحشاه محمد عثمان ، طريد العدالة ، بعبارة أوقح من سحنته ! وعلى مقالات « الأفكار » مسحة من أباظة » .

وعندما يتحقق الخديو من نجاح سعد زغلول فى الانتخابات ، يرسل اليه عرضا بالاتفاق ، وأن يكون من رجاله فى الجمعية التشريعية ويتقيد برأيه ، ولكن سعد زغلول يرفض هذا العرض ، ويقول : إن مركز الجمعية التشريعية لا لذة فيه الا اذا كان الانسان حرا ، يدافع عن مبادئه ، وينصر مذهبه . فاذا كنت أريد أن أتقيد برأى غيرى ، ولا أسير الا طبقا لمشيئته ، أو أسكت ، فليس ذلك المركز مركزى ، ولا هو من اللائق بى ، بل هو مركز الأباظيين » ! إنى لست رجل الاحتلال ، ولا أنا من مواليه ، وكل مشروع منه أرى الضرر فيه ، أعارضه ، ولا أتعرض بسوء للخديو ولا أخالفه الا فيما اذا كانت مصلحته لا تتفق مع مصلحة البلاد . ولقد عشت الى هذا السن حياة قضيت أغلبها فى أعمال خفية عن العامة ، وكان خصومى يتوهمون حقيقتها ، ويظهرونها للناس فى غير لباسها ، وأريد أن أختم حياتى فى أعمال علنية يراها كل الناظرين ، ولا يقدر على تأويلها أرباب الغايات الفاسدة » .

ومن هنا نعتبر اتجاه سعد زغلول الى النيابة عن الشعب فى الجمعية التشريعية أخطر نقطة تحول فى حياته السياسية ، كما أنها نقطة تحول فى زعامته الشعبية ، لأنها حررته من السلطتين الحاكمتين ، ووضعته تحت سلطة الشعب .

وعلى كل حال فان هذا الجزء يكشف من أسرار الحياة السياسية فى تلك الفترة ما يصحح كثيرا من المعلومات التاريخية . وعلى سبيل المثال فان حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ لم يكن اختراعا من اللورد كليرن ، فقد أراد اللورد كتشنر أن يرسل قوات الاحتلال الى قصر القبة ، وخلع عباس حلمى ، وتعيين الصدر الأعظم سعيد حليم مكانه ! كما يكشف من فساد الخديو عباس حلمى الشيء الكثير ، ويكشف من علاقات القوى السياسية المتشابكة فى تلك الفترة الشيء الأكثر .

ولعلى فى نهاية هذا التقديم لا أملك الا أن أوجه الشكر لكل من ساهم فى اخراج الكتاب بهذه الصورة المشرفة ، وعلى رأس هؤلاء الأستاذ الدكتور سمير سرحان ، رئيس هيئة الكتاب ، والأستاذة الفاضلة سميرة عرابى وكيل الوزارة ورئيس الإدارة المركزية لشئون المطابع ، والسيد يوسف عتابى رئيس قسم الجمع التصويرى ، كما أشكر مجموعة العمل فى هذا الجزء من مذكرات سعد زغلول ، خاصة الأستاذ سامى عزيز رئيس المجموعة ، وأملى أن يلقى القارىء فى هذا الجزء من المتعة الذهنية والمعرفة ما يصبو إليه. والله الموفق .

مصر الجديدة فى أول أكتوبر ١٩٩٠

أ . د . عبد العظيم رمضان



الكراسة الثامنة والعشرون

الجزء الأول



الكراسة الثامنة والعشرون

الجزء الأول

من ص ١٤٨٣ إلى ص ١٤٨٣

يوم ٢٢ يناير ١٩١٠

المحتويات :



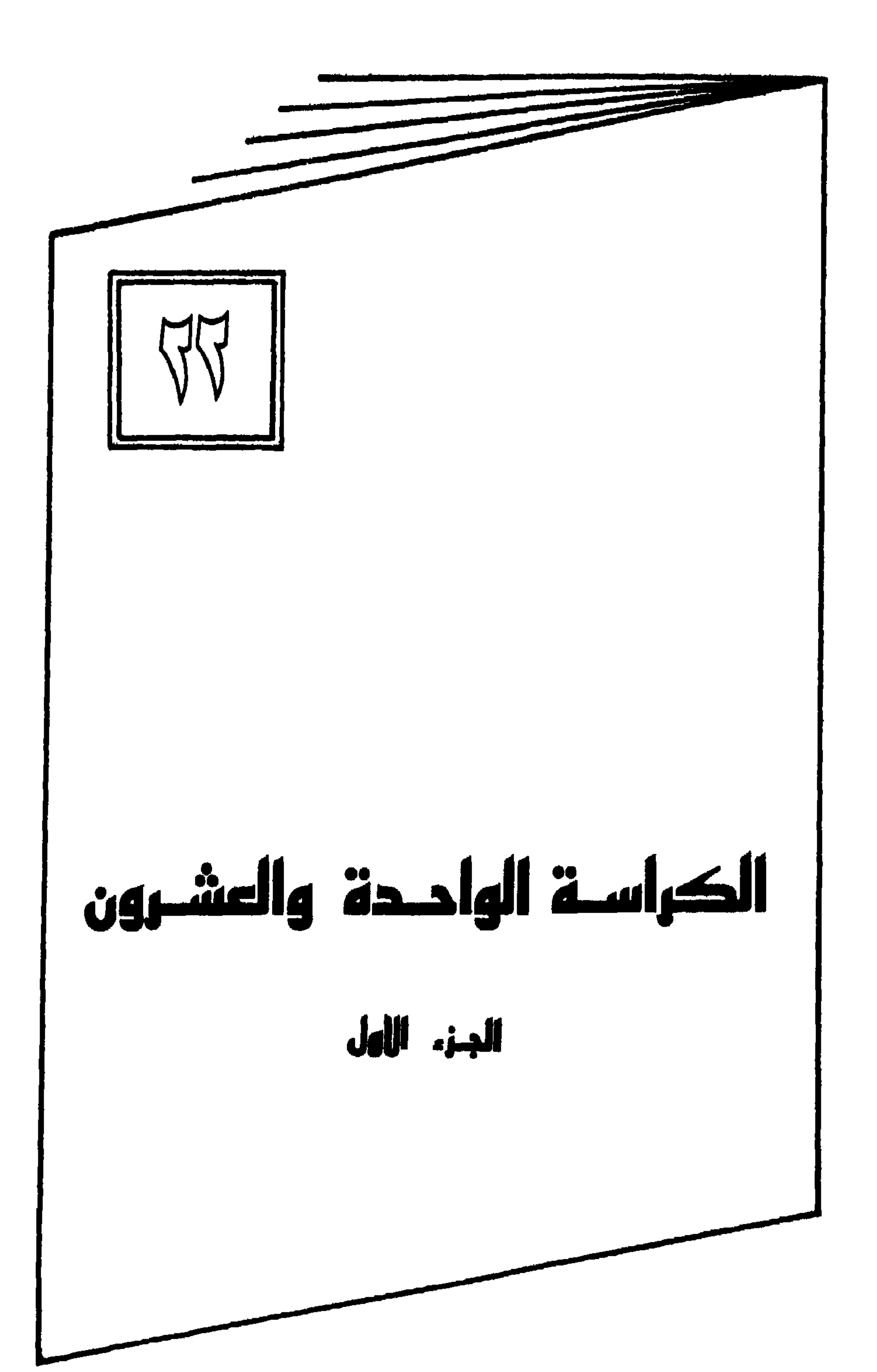
[ص ١٤٨٢]

فى ٢٢ يناير سنة ١٩١٠

أحمد الله على النجاة من خطر الطمع ، وأشكره على لطف ما صنع ، وأتوب اليه من مخالفة أوامره ونواهيه ، وأستغفره من ظاهر الذنب وخافيه ، وأساله تعالى أن يوفقنى الى اكتساب رضائه ، ويقينى شرّ أعدائه ، ويثبّتنى على الصراط المستقيم ـ صراط الذين أنعم عليهم بفهم سر وجوده ، وغمرهم باحسانه وجوده ، إنه على ما يشاء قدير ـ

اللهم إنى تبت اليك ، ورجعت اليك ، وندمت على ما فعلت ، وعزمت على أن لا أعود أبدا . فهبنى من لدنك مددا أستعين به على محاربة الشهوة ، ومغالبة الهوا ، وترك الطمع إنك أنت السميع ، وبالاجابة جدير .




٢٢
الكراسة الواحدة والعشرون
الجزء الاول

الكراسة الواحدة والعشرون

الجزء الأول

من ص ١٠٥٦ إلى ص ١٠٥٦

يوم ٤ نوفمبر ١٩١٠

محتويات الكراسة :



[ص ١٠٥٦]

يوم ٤ نوفمبر سنة ١٩١٠

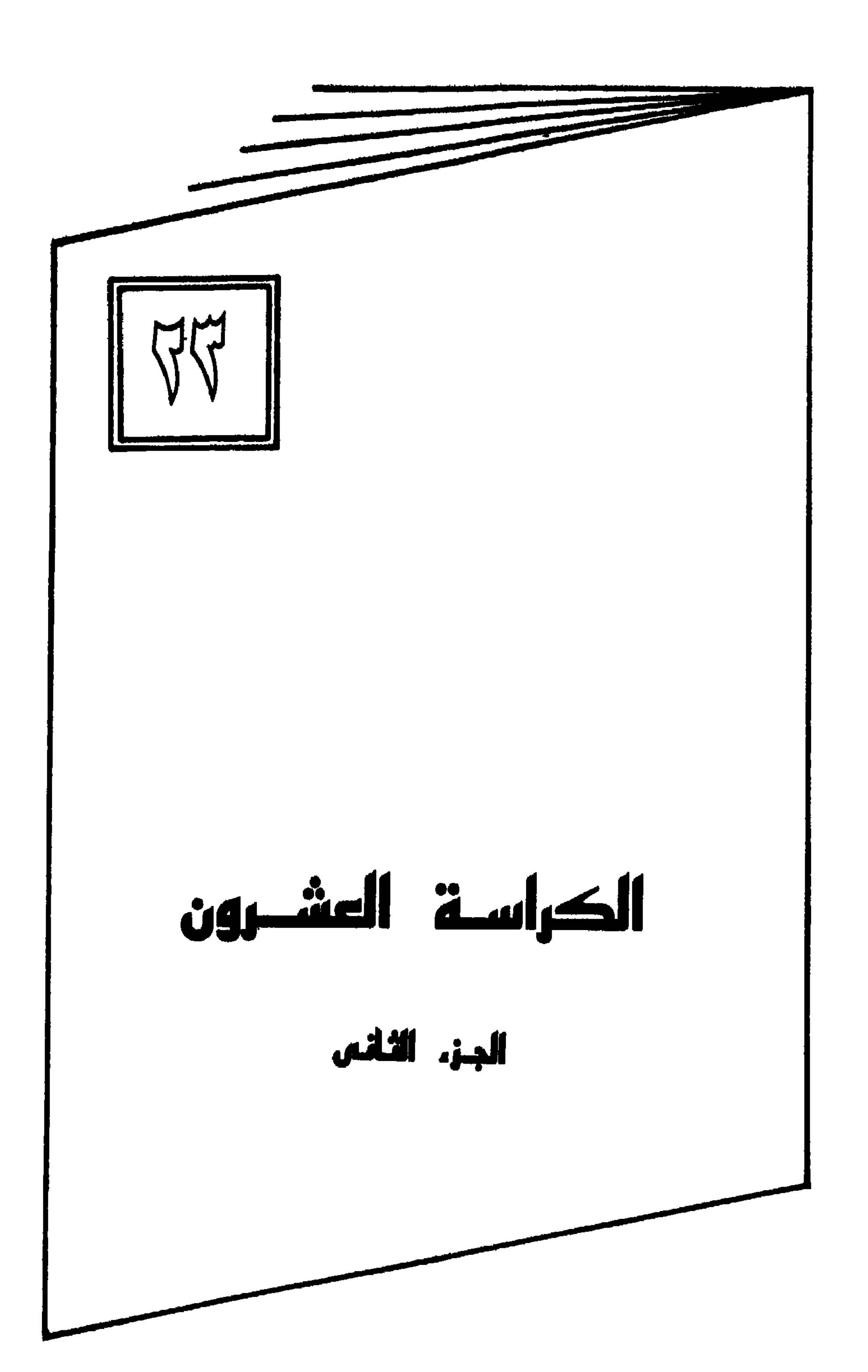
٤٩٠٠	للست مصروف الشهر
٥٦٦٠	للخارج مصروف الشهر
٠٤٢٢	ثمن لمبات وتصليحات
١٠٩٨٢	

نفّع العالم[1] وكأنك تنتفع منهم .

اذا كان لابد من موتك غدا ، أو بعد غد ، فلا تهتم لحوادث الحياة ، ولا تجعل لها مكاناً من نفسك .

(١) يقصد بالعالم هنا : الناس




٢٣
الكراسة العشرون
الجزء الثانى



الكراسة العشرون

الجزء الثانى

من ص ١٠٤٨ إلى ص ١٠١٣ (عدا تنازليا)

من أبريل ١٩١٠ إلى ٨ ديسمبر ١٩١١

المحتويات



[ص ١٠٤٦][٢]

مسئلة القنال

الخلاف على من يعلن : رغب سعيد أن يكون الاعلان بأن قرار الجمعية العمومية فى هذه المسئلة يكون قطعيا ـ يكون بواسطته ! ورغبت أن يكون بواسطتى ، لأنى أنا الذى سأتولى الدفاع ، حتى يكون وقاية لى من سخط الأعضاء ، وموجبا للانعطاف الىَّ، وحُسْن الاصغاء الى ما أقول .

فسارع[٣] إلى إخبار أباظة بهذا الخلاف ، ووسطه فى زواله . وحسما له قلت أن يتوزع الدفاع علينا جميعا .

---

(٢) قدمنا صفحتى ١٠٤٦ ، ١٠٤٥ على صفحتى ١٠٤٨ ، ١٠٤٧ لاتصالهما بالجزء الثالث .

(٣) أى سارع سعيد

وبعد أن دافعت فى أول جلسة(٤) ، هنأنى كثير على دفاعى ، إلا هو !

وقد جمعنا قبل الجلسة الأخيرة ،(٥) وعرض علينا أن لا نتكلم فيها ! فقلت : يستحيل أن لا نجاوب عن أى أمر جديد(٦) . فانصاعوا لرأيى . ولكن أباظة أفهم أعضاء المجلس بأنى مخالف لرأى اخوانى فى الكلام ، وأنى اذا تكلمت أضرّيت كثيرا ببلادى ، فيلزم منعى من الكلام ! وجاء فى الجلسة ، وناقشنى فى ذلك مناقشة طويلة جدا ، لم يشترك فيها واحد من إخوانى ، بل التزموا السكوت . وثبت للأعضاء ـ بسكوت الزملاء ـ صحة ما قاله اباظة ! ونشرت جرائد الحزب الوطنى عدة مقالات بالطعن علىّ فى تعرضى للدفاع عن المشروع . وأخذ أباظة ، وأعوانه ، يبثون فى الناس أنى حاولت خيانة الوطن . وكاد ينفذ كيده لولا أن تعرض سعيد(٧) له بالمنع .

[ص ١٠٤٥]

وقد طلبنى الخديو فى القبة ، وتحادث معى طويلاً فى موضوعات شتى ، منها موضوع القنال . ولكنه ظهر لى ـ من خلال أقواله ـ أنه لم يكن يود أن أدافع عن المشروع . وقد استمر أباظة ملازماً لبيت سعيد ، ولم تمر ليلة بدون أن يجتمعا ، وضما إليهما فتحى ، فأغرياه بمخالفتى ، واتحد معهما على منافرتى !

(٤) يقصد دافع عن مد الامتياز بجلسة ٤ ابريل ١٩١٠

(٥) جلسة ٧ ابريل ١٩١٠

(٦) فى الأصل : « يستحيل أن لانجاوب عن أمر جديد » . والمعنى يستحيل ألا نجاوب عما يثار من جديد .

(٧) قراءة ترجيحيه .

قبل السفر الى أوربا فى شهر يوليو سنة ٩١٠ بيوم ، أرانى[٨] عريضة مجهولة الاسم بان فتحى أخذ رشوة فى مسئلة المدارس[٩] وأنى كنت أتناول الرشوة فى المعارف . وأخبرنى سعيد بأنه بلغه أن هناك جمعية مؤلفة للإنتفاع من التركات التى تؤول للحكومة ، باثبات استحقاقها لبعض الأفراد . وأن فتحى من أعضاء هذه الشركة ! فسألته عن باقيهم ، فقال لم يتصل به أسماءهم !

تكلمت معه فى شأن تعيين محمود صدقى عضوا بمجلس الأوقاف الأعلى ، وأخبرته بأن الخديوى قبل ذلك ، وأنى آخاطب محمود فى هذا الشأن ، وأترضاه . ففعلت ، وعدل عن تعيينه بدون إخبارى !

تكلم مباشرة مع سرهنك فى قبول رئاسة الشورى من غير واسطتى ، ووسطنى فى استعفائه من وكالة الحربية .

[ص ١٠٤٨]

فى أوائل نوفمبر سنة ٩١٠

شاعت اشاعات كثيرة زمن الصيف عن سقوط الوزارة ، واستعفاء الخديوى ، ولكنها لم تتحقق . وكانت تخمينات .

تقابل جورست مع الخديوى بسراى القبة ، لعدم تمكن الأول من الذهاب الى اسكندرية . وأظهر - فى أثناء حديثه - الرغبة فى تغيير الخطة التى سار عليها فى ادارة الأمور .

(٨) أى سعيد باشا . رئيس النظار

(٩) قراءة تقريبية .

[ص ١٠٤٧]

١٠ نوفمبر سنة ٩١٠

عشق الخديوى غانية من المجريات ، كانت تتردد على بيوت العاهرات فى باريس ، ويتردد عليها كثير من شبان مصر . وانتهى به الحال أن تزوج بها ، بعد أن أعلنت اسلامها . ولكنه لم يتجاسر عن اعلان ذلك رسميا ، وسافر معها الى الآستانة فى صيف هذا العام ، وحاول أن تقبلها والدته ، فأبت ، كما أبى السلطان .

واشتد الخلاف بينه وبين زوجته الأولى ، حتى هم بطلاقها ، لولا رجاء بعض الحاشية.وعند عودتها نَبه أن لا يحتفل أحد بمقدمها ، وأن لا تطلق المدافع لها . فعادت من غير أن يشعر الناس بعودتها ، لولا أخبار الجرائد .

وفى يوم ٨ نوفمبر سنة ٩١٠

نشرت جريدة « العلم » حديثا ـ مرويا عن الحرم الأولى ـ بخصوص تربية ولى العهد . وعلق(١٠) عليه بما يفيد ميل الأمة اليها ، وتعضيدها لها ، واحترامها . فلما بلغ ذلك الخديوى ، امتلأ غضبا ، وهم بطلاقها ، وأرسل يستقدم اليه سعيد باشا .

فاستشارنى هذا فى الأمر ، فقلت : اجتهد أن تقنعه بالعدول عن

(١٠) أى : « العلم » .

هذه الفكرة ، لأن فى تنفيذها وبالا عليه ، فـان الأمة تُعـد كلّها من صفها ، والانكليز تتداخل لحمايتها ، ثم تظهر الثانية ولأ يقبل أحد أن يعاملها كأميرة ، فيقع الخديوى فى ارتباك .

وعلمت من سعيد أن أباظـة فى اسكندريـة ، ومجتهد فى اقنـاع الخديوى بـذلك . وقلت لسعيـد أن يشير عـلى الخديـوى باستشـارة جورست .

[ص ١٠٤١]

رجل يدعى محمد بدران ، من الشرقية ، كان حُكم عليه فى سنة ١٨٩٢ بالغرامة ، فى حادث نصب واحتيال ، ثم تعين عمدة على ثلاث بلاد وقبيلة[١١] ، وأنعم عليه بالرتبة الثالثة فى سنة ٩٠٥ ، واشترك فى عدة لجان ، وانتخب عضوا فى مجلس المديرية ، وأعطى صوته لمصطفى خليل ، عوضا عن أباظة[١٢] .

(١١) عين أمين محمد بدران عمدة لقبيلة موسى وثلاثة بلدان تتبعها بمركز كفر صقر بمديرية الشرقية ، بعد مضى خمس سنوات على هذا الحكم ، وقد خلف فى العمودية والده . (المؤيد فى ٨ فبراير ١٩١١ ، من بيان لمحمد بدران)

(١٢) مصطفى خليل باشا . وحتى ندرك أهمية هذا الموضوع ، فإن اسماعيل أباظة باشا كان عضوا منتخبا فى مجلس شورى القوانين فى المدة من ٢٤ فبراير ١٩٠٢ ، ولكنه سقط من العضوية لانتهاء مدته فى مجلس المديرية ، التى هى شرط أساسى فى عضو مجلس شورى القوانين ، وانتخب بدله مصطفى خليل باشا سنة ١٩١٠ .

وقد وصف محمد فريد مصطفى خليل باشا بأنه « مجرم ، ومتملق للانكليز ، وهـو الـذى دعـا ضبـاط الأسطول الانكليـزى لـداره ، وأولم لهم ولائم سائغة » . ولكن الحزب الوطنى ساعده فى الانتخابات للجمعية التشريعية بعد ذلك ، لأنه « أقل ضررا فى الجمعية التشريعية من أباظه باشا » (أوراق محمد فريد ص ١٥٩) .

وكان فى الابتداء[١٣] مع أباظة ، حيث وعده بـأن يستصدر لـه عفوا ، وسعى بالفعل لدى سعيد فى ذلك ، وكان سعيد ميالا لهذا .

ويظهر أنه[١٤] لم يعط صوته ضد أباظة الا على شرط العفو عنه من ذلك الحكم ، حتى يصح انتخابه لمجلس المديريـة . فطلب المـدير ذلك ، فحاول سعيد فى هذا الأمر[١٥] .

وتداولت فى ذلك بالحقانية ، وقررت أنه لا سبيل الى العفو عنه عفوا يمحو الجريمة ، لأن ذلك لا يكون الا لأغراض سياسية فى جناية عامة ، الخ . ففرح بذلك سعيد[١٦] .

واخيرا أتى إلىّ [١٧] أنه يمكن اعتبار الشخص معفيا عنه من تاريخ نواله الرتبة ، فأوحيت بهذه الفكـرة الى برنيـوت[١٨] الذى بثهـا الى جراهم[١٩] ، وهو حضر عندى ، ثم اتفقت مع المستشار على ابدائها ، ووضعت الكتابة اللازمة ـ أى التى تكتبها [١٠٤٠] الداخليـة الى

(١٣) فى الأصل « الابتدا » ـ بدون همزة .

(١٤) أى محمد بدران .

(١٥) أى : حاول ضد تحقيق هذا الأمر ـ كما يفهم من سياق القصة كلها بعد ذلك ، بعد أن كان ميالاله عندما كان السعى من جانب أباظة .

(١٦) أى فرح لانه لاسبيل للعفو عن محمد بدران : حيث كان هذا العفو من شأنه أن يغضب الخديوى عباس حلمى ، لأن محمد بدران كان مستندا إلى مصطفى خليل ، المستند بدوره إلى الانجليز . وعبارة سعد زغلول عن أن العفو « لا يكون إلا لأغراض سياسية » يقصد به أنه لا يجوز العفو الا فى الجرائم السياسية .

(١٧) أى : طرألى

(١٨) برونييت BRUNYATE ، المستشار القضائى .

(١٩) المستر جراهام ، هو مستشار الداخلية ومدير عام مصلحة الصحة .

مجلس النظار . ثم توجهت الى[١٩م١] الداخلية ، وعرضتها على المستشار ، وشكر لى .

وانتقلت الى الناظر ، فازداد اصفرارا[١٩م٢] ، وقال لى : اذن كل إحسان برتبة يتضمن عفوا ؟ قلت : لا مانع من ذلك . قال : ولكن الأحسن ألا يعفى ! قلت : هذا ليس برأى الحقانية . قال:سأبحث فى المسئلة ! قلت : لك ذلك . وانصرفت . ومررت بالمستشار ، فأخبرته ، وقلت له : أنهيت واجبنا ، والباقى على الداخلية .

قصصت على برنيوت هذه المسئلة . وحدثته بطرف من الحالة التى كنت فيها ، فقال : إن الظروف لا تساعد على ظهور هذا الخلاف[٢٠] .

[ص ١٠٤٤]

وضعت مشروع المجالس الحسبية ، واتفقت معه[٢١] عليه . وكان فى الأصل تحت رئاسة وكيل الحقانية ، فقال : إنه يحسن أن يكون تحت رئاستك ، وعند غيابك يكون الوكيل .

ثم سافرت فى ١٢ ديسمبر الى الوجه القبلى ، وكان تقدم إلى مجلس النظار ، فأقر عليه ، وأرسله الى مجلس شورى القوانين . ثم عدت فى

(١٩م١) غير موجودة فى الاصل

(١٩م٢) ناظر الداخلية هو محمد سعيد باشا نفسه .

(٢٠) أنهى سعد زغلول هذه الصفحة بثلاثة أسطر مشطوبة أمكن قراءتها على النحو الآتى :

« ويظهر لى أن هناك اتفاقا ـ إن لم يكن صريحا ، فضمنى ـ بين الخديوى وسعيد ضدى ، وهما يستعملان فتحى فى تنفيذ مآربهما ، مثل أباظة.وانى الآن فى أحرج المراكز لاتحاد المذكورين ضدى » .

(٢١) أى مع سعيد باشا على الأرجح

عيد أول السنة الهجرية ، وعلمت أن مجلس الشورى غير راض عن بعض أحكام المشروع . فتكلمت معه أن يتكلم فى هذا الشأن مع بعض الأعضاء - كشعراوى باشا . ثم سافرت على أن أعود بعد ثلاثة أيام

ثم عدت فعلا يوم الخميس ٥ يناير سنة ٩١١ . وفى صباح يوم ٦ منه ، زرته فى منزله - وكنت قرأت فى « العلم » أن حشمت ورشدى اجتمعا به فى منزله ، وتداولوا فى مشروع المجالس الحسبية ، وأدخلوا عليه بعض التعديلات - فوجدت لديه حسين واصف ، وعزيز كحيل ، ورشدى ، فسألته عن ما جاء فى « العلم » ؟ فأنكره .

وانصرفت مع رشدى ، وسألته عما اذا كان حدث شىء فى غيابى . فقال : لا شىء ! ثم حضر لى فتحى صباحا ، وأخبرنى بأن رئيس المجلس استدعاه ، وخاطبه فى تعديل المشروع ، بأن تكون رئاسة المجلس لأحد قضاة الاستئناف ، وأن يكون مركزه محكمة الاستئناف . وإنه أتفق فى ذلك مع الخديوى وجورست ، وطلب من برنيوت إبداء رأيه ، فتوقف حتى تحضر . [ص ١٠٤٣] وناولنى نص المشروع معدلا ، وقال لى إن ذلك تم يوم الخميس - أى يوم حضورى !

فاستغربت من ذلك ! ثم استدعانى سعيد اليه ، وأخبرنى بمثل ذلك ، وقال لى : إن هذا من فائدتكم !

فتكدرت جدا ! وذهبت الى جورست غضبا ، فوجدته مملوءا من الفكرة ، وأنه رضى بها ابتعاداً عن الاحتكاك بالخديوى ، ولأنه ينبغى أن يقبل من الشورى كل رأى سديد . وذكرنى بأنى كثيرا ما سعيت لديه فى قبول ملحوظات الشورى !

فخرجت من لدنه وقد زاد غضبى . ثم اجتمعت بسعيد بعد ذلك

بعدة أيام ، وتعاتبنا ، فأقسم لى أنه يعتبرنى كأخ لـه ، وأنه لم يفعـل ما فعل بصفة تعد ، بل اعتقادا فى المنفعة .

فى يوم الجمعة الغائت ٢٨ يناير ، زرت جورست ، وكانت المقابلة ودادية ، واعترضت(٢٢) على موافقته على تعـديل المجلس الحسبى ، فقال : إنى لست خائفا أن تكون على الدوام فى الحقانية،وإنى ـ واللورد كـرومر من قبـلى ـ لا ننسى متاعبنـا من جراء هـذه المسائـل كثيرا . فالأحسن أن تكون هذه المسائل بعيدة عنك .

[ص ١٠٤٢]

حكم على محمد فـريد ، رئيس الحـزب الوطنى ، بـالحبس ستة أشهر ، لأنه قرظ كتابا وضعه من يدعى الغاياتى ، فى إمتداح جناية(٢٣) الوردانى ، وفى الطعن على الخديـوى ورجالـه . فاستفـظع هو هـذا الحكم ، وقال إنه مكيدة سياسية .

واجتمعنا عقبه لـدى الخديـوى ، وجرى ذكـر الحكم ، وسألنى جنابه رأيى فيه ، فقلت : إن الناس يعتبرونه شديدا ، ولكن سيـرة فريد فى الجلسة لم تكن مرضية ، وربما اعتمد القضاة صفة رئاسته على الحزب ظرفا من الظروف المشدّدة . وهم معذورون فى الحكم عليه .

فقال الرئيس(٢٤) غضبا عقبه : هل كنت تحكم عليه بهذه العقوبة لو كنت قاضيا ؟ قلت : لا أدرى بما إذا كنت أحكم عليه ! يجوز أن أحكم عليه بأكثر من ذلك ، أو أقل ـ على حسب ما يحدث فى نفسى من الظروف ، وما تحيط بى من الأحوال !

---

(٢٢) فى الأصل : « عليه »

(٢٣) كلمة غير مقروءة

(٢٤) أى : سعيد باشا

١٥٤٨

وكان كلام الخديوى يشف عن الميـل الى العفو عنـه ، فقلت : ويصعب العفو عنه فى الأحوال الحاضرة .

ثم خرجنا ، وكل منا نافر من الثانى ، وركب عربته بدون كـلام ولا سلام . وركبت مع رشدى ، وتكلمنا فى هذه الحادثة ، وأبديت له أسفى مما حدث من سعيد فيها . ولم أزد على ذلك(٢٥)

[ص ١٠٣٩]

يوم ٣ فبراير سنة ٩١١

أخبرنى الخديوى ، عند الانصراف من حضرته يوم الاثنين الفائت أن جورست قال له إنى أنا الذى تسببت فى الحكم على فريد ! فقلت : إنه لا دخل لى فى ذلك ! وانصرفت متعجبا !

وإنى أجـدنى محاطـا بكثير من الأعـداء ، وإن الدسـائس كثيـرة حولى ، وليس أمامى من سبيل أسلكه الا أن أدافع عن نفسى بكل الوسائل ، ولا أعول فى هذه الدنيا على رجل ، ولكنى أعتمد على الله .

زرت غورست ، وفاتحته فى هذه المسئلة ، فأنكرها ، وقال : إنْ شئت ، فاتحت الخديوى فيها ! فرجوته أن لا يفاتحه . وانصرفت .

(٢٥) أنظر فى ذلك ص ١٢٩ - ١٣٣ من دراستنا التى قدمنا بها لمذكرات سعد زغلول فى الجزء الأول . تقييما لدور سعد زغلول فى هـذه المحاكمة . والقصة كلها كما رويت هنا - توضح أن دور الانجليز فى محاكمة محمد فريد كان هو الأساس ، وليس دور الحكومة ، لأن الخديوى كان يميل للعفو عن محمد فريد . كما أن سعيد باشا غضب لقول سعد زغلول ، وأبدى سعد زغلول أسفه لهذا الموقف .

يوم ٢٢ فبراير سنة ٩١١

أرسل لى جورست ، يوم السبت ٤ فبراير سنة ١١[٢٦] مع ستورس السكرتير الشرقى ، يقول : إنه بلغه أن قضية البرنسيسات[٢٧] حسن ضد البرنس عزيز[٢٨] ستنظر غدا فى مجلس حسبى مصر ، وأن هناك أوامر بعدم تأخيرها . فأرجوك أن تؤخرها ، وإذا أردت أن يتكلم مع سعيد باشا ، فلا مانع .

فاستحضرت ابراهيم باشا نجيب المحافظ ، وطلبت منه التأخير . فقال : إن ذلك غير ممكن ، لأنك عارف ما هناك ! قلت :[٢٩] ولكن لا ضرر فى التأخير!قال : وما السبب ؟قلت : أولا لتحضير الدفاع ، وثانيا لأن فيها رد اعتبار للعائلة . قال : الحقيقة أن التأخير يراد به أن يُفصل فى القضية على حسب أحكام المشروع الجديد للمجالس الحسبية ! قلت:فليكن كذلك ! قال : أؤخر تحت مسئوليتك ! قلت : إن لم يكن عندك أوامر أخرى ، لا مانع ! [ص ١٠٣٨] فقال : إن الخديوى تكلم معى فى هذه المسئلة أمس فى المسجد . فقلت : ولكن لا أرى فى التأخير ضررا [٣٠].قال : الأحسن أن نرفع الأمر الى محمد سعيد باشا . قلت : إنه لا تعلق لك بسعيد باشا ، واذا كان من اللازم إخباره فإنى أنا الذى أعرض الأمر عليه . ثم انصرف .

وذهبت الى سعيد باشا فى الداخلية ، فقصصت عليه الأمر من

---

(٢٦) فى الأصل : أرسل لى يوم السبت ٤ فبراير سنه ١١ جورست » .
(٢٧) فى الأصل : « البرنسات » .
(٢٨) البرنس عزيز حسن .
(٢٩) فى الأصل : « فقلت »
(٣٠) فى الأصل : « ضرر » .

أوله الى آخره ، قال : لا يمكننى أن أفعل شيئاً حتى أُخبر الخديوى . وسأعرض الأمر عليه الساعة ٤ ، قلت : كما تشاء !

وعدت إلى النظارة ، فقابلت ماكليرث وأعلمته بالخبر ، فقال إنه سيخبر السير غورست به ،

ومضى اليوم كله ، ولم يأتنى خبر من سعيد . وفى الصباح ، أرسلت الى نجيب باشا ، فحضر ، وأخبرنى أن سعيدا دعاه ليلا ، ونبه عليه بالتأخير ! وسيؤخر الدعوى الى ما تريد من الأيام . فقلت : شهرين أو ستة أسابيع . وانصرف .

وذهبت الى غورست ، فأعلمته بالأمر . فقال : إنه أرسل بالأمس خطاباً الى سعيد يقول له فيه : إننا متفقون على أن يُحكم فى الدعوى طبقا للمشروع الجديد ، فان لم تتأخر الدعوى ، فانى أضطر لأن أطلب رفت المحافظ ، لأنه يلزم أن يعرف بأننا لا نقبل أن نكون مغفلين ! وأنا عارف بكل شىء ، وأريد أن أقول للخديوى إنه لا يصح أن نجيب يستعمل اسمه ! [ص ١٠٣٧] فماذا ترى ؟ قلت : الشأن لك تتصرف فيه كما تشاء . وانصرفت .

وفى يوم الاثنين ٦ فبراير ، نزل الخديوى الى عابدين ، وجمعنا ـ ولم يكن المستشار المالى حاضرا ، لأنه كان مسافرا فى الصعيد ولا سرى باشا لسفره أيضا ـ فقال الخديوى : لماذا كلفت ابراهيم نجيب بتأخير دعوى المجلس الحسبى ؟ فقلت : لأن السير إلدون جورست كلفنى بذلك ، تنفيذا لا تفاق بينه وبين سعادة رئيس النظار ! فقال : ولماذا لم تخبرنى بذلك ؟ قلت : أخبرت سعادة الباشا ! قال : إن هذا لم يكن يليق ! وهل قال لك المحافظ إنى تكلمت معه بخصوص هذه المسئلة ؟ قلت : نعم قال لى إن افندينا تكلم معه فيها بالمسجد يوم الجمعة .

فقال : حقيقـة سألته عنها[٣١] . قال سعيد باشا : هل قال لك إن أفندينا أمره ؟ قلت لا ، وقد سـألته[٣٢] فى ذلـك فقال إنـه لم يأمـره بشىء . قال الخديوى : ومن أين أتى للسير جورست أنى اتفقت مع المحافظ على التأخير ؟ قلت : لا أدرى ! وأنا ما قـابلت جورست ، ولكن قابلت مكليرث ، لأن الأمر كان بواسطته ، قال سعيد : وهل أخبرت مكليرث بالمسئلة ؟ فقلت:بلا شك !

ثم أخذ الخديوى يقول : [ص ١٠٣٦] إن الحرب ابتدأت ، وهذا أولها ! ولقد حكموا على فريد بعد تسليمه نفسه طائعا مختارا ، وجبـرونى عن العفو عن بـدران[٣٣] ! وأخذ يعيـد ويـزيـد فى هـذه المسائل ، ووجهه يحمر تارة ويصفر أخرى ، حتى انتهى . وانصرفنا ، فـأمسـك بيـدى ، وقـال : يـاشيـخ خليـك ويـانـا ! ثم انصـرفت السيارة .[٣٤] ولم يفاتحنى فى شىء عن هذا الموضوع محمد سعيد .

---

(٣١) فى الأصل : سألتها عنها . والكلام للخديوى .

(٣٢) فى الأصل « وسألته » .

(٣٣) يقصد الخديوى أن الحرب بينه وبين الانجليز ـ بعد عهـد الوفـاق ـ قد بدأت وكلامه عن محاكمة فريد يؤكد تعليقنا على المحاكمة ـ بأنها من عمل الانجليز . وأما غضبه لمسألة بدران ، فلأن تمكين بدران من اعطاء صوته لمصـطفى خليل بـاشا ضـد اسماعيـل أباظـة باشـا ، الذى هـو رجـل الخديوى ، يحرم الخديوى من خدمات اسماعيل أباظة باشـا فى مجلس شورى القوانين اذ يفقد مقعده فى المجلس لانتهاء مدته فى مجلس المديرية ـ كما أوضحنا .
ولما كان سعد زغلول قد وقف ضد مصلحة الخديوى فى كل من مسألة بدران ومسألة الدعوى أمام المجلس الحسبى ، فان هذا مادفع الخديوى إلى أن يقول لسعد : ياشيخ خليك ويانا !

(٣٤) فى الأصل : « وقد انصرفت السيارة الآن » .

ثم دعانا سعيد(٣٥) لديه فى مجلس النظار ، فعطفت على الحقانية ؛ وأخبرت مكليرث بمضمون ما جرى فى ذلك الاجتماع .

وذهبت الى الداخلية ؛ فرأيت انعقاد المجلس لغرض معاقبة جريدة تدعى « المنصور » تهكمت بالاصطلاحات القبطية ، واستخفت بالطقوس الروحية . فاجتمعت كلمة القوم على الغائها ولاحظت أن فى هذه العقوبة شدة بالغة ، وبعد مناقشة ، تقرر الغاؤها شهرين . وانصرفنا . ولم يُرد سعيد أن يذكر كلمة عن غضب الخديوى فى ذلك اليوم ، كما أنى لم أُرد أن أفاتحه فيه .

فى اليوم التالى ، أخبرت جورست بما حصل ، وقلت له : إن الدسائس تحيط بى من جميع الجهات . فقال : لا تخف شيئا ! واتفقت معه على أن أقول - غدا - فى مجلس الشورى : إنى متساهل فى الرئاسة(٣٦) ، ولكن الحكومة لا تتساهل فى غيرها .

وفى الغد - يوم الأربعاء(٣٧) - ذهبت الى الشورى وكنت ، قبل ذلك بيومين ، تحادثت مع لطفى السيد فى شأن السعى لدى أعضاء الشورى فى العدول عن معارضة المشروع ، فوعد ، وانصرف ولم أره إلى الآن . وكان تكلم فتح الله بيك مع على شعراوى ، فوجد منه إباء لارتباطه بما قالته الجريدة(٣٨) .

[ص ١٠٣٥]

وقد خطبت فى الشورى ، معلنا عدم المعارضة فى أن تكون الرئاسة لغير ناظر الحقانية ، مبينا الأسباب التى حملت نظارة الحقانية

(٣٥) فى الأصل « وقد دعانا »
(٣٦) أى : رئاسة المجلس الحسبى .
(٣٧) أى يوم ٨ فبراير ١٩١١
(٣٨) قراءة ترجيحية .

على وضع المشروع كما هو . وجاء فى عرض ذلك ، اثباتا لإ دارية المجالس الحسبية(٣٩) ، التى وُجد المشروع لمراقبتها ، أن هناك منشورا من نظارة الداخلية يمنع هذه المجالس من محاسبة الأوصياء .

ولما انتهت المناقشة ، طلب الشريعى - وهو من أتباع المعية - أن يكون أخذ الآراء بالطريقة السرية . فوافقه فتح الله بـك بركـات . وكانت النتيجة تعديل المادة الأولى من المشروع ، بأغلبية ١٤ صوتا ضد عشرة أصوات . وانصرفت إلى منزلى .

وفى الصباح(٤٠) رأيت « العلم » يقول(٤١) ــ فى مقدمة ماجريات

---

(٣٩) أى : اثباتا للصفة الادارية للمجالس الحسبية ، وليست الصفة القضائية ؛ أى أن الأمور التى تنظر فيها المجالس الحسبية هى أمور ادارية وليست اموراً قضائية .

(٤٠) أى يوم الخميس ٩ فبراير ١٩١١ .

(٤١) العلم ، جريدة الحزب الوطنى ، ظهرت فى يوم ٧ أو ٨ مارس ١٩١٠ ، وحلت محل « اللواء » فى المكانة السياسية والصحفية . وكان السبب فى ظهورها الخلاف الذى حدث مع على فهمى ، شفيق مصطفى كامل ، بعد وفاته ، بسبب مديونياته ، وما ترتب على ذلـك من تعيين يـوسف المويلحى حارسا على اللواء ، وحضر للتنفيذ يوم ٢٨ فبراير ١٩١٠ ــ أى بعد مقتل بطرس غالى بثمانية أيام ، والحكومة قائمة بشدة ضد الحزب الوطنى ورجاله وجرائده ، وأراد التداخل فى سياسة الجريدة ، والاطلاع على كل ما يكتب فيها ، فعارض محمد فريد ، بصفته رئيس الحزب وصاحب الاشراف على سياسته وسياسة جريدته ، ولما رفض المويلحى ، ترك الحزب الوطنى الجريدة ، وأسس جريدة « العلم » بعد أسبوع . ولكن فى ٢٠ مارس ١٩١٠ أوقفت حكومة محمد سعيد الجريدة شهرين ، فـرأى محمد فـريد أن يصـدر فى اليوم التـالى لقرار الايقـاف « جريـدة الاعتدال » ، ثم « الشعب » و« العدل » و« الاعتدال » ثانية ، ثم عاد

تلك الجلسة : ــ إن الناس احتشدوا فى مجلس الشورى ليروا ما كانوا يشعرون به من حصول خلاف بين النظار ، وتحققوا مما شعروا به من قبل ، حيث ندد ناظر الحقانية بزميله ناظر الداخلية بذكره ذلك المنشور ! فاستغربت من ذلك !

وفى المساء ، وجدت فى جريدة « الأهرام » عبارة تفيد استياء سعيد من الكلام فى شأن المنشور ، وأنه سيوضح حالته رسميا ! فلم أكد أصدق ذلك ! ولم أرد أن أقابل سعيد ، لأنى رأيت منه الإعراض الكلى والإبتعاد عن صداقتى .

وفى يوم الجمعة(٤١م) ، أخذت الجرائد المتحزبة له ، « كالعلم » و« النوفيل » و « الريفورم » و« الأهالى »(٤٢) « ومصر القناة » ، تنشر الفصول الضافية ضدى،وتشير على بالاستعفاء ! وكذلك يوم السبت(٤٣) .

وقد تقابلت يوم الجمعة(٤٤) مع السير جورست ، وألقيت عليه مجمل ما جرى فى جلسة مجلس الشورى ، وأشرت [ص ١٠٣٤] الى حديثى عن المنشور ، واتهام بعض الجرائد الىّ بأنى أردت الطعن فى زميلى . فقال لى : لا شيء فى ذلك .

= « الشعب » إلى الظهور فى ٢٥ مارس ، إلى أن انتهت مدة إيقاف « العلم » فصدر مرة أخرى فى ٢٠ مايو ١٩١٠ . (أوراق محمد فريد ، ص ٧١ - ٧٢) .

(٤١م) أى فى يوم ١٠ فبراير ١٩١١ .

(٤٢) جريدة الأهالى لصاحبها عبد القادر حمزة ، وهى موالية لمحمد سعيد باشا واسماعيل أباظة باشا . وكانت تعد صحيفة شبه رسمية .

(٤٣) أى يوم ١١ فبراير ١٩١١ .

(٤٤) ١٠ فبراير ١٩١١ .

ثم حضر الىَّ رشدى فى النظارة ، وفاتحنى فى مسئلة عدد القضاة ، الذين يلزم أن تتألف الجلسات فى المحاكم المختلطة منهم ، ثم قال - بصوت خافت وغمغمة - : إنه يظهر أن سعيد مستاء من عبارة الشورى ، وإن الأوفق أن تقابله .

فقلت : إنى(٤٥) لاأفهم معنى لاستيائه ! فلم(٤٦) أقل شيئا يمسه ، ولم أقصد أن أمسه بكلامى ، والمنشور - الذى أشرت اليه - لم يكن صادرا منه ، بل من مصطفى باشا فهمى - فلماذا يستاء من كلامى ؟(٤٧) .

فقال : إن فيه شيئاً من المساس به ، والأحسن تلافى الأمر ، لأنى أشعر باستيائه ، وهو لم يقل لى أن أفاتحك ، وهذه مسئلة شخصية . وأخذ يتبرأ منها ، ويعرفنى إلى وجوب تلافيها - بكيفية تهديدية ! - وعندما كنت أريد أن أوضح له الحقيقة ، يمتنع عن قبولها .

فتضايقت ، وخشّنت له من القول ، وانتهيت بأن قلت له : سأنظر فى الأمر .

ثم ورد على كتاب من جورست - كتاب رقيق - يدعونى الى مقابلته فى الغد الساعة ١١ . فقابلته ، وقال لى - وهو يقرأ فى شىء ، فهمت أنه محضر جلسة الشورى - : إن سعيد يشكو منك لأمور ثلاثة : أولا ، أنك ألحيت على أن تكون رئيس المجلس الحسبى . وهذا مخالف للاتفاق بيننا .[ص ١٠٣٣] والثانى ، أنك تكلمت عن

(٤٥) فى الأصل : « لأنى » .

(٤٦) فى الأصل : « ولم » .

(٤٧) فى الأصل . « فلماذا يستاء من كلامى عليه » وقد حذفنا « عليه » ، لأنها سقطة قلم ، وتقلب المعنى ، لأن سعيد هو المستاء من سعد وليس سعد هو المستاء من سعيد .

١٥٥٥

ثم حضر الىّ رشدى فى النظارة ، وفاتحنى فى مسئلة عدد القضاة ، الذين يلزم أن تتألف الجلسات فى المحاكم المختلطة منهم ، ثم قال ـ بصوت خافت وغمغمة ـ : إنه يظهر أن سعيد مستاء من عبارة الشورى ، وإن الأوفق أن تقابله .

فقلت : إنى[٤٥] لاأفهم معنى لاستيائه ! فلم[٤٦] أقل شيئا يمسه ، ولم أقصد أن أمسه بكلامى ، والمنشور ـ الذى أشرت اليه ـ لم يكن صادرا منه ، بل من مصطفى باشا فهمى ـ فلماذا يستاء من كلامى ؟[٤٧] .

فقال : إن فيه شيئاً من المساس به ، والأحسن تلافى الأمر ، لأنى أشعر باستيائه ، وهو لم يقل لى أن أفاتحك ، وهذه مسئلة شخصية . وأخذ يتبرأ منها ، ويعرفنى إلى وجوب تلافيها ـ بكيفية تهديدية ! ـ وعندما كنت أريد أن أوضح له الحقيقة ، يمتنع عن قبولها .

فتضايقت ، وخشّنت له من القول ، وانتهيت بأن قلت له : سأنظر فى الأمر .

ثم ورد على كتاب من جورست ـ كتاب رقيق ـ يدعونى الى مقابلته فى الغد الساعة ١١ . فقابلته ، وقال لى ـ وهو يقرأ فى شىء ، فهمت أنه محضر جلسة الشورى ـ : إن سعيد يشكو منك لأمور ثلاثة : أولا ، أنك ألحيت على أن تكون رئيس المجلس الحسبى . وهذا يخالف للاتفاق بيننا .[ص ١٠٣٣] والثانى ، أنك تكلمت عن

---

(٤٥) فى الأصل : « لأنى » .

(٤٦) فى الأصل : « ولم » .

(٤٧) فى الأصل . « فلماذا يستاء من كلامى عليه » وقد حذفنا « عليه » ، لأنها سقطة قلم ، وتقلب المعنى ، لأن سعيد هو المستاء من سعد وليس سعد هو المستاء من سعيد .

بينك وبين سعيد فانكما أنتما اللذان[٤٩] فى الوزارة ، والعمل بالاتفاق لازم ، والأحوال الحاضرة لا تسمح بوجود مثل هذا الشقاق .

قلت : إنه لا شئ بينى وبين سعيد ، ولكن الخديوى هو الذى متغير علىّ بسبب مسئلة نجيب باشا ، وبسبب مسئلة العفو عن بدران ، وبسبب الدفاع عن الحكم الصادر على فريد .

فقال : أعرف ذلك ، ولكن الأحسن إزالة الخلاف .

فانصرفت من عنده ، وذهبت الى سعيد ، فقلت له : ما هذا الذى حصل ؟ وتعاتبنا عتاباً ، استعد فيه لأن يحلف بالطلاق أنه لم يقصد بى ضررا ـ لولا أن منعته.واعترف بخطئه[٥٠] فى حقى . ووعد بأن يصنع وليمة اعلانا بخطئه،وأوصلنى فى أوتومبيله من الديوان الى منزلى ، واستعطفنى كثيرا . واتفقنا على أن كلّ من رأى منا شيئا يغضبه من الآخر يقوله له فى الحال[٥١] .

---

(٤٩) فى الأصل : « الذان » ـ والمعنى : فانكما أنتما الاثنان فى الوزارة » .

(٥٠) فى الأصل : « بخطائه » .

(٥١) نظرا للضجة التى ثارت حول خطاب سعد زغلول فى مجلس الشورى ـ كما صورتها المذكرات فى الصفحات السابقة ـ فقد رأينا أن نقدم للقارىء خطاب سعد زغلول السالف الذكر فى مجلس الشورى ، والمناقشات التى جرت حوله ، كما أوردتها جريدة « الأهالى » فى عدد ٩ فبراير ١٩١١ ، حتى تكتمل الصورة فى ذهن القارىء .

وهو على النحو الآتى :

خطاب ناظر الحقانية سعد باشا زغلول فى مجلس شورى القوانين حول مشروع المجالس الحسبية

ليس الغرض من تشرفى بوجودى فى المجلس معارضة اللجنة فيما يختص بتعديلها ، ولكن الغرض بيان الأسباب التى حملت نظارة الحقانية على =

. . . .

وضع المشروع . وبعد ذلك يكون لكم الرأى فى ابقاء المشروع على أصله ، أو تعديله .

لما توليت نظارة الحقانية ، وجدت الشكوى عامة من المجالس الحسبية واجراءاتها . فبحثت هذه الشكاوى بحثاً دقيقا ، فتبين لى أنها ترجع إلى أمرين :

الأول يتعلق بالقواعد التى تلزم لما يختص بالأوصياء ، من جهة مراقبتهم ، ومن جهة الأموال التى بأيديهم .

والثانى من جهة تشكيل الهيئات التى تتولى شئون تلك المجالس ، ومن جهة انتخاب الرجال الذين يتولونها ، وكفاءتهم .

وجدت أن لكل من هذين الأمرين ارتباطاً شديداً بالدين والعادات . ولا يخفى على حضراتكم ما يحيط بكل اصلاح من الشكوك والأوهام ، وخصوصاً اذا كان متعلقا بالدين أو العادات . ولذلك أرجو أن تهتموا بالأمر ، وأن تجعلوه موضع عنايتكم .

أنا لم أمض زمنا كبيرا فى نظارة الحقانية يمكننى من وضع مشروع يكفل الاصلاح التام ، ولكننى رأيت وجوب وضع مشروع مؤقت يحفظ أموال القصّر ، ويكون حائلادون العبث بها .

لنظارة الحقانية حق المراقبة على المجالس الحسبية ، ولذا استعلمت هذا الحق بسلطة أوسع ، وكانت تتداخل فى مدة وجودى ومدة سلطاق تدخلا فعلياً . وجدت هذه السلطة فى النظارة ، فاستعملتها ـ كما استعملها زملائى ـ وعندى بيان أقدمه لحضراتكم ، يتضمن الظروف التى أوجبت على التداخل (وهنا أخذ يعدد جملة وقائع ثم قال) ذكرت هذه الوقائع لتتبينوا أن ناظر الحقانية كان يتداخل فى أعمال المجالس الحسبية بالسلطة المخوله له .

وقد رأيت أن هذه الحالة لاتناسب روح العصر الحاضر ، وأن الأولى أن يشترك فى استعمال هذه السلطة رجال يديرونها مع ناظر الحقانية ، فيشاورونه ، ويشاورهم فى شئون القُصر .

. . . .

وكان الغرض من وضع المشروع الحالى ، أولا : منع سريان الضرر مؤقتا . ثانيا : وقوف ناظر الحقانية على الداء . ثالثا : إحلال الاشتراك فى الرأى محل الانفراد فيه . هذه أغراض المشروع الثلاثة .

قالوا : ولكنك زدت فى محاكم الاستئناف محكمة ! وأنا أقول : إن هذا مجلس ادارى ، وطبيعته تقضى عليه بأن يكون كذلك ، لأن أغلب الأعمال التى سينظر فيها أعمال ادارية محضة ، وليست فيها أمور قضائية - إلا فيما يتعلق برفع الحجز ووضعه ، الذى من اختصاص محكمة الاستئناف ، والذى لم نأخذه منها إلا لنجمع كل اختصاص المجلس له .

تؤلف المجالس الحسبية فى المديريات من المدير ومن بعض الأعيان . وتؤلف فى المحافظات بهذه الصفة ، ويكون المحافظ بدل المدير . وكذلك تؤلف فى المراكز ، ويكون المأمور بدل المحافظ والمدير : ينتخب مأمور المركز بعض الأعيان بكشف يعرضه على نظارة الحقانية ، فنصدق له عليه . ثم ينتخب هو بعض هؤلاء الأعيان أعضاء فى المجلس الحسبى . والخلاصة أن مأمور المركز هو الذى يكون رئيس المجلس الحسبى ، وهو الذى ينتخب أعضاءه أولا وآخرا .

وأظن أن فى ذلك من الضرر ما فيه . فأردنا أن نراقب عمل مأمورى المراكز بهيئة مؤلفةمن ناظر الحقانية أولا ، ومن اثنين من مستشارى المحاكم ، وواحد من أعضاء المحكمة الشرعية وكبيراً آخر ينتخبه مجلس النظار .

ألا تكون مثل هذه الهيئة كافية لضمان حقوق ، هى الآن فى يد مأمور مركز وبعض أعضاء ينتخبهم هو ؟ أنالا أظن أن هناك ضمانا أكبر من تكوين هذه الهيئة .

عند سياحتى بالوجه القبلى ، كنت أفتش على المجالس الحسبية ، فوجدتها مقصرة فى العمل . ولما سألت عن ذلك ، قالوا : إنه صدر لها منشور من الداخلية بعدم محاسبة الأوصياء ! هذا العمل من الادارة التى يتعلق بايقاف حساب الاوصياء ، إذا شكلت الهيئة من نظارة الحقانية

. . . .

يكون لها الحق فى الاشراف على ذلك ، ويكون من واجبها استدراك الأمر .

إن عمل الهيئة الجديدة يكون قاصرا على البحث عن الوصى وكفاءته ، بدون احتياج إلى سعى وتوسط ومرافعة عن كفاءة شخص غير كفء . وفى آخر كل سنة تنظر فى عمل الوصى وفيما يصرفه على القاصر فى تربيته ومعيشته ، ماهى الضرورة فى بيع ملكه ، فى أى شيىء يصرف الثمن ؟

هذه هى الأعمال التى تنظرها الهيئة الجديدة . كلها ادارية لاعلاقة للمحاكم بها ، ولامجال لمرافعة المحامين فيها . ولذلك رأيت من الطبيعى جدا أن يكون المجلس اداريا فى كيفبة تشكيله وفى عمله .

وانا اقول لكم بعد هذا البيان : إنى أوافق اللجنة على التعديل فيما يختص بشخصى ، وأنا لم افكر إلا فى الصالح العام ، ولو ساغ لى فى التشريع أن افكر فى شخصى ما تركت سلطة وزارة الحقانية الأولى إلى وجوب ايجاد هيئة مشتركة تشرف على أعمال القاصر .

أما ما يختص بالتعديلات ، فقد رأت اللجنة أن يكون الانتخاب من ثلاثة أعضاء من محكمة الاستئناف ، وأن يكون انتخاب عضو المحكمة الشرعية بواسطة جمعيتها العمومية ! وكأن اللجنة بهذا التعديل تقول لنظارة الحقانية : يجب عليك أن تضعى مشروعاً يزيل العلل الموجودة ، بدون أن تتداخلى ، ومن غير ان يكون لك رأى ؟ وهو مستحيل ، لأننا كيف نشرف على الأعمال ، ونداوى العلل ، بدون أن نتداخل ؟

أنا أشكركم على المادة الأولى التى تختص بشخصى ، ولكنى لاأوافق على أن تكون اللجنة فى نظارة الحقانية ، وان تكون النظارة هى صاحبة المشروع ، ثم لاتكون مع ذلك مسؤولة عنه ، ولا يكون لها رأى فى الانتخاب ! أنا أوافق على أن يكون بين الأعضاء ثلاثة من مستشارى محكمة الاستئناف ، ولكن يجب أن يكون الانتخاب بناء على طلب نظارة الحقانية من مجلس النظار ، وأظن أن فى وجود هؤلاء المستشارين ضمانة

. . . .

كبرى ، وخطوة عظيمة جدا فى طريق الاصلاح . وأنا اطلب من حضراتكم أن توافقوا على ذلك .

علوى باشا - إن اللجنة لم تقصد بتعديلها أن تمس ناظر الحقانية ، ولكنها رأت أنه كلما أعطى لهذا المجلس الاستقلال اللازم ، كلما كان ذلك أحسن لادارة الاعمال المختصة بالمجالس الحسبية ، والتى نعلم كلنا الخلل السائر فيها . واذا كانت اللجنة تريد ان يكون أعضاء الهيئة الجديدة بالانتخاب ، فهى لاتريد ان تسلب حقا من يد ناظر الحقانية وانما أردنا ان يكون الانتخاب تأثيرا آخر فى الأعمال .

سعد باشا : انا لم أفهم ، ولم يخطر ببالى أن التعديل مقصود به شىء لشخصى مطلقا ، ولكن أريد ان أقول : إنى فعلت شيئا لمصلحة الصالح العام ، ولو أنى كنت لاأزال مستشارا فى محكمة الاستئناف ، ما خطر ببالى أن يكون لناظر الحقانية صفة فيه مطلقة ، وانما الذى أريده ، وأنويه حقيقة ، هو أن أصلح هذه المجالس اصلاحا حقيقيا . وقد حركت كل السواكن لهذا الاصلاح ، ولم أرد ان أكون منفردا فيه . وأنتم تقولون لى : أنت لاعمل لك إلا تقديم الشكاوى ، ويجب ان تتخلى عن الاصلاح - مع أنه من غرضى وأهم نياتى .

مفتاح بك معبد : أنا من رأيى أن يكون أعضاء هذه الهيئة من العلماء الذين يعرفون الأحوال الشرعية .

يحيى باشا : أنا لايسعنى إلا شكر سعادة ناظر الحقانية بعد ما سمعنا منه الغرض من تقديم المشروع . ومن الصواب ان نصدق على المادة الأصلية كما هى ، حتى يتمكن سعادته من عمل الاصلاح الذى يرغبه لهذا المشروع الذى يقول إنه مؤقت .

مصطفى باشا خليل : ان أصل المشروع مناسب ، ولم تغير التعديلات التى أدخلتها اللجنة عليه شيئا جوهريا فيه . فأطلب التصديق عليه كما تقدم من الحكومة ، وأزيد عليه مادة .

الرئيس : نحن نتكلم عن المادة الأولى فقط .

. . . .

مصطفى باشا خليل : اذن أطلب بقائها على أصلها .

حسن بك بكرى : إن المسألة محصورة فى أن يحيى باشا يبغى إبقاء المادة على أصلها ، وتطلب اللجنة إدخال تعديل عليها . وأنا أطلب أخذ الأصوات على ذلك أولى من التطويل .

مرقس بك : أنا أريد أن أقول إن الذى يعين قضاة محاكم الاستئناف فى وظائفهم المهمة هو سعادة ناظر الحقانية ، وأى ضرر فى أن تكون من جمعية الاستئناف ، وسعادة ناظر الحقانية لايمتنع من تتبع أعمال هذا المجلس .

مفتاح بك معبد : هل قضاة محكمة الاستئناف مسلمون أو مسيحيون ؟

سعد باشا : أى معنى لأن يكون تشكيله فى نظارة الحقانية ، ثم يكون الانتخاب بغير واسطتها ؟ انه من الصعب جداً أن توافق الحكومة على هذا التعديل .

فتح الله بيك بركات : اذا كان الغرض من المشروع الوصول إلى معرفة الداء ودوائه ، فلا فائدة منه الا إذا كان لناظر الحقانية حق الاشراف عليه من أوله إلى آخره . وحيث انه مؤقت ، فأحسن طريقة لاصلاح المجالس الحسبية الموافقة على المادة كما هى .

الرئيس : تأخذ الأراء .

الشريعى باشا : تؤخذ بطريقة سرية

فتح الله بركات : تؤخذ بطريقة سرية .

مرقس بك : ان هذه ليست عادة المجلس .

مفتاح بك معبد : أنا موافق على تعديل اللجنة ، ولكن بشرط أن يكون بدل المستشارين ثلاثة علماء من الازهر .

فتقرر أن تؤخذ الآراء بطريقة سرية ، وبعد اجراء عملية أخذ الآراء ، كانت الأغلبية بالموافقة على تعديل اللجنة ! وتقرر سماع المادة الثانية .

وبعد أن تلاها الكاتب ، قال سعد باشا : ليس من غرضنا إنشاء درجة ثانية لهذه المجالس ، وإنما الغرض الحقيقى منع الأضرار التى تنشأ من

. . . .

أحكام المجالس الحالية . ولماذا يرفع ناظر الحقانية الشكاوى للمجلس ؟ هل هو بوستة ؟

وإذا كان من الضرورى أن يرى المجلس كل شكوى ، فلماذا لايرفع الاشخاص الشكاوى له مباشرة ؟ ومع كل ذلك فأنتم لكم رأيكم ، والحكومة لها رأيها ، وأى غرض لكم بعد ذلك ؟ هل الغرض أن نطلب مستحيلات أو الغرض التشريع ؟ أنا لم أفهم الغرض من التعديل الذى رأته اللجنة ، ومع ذلك فإنه ليس لى الآن ان اقول لكم انكم تطلبون مستحيلا اذا أجمعتم على طلب المستحيل . نحن اذا أردنا ان نحصى كل شكوى ، وأن نسعى لكل شكوى ، وأن تعرض على المجلس الأعلى ، لم يكفينا أكثر من مجالس ، وعندنا محكمة الاستئناف ، فإنها لاتنظر فى العام أكثر من ١٢٠٠ قضية ! مع ان مجلس حسبى مصر وحده عنده اكثر من ٢٠٠٠ قضية !

وبعد مناقشة طويلة ، تقرر أن تستبدل فى تقرير اللجنة عبارة «على ناظر الحقانية» بعبارة «لناظر الحقانية» .

فقال فتح لله بك بركات : الحق إذا غيرنا عبارة «على ناظر» وجعلناها «لناظر» فلا يكون هناك تعديل ، ولا معنى للتعرض للمادة .

فوافقت الهيئة على إبقاء المادة على اصلها .

وبعد أن تليت المادة الحالية قال سعد باشا : إن الغرض من المادة أن نعطى للمجلس الأعلى السلطة التى للمجلس الأدنى ، والتعديل ينافر ذلك ، وإنى اذن من الأفضل ان توافق الهيئة على ابقاء المادة على اصلها .

فوافقت الهيئة على ذلك .

ثم تليت المادة الرابعة ، وتلى تعديل اللجنة ، فقال سعد باشا : إن هذا التعديل فى محله ، وتقررت الموافقه عليه .

تليت بقية المواد ، فوافقت الهيئة عليها .

وبعد ذلك قال مصطفى باشا خليل : أنا أطلب زيادة مادة على المشروع ، وهى : وجوب وجود ضمانه على حقوق القصّر والمحجور عليهم .

وبعـد ذلك بيـوم ــ أى فى يوم الثـلاث[٥٢] ــ رأيت فصـلا فى « الأهالى » ، لسان حاله مضمونه [ص ١٠٣١] أن الاتفاق تم ، وزال الخلاف . وحكى تاريخه بأن الداخلية اتفقت مع الحقانيـة على اصلاح المجالس الحسبية ، وتولت الأخيرة وضع مشروع به ، ولما تقدم إلى الرئيس ، لاحظ أن الأحسن وضع المجلس تحت رئاسة غير ناظر الحقانية ، فتناقشت معه فى ذلك ، وانتهى الأمر على إرجاء المسئلة إلى ما بعد الشورى[٥٢م] .

سعد باشا ــ لقد أشرت فى كلامى الأول إلى هذا ، وهو الأمر الذى نريد أن نعمله . وأما مايختص بوضع قواعد أساسية للضمـانة ، فـالواجب وضع مشروع لذلك يشترك فيه العمال والمفكرون ، لأن هذا الموضوع من الصعوبة بمكان ، وسنرى فى ذلك إن شاء الله .

الصـوفانى بـك : لى كلمة عـلى مشروع المجـالس الحسبية ، وهى أن الحكومة اتفقت مع الأمة على الحل الموجود فى أعمال المجالس الحسبية ، وأمنيتى ــ التى أبديها للهيئة ــ هى رجائى من نـظارة الحقانيـة أن تتبع طريقة الاصلاح فى الأساس ، لأنى أعتقد أن هذا المشروع وحده ليس كافيا للاصلاح .

ثم انفضت الهيئة .

(نقل النص استيرا غالى)

(٥٢) ـ أى فى يوم ١٤ فبراير ١٩١١ .

(٥٢م) رأينا أن ننقل إلى القارىء نص هذا المقال الذى نشر بالأهالى ، لأهميته فى رسم صورة الخلاف ، وهو بعنوان :

« بين النظار : حقيقة الخلاف وانتهاؤه »

« نفينا من قبل كل قول بأن بين النظار خلاف يجتمعون لأحله عند سمو الخديوى ، وقلنا إن كل ما بين بعضهم اختلاف فى الرأى لابد منه حول قانون جديد لقانون المجالس الحسبية

ويسرنا اليوم أن نعلن أن ذلك الاختلاف فى الرأى قد زال بزوال

سببه ، وأن كل ما كان يمكن أن ينشأ من سوء التفاهم بعد خطاب سعادة ناظر الحقانية قد زال أيضا وها نحن شارحون الآن لقرائنا الحقيقة التي وقفنا عليها فى هذا الشأن .

اتفقت نظارتا الداخلية والحقانية على وجوب اصلاح المجالس الحسبية ، وأخذت نظارة الحقانية على نفسها وضع قانون لهذا الغرض فرأت أنها لا يتيسر لها وضع القانون الكافل إصلاح أدواتها الا اذا راقبتها عن قرب . فوضعت ذلك القانون المؤقت الذى يراد به إنشاء مجلس حسبى أعلى فى نظارة الحقانية . ولما عرض هذا القانون على مجلس النظار رأى عطوفة ناظر الداخلية أن لا يتقيد المجلس الحسبى الأعلى برئاسة ناظر الحقانية ، ورأى سعادة ناظر الحقانية غير ذلك ، فترك القانون كما هو حتى يرى مجلس الشورى رأيه فيه . وكان بعد ذلك أن انضم مجلس الشورى إلى رأى عطوفة رئيس النظار ، فتنازل سعادة سعد زغلول باشا عن رأيه كما عرف القراء . بعد هذا التنازل لم يكن موضع لأدنى خلاف بين الاثنين ، لولا العبارة المبهمة التى جاءت فى الخطاب الذى ألقاه ناظر الحقانية والتى ظن سامعوها لأول وهلة أنه يريد بها أن يحمل عطوفة ناظر الداخلية تبعة الخلل الذى فى أعمال المجالس الحسبية .

ولقد كان من شأن هذه العبارة المبهمة أن توجد شيئاً من سوء التفاهم بين الناظرين ، ولكن الايضاح لم يلبث أن جاء فبدد الغيوم وأزال كل ما يمكن أن يعلق بالنفوس .

وحقا إنه بعيد جدا أن يكون سعادة سعد زغلول باشا أراد بإلقائه تلك العبارة أن يوجد خلافا لا وجود له . اذ هو يعلم اليقين أن منشور الداخلية الذى أشار إليه ليس من عمل عطوفة محمد سعيد باشا ، بل هو من عمل عطوفة صهره مصطفى فهمى باشا باشتراكه مع نظارة الحقانية .

فإن كانت ثمة مسئولية فى نظره من وراء هذا المنشور ، فهى ملقاة على صهره أولا ، وعلى النظارة التى يرأسها ثانيا وبعيد جدا أن يكون

وقد(٥٣) توجهت الى منزله ، وتفاهمت معه ، فطلبت منه أن يصحح الحقانية(٥٤) ، فقبل ، وأمليت سكرتيره - أمامه - التصحيح ، وقال للسكرتير : إرفع إلى الأهالى . فلم يظهر(٥٥) لافى اليوم الثانى ، ولا فيما بعده ! فأرسل الىّ شرين(٥٦) يقول إنه أرسل بالتصحيح خطابا

غرضه مما قاله توجيه المسئولية اليهما أو إلى أحدهما . بل الغريب للظن - وهو الصحيح - أنه لم يرد الا أن يقدم للمجلس برهانا على خلل المجالس الحسبية ، وضعف الرجال الذين يتولون أمورها ، والذين يبررون قصورهم وتقصيرهم بذلك المنشور المؤقت . ولقدكان مما يؤسف له أن يكون شىء كهذا موضعا لسوء التفاهم ، وأن ينتج عنه ما يمكن - اذا اشتد - إلى أن يؤدى إلى أزمة وزارية . ولكن حكمة نظارنا لم تدع مجالا لطول اختلاف الفهم وحالت دون كل تأويل ينافى الحقيقة . وسرعان ما تبددت السحب وتأكد الصفاء وعاد كل شىء إلى ما كان عليه .

نزف هذه البشرى إلى الأمة وندعو الله أن يديم لنظارنا ما عرفوا به من التضامن فى العمل والاتحاد فى الخدمة العامة .

(نقل النص سامى عزيز)

(٥٣) فى الأصل : « وأنى » .

(٥٤) يقصد سعد زغلول تصحيح ما نسبته الجريدة إلى ناظر الحقانية من تمسكه برئاسة المجلس ، وترك البت فى هذه المسألة لمجلس الشورى لأن المشروع كان فى الأصل تحت رئاسة وكيل الحقانية ، ثم طلب سعيد باشا أن يكون تحت رئاسة سعد باشا ، وعند غيابه يكون الوكيل هو الرئيس (أنظر ص ١٠٤٤ من المذكرات) ، كما أن سعد زغلول أعلن فى مجلس شورى القوانين عدم معارضته فى أن تكون رئاسة المجلس لغير ناظر الحقانية (أنظر نص الخطاب والمناقشات فى حاشيتنا رقم (٥١) على صفحة ١٠٣٥) .

(٥٥) أى : لم يظهر التصحيح .

(٥٦) يقصد : اسماعيل بك شرين ، سكرتير ناظر الداخلية .

الى اسكندرية ، ولم يكن حمزة بها ، فانتظره الخطاب هناك ، وإنه سينشر غدا .

وأخيرا نشر ممسوخا ومحذوفا منه المفيد ! فلم أقل شيئا .

بعد أن تفاهمت معه ، رأيت أن أطلب من الخديوى جلسة خصوصية ـ وكنا عنده فى اجتماع خاص يوم الاثنين ـ فحددها فى الساعة ٤ . وكان غضبان يكاد ألا يرانى . فقابلته . وقلت له : أرى أفندينا متغيرا منى ، ولكن يعلم الله أنى ما أقصد شىء يستحق الغضب فان البرنسيسات [ص ١٠٣٠] كن كتبن الى جورست بأن هناك أوامر صدرت بأن قضيتهن لابد أن يفصل فيها لصالح عزيز فى الجلسة القادمة . وقد بعث جورست يترجانى . . الى آخره .

فلم يكن يرتاح الى اعتذارى ، وقال لى : إن حماتك تتداخل فى الأمر ، وتدعى أن البرنسيسات بحثن معها(٥٧) فيها ، مع أنهن أقاربى . وإنك اخترعت طريقة التغيير(٥٨) للعفو عن بدران ، حتى تنسب الىّ مساعدة النصابين ـ وأشياء كثيرة من هذا القبيل حركت القديم .

فبينت له الحقيقة فى كل ذلك ، فلم يكن يتقبلها بقبول حسن . وخرجت من عنده من غير أن أصرف شيئا من غضبه .

وحدث بعد ذلك أن زار مدرسة البوليس ، وخاطب كل النظار ولم يخاطبنى ببنت شفة وفى يوم الاثنين ١٢ فبراير ، سأل سعيد ـ أمامنا ـ إذا كان لديه مواد لمجلس النظار ؟ فقال له : قليل . قال : الأحسن

---

(٥٧) قراءة تقريبية .

(٥٨) قراءة ترجيحية ، وقد تقرأ « التنمير » ، وكلاهما لا يؤديان المعنى وعلى كل حال ، نذكر القارىء بأن الطريقة التى تفتق عنها ذهن سعد زغلول هى اعتبار الشخص معفيا عنه من تاريخ نوال الرتبة .

تهوها . قال:نعم . ولما انصرفنا قال الرئيس : يلزم أن نعقد المجلس غدا ! قلت : إن الأمر ليس مستعجلا ! قال : ولكن الخديوى يريد عقده حالا ! قلت : ومشروعات الحقانية لم ترد الى الآن من مجلس الشورى ! قال : استعجلها !

فاستعجلتها ، فأرسل هذا المجلس أولا المشروع المختص بتعديل المادة ٣١٣ مرافعات،ثم أرسل بعلمه فى اليوم نفسه مشروع المجالس الحسبية .

[ص ١٠٢٩]

ولا يعلم السبب فى كونه أخر عنده المشروعات(٥٩) من اليوم الذى انتهت الجلسة فيه . على أن المحاضر كانت منتهية من يوم الأحد ١١ فبراير . ولقد توزع المشروع الأول على النظار ، أما الثانى فلم يتوزع .

وقد حضّرت خطابا بما رأته الحقانية فى ملحوظات الشورى ، وعرضْته على الرئيس يوم الخميس ، فأقره.وكان مسافرا الى اسكندرية ، حيث الخديوى . ثم عاد يوم السبت ، وبلّغته ذلك الخطاب رسميا ، وسألته عن موعد انعقاد مجلس النظار لنظره ، فقال : إنه لم يستأذن الخديوى ، وسيُرسل لاستئذانه . ثم سألته يوم الاثنين ، فقال : إنه لا يزال فى انتظار الخديوى !

فأحلت مكليرث على جورست ، وهو تكلم مع سعيد مرة ، ومع

---

(٥٩) فى الأصل : « أخر عنده المشروعات عنده » . وقد حذفنا « عنده » الأخيرة لتكرارها .

رشدى أخرى ، وأخيرا توزع علينا المشروع ، مع مواد أخرى ، يوم السبت ٢٥ فبراير ، وتحددت جلسة يوم الاثنين ٢٧ لنظره .

وفى اليوم نفسه ، حضر صدقى بيك(٦٠) عندى لعيادتى ، وكنت مريضا ، فأطلعنى على عريضة مقدمة لرئيس الاستئناف من بعض القضاة ، يطلبون فيها عقد الجمعية العمومية ، [ص ١٠٢٨] لتنظر فيها اذا كانت تقبل بارتياح ، عدم استشارتها فى انتخاب الثلاثة مستشارين ، وعدم انعقاد المجلس الحسبى الأعلى فيها ، وعدم حصر رئاسته فى قضاتها . وحدد الرئيس فورا جلسة الغد ـ يوم ٢٦ فبراير ـ لانعقاد الجمعية .

ثم حضر النائب العمومى عندى مساء ، وأطلعنى على مثل ذلك . واجتمع لدى هو مع مكليرث ، وتذاكرنا فيما يجب عليه أن يقوله فى الجمعية العمومية .

ثم انعقدت ، وبُلغت أن النائب العمومى دفع بعدم إختصاص الجمعية فى النظر فى مثل ذلك الأمر . ولكنهم لم يسمعوا له ، كما أنهم لم يسمعوا لصدقى عندما أراد الكلام . وأخيرا قرروا أنه كان يحسن عرض المشروع عليهم ، وأنهم يتمنون أن يكون انتخاب الثلاثة المستشارين بمعرفة الجمعية العمومية ، وأن ينعقد المجلس فى محكمة الاستئناف ، وأن يكون الرئيس منهم وأرسلوا هذا القرار فى الحال الىَّ .

وكنت ذهبت الى سعيد ، فأخبرته بالخبر ـ وكان حاضرا رشدى ـ فرأيتهما مرتاحين له ، كأنه نتيجة عملهما ومسعاهما.وأخذه سعيد ، وذهب إلى الخديوى ، ووعدنى بأن يعود لدى لنذهب الى حلوان معا.

---

(٦٠) الدكتور محمود صدقى ، عديل سعد زغلول وصديقه .

وكنت قبل الجمعية(٦١) مع المستشار مكليرث(٦٢) ، [ص ١٠٢٧] وتوجهنا معا الثلاثة الى حلوان ، حيث كان جورست ، واتفقت الآراء ـ بعد مناقشة ـ على أن يُتبع فى انتخاب أعضاء المجلس الحسبى ، الطريقة فى انتخاب محاكم الجنايات ، وأن تكون الرئاسة فى محكمة الاستئناف ، وأن ينعقد المجلس فى محكمة الاستئناف . وأننا نتخابر مع رئيس المحكمة ووكيلها فى هذا الخصوص .

وفعلا تخابرنا معهما ، وانحط الرأى على أن لا لزوم لتعيين محل انعقادِ المجلس ، ولالحصر الرئاسة فى قضاة الاستئناف ، وأن تتبع الطريقة فى تأليف محاكم الجنايات .

وذهبت الى سعيد فى نظارة الداخلية ، وبلغته ذلك ، وانصرفت .

وفى الصباح وضعنا النص الخاص بذلك ، وحملته والمستشار إليه ، فلما اطلع عليه قال : لماذا لم يتعين محل الانعقاد ؟ فقلت : إن ذلك بناء على طلب الرئيس والوكيل.وقلت : وعلى طلب جورست أمام سعادتكم . قال : والرئيس ؟ قلت : إن الرئيس يجوز أن يكون من غير قضاة الإستئناف . قال : كيف ذلك ؟ ـ وقد اصفر لونه ! وقال : إن ذلك غير ما قلتَه لى بالأمس . قلت : هو عين ما قلتُه لك أمس ، ولكن لعلك لم تلتفت اليه جيدا( )(٦٤) كذلك بما كان وقع الاتفاق عليه أمام جورست .

---

(٦١) قراءة ترجيحية .

(٦٢) قراءة تقريبية .

(٦٤) كلمة غير مقروءة .

[ص ١٠٢٦]

قال : ولكنى بلغت الخديوى غير ذلك ! ثم قال ـ مشيرا إشارة المتهكم الذى اكتشف غش صاحبه ـ وهازا رأسه (٦٥):اليوم من أجل هذا عملت الابهام فى العبارات(٦٦) ؟ قلت : ياباشا ما هو ذلك الابهام؟ ولم( )(٦٧) إننا صرحنا بما وقع عليه الاتفاق مع الرئيس والوكيل ، قال له مكليرث:الحقيقة هى ما قلناه لك ، ومع ذلك اذا أردت أن يكون الانعقاد فى محكمة الاستئناف والرئيس منها ، فلا معارضة لنا . قال لى : اعرض الأمر على الخديوى .

فانصرفت وأنا مملوء كدرا ، وقلت للمُستشار : أُنظر كيف أنه استاء وأدخل الخديوى كأنه طرفا فى الدعوى ؟ مع أن القصد كان الإتفاق مع الاستئناف ؟ ألم يكن ذلك دليلا على التلاعب ؟ فصادق على ذلك . وانصرفت وقد بلغ بى الكدر كل مبلغ .

وحاولت تقديم الاستعفاء ، ولكنى رأيت أن الظروف غير مساعدة لأنه يكون شرا أشد ، والأحسن التمهل ، فربما تغيرت الأحوال !

أول مارث سنة ٩١١

حضر الىّ المستشار فى النظارة ، وقال إن سعيد طلب منه أن يفكر فى طريقة لحل عقدة المشروع بين جورست والخديوى ، [ص ١٠٢٥]

(٦٥) فى الأصْل : « وقال هازًا رأسه » وقد حذفنا « وقال » لتكرارها .

(٦٦) قراءة تقريبية .

(٦٧) عبارة غير مقروءة ، وقد تكون : « ولم نُبهم شيئا » .

لأن الأول متمسك بالاتفاق الذى تم مع رئيس الاستئناف ووكيله ، والثانى متمسك بأن ينص فى الديكريتو على أن يكون محل انعقاد المجلس الحسبى محكمة الاستئناف ، وأن يكون رئيسه أحد مستشاريها. وإنه سيبعث اليك .

ثم جاءنى خبر من قبله يستدعينى اليه . فبعد أن دفع العتاب على ما فرط منه بالأمس ، واعتذر عنه بعدم سوء القصد فيه ، وبأنه كان متأثرا من مسئلة اجتماع الأقباط ـ قال إنه لم ينم أمس ، لأنه قضى ليلة فى التردد بين حلوان والقبة ، وكل من الجهتين متصلب فى رأيه . وإن جورست يقول:إن الخديو لا ينبغى أن يتداخل فى مثل هذه المسائل القانونية ، والخديوى يقول:إن سعد هو الذى أتم ذلك الاتفاق وإنه لا يسعه تنفيذه ، وإنه مستعد لأن يجرى فى هذه المسألة مثل ما جرى فى مسئلة مدرسة القضاء الشرعى . وإن جورست يقول إن سعد لا دخل له ، وهو إنما استحصل على أكثر مما صُرح له بالحصول عليه ، وذلك لا شىء فيه . وضرب مثلا بنفسه فى خصوص الاتفاق الفرنساوى الانكليزى ، فإنه كان مفوضاً فيه من قبل كرومر أن يتفق على مبلغ ، فاتفق على مبلغ أقل . وقال إن مكليرث كتب اليه بتفصيل الاتفاق، وصرح بأنه هو الذى أوعز الى(   )(٦٨) وهو الذى ضرب لى مثل(. . .)(٦٩)مكليرث .

قال سعيد:وانه حكى كل ذلك للخديوى ، فلم يكسر كل ذلك من حدته ، ولم يُضعف من شدته . وذهب إلى مزارعه فى انشاص ، وترك المسئلة حتى يعود . ورجانى سعيد فى أن أبحث عن حل .

فقلت : الرأى عندى أن تكتب الحقانية ، فى خطابها الى مجلس

(٦٨) كلمة غير مقروءة .

(٦٩) كلمة غير مقروءة .

النظار ، أنه لا داعى الى ما صَدرت به[٧٠] المادة الأولى من كون المجلس يتشكل بنظارة الحقانية لمساعدتها على المراقبة الخ ، بل يحذف: على أن يكون من المقرر أن المجلس ينعقد فى محكمة الاستئناف .

[ص ١٠٢٤]

وإنه وإن كان النص فى خصوص الرئاسة عاما ، الا أنه من نية الشارع أن تكون الرئاسة دائما لأحد قضاة الاستئناف ، ولا يَعدل عن هذه القاعدة الا فى أحوال استثنائية ، وبعد الاتفاق مع رئيس الاستئناف . فاستحسن ذلك سعيد .

ثم حضر رشدى وأقر عليه . وأرسلت فى استحضار المستشار ، فوافق على الشق الأول ، وقال إن برنيوت من رأيه أن المادة التاسعة تعطى للمجلس حق وضع القواعد المتعلقة بسير المرافعة فيه ، وذلك يشمل تعيين محل إنعقاده . وإنه لا مانع لديه من التنصيص فى الأمر على أن تكون الرئاسة لأحد قضاة الاستئناف . واتفقنا أن يكتب بذلك الى جورست . وبالفعل كتب اليه ، فقبل هذه الطريقة على مضض منه .

وذهبت الى سعيد فى منزله ، وتحادثنا فى المسئلة . وعرضها بالتليفون على الخديوى بواسطة الشيخ محمد عثمان ، وطلب من جنابه أن يأذن له فى عقد مجلس النظار غدا ـ أى اليوم ٢ مارث ـ فلم يقبل ، وقال إنه سيحضر الى عابدين يوم الجمعة ، وينشُر فى انعقاد المجلس يوم السبت ، ولكن لايصح التحديد قبل مقابلته يوم الجمعة .

فهمت من سعيد فى تلك الجلسة أن الخديوى هو الذى حمل الشيخ

(٧٠) قراءة ترجيحية .

بخيت،بواسطة أحمد خيرى،على أن يكتب التأبين الذى كتبه فى بطرس باشا ، وأنه هو الذى حمل الشيخ على يوسف على تأبينه ، وشوقى على قصيدته . وأنه كان ساعيا فى حمل الشيخ شاويش وعلى فهمى على مثل ذلك ، وفعلا هما قبلا ، لولا أن الحزب الوطنى رفض ، وسفّر الشاويش فى البعثة الأزهرية . وأنه بذل جهده على أن يجعل سعيد يتكلم فى الاحتفال ، فلم يقبل سعيد . وزعم سعيد أيضا أنه هو الذى حمل جورست على أن يرسل تلغرافه المشهور إلى جريدة التيمس فى شأن[71] [ص ١٠٢٣] ، كما زعم أنه هو الذى حمل بطرك الأقباط على أن ينشر منشورا ينصح فيه أبناء طائفته أن يعدلوا عن الاجتماع الذى عزموا على عقده بمدينة أسيوط ، خشية أن يترتب عليه ما لا يحمد عقباه .

يوم الجمعة ٣ مارث سنة ٩١١ .

زرت جورست ، فوجدته مشغولا ، وضرب لى اليوم موعدا للقائه فى الساعة ١٠ . وحضر عندى سعيد مع رشدى للتشكر على نهو المسئلة ـ مسئلة المجلس الحسبى . وذهبت عنده[72] فى نحو الساعة ٩ ، فقال لى إن الخديوى وجورست إتفقا على نهو المسئلة،ولكن الخديوى متكدر منه . وفهمت منه أنه ذهب إلى مكليرث يشكره كذلك .

يوم السبت ٤ مارث سنة ٩١١

تقابلت مع جورست ، وقلت له : إنى آت لأشكرك أولا على

---

(٧١) كلمة مطموسة .

(٧٢) أى عند سعيد .

التعب الذى تحملته فى سبيل مشروع المجلس الحسبى العالى . وثانيا ، على السند الذى أعرتنى اياه . فقال ما معناه : إن الجنازة حارة والميت حقير . وقال : إن عليكم الآن أن تنتخبوا الأعضاء ممن[٧٣] لا يحابون (. .)[٧٤] ولا يخشون فى الحق أحدا . فقلت : هنا محل الصعوبة ! ولقد كنا قيدنا من سوء انتخاب المستشارين الوطنيين عندما أردنا أن يكون الاختيار لناظر الحقانية ، ولكن التعديل الجديد لا يمكننا من انتخاب الوطنيين الذين نثق باستقلالهم . فقال : إعملوا جهدكم ! ورأيته تعبا جدا . وضفت مسئلة المفتى ، فقال : الأحسن الآن الابتعاد عنها ! ولكنه قال : لا يصح انتخابه لهذا المجلس .

وسألنى عما أصنع فى مسئلة الطوائف ؟ قلت : هى موقوفة على جواب الباب العالى على سؤالنا عن المتبع هناك بالنسبة لهؤلاء الطوائف . ورأيته يميل لأن يجعل للطوائف الصغيرة مجلسا واحدا . ووعدته بالاشتغال بهذه المسئلة . وانصرفت آسفا على حالته من الضعف والهبوط .

[ص ١٠٢٢]

انعقد مجلس النظار تحت رئاسة سعيد ، واتفقنا معه أن يكون ميعاد تنفيذ القانون الجديد بعد عشرة أيام من تاريخ نشره[٧٥]

(٧٣) فى الأصل : « مما » .
(٧٤) كلمة غير مقروءة .
(٧٥) فيما يلى نص قانون المجلس الحسبى الأعلى ، كما أوردته جريدة المؤيد يوم ٦ مارس ١٩١١ :

قانون المجلس الحسبى الأعلى

صدر الأمر العالى بالقانون الخاص بتشكيل مجلس حسبى عال وهذه صورته بعد الديباجة .

. . . .

= المادة الأولى ينشأ مجلس حسبى عال ويكون مؤلفا من :
أولا : ثلاثة مستشارين وطنيين من مستشاري محكمة الاستئناف الأهلية .
ثانيا : عضو من المحكمة العليا الشرعية .
ثالثا : أحد الموظفين الموجودين فى الخدمة أو المتقاعدين .
وتعيين الثلاثة المستشارين والرئيس الذى ينتخب منهم يكون بمعرفة ناظر الحقانية بناء على مايعرضه رئيس محكمة الاستئناف الأهلية . ويعين العضوين الباقيين مجلس النظار بناء على ما يعرضه ناظر الحقانية .
وفى كل من الحالتين يكون التعيين لمدة سنة ويجوز تجديد التعيين . وإذا غاب أحد الأعضاء أو حصل له مانع ، ناب عنه عضو ينتخب بالطريقة عينها ممن توفرت فيهم شروط العضو الغائب .
المادة الثانية ـ لناظر الحقانية أن يرفع إلى المجلس الحسبى العالى أى قرار صادر من مجلس حسبى يكون متعلقاً بإدارة الاوصياء أو القوم أو الوكلاء ، أو تنصيبهم أو عزلهم ، فى ظرف ثلاثة أشهر من تاريخ صدوره وذلك إما بناء على بلاغ من النيابة العمومية أو من أى شخص ذى شأن أو من تلقاء نفسه .
وللنيابة العمومية ، ولكل ذى شأن ، أن يستأنف إلى المجلس الحسبى العالى أى قرار صادر من المجالس الحسبية فى طلبات توقيع الحجر ، أو رفعه ، أو فى رفع الوصاية أو استمرارها ويرفع الاستئناف بعريضة تقدم إلى ناظر الحقانية فى ميعاد شهر من تاريخ صدور القرار المستأنف .
المادة الثالثة ـ للمجلس الحسبى العالى متى رفع إليه الأمر بالطرق القانونية :
أولا ـ أن يلغى ، أو يعدل أى قرار صادر من المجلس الحسبى أو يوقف تنفيذه مؤقتاً عند الاقتضاء .
ثانيا ـ أن يبين فى القضية التى تكون مرفوعة أمامه طريقة السير اللازم اتباعها بمعرفة المجلس الحسبى .
ثالثا ـ أن يقرر اتخاذ الإجراءات المستعملة التى كان للمجلس الحسبى اتخاذها للمحافظة على حقوق القصر أو عديمى الأهلية أو الغائبين . =

. . . .

= رابعاً ــ أن يقرر توقيع الحجر أو رفعه.

خامساً ــ أن يقرر استمرار الوصاية إلى مابعد سن الثماني عشرة سنة او رفعها.

سادساً ــ أن يعين الأوصياء والقوام والوكلاء او يعزلهم او يستبدلهم ويجوز له أيضاً ــ بناء على طلب ناظر الحقانية أن يحيل إلى مجلس حسبى المديرية أى قضية من اختصاص مجلس حسبى المركز ، إذا تبين أن للتركة أو للأموال من الأهمية ما يدعو إلى هذه الحالة.

المادة الرابعة ــ قرارات المجالس الحسبية واجبة التنفيذ ولو استؤنفت إلى المجلس الحسبى العالى.ولناظر الحقانية عند رفعه قراراً صادراً من مجلس حسبى إلى المجلس الحسبى العالى أن يوقف تنفيذه حتى يصدر قرار المجلس فيه متى رأى أن المصلحة تقضى بذلك.

المادة الخامسة ــ للخصوم الحق فى أن تسمع أقوالهم أمام المجلس الحسبى العالى.ولهم أن ينيبوا عنهم أمامه محامين من المقبولين أمام محكمة الاستئناف الأهلية او أمام المحاكم الشرعية

المادة السادسة ــ تصدر القرارات بأغلبية الآراء ويجب بيان اسبابها.

المادة السابعة ــ المصاريف التى صرفت فعلا فى الاجراءات أمام المجلس الحسبى العالى وأتعاب المحامين والخبراء يجوز أن يلزم بها الخصم الذى خسر الدعوى أو أموال القصر أو المحجور عليه أو الغائب .

المادة الثامنة ــ للمجلس الحسبى العالى أثناء أداء وظيفته ولأعضائه فى حالة ندبهم كذلك جميع الاختصاصات التى لدائرة مدنية من دوائر محكمة الاستئناف الأهلية . ويعاقب على الجرائم التى ترتكب ضدهم بالعقوبات التى يحكم بها فى الجرائم التى تقع ضد دائرة من دوائر المحكمة المذكورة

المادة التاسعة ــ يقرر المجلس الحسبى العالى طرق المرافعة أمامه مع مراعاة ما هو منصوص عليه نصا خاصا فى هذا القانون .

المادة العاشرة ــ تلغى المادة السادسة من الأمر العالى الخاص بالمجالس الحسبية الصادر فى ١٩ نوفمبر ١٨٩٦ . ولايسرى مفعول هذا الإلغاء على =

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ولاحظت أنه يحبذ قبول رأى الشورى فى انتداب بدل الغائبين أوالمعذور من الأعضاء ، فقال رشدى وسعيد : الأحسن أن لا نمس المشروع بشىء ، خيفة أن الخديوى يتغير . فقلت:لا بأس اوتصدق على المشروع بدون أن يبدى أحد ملاحظة .

وعرض رئيس النظار : أولا ، تعيين زكى سكرتيرا لمجلس النظار بأمر عال ، لأنه رجا ذلك . فعارضه المستشار المالى ، وعضدت هذا ، ووافق سرى وسابا والباقى مع الرئيس.وتقرر بالأغلبية أن يكون التعيين بقرار،لأنه ليس من كبار الموظفين ثانيا : منح رتبة المتمايز لشخص يدعى عريان أفندى ، لكونه أوقف على الجامعة جملة أطيان . ثالثا : منح رتبة الميرميران لمن يدعى بدراوى بيك، من أعيان الغربية ، لأنه تبرع ببناء إسبتالية فى المنصورة تتكلف خمسة آلاف جنيه . فسألت الرئيس :

ومن هو الذى يعرض ذلك ؟ فقال إنه هو ! فلم أعارض ، وتقرر ، ولكن لابد أن فى الأمر شيئاً !

عند إنصرافنا ، قال : إنى أريد أن أولم لكم وليمة بعد انتهاء مسئلة المجالس الحسبية . قلت : أنكرم على ذلك لأن لها سببا آخر(٧٦) ؟ قال أريد هذه المسئلة بما فيها مسئلة شورى القوانين(٧٧)

القضايا التى تكون مرفوعة الى محكمة الاستئناف وقت العمل بهذا القانون المادة الحادية عشر — على ناظر الحقانية تنفيذ هذا القانون الذى يكون العمل به بعد عشرة أيام من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

(المؤيد ٦ مارس ١٩١١)

(نقل النص السيدة استيرا غالى)

(٧٦) قراءة تقريبية .

(٧٧) قراءة تقريبية .

الخ . فلم أطل ، ولكنى يئست من ذلك . إن هذا الرئيس لا يريد أن يظهر للناس ما يظهره لى ، ولكن سوف نرى ما خفى شأنه.وفى المساء حضرنا الوليمة ، ولم يحدث بها شىء يشير إلى سببها ، بل كانت عادية .

يوم الأحد ٥ مارث

لم يحدث ما يستحق الذكر ، غير أنه بلغنى أنه حصل إجتماع بعض الناس عند سعيد ، فتكلم فى هذا الاجتماع ضد الأقباط ، ووجوب عقد مؤتمر غير قبطى للرد عليهم ، ومقاطعتهم فى المعاملة !

[ص ١٠٢١]

وكان من الحاضرين منصور يوسف ، وأباظة ، والشريعى. وجريدة الأهالى تنشر الفصول الطوال ضد المؤتمر القبطى ، وتحرّض غيرهم على الاجتماع ضدهم .

وأعلم أن جورست متغيظ جدا من حركة الأقباط ، ومتهيج ضدهم . وأن سعيد يعمل ذلك مشايعة لجورست من جهة ، وانتقاما لنفسه من جهة أخرى . وقد سعى جهده فى منع انعقاد المؤتمر بأسيوط ، وهدد بأنه يمنعه بالقوة ان لم يمتنعوا طوعا . ولكنى علمت أنه جاءته أوامر من نظارة الخارجية تدعوه لأن يترك الأقباط وشأنهم . ولهذا صدرت نشرة فى جرائد أمس من الداخلية ، بأن الحكومة كانت عازمة أن تمنع بالقوة المؤتمر عندما كان شاع أن المؤتمرين سيكونون أزيد من عشرة آلاف نفس ، ولكنها لما علمت أنه لا يبلغ المائتين لم تعارض ، واتخذت احتياطها !

٦ مارث سنة ٩١١

اليوم ينعقد مؤتمر الأقباط فى أسيوط[٧٨]

كنت كلمت محمد سعيد فى العضو الذى يلزم انتخابه من الموظفين أو المتقاعدين . وجرى ذكر حسن باشا رضوان ضمن الذين يمكن ترشيحهم ، فلم يقبل سعيد شيئا . وكان مكليرث ذاهبا[٧٨م] اليوم لدى (. . .)[٧٩]، ففاتحه فى هذا الشأن ، فقال إن سعيد فاتحه فيه ، وإن رضوان باشا مخرف ، الأحسن انتخاب غيره !

(٧٨) دعا إلى مؤتمر الأقباط مطران أسيوط وجماعة من أعيان الوجه القبلى ، وقد تخوف القائمون بالفكرة من عقده فى أسيوط ، وخشوا من مسلميها أن يلحقوا بهم أذى ، وأرادوا عقده فى القاهرة ، خصوصا بعد أن قامت مشاجرة بين المسلمين والأقباط بالقرب من كنيسة أسيوط ثم عادوا وطلبوا الترخيص بعقده ـ فى أسيوط . وقد وافقت الحكومة على عقده بعد أن تأكدت من المحافظة على الأمن . وعقد فى ٦ مارس سنة ١٩١١ . وقد خطب فيه توفيق دوس بك ومرقس حنا أفندى وأخنوخ فانوس المحامى ، وتلخصت المطالب التى انتهى اليها فى : طلب العطلة يوم الأحد بجانب الجمعة ، وأن تكون القاعدة للتوظف هى الكفاءة وحدها ، ووضع نظام لمجالس المديريات يكفل للأقباط تمتعهم بالتعليم حتى لا يقتصر التعليم على الدين الاسلامى وحده ، ووضع نظام يكفل تمثيل كل عنصر مصرى فى المجالس النيابية .

وقد أحدث عقد المؤتمر القبطى ثغرة فى الأمة المصرية ، وتنافراً بين عنصريها ، فرأى عقلاء الأمة مواجهته بعقد مؤتمر مصرى تبحث فى شئون المصريين جميعا ، مسلمين وأقباطا ، وقد عقد بالفعل يوم ٢٩ أبريل سنة ١٩١١ بواحة عين شمس بفندق هليوبوليس (أحمد شفيق : المرجع المذكور ص ٢٤٤ ـ ٢٤٥) .

وقد أورد أحمد شفيق أن المؤتمر القبطى عقد يوم ٦ أبريل . وهو خطأ

(٧٨م) فى الأصل : ذاهب .

٧ مارث

أصبحت وقد مثلت فى خاطرى حالى ، فرأيتها من أسوأ الحالات وأصعبها احتمالا:شفيق[٨٠] معاد لى ليَلى فى وظيفتى ،[ص ١٠٢٠] وماهر فى دس الدسائس . رئيس نـظار مخادع ، مـرائى ، مفرط فى حب ذاته ، فخور بمـا يعمل ولا يعمـل ، غيور ، لا يـود أن يدانيـه مدان ، ولا يجاريه مجار .وزملاء : منهم الدنىء السافل الذىلا يتعفف عن دنيه يأتيها،ولا سافلة يباشرها ، إن كان فى ذلك نفع لذاته ، يعبد القوة ، ويثور على الضعف . ومنهم الخداع الماكر،الذي مع احتوائه على صفات من قبله،يفوقه فى المكر والدهاء . ومنهم من لا يهمه شىء مما يحوط به من الأشياء ، ولا يعنيه إن خربت الدنيا أوعمرت . ومنهم طيب القلب ضعيف الهمة . وخديـوى جمع فـأوعى من الرذائـل . وجـرائـد لا تحتـرم حقـا ، ولا تقف دون بـاطـل ، ولا يهمهـا الا أن(. . . .)[٨١] وهى فى صف أعـدائى ، وآلـة من الآلات التى يستعملونها فى كل وقت ضدى .

ومستشارين فى الاستئناف دبت فيهم روح الغيرة ، اذ كنت معهم وتفـوقت عليهـم ، وأغراهم بى زمـلائى ومليكى . وأمـة لا أخـلاق عندها ، يستوى لديها القبيح والحسن .

فماذا أصنع بين كل هـذه الأمور التى لا[٨٢] تحتملهـا الجبال .

---

(٧٩) اسم غير مقروء

(٨٠) يقصد : أحمد شفيق باشا .

(٨١) عبارة غير مقروءة

(٨٢) أضيفت « لا » لأن السياق يقتضيها .

أيحسن بى أن أقدم استعفائى ؟ متى أخلص من كل هذه الأحزان وأعيش عيشة الأفراد ؟ ولكن !

[ص ١٠١٩]

سافرت فى يوم ٢٤ مايو سنة ٩١١ من الاسكندرية ، وكان الخديوى قد سبقنى فى السفر منها - أى يوم ٢٢ منه . وفى يوم سفره طلبت منه جلسة خاصة لأعرض عليه ما أتبرأ به من تهمة تعمد معاكسته ومخالفة أوامره .

ذلك بأن المستشار(٨٣) اجتمعت لديه بعض الشكاوى عن الشيخ بكرى الصدفى ، مفتى الديار المصرية ، والشاغل لوظيفة عضو بالمحكمة الشرعية ، بأن هذا العضو غير نزيه ، وأنه يحابى فى أحكامه ذوى القوة - وأخصهم الخديوى وأصحاب الثروة - فى الأحكام والقرارات التى يصدرها . وأشار جورست على الخديوى بإخراجه من المحكمة الشرعية ، ولكن الخديوى توقف فى ذلك . وحصلت عدة مخابرات فى هذا الخصوص . وقد أجمعت كلمة النظار [ص ١٠١٨] فى اجتماع غير رسمى بفساد أخلاق الرجل ، وسوء سمعته ، ووجوب اخراجه من المحكمة. غير أن النظار عندما ما أحسوا بتوقف الخديوى انهزموا ، وتظاهروا بتجاهل حاله . بل كان رئيسهم يساعده لدى الخديوى !

ويلغنى رشدى بأن الخديوى يقول إنى أقصد معاكسته . فقلت له أمام المستشار : إنى لا أقصد إلا تطهير المحكمة من عضو نجسها، وإنى لم أكن فيما فعلت الا معتقدا لفكرة قامت بكل واحد منا ، ولو أن

(٨٣) يقصد : « مكليرث » المستشار القضائى .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الخديوى اطلع على ذلك لما اختص من بينكم بالغضب ، ولفهم أن الحكمة فى إخراج ذلك الرجل . ولقد قلت لسعيد باشا:إننا مستعدون لأن نطلب للرجل نيشانا لظروف خروجه[ص١٠١٧]حتى لا يشك الناس فى أن القصد من اخراجه الإساءة اليه .

وطلبت من الخديوى جلسة خاصة لأشرح لـه حقيقة المسئلة ، فقال : إن الوقت ضيق ، وإنى سأنظر اذا وجدت من الوقت سعة ، فسأطلبك فى الساعة الثلاثة ، فكن هنا مع زملائك . ولكنه لم يطلبنى ، بل قال لى ـ وهو ذاهب الى المركب ـ : إنى لم أجد وقتا ! ثم ذهبت معه الى الباخرة ، فاختلى فيها مع أباظة ، ثم مع رئيس النظار ، ثم قال لى فى الانصراف : أنا عارف ما كنت تريد أن تقوله لى ، فاطمئن ، والقاضى مستعد لأن يشهد فى حق المفتى . فقلت لسعيد ورشدى(٨٤) : إنى لم أفهم !

[ص١٠١٦]

أكثر الناس من الشكوى فى المفتى بكرى الصدفى ، وتكلم جورست مع الخديوى فى شأن رفته من المحكمة ، فطلب الخديوى أن يرفت الشيخ عبد الكريم سلمان أيضا ! فقيل له:إنه لا مناسبة بين الرجلين ! وسافر جورست من غير أن تحل هذه المسألة ، ولكن مكليرث ألحَّ فيها على سعيد .

واخيرا رأيت أن نحسن حال الشيخ عبد الكريم بتعينه مديرا لقلم المجلس الحسبى ، واعطائه آخر مرتب الوظيفة ، ونقل بخيت محله . وتكلم فتحى مع الخديوى فى ذلك ، فقبل ، وقبل أن يأخذ المفتى أجازة يستعفى فى نهايتها من المحكمة . وعاد فتحى مسرورا من هذا الحل ، وكتب به الى مكليرث ، وأخبرنى به أيضا .

(٨٤) قراءة ترجيحية

ولكن الخديوى عاد فنقض،وقال : إن كان على المفتى شىء وجب التحقيق ! وتكلم معه شيتى فلم يسمع منه غير ذلك . وجعل المفتى يطلب التحقيق ضد نفسه . وكان سعيد ، بعد أن كان متفقا على تغيير المفتى ، يتردد ، ويقتصر على أن يكون واسطة ! وانتهى الأمر بالخديوى الى أن قال إن سعد يريد قيدى بهذه المسئلة.فطلبت منه يوم الاثنين ١٢ مايو ـ وهو يوم سفره ـ مقابلته ، فوعد بأن يقابلنى ، ثم لم يقابلنى . وحادث كل من كان حاضرا لوداعه؛تارة فى السراى ، وتارة فى المركب ، وأولهم أباظة ، الذى اختلى به فى المركب مسافة . كما اختلى بعلى جلال؛ ولم يقل لى شيئا حتى الانصراف . ثم(٨٥) قال : إنى لم يكن عندى وقت ، وأعرف السبب فى المقابلة ولا تخف ، والمفتى برىء(٨٦) ، والقاضى سيشهد له.فانصرفت، وأفضيت ما جرى لمكليرث والى شيتى .

[ص ١٠١٥]

وقد أوقفت المستشار وشيتى على مفصلات هذه المسألة ، وقال لى شيتى:إنه سيكتب بها تقريرا لحكومته .

سافرت وقد كنت على أشد حالة من الكدر ، ونويت الاستعفاء بعد الرجوع إن لم تتغير الحالة.

وقد مات جورست فى شهر يوليو . ولما علم الخديوى باشتداد المرض عليه ، واليأس من صحته؛أشاع ذنبه أباظة بأن فى النية تغييرى بآخر ، ونشرت ذلك جريدة الأهرام .

ثم خطب أباظة فى يونيو خطبة ألمز فيها على حزب الأمة ، وأطنب

---

(٨٥) أضفنا « ثم » لاستقامة العبارة .

(٨٦) قراءة احتهادية .

فى مدح الخديوى . كأنه كان متهما ! وقال فيها سرا[٨٧] بأن أشار إلى حادثة الخبط على الترابيزة ، وقال : إن ما جرى فى مجلس شورى القوانين ، ومسئلة التكريم كان بايعاز من بعض الوزراء - بريدنى ![٨٨] .

[ص ١٠١٤]

تم تعيين كتشنر باشا مكان جورست[٨٩] فوقع نبأ هذا التعيين من الخديوى وقعا سيئاً ، وأخذ يستميل إليه أفراد الحزب الوطنى لأن يستعد لمحاربة كتشنر كما حارب كرومر . ولكن افتضح أمره ، وانعكس عليه سعيه ، فان الحزب الوطنى يعرفه ، والأقباط ناقمون عليه ، والذين ساءهم تصرفه فى الرتب والنياشين بواسطة سعيد باشا وبعض النظار - وهم كثيرون - كل هؤلاء أصبحوا ناقمين عليه ، واتخذوا من الجرائد ألسنة يسلقونه بها كل يوم . ولقد أشاعوا أن كتشنر سيقلب عند قدومه الوزارة ظهرا على عقب ، لضيق[٩٠] الناس بها . وأخذوا يشيعون اشاعات السوء عنها [ص ١٠١٣] وقرب سقوطها .

---

(٨٧) قراءة تقريبية ، وقد تقرأ : شىء .

(٨٨) أى : يقصدنى .

(٨٩) توفى السير الدون جورست فى ١٢ يولية ١٩١١ ، وبعد أربعة أيام ، أى فى ١٦ يوليه ١٩١١ أعلن جراى فى مجلس العموم تعيين اللورد كتشنر قنصلا عاماً ومعتمداً بريطانياً فى مصر . وقد وصل إلى الإسكندرية يوم ٢٧ سبتمبر ١٩١١ .

(٩٠) قراءة اجتهادية . وقد تقرأ : وسيسمع .

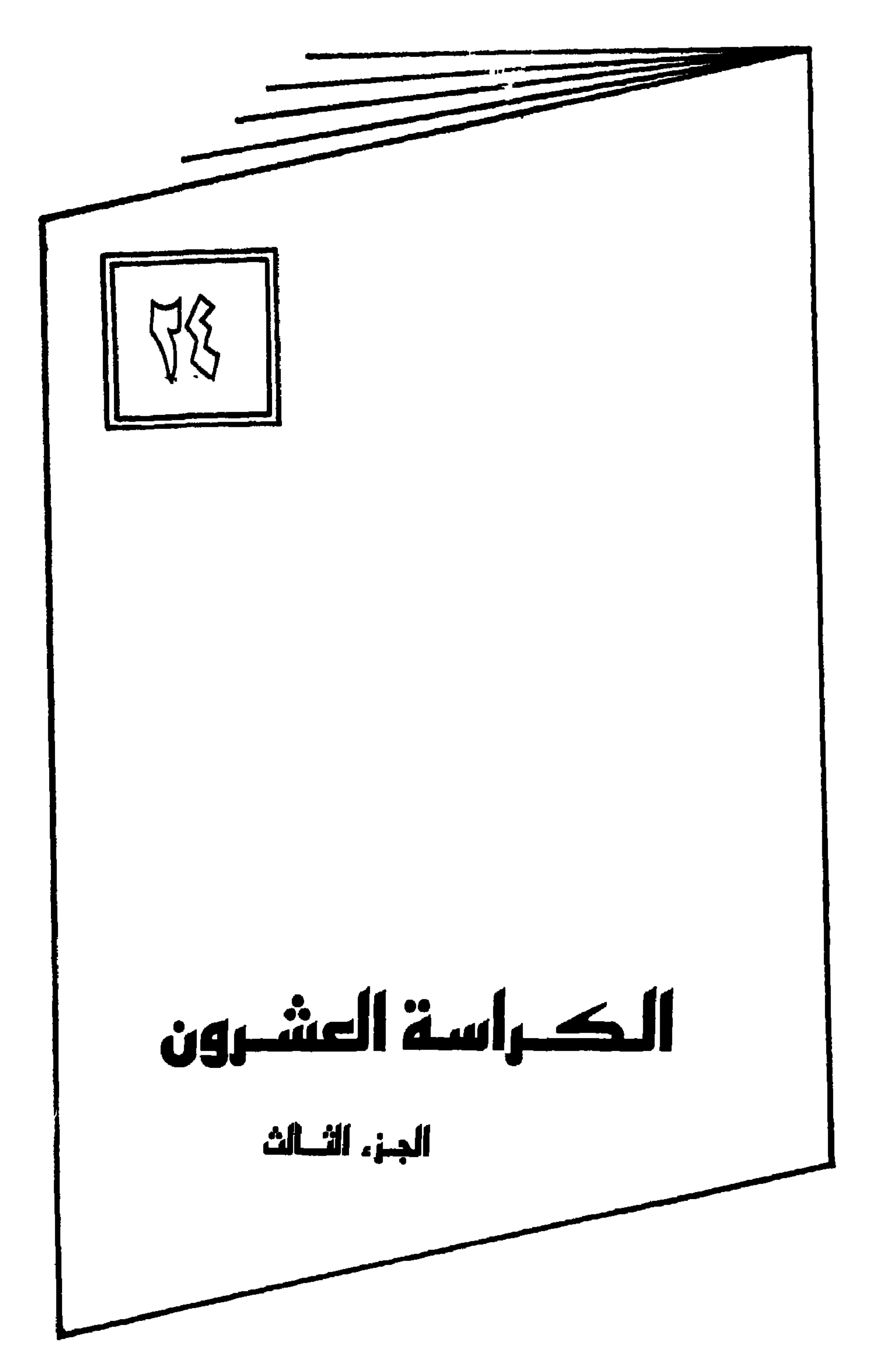
[ص١٠١٣]

فـأراد الخديـوى أن يؤيدهـا.وكان ألمّ بسعيد بعض انحراف فى صحته ، فزاره فى يوم ٨ سبتمبر سنة ١١ ، ومكث معه نحو الساعة ونصف . لكن هذه الزيارة انعكست عليه ، فانها حرضت الألسنه ضده ، وكتبت الجرائد فى انتقاد الخديوى لزيارته ، وانتقاد الرئيس فى الخروج(. .)[٩١] بها عن حد المألوف ، وخروج الجرائد الناطقة بلسانه عن حد المعقول[٩٢] فى المدح والاطراء والدعاء للخديوى . أما الأخبار فقد عبر عن سرور الناس بشفاء الوزير وزيارة الأمير .

---

(٩١) كلمة غير مقروءة .

(٩٢) قراءة تقريبية .


٢٤
الكراسة العشرون
الجزء الثالث



الكراسة العشرون

الجزء الثالث

من ص ٩٦٨ ـ ص ٩٨٨

محتويات الكراسة :



[ص ٩٦٨][٩٢م]

حادثة حسين محرم[٩٣]

صالحة خانم أرملة البرنس محمد ابراهيم ، تزوجت بروسى ، وتوقع الحجر عليها لسفه ، وتعينت والدتها قيمة عليها ، ثم تعين من

(٩٢م) الجزء الثانى من ص ٩٦٨ .

(٩٣) حسين محرم ، هو حسين محرم باشا ، عين فى عام ١٨٩٢ فى قلم الياوران قومنداناً للمراسلات الخديوية ، التى سميت الحرس الخديوى فيما بعد ، وأنعم عليه فى عام١٨٩٣ بالميدالية الفضية . وعندما وقعت حادثة الحدود بين الخديو عباس وكتشنر (التى وجه فيها الخديو انتقادات الى الجيش المصرى ، وكان كتشنر يشغل منصب سردار بالجيش المصرى) تساءل رجال الحاشية - كما يروى أحمد شفيق - عما إذا كان هناك من أذاع نية الخديو فى توجيه انتقاداته ، فاتجهت الريب إلى حسين بك محرم - وكانت له صلة بكتشنر - فى أنه هو الذى أبلغ نيات الخديوى إلى كتشنر سرا . وقد أطلعنا على ما يؤيد مثل هذا الريب فى كتاب « تاريخ حياة كتشنر » حيث =

بعدها محمد باشا حسن . وقد كانت باعت أغلب عقاراتها بمصر واسكندرية ، بسهام[٩٤] من شركة « لاين لاند » المضمونة برهن ، واجتمع لديها من هذه السهام ما قيمته تربو على مائتى[٩٥] ألف جنيه . وكان لها بيت شيد فى بازيز . وعليها ديون تبلغ قيمتها أربعين ألف جنيه تقريبا . وكانت تتناول فوائد سهام كل عام مبلغ تسعة آلاف جنيه .

لما تمت القيامة إلى محمد حسن ، سعى يوسف صديق باشا ، قبوكتخداى[٩٦] ، فى أن يشترى القيّم لمحجورته ألفي فدان من الخواجة بناكى ، كانت مرهونة للبنك العقارى على مبلغ ٨٢ ألف جنيه . ولما أحس بذلك البرنس عمر طوسون ، الوصى على أنجال المحجور عليها ، عارض فى هذا الشراء بصفة كونه فى غير صالح الست .

ورغما عن هذه المعارضة ، فإن الشراء قد تم على الشروط الآتية :

أولا : أن يكون الثمن ، بمبلغ ١٨٢ ألف جنيه ، باعتبار الفدان الواحد ٩٢ جنيه .

= ورد به : « ولقد شاءت المقادير أن تقع فى أيدى أركان حرب السردار صورة من البرنامج السرى الخاص برحلة الخديوى ، وقد ظهر منه أن الخديو كان عازما على إبداء بعض الملاحظات الشائنة على نظام الجيش ، ولكن الإنجليز ظنوا فى بادىء الأمر أن هذه الصورة ملفقة غير حقيقية » . وفى نفس العام ١٨٩٤ كان حسين محرم قد أصبح رئيس الحرس . وفى عام ١٩٠٩ كتب عنه أحمد شفيق بوصفه « السرياور » . (أنظر أحمد شفيق : مذكراتى فى نصف قرن ، الجزء الثانى ، القسم الأول والقسم الثانى) ، ثم أصبح وكيلاً لنظارة الحربية فى عام ١٩١٢ .

(٩٤) أى : بأسهم .

(٩٥) فى الأصل : مائتين .

(٩٦) قبوكتخدا ، وهو منصب « نائب الخديوية فى تركيا » .

ثانيا : أن تحل الست محل البائع فى الدين الذى عليه للبنك العقارى ، وقدره ٨٢ ألف جنيه .

[ص ٩٦٩]

ثالثا : أن يُدفع باقى الثمن - وقدره مائة ألف جنيه - بسهام ، باعتبار قيمة السهم الواحد مبلغ ٧٥ جنيه ، عوضا عن قيمته الحقيقية البالغ قدرها ١٠٠ جنيه .

ولما تقدم هذا المشروع للمجلس الحسبى ليصدق عليه ، عين أهل خبرة لتثمين الأطيان . فثمنها بثمن نازل(٩٧) . فعين غيره ، فثمنها - فى ظرف أربع(٩٨) وعشرين ساعة(٩٩) - بالثمن الذى وقع الشراء به .

والداعى الى هذه السرعة ، هو التفادى من أن يكون قرار المجلس الحسبى بالتصديق على البيع ، غير قابل للاستئناف على حسب القانون الجديد - كما يظهر من التواريخ .

ويقال إن يوسف صديق تحصل على مبلغ سمسرة ، اختلف الناس فى تقديره : فمنهم من يقول ثمانية آلاف ، ومنهم من يقول ١٥ ، ومنهم من يقول ٣٠ !

لما توقع الحجر على صالحة ، رفع زوجها دعوى فى المحاكم المختلطة ، وكذلك مداينوها ، وكل من الدعوى يرمى إلى ابطال الحجر ، وبالتالى مسألة الشراء .

وردت على اللورد كتشنر توصية فى هذه المسألة ، لأن الست

(٩٧) أى : بثمن منخفض .
(٩٨) فى الأصل : أربعة .
(٩٩) فى الأصل : « سنة » وهى زلة قلم .

أصبحت روسية ، ولزوجها نفوذ فى بعض الدوائر . فرجا (١٠٠) سعيد باشا ورشدى باشا فى البحث عن طريقة تحسم الشكوى [ص ٩٧٠] فتوسطا فى الأمر ، وانتهى التوسط على وضع اتفاق بين الدائنين الرافعين للدعوى والقيِّم ، يتضمن ما يأتى :

أولا : أن القيِّم اعترف بجميع الديون المدَّعى بها .

ثانيا : احتساب فوائد لهذه الديون من تاريخ استحقاقها ، لا من تاريخ المطالبة بها .

ثالثا : رهن جميع عقارات البرنسيس لضمانة الوفاء بهذه الديون .

رابعا : تقسيط الديون المذكورة على بعض السنوات .

خامسا : تعهد القيم أن يدفع للبرنسيس كل سنة من الايراد ثلاثة آلاف جنيه .

فلما اطلعت على هذا الاتفاق ، رأيت أنه لا فائدة منه للست مطلقاً ، وأنه أعطى للدائنين حقوقاً ، لم يكونوا لينالوها لو أنهم كسبوا جميع طلباتهم فى الدعوى التى رفعوها ! وتبين لى - من محادثة محمد سعيد باشا ، ورشدى باشا ووكيل القيِّم - أن القصد من هذا الاتفاق ليس نفع الست ، ولكن حسم الدعوى ، حتى لا يكون هناك سبيل للطعن على الخديوى بأنه تداخل فى المسئلة للاستيلاء على مبلغ من النقود . وطلب منى أن أصدق على قرار المجلس الحسبى الذى أيد الاتفاق المذكور - [ص ٩٧١] فاتنى أن أقول إن الاتفاق تم ، وتصدق عليه من المجلس ، قبل أن أعلم به ، ولا بالمساعى التى بذلت فى شأن إتمامه . بل لم أعلم به الا بعد أن صدق المجلس عليه .

---

(١٠٠) فى الأصل : فرجى .

لم أرد أن أصدق عليه ، ولا أن أستلم صورة منه تسليماً بسيطا ، خشية أن يعتبر هذا التسليم تصديقا ، فأمرت أن تسلم الصورة ، مع التأشير عليها بحفظ حق نظارة الحقانية فى الاستئناف .

ولقد فهّم جناب مستشار الحقانية كل ذلك للورد كتشنر .

وأخيرا رَؤى أن القيّم المذكور غير صالح للقيامة ، وأن الأوفق تغييره ، فتكلم اللورد كتشنر فى ذلك مع الخديوى ، بواسطة رشدى باشا أولاً ، ثم بنفسه ثانيا . وانتهى الأمر بالموافقة على استبداله .

فى ذات يوم ، تكلم معى المستشار من الوكالة الانجليزية بالتليفون ، يسألنى رأيى عن تعيين محرم بدل محمد حسن ، فقلت : فاسد محل فاسد لا يوافق[١٠١] !

وبعد هنيهة ، طُلبت - بالتليفون - إلى الوكالة البريطانية ، فوجدت بحضرة كتشنر كل من سعيد ومكليرث ، وقال لى كتشنر : ماذا قلته فى شأن محرم ؟ قلت : لا يصلح للقيامة ، لعدم استقامته ! قال ما الذى فعله ؟ قلت : لا أدرى ، ولكنى أسمع أنه غير مستقيم ، ولا أعرف لهذا الاجمال تفصيلا ، ولا ممن وصلنى هذا الاعتقاد !

فقال : إنى أعرفه حقيقى منذ كنت بالجيش . قلت : إن كنت تعتقد فيه الاستقامة ، فعينه ! فقال : إن كان ما نُسب اليه عبارة عن أمور كان القصد منه منفعة سيده[١٠٢] فلا شىء عليه . وأما إن كان نسب إليه [ص ٩٧٢] خيانة سيده ، فهذا مما يقدح فى سيرته . فقلت : لا أدرى !

---

(١٠١) أى : لا يصح .

(١٠٢) يقصد سيده : الخديوى .

فقال سعيد باشا : إن كان ما نسب اليه هو مسألة الخيول التى كان يشتريها بثمن قليل ، ثم يغذيها وينميها ويبيعها للجيش بأثمان عالية ، عندما كان فى مريوط ـ فلا شىء فى ذلك . قلت : إن هذا مذموم أيضا . قال : إن[١٠٣] الانكليزى كان يفعل مثل ذلك عندما كان فى المحروسة[١٠٤] ! قلت : إن صح ذلك ، كان مذموما أيضا .

فقال اللورد كتشنر : الأوفق أن يبحث كل منكما ـ من هنا للمساء ـ عن حقيقة ما هو منسوب إليه : إن كان خيانة لسيده ، أو خدمة له . فوجدنا المسافة قصيرة . فاتفقنا على البحث لغاية الصباح .

وعند ذهابنا ، قال اللورد : إنى ظننت أن المسألة انتهت لحسين محرم[١٠٥] ، ولكنك أوجدت فيها صعوبة !

قلت : لا صعوبة ! وإن كنتَ معتقدا فى استقامة الرجل ، فلك أن تعينه ! ومع ذلك ربما ظهر من التحريات أن لا شىء عليه .

ذهبتُ إلى التحريات ، فعلمت ـ من أوثق المصادر عندى ـ أنه نُسب اليه ما يأتى :

أولا : أنه كان ينتفع من بيع الركائب الخديوية[١٠٦] .

ثانيا : أنه كان وهو يباشر[١٠٧] يبيع العربة على أنها قديمة ، ثم يعمرها ويبرهن على أنه اشتراها من جديد !

---

(١٠٣) اسم يتعذر قراءته ، وقد يقرأ : « جورج » .

(١٠٤) « المحروسة » : هو إسم يخت الخديوى عباس الثانى .

(١٠٥) أى : لصالح حسين محرم .

(١٠٦) كان حسين محرم باشا قومندانا للركائب الخديوية ، وظل كذلك حتى أحيل إلى المعاش كوكيل لنظارة الحربية ، يوم ٥ فبراير ١٩١٢ ، تمهيدا لتعيينه قيما على الأميرة صالحة هانم ، فعين بدله الأميرالاى محمود بك صادق (الوطن فى ٦ فبراير ١٩١٢) .

(١٠٧) عبارة غير مقروءة . وقد تقرأ : « العربخادرية عند الأولى » .

ثالثا : أنه كلف بشراء خيول من[١٠٨] للياوران ، فاشتراها بثمن ، وأعطاها لهم بثمن أعلى .

[ص ٩٧٣]

رابعا : أنه كان يستأجر الجمل فى الحجاز بمقدار ، ثم يقول إنه استأجره بمقدار أزيد .

خامسا : أن الخديو سُمع يقول عنه:إنه حرامى .

فلما استجمعت هذه المعلومات ، ذهبت الى سعيد . وقد كنت طلبت منه أن يستحضر صادق رمضان[١٠٩] ليسأله عن معلوماته فى هذا الخصوص ، فقال إنه لا يعرض تعيينه ولكنه لا يعارض فيه .

ثم حضر شوقى عند محمد سعيد ، فسئل فى محرم ، ومناسبة تعيينه قيما[١١٠] ، فقال : ولماذا يراد استبدال محمد حسن ؟ أنهما سواء !

فقلت لسعيد : الأوفق تعيين محمود بك رشاد ، أو خالد باشا لطفى . فقال شوقى : أو حسين باشا شاهين نسيبى[١١١] . فقلت لا أعرفه . فقال سعيد إنه يعرفه وهو مستقيم . قلت : إن كان الأمر كذلك، لا بأس .

ثم فى الساعة العاشرة من اليوم التالى ، ذهبت مع سعيد إلى كتشنر ، فقال : ماذا رأيتما؟ فقال سعيد : أما أنا فلم أقف على شىء ، ولكن سعد جمع معلومات ضد محرم . فسألنى كتشنر عنها ، فسردتها

(١٠٨) كلمة غير مقروءة . وقد تقرأ : « الثانى » .

(١٠٩) صادق رمضان ، طبيب الخاصة الخديوية .

(١١٠) أى : وما إذا كان تعيينه مناسباً ؟

(١١١) قراءة كلمة : « نسيبى » قراءة ترجيحية .

عليه ، وقلت : إن أحد المسؤولين كان عند الباشا ـ وحكيت ما قاله ـ فوافق سعيد .

فقال كتشنر لسعيد : « وما رأيك إذن ؟ فقال : الأحسن أن يعين أحد الثلاثة (المذكورين أعلاه) . فقال كتشنر : قل للجناب العالى [ص ٩٧٤] ذلك ، وأنه على فرض أن تكون هذه المعلومات غير صحيحة ، فالأولى تعيين واحد ممن لا شبهة فيه . وانصرفت على ذلك .

وكنا فى المساء مدعوين لوليمة عند اسماعيل سرى باشا فى الكلوب ، فسألت فى أثنائها عما إذا كان قال للخديوى ؟ فقال إنه قال له ، ولكنه لم يقل شيئا سوى أنه يريد مقابلة كتشنر !

وبعد ذلك بيوم ، دعانى سعيد إليه فى الداخلية ، وقال إن كتشنر اقتنع من الخديوى باستقامة محرم ، ويريد تعيينه ! فقلت : فليعين ! قال : ما العمل ؟ إعطنى الأوامر اللازمة لذلك . فقلت له : ليس هذا من شغلى ! إن لكم عادة أن تأمروا رئيس المجلس الحسبى بما تشاؤون ، فأمروه يفعل بلا دخلى . وانصرفت .

فاستحضر المستشار ، وقص عليه القصة ، وقال له:إن الخديوى حقق ما قاله سعد ، وظهر من التحقيق فساد تلك المعلومات واحدة واحدة . وفصل له كيفية ذلك .

فقال مكلِوث : ولكن الناظر معارض فيه ! فقال رشدى : إنه لا يصح أن يغضب الخديوى لشهوة ناظر !

ولما عاد المستشار ، أخبرنى بذلك ، فقلت : عجبا ! إن سعيد لم يتكلم معى بشىء من هذه التفاصيل ! فاستغرب هو أيضا ! وقال إنه فهم كذلك منه . واستغرب كونه لم يقل لى .

[ص ٩٧٥]

ثم قرأت فى الجرائد أن محرم تعين قيبا(١١٢)

على أثر ذلك ، أشاعت الجرائد(١١٣) أن فلانا(١١٤) قدم استعفاءه . وكتبت جريدة Le Nil(١١٥) الشبيهة بالرسمية ، مقالة كلها طعن على سعد باشا ، وقالت إنه يتحتم عليه الاستعفاء . وتلتها جريدة الأهرام ، فنشرت مقالة بامضاء عارف ، طعنت فيها على سعد زغلول طعنا قبيحا(١١٦) . وأشاع بعضهم أن الجناب العالى غضب

(١١٢) كانت جريدة المقطم أول من نشر هذا الخبر يوم ٥ فبراير ١٩١٢ ، وسبقته بأن الخديوى أصدر أمراً عالياً بإحالة الفريق حسين باشا محرم وكيل نظارة الحربية على المعاش . وذكرت أن السير ريجنالد ونجت حاكم عام السودان أرسل لحسين محرم باشا تلغرافا يبدى فيه أسفه « لانفصالكم عنا فى الأعمال الرسمية » . وفى يوم ٨ فبراير نشرت خبراً بأنه تقرر الإنعام على حسين محرم باشا بالنيشان المجيدى الأول مكافأة له على خدمته الحكومية .

(١١٣) كانت جريدة « الوطن » هى الذى أشاعت هذا الخبر فى عدد ٦ فبراير ١٩١٢ حيث قالت : « اتصل بنا والجريدة ممثلة للطبع أن سعادة سعد باشا زغلول قرر الاستقالة من نظارة الحقانية ، وأنه سيعين سعادة عثمان بك مرتضى بدلا منه » .

(١١٤) يقصد سعد بـ « فلان » نفسه ـ أى سعد .

(١١٥) جريدة Le Nil جريدة يومية صباحية ، صدر العدد الأول منها فى الأربعاء أول نوفمبر ١٩١١ وهى غير جريدة « لونيل » التى صدرت فى ٢٦ يناير ١٨٩٧ (د . محمود نجيب أبو الليل : المرجع المذكور ص ٢٨٥ - ٢٨٧) .

(١١٦) على أن جريدة الأهرام تساءلت : « الأمر المهم كله هو أن نعرف لماذا يراد خروج سعد باشا من الوزارة ؟ لا : من هو سعد باشا ؟ وهذا الأمر

غضبا شديـدا لمعارضتى فى مسئلة محـرم ، وكذلـك اللورد كتشنر . وزعموا أن الجناب العالى طلب منه فى ذلك الحين رفتى من وظيفتى . وقال آخرون إن اللورد كتشنر عارض فى ذلك !

ولما كان خبر الاستعفاء لا صحة له ، فقد كذبتـه فى جريـدة الأخبار (١١٧) ، فان صاحبها كان حضر عندى ، وسألنى ، فـأجبته بالحقيقة . وكذلك كذبه قلم المطبوعات(١١٨) .

وخاطبت سعيد فى شأن ما نشرته كل من « الأهرام » و« النيل » ،

قد بسطناه فى نبدتنا الصغيرة . ولربما لا يكون كل العيب فى الوزراء ، بل فى شكل الحكومة المطلقة التى تحمل كل الفضائل فى كلمة واحدة ، وهى : « الإخـلاص » للسلطة الفعـالـة ، أمـا مبـادىء الأشخـاص ومذاهبهم الإصلاحية والاجتماعية والسياسية فلا تقدَّر حق قدرها إلا فى الحكومات الدستورية . وهذا الشكل من الحكومات تطلبه مصر كل يوم ، لتكون السلطة للشعب والحرية للوزراء ، فيحاسب كلٌ واحد عما يفعل . . وقد نقلت جريدة « الأخبار » هذا الكلام فى عدد ١٥ فبراير ١٩١٢ تحت عنوان : « على ذكر أشاعة استعفاء ناظر الحقانية » .

(١١٧) نشرته يوم ٨ فبراير ١٩١٢ .

(١١٨) نشرت « المؤ يد » هذا التكذيب ، فقالت . « أبلغنا قلم المطبوعات أنه لا صحة لما نشرته جريدة الوطن أمس مختصا باستعفاء سعادة سعد باشا زغلول ، ناظر الحقانية » (المؤ يد فى الخميس ٨ فبراير ١٩١٢) . كذلك نشرته أيضا جريدة الوطن فى عذد ٨ فبراير ، فقد ذكرت أن قلم المطبوعات « أسرع إلى إبلاغ الصحف تليفونيا بأن سعادة سعد باشا لم يقرر الاستقالة » ويتضح من ذلك أن التكذيب كان قائما على استقالة سعد زغلول ، وأنه كان تليفونيا . ومن ثم فلا مغزى لما أورده محسن محمد فى كتابه : « سعد زغلول ، مولد ثورة ، من أن قلم المطبوعات ذكر أن النبأ « سابق لأوانه » ، لأنه لم يكن حديثا عن إقالـه بل عن استقالة .

فحلف بشرفه وذمته أن لا دخل له فى ذلك . ولما أطلعته على مقالة « النيل » لم يقل شيئا . ولكن رشدى قال ـ بصوت خافت ـ : هذا كلام سمك لبن طمر هندى !

وقال سعيد ـ عند كلامنا على خروج سابا[١١٩] ـ : لا أدرى ماذا أقوله له ، وقد رفض كتشنر أن ينتقل الى وزارة أخرى ؟ فقلت : لا شيء ، سوى أن هذا النقل لم يجز القبول عند أولياء الأمور ! قال سعيد : إن هذه مأمورية صعبة ، وإني مكلف بمثلها كثير ! فوقع فى نفسى ـ من هذه الاشارة ـ شيء ! ولكنى لم اتأكد منه ، [ص ٩٧٦] ولم أرد أن أتأكد منه ![١٢٠] .

وقد كان اللورد كتشنر أشار ـ فى أثناء كلامى معه على القضاة الشرعيين ومدرسة القضاء ، ومقالة بعضهم عنها ـ[١٢١] أن الأوفق أن يكون التعيين لوظائف القضاء بطريق امتحان المسابقة . فوضعت مشروعا لهذه الغاية ، وعرضته على سعيد ، وأطلع عليه رشدى ، فاستحسناه ، بعد أن أدخلا عليه شيئاً من التعديل ، وسلمته إلى كتشنر ـ قبيل سفره الى السودان بيوم واحد[١٢٢] ـ فأخذه ، وقلب صفحاته تقليب المستخف ، وبعد ذلك رده الىّ قائلا : حسن ! أرى عرضه[١٢٣] على سعيد .

(١١٩) يوسف سابا باشا ، ناظر المالية ، والمقصود : خروجه من النظارة .

(١٢٠) يقصد سعد زغلول أنه وقع فى نفسه أنه المقصود بالاشارة

(١٢١) عبارة : « ومقالة بعضهم عنها » ، قراءة ترجيحية قد يقصد منها : أن بعضهم كتب عنها .

(١٢٢) أى فى يوم ١٨ فبراير ١٩١٢ . وقد سافر كتشنر يوم ١٩ فبراير ١٩١٢ لافتتاح سكة حديد الخرطوم ـ الأبيض رسميا (المقطم فى ٢٠ فبراير ١٩١٢) .

(١٢٣) فى الأصل : « أرعرصه » وقد تقرأ : « اعرضه » وتكون الراء زائدة .

فأخذت من هذا الاستخفاف ، وتلك الاشارة ، أن فى الأمر شيئا ولكنى ـ مع ذلك ـ لم أهتم ، وخرجت من لدنه قاصدا سعيد فى منزله ، فلم أجده ، فتركت له المشروع .

ثم سألته عنه بعد ذلك ، فقال إنـه لم يقرأه ! ثم قـال ـ فى المرة الثانية ـ إنه قرأه ، وإنه عرضه على الخديوى ، ولكن الخديوى بَحْلَقَ فيه ، ولم يقل شيئا ! فسألته عنه ـ بعد عودته من جبل الزيت(١٢٤) ـ فقال : إن الخديوى لم يقل شيئا ! وكذلك كانت إجابته عندما سألته عنه فى مولد النبى(١٢٥) !

[ص ٩٧٧]

فاتنى أن أقول إن على جلال(١٢٦) كان حضر عندى أثناء ذلك بعد

(١٢٤) جبل الزيت على الضفة الغربية لخليج السويس فى مواجهة شرم الشيخ . وقد سافر محمد سعيد باشا مع الخديو عباس حلمى يوم ٢٠ فبراير ١٩١٢ إلى جبل الزيت لمعاينة منابع البترول فى جهاته ، فوصل إلى العريش بالقطار ، ثم استقل اليخت المحروسة إلى جبل الزيت ، فقطع المسافة فى ١٦ ساعة (المقطم فى ٢٠ فبراير ١٩١٢) وعاد محمد سعيد باشا مع الخديوى يوم ٢٣ فبراير ١٩١٢ مساء (المقطم فى ٢٤ فبراير ١٩١٢) .

(١٢٥) كان مولد النبى يوافق يوم الجمعة أول مارس ١٩١٢ ، ولكن الاحتفال بالليلة الكبرى كان يوم الخميس ٢٩ فبراير ١٩١٢ ، وقد حضر هذا الاحتفال سعد زغلول مع محمد باشا سعيد ، وفيه وجه السؤال لمحمد سعيد .

(١٢٦) على جلال باشا ، يصفه أحمد شفيق بأنه كان « أحد المقربين للخديوى » . وقد تلقى تعليمه فى فرنسا فى بعثة عام ١٨٨٣ . وقد ظل ملتصقا بالخديوى ، وكان معه فى الاستانه فى زيارته الأخيرة قبل قيام الحرب العالمية الأولى ، وبقى معه حتى تقرر أن يرافق الخديو الحملة التركية ، فطلب منه فى نوفمبر ١٩١٤ أن يأخذه فى معيته .

الغروب[١٢٧] ، يعاتبنى عن كونى ضد الترك[١٢٨] ، ومروجا لأفكار الجريدة ضدهم . فتحادثنا فى هذا الموضوع مليا . ثم انتقل الحديث إلى استعفائى ، الذى أشاعته الجرائد ، فقلت : إن الخديوى تغير علىّ ، ولا أدرى لتغيره من سبب !

وتكلمت عن مسئلة المفتى ، بأنه لا دخل لى فيها ، إلا بأنى قلت ما أعتقده فيه من كونه مرتشيا ، وكان إخوانى موافقين لى فى هذا الاعتقاد ، ولكنهم سكتوا عن إبدائه ، وأبديته .

ولا أتذكر إن كنا تكلمنا عن مسئلة حسين محرم ؟ .

فقال هو : إنى أنتهز فرصة للكلام مع الخديوى فى هذا الشأن .

فقلت : إنى مستعد لأن أخدمه فى دائرة الحق والعدل ، لأنى عاجز عن ما وراء ذلك . وهلا يوجد من الأعمال ، التى يهتم بها جنابه ، شىء يحتاج فى انقضائه الى الأمانة والاستقامة ، حتى يعهد إلىّ به ؟ أكل الأعمال لا تحتاج إلا إلى الفاسدين ؟ وانصرف على ذلك .

ولم أره من بعد الا فى يوم ٢٩ مارث .

---

(١٢٧) أى فى يوم ٢ مارس ١٩١٢ . ولم يحدد سعد زغلول هذا التاريخ ، ولكنه أورد خبر هذه الزيارة أثناء حديثه عن مقابلة جرت بينه وبين محمد سعيد باشا بعد مولد النبى بيوم (أى فى يوم ٢ مارس ١٩١٢) سوف يأتى ذكرها ، وكلمه فيها عن استقالته ، حتى إنه قطع روايته عن هذه المقابلة ليكتب روايته عن زيارة على جلال باشا له . ثم استأنفها على الصفحة المقابلة - الأمر الذى سبب خلطا كبيرا لمن قرأوا هذا الجزء من الكراسة ، حتى ان محسن محمد اعتبر تاريخ ٢٩ مارس الذى انتهت به رواية سعد زغلول عن زيارة على جلال باشا هو نفسه تاريخ مقابلة سعد زغلول مع محمد سعيد ، مع أن هذه المقابلة تمت فى ٢ مارس . وقد تنبهنا إلى ذلك ، ورتبنا أحداث اليوميات حسب وقوعها .

(١٢٨) قراءة ترجيحية ، ومعنى «الترك» هنا ينصرف إلى حسين محرم باشا

[ص ٩٧٦]

ثم بعد مولد النبى بيوم[١٢٩] ، استدعانى سعيد ، وناولنى خطابا من مجهول الاسم فى حق فتحى ، بمناسبة العزم على تعيين نخلة المطيعى مفتشا فى لجنة المراقبة القضائية ، [ص ٩٧٧] فاستلمته باستخفاف ، وقلت : ورد على مثل ذلك ! .

ثم سألته : ماذا تم فى مشروع امتحان طالبى وظائف القضاء الشرعى ؟ [ص ٩٧٨] ، فقال : إنى أريد أن أخبرك بأمر ، ولكن تقسم لى أنك لا تبوح الى أحد به ، قلت : لك ذلك ، وما هو ؟ قال : ألا تدرى ماذا يحدث فى البلد ؟ قلت : فيما يختص بأى شىء ؟ قال : فيما يختص بك ! قلت : لا ، كيف هذا ؟ قال : إن المقربين من الخديوى يشيعون أن هناك اتفاقا بينه وبين كتشنر على رفتك من وظيفتك !

فأخذتنى حدة شديدة وقلت : أتريد أن تسألنى عن ذلك ؟ قال : نعم ! قلت : إنك أنت أعلم بحقيقتها منى ! هل تعلم لها من صحة ؟ قال : لا . قلت : إذن لا حقيقة لها ! قال : ولكنها قوية ، وأريد أن أعرف حقيقتها ! قلت : إن معرفة هذه الحقيقة لا تكون منى ، بل من غيرى .

وأبديت استغرابى من هذه الطريقة ، وقلت : لماذا تهتم بهذه الإشاعة مادمت لا تعرف لها من أساس ؟ فقال : لأننا إخوان ، وما يهمك يهمنى . قلت : إن فى يدك تسوية المسألة ، إن كان لها

(١٢٩) بعد مولد النبى بيوم يوافق يوم السبت ٢ مارس ١٩١٢ أى أن هذه المقابلة وقعت قبل تقديم سعد زغلول استقالته بشهر تقريبا ـ حيث كتب استقالته يوم ٣١ مارس ١٩١٢ . وقد ذكر محسن محمد أن تاريخ هذه المقابلة كان يوم ٢٩ مارس (ص ١٤٥ من المرجع المذكور) وهو خطأ كما ذكرنا .

أصل ! فقال : إنى تكلمت فى صالحك وبالأحسن ! قلت له : إن الأحسن أن تعيننى(١٣٠) فى وجه فلان(١٣١) عند ملاقاته . فقال : كأنك مع على جلال على موعد واتفاق على الكلام فى صالح سعد !(١٣٢) . قلت : إنى لا أعرف إن كان على جلال كلمكم فى صالحى ! ـ وكان حضر عندى وما رددت إليه الزيارة لغاية الآن .

ثم قلت : إن كنت تقول كل ذلك لأن استعفى ، فلا أفعل! وإن كان الاثنان متفقين على رفتى [ص ٩٧٩] فليفعلا ! ولا أصدق إلا بعد أن يصل أمر العزل الىّ ، لأنى لم أرتكب ذنبا ، ولست مكلفا أن أسهّل الطريق أمام الحكومة فى ذلك ..

وكنت أقول هذا وأنا على أشد حالات الانفعال ، وصوتى مأخوذ بغيظ لحد الاختناق .

ودخل رشدى فوجدنى على هذه الحالة ، فخرج بعلة أنه يكتب شيئا ، ولكنه لم يعد . ولاحظت من هيئة خروجه أنه فهم موضوع الحالة التى رآها ، وسببهاءكمن كان على علم سابق من حدوثها . وانصرفت وأنا على هذه الحالة .

وقصصت أمر هذه الحكاية على المستشار ، فاستغرب منها ، وقال إنه لا شعور لديه بشىء منها ـ وكان ذلك فى يوم الأحد(١٣٣) .

ثم فى يوم الاثنين(١٣٤) حضر كتشنر ، وطلبت فى مساء يوم

---

(١٣٠) قراءة تقريبية .

(١٣١) يقصد سعد زغلول بفلان هنا : الخديوى .

(١٣٢) قراءة ترجيحية .

(١٣٣) وهو يوافق يوم ٣ مارس ١٩١٢

(١٣٤) يوم الاثنين يوافق ٤ مارس ١٩١٢ . وقد حددنا هذه التواريخ بمراجعة ::

حضوره مقابلته ، فلم يقبل أن يقابلنى إلا فى اليوم التالى فى الساعة ١١ ، وفيه قابلته ، وقد رأيت المستشار سبقنى إليه ، وانتظرت حوالى نصف ساعة ، وحضر عندى أحد السكرتاريين ومكث يحادثنى طول هذه المدة ، ثم أُدخلت عند اللورد .

وفهمت منه أن المستشار كان عنده . وقال[١٣٥] : ما الذى قاله لك سعيد باشا ؟ فقصصت عليه مُفصَّلَه[١٣٦] ، فقال : إنه وضعنى فى مركز حرج ، لأنى لا أقدر [ص ٩٨٠] أن أقول أن لا شىء هناك فإن هناك بعض الشىء - كما لا أقدر أن أقول إن هناك شيئا ، لأنه لم يتقرر الى الآن شىء ! وكرر عبارة أن سعيد وضعه فى مركز حرج - عدة مرات .

فقلت : لا تضق من هذا ، والأمر سهل،فقد قلت لك - من أول الأمر - إن كان وجودى فى الوزارة يضايقك ، فلا تكلف نفسك إلا أن تشير الىّ ..

قال : إنى دافعت عنك ثلاث مرات ، وكنت أرجو أن تتحسن الأحوال ، ولكن لم تزد إلا خسارا . وقد جاءت حادثة حسين محرم ، فزادت الأمر خطارة . ولقد كنت لعهدها مؤيدا لك ، ولكنى ابتدأت أن أتنبه من عهدها .

فقلت : إنى لم أقل شيئا مخالفا لاعتقادى ، وما أردت - بما قلت - مناوأة الخديوى ، ولكنه رأى أبديته عندما سئلت عنه ، ولقد أبديته وأنا

= صحف هذه الفترة ، خصوصا الأخبار ، والوطن ، والمقطم ، ووادى النيل . لأن سعد زغلول لم يورد تواريخ فى مذكراته عن هذه الوقائع ، لأنه سجلها بعد وقوعها ، وليس فى أثناء وقوعها .

(١٣٥) فى الأصل : «فقال» .

(١٣٦) أى : قصصت عليه ماقال سعيد باشا بالتفصيل .

عالم بأنك تريد تعيينه ، وتعرفه شخصيا ـ غير أنى لا يمكننى أن أقول إلا ما أعتقد .

قال : إنى لم أشك فى نزاهتك ، ولكن هذا وقع منك جريا على سجيتك . ثم فسر ذلك بأنى قلته متأثرا بحكم الوسط ـ مما فهمت منه أنه يريد أن يشير إلى أن تعيين محرم مكان سرهنك(١٣٧) ، كان له دخل فى ذلك .

ثم قلت : إنى طلبت من الخديوى ـ عام أول ـ جلسة لأحادثه فى مسألة المفتى(١٣٨) ، فرفض ، وقلت ـ عقب هذا الرفض ـ إن كانت الكلمة الأخيرة للخديوى ، وجب على أن أقدم فى الحال استعفائى .

فقال:إن الحكومة الانكليزية تساعد من كان loyal،فقلت:أعتقد أننى كذلك ، بل إن كان فىّ عيب فلا يكون إلا شدة الصراحة . [ص ٩٨١] يمكنك أن تقول إنى خشن غشوم ، ولكن غير صريح :لا !

وقلت : إن الأقوال التى أبديتها ، قلتها فى هذا المكان ، وإذا مسنى ضر منها فإنى أتحمل هذا الضر ولا أتخلى عنه ، لأنه نتيجة عملى ، ولكن الذى يسيئنى أن الضرر لم يقتصر على ، بل أصاب أهلى ، فانهم يطاردونهم .

فكرر الكلمة على طريقة استخفاف ! فأثر ذلك فىّ ، فقلت : إنى

---

(١٣٧) أى فى منصب : وكيل نظارة الحربية . وسرهنك هو إسماعيل سرهنك باشا (١٨٥٤ - ١٩٢٤) وهو عديل سعد زغلول ، وضابط ومؤرخ مصرى ، ألف كتاب : حقائق الأخبار عن دول البحار (١٨٩٦ - ١٩٢٣) .

(١٣٨) يقصد مفتى الديار المصرية فى ذلك الوقت ، الشيخ بكرى الصدفى

لا ألح فى ذلك ، وليس لك عندى شىء سوى أنى مستعد لمساعدتك على نفع بلادى ـ بحضورى أو بغيابى .

فقال : إن الوقت لم يحن ، وانتظرْ منى جلسة أخرى .

ثم انصرفت ، وقد ملأ الغيظ قلبى . وحكيت ما جرى الى مكلرث ، فاستغرب ، وفهمت منه أنى لما حكيت له ما جرى من محمد سعيد ، كتب إلى (. . .)[١٣٩] يستفهم منه عن الحقيقة ، فأخبره بأنه لا يعلم شيئا عنها ، واستدعاه كتشنر ـ قبل حضورى لديه ـ فقص مكلرث له القصة ، وشفعها باستغرابه ! .

وقد صممت ـ من وقتها ـ تصميما نهائيا على الاستعفاء ، غير أن مصطفى باشا كان فى الصعيد ، فانتظرت قدومه ، وأخبرته بعده بالخبر . ففاتح كتشنر فى الأمر ـ أثناء زيارة أداها له عقب عودته ـ فقال له اللورد : إن سعد عنود ، فقد عارض فى محرم ، وألح فى معارضته ، رغما عن كونى له ميلى الى تعيينه ، وأعطيته مهلة حتى يتروى فيها ، ويعدل عن عناده ، فعاد وأسند إليه أشياء حققها الخديوى ، وظهر عدم صحتها .

وقال : إنه[١٤١] أخطأ فى أنه كلف سعيد أن يقنع الخديوى بالعدول عن تعيينه[١٤٢] ، وأنه لو كان هو الذى تكلم معه مباشرة لما بلغت المسئلة إلى الحد الذى بلغت اليه الحال .

ولقد دافعت عن سعد كثيرا ، [ص ٩٨٢] ولكن الحال لم يكن

---

(١٣٩) اسم غير مقروء .

(١٤١) أى : سعد .

(١٤٢) أى : عن تعيين حسين محرم .

يزداد الا سوءا ، حتى إن الخديوى انقطع عن عابدين ،وعن ترؤس مجلس النظار (١٤٣) ، حتى لا يواجه خلاف . فدوام هذه الحالة غير مرضى .

ولقد أخرت الأمر الى ١٥ أفريل ليكون التغيير عاما .

فقال مصطفى : إن سعدا فيه شيء من العناد ، ولكن الخديوى عاكسه ، وهو مصمم على الاستعفاء ، ولكنه كان ينتظر عودتى ، وهو يريد أن يسبب استعفائه .

فرجاه أن لا يكون كذلك ، وألحَّ فى الرجاء بالنسبة للتسبيب ، وبالنسبة لتأخير الاستعفاء الى أفريل .

عاد مصطفى باشا وقصَّ علىَّ ما جرى ، وبعد مداولة طويلة اتفقنا على التأجيل ، ولكن اختلفنا فى التسبيب .

لم أر سعيد بعد ذلك فى خلوة ، ولم يفاتحنى ولا أفاتحه فى شيء يمس هذا الموضوع ، وكانت العلاقة بيننا رسمية صرفة .

وفى ذات يوم كنت فى أودتى مع المستشار ، فحضر سكرتير هذا ، واستدعاه إلى رئيس النظار ، فذهب ، ومكثت بالديوان إلى قبل الساعة الواحدة ، ثم خرجت .

وفى أثناء الأكل ، حضر سكرتيره سعيد شيرين ، وقال لى : الباشا يطلب رأيك فى تعيين جميل ثابت عضوا فى قومسيون تحقيق

---

(١٤٣) كتب جريدة وادى النيل فى ١٦ فبراير ١٩١٢ تقول إنه مضت فترة من الزمن لم تحظ سراى عابدين بتشريف سمو الخديو.وقد جرت مقابلات عمومية وخصوصية فى قصر القبة . وقد تغالى بعضهم فقال ان سمو الأمير لا يشرف سراى عابدين حتى يخرج ناظر الحقانية من بين الوزراء . وقد كتب سعد كلمة ترؤس : « ترأس » خطأ .

تشكّل لبلدية اسكندرية . قلت ما موضوع هذا التحقيق،وما الغاية منه ؟ قال لا أدرى ! قلت : إذن لا يمكننى أن أعطى رأى فيه . فانصرف .

وبعد هنيهة ، فإذا بالتلفون يدعونى إلى الداخلية(١٤٤) ، فقلت : [ص ٩٨٣] إنى تعب الآن . وكنت فى الحقيقة كذلك،ومتأثرا أيضا من هذه المعاملة ، خصوصا وقد كنت علمت أن استدعاء المستشار إنما هو للتداول معه بخصوص هذه المسئلة . وكانوا أخذوا فيها رأى قلم قضايا أيضا . ثم نمت .

وبعد ذلك وجدت خطابا من سعيد بلهجة غريبة ، وهو ممضى منه بصفة كونه ناظرا للداخلية ، ويتضمن أن هذه النظارة قررت تشكيل قومسيون للتحقيق على البلدية وسيرها ، وأنها استحسنت تعيين جميل ثابت ـ لكونه عضوا فى القومسيون البلدى ـ عضوا فى ذلك القومسيون . ويطلب منى أن أمضى أولا وصلا باستلام الخطاب ، ثانيا أن أعطى التنبيهات اللازمة الى ثابت ، ليكون تحت تصرف ذلك القومسيون .

فعجبت من هذه المعاملة ، وفهمت أنها مقصودة ، ورأيت ـ من جهة أخرى ـ أن لا أوافق على تعيين ثابت ، فكتبت خطابا الى سعيد بأنى غير موافق على تعيين ثابت ، وأن الأفضل تعيين موريس .

وبعد أن كتبت هذا الخطاب ، توجهت الى المستشار فى بيته ، وبعد أن قصصت عليه القصة ، فهمت منه أنه لم يوافق على تعيين ثابت ، واعترض عليه . وألح علىّ فى أن أكتب ذلك إلى سعيد . ففعلت ذلك .

---

(١٤٤) كان محمد سعيد باشا ناظرا للداخليه أيضا ، إلى جانب رياسته لمجلس النظار .

١٦١١

وبعد هذا أخبرنى المستشار المذكور ـ بطريق التلفون ـ إن كتشنر استدعاه ، حيث حضر عنده ، وعنده سعيد ، وتكلموا معه بشأن هذه المسئلة ، وانحط الرأى على تعيين ثابت . فقلت:[ص ٩٨٤] إنى لا أشتغل باعطاء تعليمات فيها ، فتول أنت أمرها .

فى الساعة عشرة صباحا ، قابلت كتشنر ، وحكيت له ما كان من سعيد . فقال : إنه أخطأ ، ولكنه كان مشغولا بتحرير خطبة الخديوى فى الجمعيةالعمومية (وفهمت من هذا العذر أنه يريد أن يشير الى ما نقله سعيد اليه من أنى لم أقبل أن أحرر خطبة الخديوى) .

ثم قال : إنه يقول ذلك انهاءً للمسئلة فقط . وقال : إننا لم نوافق على تعيين موريس ، لأننا لا نريد أن تفتضح المسئلة ، بل نريد أن نغسل ثيابنا الوسخة داخل بيوتنا . وكذلك إذا تعين موريس فان عدد الأجانب فى القومسيون يكون(١٤٦) كثيرا .

قلت : الآن فهمت . ثم قلت : إنى كنت أجلت الاستعفاء بناء على إشارة مصطفى باشا الى أفريل ، ولكن حدوث هذه المسئلة يقضى(١٤٧) ان أعجل به(١٤٨) . ولا أريد أن أقول فيه شيئا كثيرا ، بل أشير إلى عدم رضاء الخديوى عن خطتى .

فقال : لا تفعل ذلك ، لأنك تضر بمستقبلك ، والحال لا تدوم ، فكم من عال سفل ، وسافل على فى مدة وجيزة . وربما تحسنت الأحوال بعد عام أو عامين ، وربما لا تتحسن أيضا ، ولكن الإنسان لا يصح له

---

(١٤٦) كلمة : «يكون» غير موجودة فى الأصل .

(١٤٧) قراءة تقريبية ، وقد تقرأ «حضنى» .

(١٤٨) قراءة تقريبية .

أن يطاوع هواه ، ويجرى مع حدته[١٤٩] ، حتى لا تلحقه الندامة . ولكم فعلت فى العجلة أمورا ، ثم ندمت عليها ! ومع ذلك فإن عندك رجلا من أصدق الناس نظرا ، وأبصرهم بالعواقب ، وأوسعهم أخبارا ، وأقربهم اليك ، فاستشره ، وافعل ما يقول لك . ثم كرر ذلك مرارا عديدة ، وألح فيه الحاحا شديدا . [ص ٩٨٥] وعرَّض لى ـ أثناء ذلك ـ بأنى إذا تأنيت ، وجعلت الاستعفاء بسيطا ، شملنى من الرعاية ما يسرنى !

فقلت : إنى لا أريد من الخديوى رتبة أونيشانا ، إنى أريد أن أكون بإزائه حرا . ثم انصرفت على أن أخبره بنتيجة الاستشارة تليفونيا .

وكنت قلت له إنى أعود فأخبره بالنتيجة بنفسى ، فقال : الأولى أن لا تكلف خاطرك . وفهمت من عبارته أنه لا يريد أن أقابله مرة أخرى !

وبعد أخذ ورد طويلين مع مصطفى باشا ، استقر الرأى على التأجيل ، وأخبرت بذلك استورس[١٥٠] تليفونيا .

حدث ـ بعد ذلك ـ أن سعيد باشا ورشدى ، كلفا عبد الخالق[١٥١] بأن يحقق ضد فريد ، بشأن الخطبة التى ألقاها على الحزب الوطنى[١٥٢] ـ من غير أن أعلم بشىء من ذلك ! وكنا يوم التحقيق فى

---

(١٤٩) وقد كتب سعد زغلول الاستعفاء بالفعل فى هذا اليوم كما ورد فى صفحة ٩٨٦ من الكراسات .

(١٥٠) رونالد استورس ، السكرتير الشرقى .

(١٥١) أى : عبد الخالق ثروت باشا ، النائب العمومى .

(١٥٢) ألقى محمد فريد هذه الخطبة فى الجمعية العمومية للحزب الوطنى يوم ٢٢ مارس ١٩١٢ .

الجمعية العمومية ، فقال[١٥٣] سعيد : إن النيابة تحقق مع فريد ، وإنها ستحبسه . فلم أقل شيئا .

ثم أخبرنى ـ فى اليوم عينه ـ عبد الخالق ثروت بأن التحقيق جرى فعلا . وكان ذلك أمام المستشار[١٥٤] . ولما اعترضت على ذلك ، قال المستشار : إنهم يفعلون الشىء فارضين أن لا وجود لك[١٥٥]!.

وفى المساء ، بقاعة الجمعية العمومية ، حضر أحد الأعضاء ، وقال الى[١٥٦] سعيد : أحق أن النيابة أقامت الدعوى على فريد ؟ قال : إسأل ناظر الحقانية ! قلت : إنه لا يعلم بشىء من ذلك !

وفى يوم الأربع ٢٧ مارث ، استدعانى سعيد ، فوجدت عنده [ص ٩٨٦] المستشاردروكسيرا والنظار ـ الاسابا ـ فسألنى رأيى فى إقامة الدعوى ضد الذين اشتركوا مع فريد فى نشر خطبته بالجرائد ، فقلت : إنى قرأت المقالة لاقراءة الناقد ، ولا أستطيع أن أبدى الآن رأيا حتى أعيد النظر عليها . واعترضت على إقامة الدعوى بدون علمى .

وبعد ذلك حضر عبد الخالق عنده ، وكنت قرأت الخطبة ثانيه ، ورأيت أن المادة ١٥١ تنطبق عليها ، ولكنى قلت لعبد الخالق : إن هذه الخطبة أعدل خطبة ألقيت على الحزب الوطنى ، فلا يناسب إقامة الدعوى بشأنها . قال : هذا رأى كل الناس ، ولكن[١٥٧] القانون

---

(١٥٣) وقد تقرأ : «فقال لى» .
(١٥٤) أى : كانت المقابلة أمام المستشار .
(١٥٥) هذا الكلام صريح فى اعتراض سعد زغلول على التحقيق مع محمد فريد .
(١٥٦) هكذا فى الأصل .
(١٥٧) فى الأصل : «قال ولكن» ، وقد حذفنا «قال» للتكرار .

يعاقب ! قلت : نعم ، ولكن لماذا يباغت الناس ؟ وأخيرا قال لى : الأحسن أن لا تتشدد ، لأن الكل متفقون ، والقانـون ليس معك . فقلت : بما أن التحقيق جرى على الفاعل الأصلى ، فلا مانع من أن يتسع مجراه الطبيعى بالنسبة لجميع الشركاء .

كتبت الاستعفاء من اليوم الذى كنت قابلت فيه كتشنر وتكلمت فى مسئلة ثابت وتعيينه فى القومسيون الذى تعين لتحقيق البلدية . وفى يوم الجمعة(١٥٨) الساعة ١٠ صباحا ، حضـر عندى ـ على خلاف العادة ـ على جلال ، وقـال لى : إنى سمعت أنـك عـازم عـلى الإستقالة ، وأنك تريد أن تكون مسببة . !

قلت : نعم .

قال : إنه بعد حديثنا الأول كنت تكلمت مع الخديوى ، فلم أجد منه ميلا ابتـداء(١٥٩) ، ولكن بعـد ذلـك رأيت منـه الميـل إليـك والانعطاف ، وهو متأسف على أن الحالة وصلت إلى ما وصلت إليه ، [ص ٩٨٧] ويفكر لك فى وظيفة ترضيك ! .

قلت : إنى لا أفهم أن يقتلنى الخـديـوى اليـوم(١٦٠) كى يحيينى غدا ! فليته ما أمات وما أحيى(١٦١) .

قال : تأكد ـ مما أقوله لك ـ أنك سوف تنال ترضية !

قلت : إنى لا أقدر أن اشتغل فى مثل تلك الأحوال .

قال : إذا كنت تريد ، تقدر ! وكن متأكدا مما أقول .

---

(١٥٨) يوم الجمعة يوافق ٢٩ مارس ١٩١٢ .

(١٥٩) أى : فى البداية .

(١٦٠) فى الأصل : «اليو» بدون حرف «الميم» .

(١٦١) فى الأصل : «أحيا» .

قلت : إنى لا أبتغى عن الحرية بديلا ، ولابد أن يعرف الخديوى الأسباب التى حملتنى على الاستعفاء . وما قصدى التشهير بكتابتها ، ولكن أن يعلمها هو . فإذا ما كنت أكتبها يلزم أن أقولها شفها . فان كان يريد ، إننى مستعد .

قال : لك ذلك ، ولكنى أنا الآن هنا ، وكيف العمل فى الحصول على ذلك ؟

قلت : يمكنك أن تسافر هذا المساء ، لأنه لا يمكننى أن أصبر على الاستعفاء[١٦٢] .

فذهب ، وعاد فى اليوم التالى[١٦٣] ، فقال : إن الخديوى يهديك تحياته ، وإنه ممنون جدا منك ، وسيخبرك سر تشريفاتى بموعد الجلسة غدا .

قلت : إن لم يحضر لغاية الظهر[١٦٤] غدا ، فإنى مقدم الاستعفاء .

قال : إن الخديوى لم يكن لديه خبر بهذا الشرط .

قلت : ليس هذا شغلى ، ولا أستطيع بعد ذلك صبرا .

وقلت له ـ عند قوله إن الأحسن عدم تسبيب الإستعفاء لعدم نفور الناس منك ـ : إن الناس إذا علموا بغضب الخديوى علىّ ، ازدادوا ميلا الىّ .

وقد كان عندى ـ يوم حضوره فى الدفعة الأخيرة[١٦٥] ـ صدقى

(١٦٢) أى : لايمكننى أن أصبر فلا أقدم الاستعفاء

(١٦٣) أى يوم السبت ٣٠ مارس ١٩١٢ .

(١٦٤) فى الأصل : « الضهر » ـ بالعامية .

(١٦٥) أى : فى يوم السبت ٣٠ مارس ١٩١٢ .

بيـك ، ولطفى بيـك ، وكنت قلت للطفى : إنى سأقـدم الإستعفاء غدا ! وكتب(١٦٦)خبره ـ فرجوته ، بعد الكلام مع عـلى جلال ، أن يؤخر النشر ، إلى أن يأتيه خبر منى . وقد انتظرت لغاية الظهر ، فلم يحضر أحد ، فقمت بإرسال الاستعفاء .

وقد كان مكتوبا على الصورة الآتية :

«إنه نظرا لعدم رضا سموكم عن الخطة التى أجرى عليها فى إدارة أمور الحقانية ، [ص ٩٨٨](١٦٦م) وخصوصا فيما يتعلق بالمحاكم الشرعية والمجالس الحسبية ، حتى أصبحت عاجزا عن القيام بواجبات وظيفتى ـ تحتم علىّ تقديم إستعفائى . فألتمس من المراحم قبولـه . ولازلت أشكر المولى على نعمائه ، وأدعو بطول بقائه » .

فقـال فتحى : إن هذا الإستعفـاء شديـد ! فقلت : إنـه ليس بشديد ، وإنه مطابق للحقيقة . فقال : إن الأحسن تعديله بما يخففه ومع ذلك آخذه(١٦٧) ، وأطلع عليه مكلرث ، وأنـظر ماذا يقـول ، وما يتم عليه الاتفاق .

فذهب ، ولم يعد إلا بعد مدة طويلة ، فقال : إنه لم يستحسنه ،

---

(١٦٦) فى الأصل : «وأنه كتب» ـ وقد حذفنا : «وأنه» لسلاسة العبارة .

(١٦٦م) الجزء الأول من ص ٩٨٨ .

(١٦٧) فى الأصل : «خذه» وقد عدلناها إلى : «آخذه» ليستقيم المعنى ، حيث أن فتحى زغلول هو الذى ذهب إلى مكليرث ، وليس سعد زغلول . وقد أكدّ سعد زغلول هذا المعنى فى موضع آخر من الكراسة ، فى حديثه عن القضية التى رفعها ضد اسماعيل أباظة باشا ، فقد ذكر أنه لم يكلف فتحى زغلول بارسال نسخة إلى كتشنر : «الحقيقة أن فتحى لم يتكلف بارسال نسخة إلى كتشنر ، ولكنه نازعنى فى لهجة استعفاء كنت أريد كتابتها ، واستعان على بمكلرث للعدول عنها» .

وانه عرضه[١٦٨] على كتشنر ، فلم يقل شيئا . إلا أنه[١٦٩] بصفة ودية يشير بتخفيف لهجته ، وإن كان لا دخل له فى هذ المسئلة .

فلم أقبل أن أخففه إلا على الصورة الآتية :

« إنه لعدم توفقى لنوال رضاكم ، أصبحت عاجزا عن القيام بواجبات وظيفتى . ولذلك تحتم علىّ أن أرفع إلى سدتكم السنية استعفاءً من وظيفتى . فأرجو قبوله الخ » .

وكتبه فتحى بخطه ، وأخذ صورة منه ، وانصرف .

ثم أرفقته بكتاب الى سر تشريفاتى ، بأن يعرضه على الخديوى . وكان ذلك فى الساعة ٤ بعد ظهر يوم الأحد ٣١ مارث . ثم أعطيت الاثنين الى فؤاد[١٧٠] ، وأمرت أن يوصلهما الى عابدين .

ومضيت أنا إلى الجزيرة ، حيث وجدت عند مصطفى باشا على جلال ، فذكرت[١٧١] له خبر الاستعفاء وصورته ، فقال : إنه شديد اللهجة . وقال جلال : هذا أخف ما يكون . ولكنك تسرعت فى تقديمه . قلت : لم أتسرع ، ولكنى ما كنت أقدر أن أؤخره أزيد من ذلك ! وأعاد على جلال أمامه حكاية توسطه .

---

(١٦٨) فى الأصل : «وعرضه» وقد أضفنا «وأنه» لتوضيح العبارة ، حيث أن المعنى ينصرف إلى أن مكليرت هو الذى عرض خطاب الاستقالة على كتشنر ، وليس فتحى زغلول .

(١٦٩) أى : مكليرت .

(١٧٠) يقصد : فؤاد كمال ، مساعد سكرتير سعد زغلول .

(١٧١) أى : لمصطفى فهمى باشا .

تحليلنا لاستقالة سعد زغلول

يتضح من كل ما كتبه سعد زغلول فى مذكراته عن أسباب استقالته ، أن المسألة بدأت بقضية تعيين حسين محرم باشا ، التى وقف فيها ضد رغبة كل من الخديو عباس حلمى واللورد كتشنر ، وثارت بعدها اشاعة عن استقالته ، أخذ يروج لها الخديوى لدفعه الى الاستقالة . ولكنه رأى ألا يسهّل عمل الحكومة ، فيقدم طائعا مختارا استقالته ـ . وهو ما عبر به جليا فى لقائه بمحمد سعيد باشا يوم ٢ مارس ١٩١٢ ، وأيضا فى لقائه بعلى جلال باشا فى نفس الوقت .

ثم قرر سعد زغلول الاستقالة عندما قابل اللورد كتشنر ليتحقق منه مما قاله له محمد سعيد باشا من أن « المقربين من الخديوى يشيعون أن هناك اتفاقا بينه وبين كتشنر على رفتك من وظيفتك » . وتحقق له ذلك بالفعل حين قال له اللورد كتشنر إن محمد سعيد باشا وضعه فى مركز حرج ، « لأنى لا أقدر أن أقول : لا شىء ـ فان هناك بعض الشىء ـ كما لا أقدر أن أقول لا شىء هناك ـ فان هناك بعض الشىء ـ كما لا أقدر أن أقول أن هناك شيئا ، لأنه لم يتقرر إلى الآن » . فحينئذ يقول سعد زغلول : « وقد صممت من وقتها تصميما نهائيا على الاستعفاء ، غير أن مصطفى باشا كان فى الصعيد ، فانتظرت قدومه » .

وعندما قابل مصطفى فهمى باشا اللورد كتشنر ، تأكد سعد زغلول من صحة الاتفاق بين كتشنر والخديوى على خروجه من الوزارة . وبذلك أصبح خروجه ـ على هذا النحو ـ أمرا مقضيا ، بعد أن اتفقت السلطتان الفعلية والشرعية على ذلك . وبالتالى انتقلت القضية الى مسألة التوقيت والتسبيب . فقد طلب كتشنر من مصطفى فهمى باشا أن يؤجل سعد زغلول تقديم استقالته الى ١٥ أبريل

« ليكون التغيير (فى الوزارة) عاما » ، كما ألح فى أن يقدمها سعد بدون تسبيب .

وقد قبل سعد زغلول ، بعد مشاورة مصطفى فهمى باشا ، تأجيل الاستقالة ، ولكنه رفض تقديمها بسيطة بدون تسبيب . فعاد كتشنر يلح عل سعد زغلول فى ذلك فى أثناء مقابلته الثانية معه ، وذهب فى ذلك الى حد تهديده قائلاً : « لا تضر مستقبلك » ، « حتى لا تلحقك الندامة » ! وطلب منه استشارة حميه مصطفى فهمى باشا ، قبل أن يقدم على هذه الخطوة . وفى الوقت نفسه وعد سعد زغلول بأنه إذا جعل الاستعفاء بسيطا ، فسوف يشمله من الرعاية بما يسره - أو على حد قول سعد زغلول فى روايته عن كتشنر : « عرض لى أثناء ذلك بأنى إذا تأنيت ، وجعلت الاستعفاء بسيطا ، شملنى من الرعاية ما يسرنى » .

على هذا النحو انتقلت القضية الى هذا الشكل : إما أن يخرج سعد زغلول من الوزارة مغضوبا عليه ، أو يخرج مرضيا عنه . وكانت الحالة الأولى تتحقق بالتعجيل بالاستقالة ، وبتسبيبها ، وكان على سعد زغلول تحاشى هذه الحالة إذا أراد أن يكون مرضيا عنه من الخديو واللورد كتشنر .

على أن سعد زغلول أظهر بوضوح تام أنه لا يهمه أن يكون مرضيا عنه من الخديو - أو على حد قوله لكتشنر : « لا أريد من الخديو رتبة أو نيشانا ، انى أريد أن أكون حرا » - ومعنى ذلك أنه كان مصرا على تسبيب الاستعفاء ، لأنه يتعلق بتصرفات الخديوى معه . ولكنه قد قبل التأجيل ، لارتباطه بالتغيير العام الذى كان كتشنر يرى أن يجريه فى ١٥ أبريل - كما قال هذا لمصطفى فهمى باشا - أى أنه لم يكن يريد أن يغضب كتشنر .

على أن الظروف أخذت تدفع به إلى التعجيل بتقديم استقالته رغم

نصيحة كتشنر . وقد تمثلت هذه الظروف فى مسألتين : الأولى ، مسألة تعيين جميل ثابت . اذ يقول سعد زغلول : « إن حدوث هذه المسألة يقتضينى أن أعجل » . ولذلك نلاحظ أنه كتب الاستقالة بالفعل فى نفس اليوم الذى قابل فيه كتشنر فى مسألة جميل ثابت .

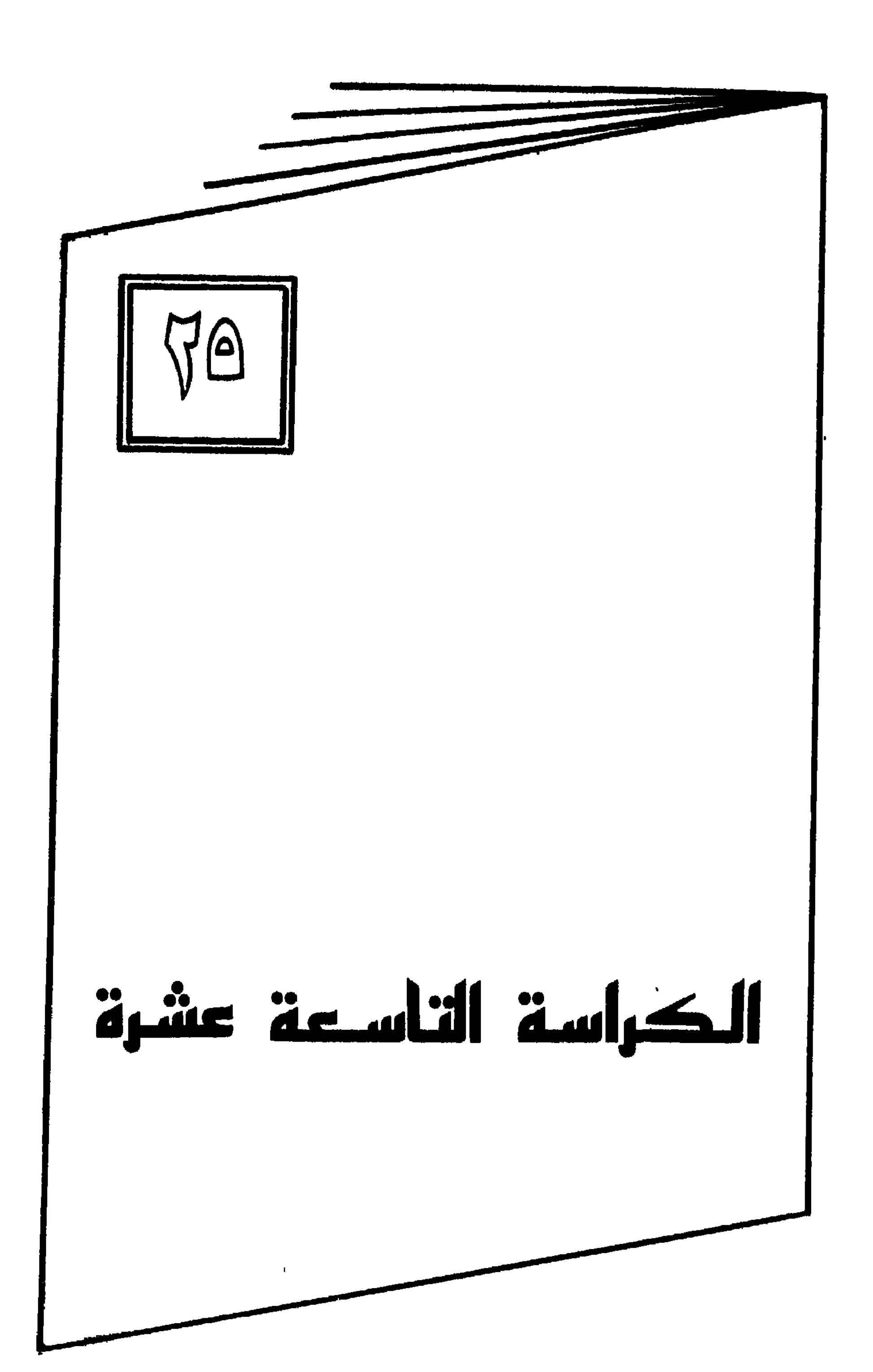
والثانية ، مسألة التحقيق مع محمد فريد ، وتجاهله ، والذى عبر فيه المستشار بقوله له : « إنهم يفعلون الشىء فارضين أن لا وجود لك» . « وكان فى يوم ٣/٢٧ . فنلاحظ أنه بعد يومين فقط ـ أى فى يوم ٢٩ مارس ـ كان ينهى إلى على جلال باشا ـ حين زاره ـ أنه يعتزم الاستقالة مسببة ، ويطلب منه أن يسافر لمقابلة الخديو فى مساء ذلك اليوم ، « لأنه لا يمكننى أن أصبر على الاستعفاء » . وحين عاد على جلال باشا فى اليوم التالى ـ ٣٠ مارس ـ يخبره بأن الخديوى سيخبره بموعد الاجتماع فى اليوم التالى ـ ٣١ مارس ـ قال له انه إذا لم يحضر سر تشريفاتى ليخبره بموعد الاجتماع لغاية الظهر غدا فانه سيقدم الاستعفاء ـ وهو ما قام به بالفعل .

وبذلك يكون سعد زغلول قد تحدى كلا من الخديوى عباس حلمى واللورد كتشنر : الأول بالتسبيب ، والثانى بالتعجيل والتسبيب . وكان من الطبيعى أن يتعرض لانتقامهما .

وبالنسبة للخديو فقد تمثل انتقامه فى مقالات « عارف » . ولكن سعد زغلول واجه ذلك برفع القضية .

أما بالنسبة لكتشنر ، فقد تمثل انتقامه فى رفضه التعويض ، وفيما تلى ذلك من تجاهله لسعد زغلول .

ومعنى ذلك أن سعد زغلول قد خسر كلا من السلطتين الشرعية والفعلية ، ولكنه كسب الجماهير ، التى عبرت عن ثقتها به فى مناسبتين : الأولى ، انتخابات الجمعية التشريعية ، والثانية ، قيامها بثورة لنفيه .


٢٥
الكراسة التاسعة عشرة



الكراسة التاسعة عشرة

من ص ٩٥٤ ـ ٩٥٨

٣١ مارس ١٩١٢ ـ ٣١ مارس ١٩١٢

محتويات الكراسة :



٣٦٢٥

[ص ٩٥٤]

٣١ مارس سنة ١٩١٢ الساعة ١٠ صباحا

قضى الأمر ، وتخليت عن وظيفة نظارة الحقانية ، حيث قدمت استعفاء قلت فيه ما نصه : « نظرا لعدم رضا سموكم عن الخطة التى أجرى عليها فى ادارة أمور الحقانية - وخصوصا فيما يتعلق بالمحاكم الشرعية والمجالس الحسبية - رأيت من الواجب على التخلى عنها . ولهذا أرفع استعفائى منها للسدة السنية ، ملتمسا من المراحم الواسعة قبوله ، وأشكر المولى على نعمائه ، وأرجو شمولى بعفوه وحسن رضائه » .

وقد كان على بيك جلال(١٧٢) حضر عندي ، وأفهمنى بأن الجناب العالى أسف على انحرافه منى ، وأنه يفكر لى فى أمر يعوض على ما فاتنى من منصبى . فقلت : يعنى يريد جنابه أن يميتنى ليحيينى ، ويخذلنى

(١٧٢) على بك جلال أحد المقربين للخديوى ، وقد سبقت الاشارة إليه فى الحاشية رقم ١٢٦ .

لكى ينصرنى . إنى لست مغفلاً حتى أصدق هذا الوعد ، وأركن إليه ، ولكنى أريد أن أكون مؤدبا ، وأن يقف على حقيقة ما يجرى حوله ، لا لفائدة تعود علىّ ولكن لمنفعة الحقيقة .

فانصرف ، على أن يسافر إليه فى اسكندرية ، ويقوم نحوه بهذه المأمورية . ثم عاد أمس مخبرا بأنه سيحدد لى ـ بواسطة سر تشريفاته ـ موعدا يوم الأحد ـ يعنى اليوم . قلت : إنى منتظر بالاستعفاء إلى عند الظهر ، فإن وصلنى خبر الجلسة قبله ، لم اقدمه ، والا قدمته

[ص ٩٥٥]

ولقد كنت ـ قبل أن أعقد النية على الاستعفاء ـ مضطرب الفكر جدا ، وأكبر همى الدّين الذى علىّ . فقد تعاسر البنك الألمانى الشرقى فى معاملتى ، وقلق على دينه عندى ، البالغ قدره حوالى الثلاثة آلاف جنيه ، وطلب منى كفالة . فعظم لدى الأمر واشتد ، ولكن أدركنى همة بعض الأقارب ، فدفع هذا المبلغ وحينئذ أحسست براحة وانشراح ، ونظرت إلى ما فى الوظيفة من المشوقات ، فاحتقرتها جميعها كما يأتى :

المرتـــب :

إن من أعظم المشوقات المرتب ! وهو فى الحقيقة مبلغ عظيم لايستهان به ، ولكنى لم أنتفع منه بشىء ، ولم أستشعر بأن ضخامته وسعت علىّ من ضيق ، أورفعتنى من ضعة ، أو زادتنى بسطة فى الملك ، أو لذة فى العيشة .

فأكلى هو أكلى لم أزد عليه ، والملبس لم أتأنق فيه صنعاً ، ومركبى لم

يتغير ، وملكى نقص ٢٠٠ فدان[١٧٤] ، وحملت دينا بعد أن كان جيبى عامرا بالمال . على أن لى من معاشى وايراد طينى ما يكفينى شر الحاجة ، ويحفظ علىّ حريتى ، التى هى ألذ شئ فى العالم .

على أنه إذا صح لبنت البادية أن تفضل سكنى الخيام ، وأكل الكسرة فى صحة[١٧٥] ولبس العباءة مع الحرية ، على [ص ٩٥٦] سكنى القصور ، ولبس الحرير ، وأكل الخروف ، مع الاستعباد ـ فلا يليق بابن العلم أن يتنازل عن حريته فى مقابلة مبلغ من النقود ، مهما كان عظيما . وانى أكون منافقا لنفسى اذا كنت ـ مع اعتقادى بانحصار الحياة وتحديدها ، وميلى الشديد للحرية فى القول والعمل ـ أضايق نفسى فى أميالها ، وأتنازل عن حريتها ، بغية أن أعيش عيشة البهايم .

ومن المشوقات : الجاه .

الله يعلم أن الوظيفة لم تكسبنى جاها ، ولم أبحث عن استفيد منها شيئا ، سوى حسن الأحدوثة ، والعمل لخير الناس . ولكنى لم أوفق الى ذلـك ، لأن أيـدى النـظار ـ فى الحقيقـة ـ مغلولـة بغلين ، ومربوطة[١٧٦] بقفلين : شهوات السلطة الشرعية ، وسياسة الدولة المحتلة . وإرضاء كل منهما صعب على صاحب الذمة والضمير الحى . ولقد أردت فى كثير من الأحوال أن أوسع من ذمتى ، وهممت أن أميت من ضميرى ، لأعيش مستريحاً ، فلم أفلح ، بل كنت كلما حاولت ذلك كلما ضاق خناق الذمة ونار الضمير ، [ص ٩٥٧] وتشددت فى الأمر كثيرا .

---

(١٧٤) فى الأصل : «فدن» .

(١٧٥) قراءة تقريبية . وقد تلتها كلمة قد تكون : « البدن » أو تكون تكرارا لكلمة « ولبس » التى أتت بعدها .

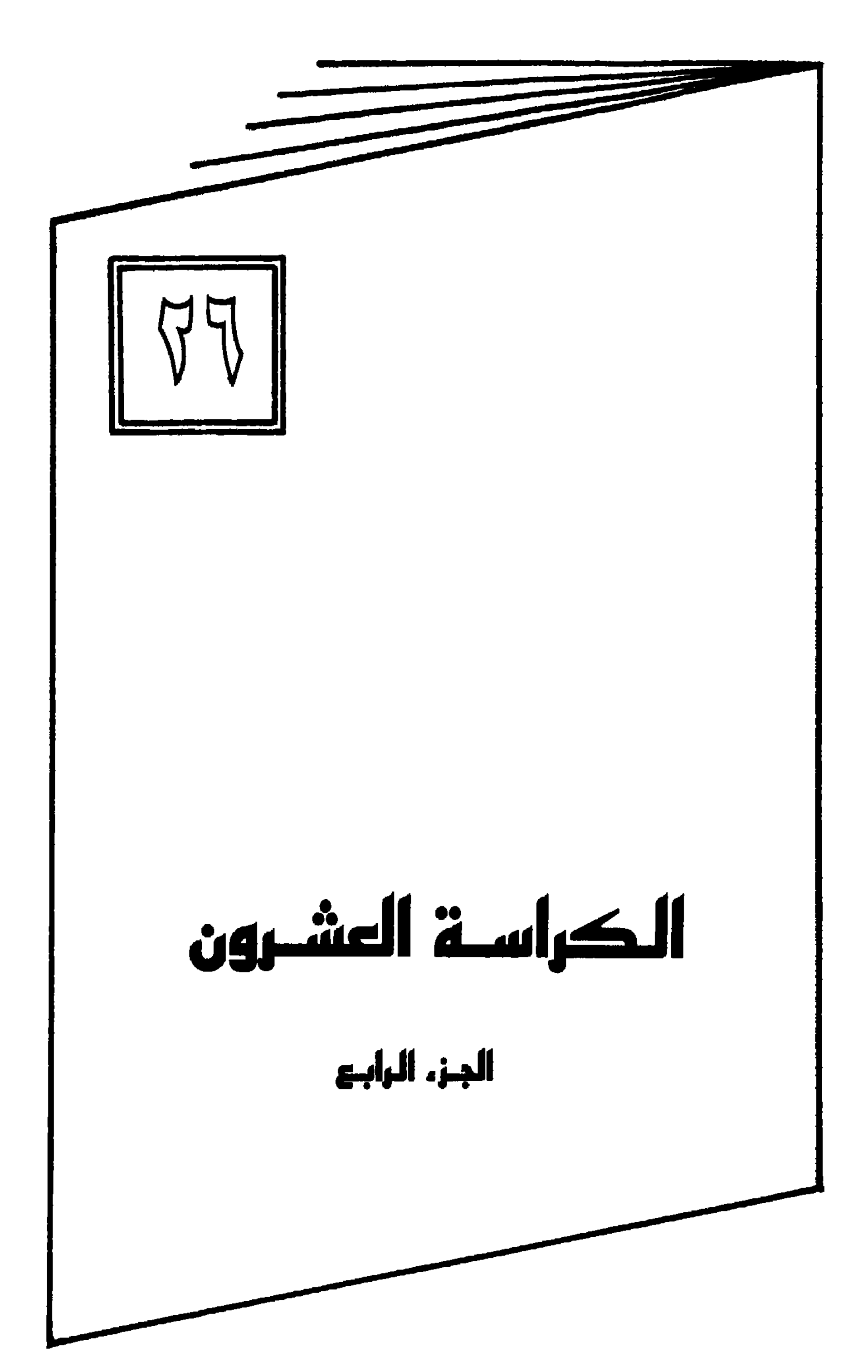
(١٧٦) فى الأصل : ومربوطتين» .

من المشوقات حضور التشريفات ، وتحلية الصدر بالوسامات ، والجسم بالمزركشات . لاوربُّك ، لم يكن لها على قلبى من سلطان ، ومـا وُجِدت فى واحـدة منهـا الا وكنت أول المستخفـين بهـا ، والمستصغرين أحلام الأنام بسبب العناية بها . وكثيرا ماكنت أتـرك الاحتفال والمحتفلين فكرا[١٧٧] ، وأُناجى نفسى بما ألاحظه فيها من ضعف الانسان ، وشدة ميله للهذيان . وما رأيت مظهرا تصغر النفس فيه ، وتحس بالذلة والهوان ـ أوضح من هذا المظهر .

ترى إنسانا جمع عيوبا كثيرة ـ يكفى واحد منها فى احتقاره والابتعاد عنه ـ تراه فى وسط الاحتفال ، وقد أحدقت به[١٧٨] الأنـظار من كـل الجـوانب ، وتلمظت الشفـاه بحـركـات التملق والنفـاق ، وتنقلت الأرجل تقربا منه ، واستجلابا لالتفات يُلقيه أو ابتسام يبديه ، فاذا نطق بكلمة أمنّوا عليها ولو كانت رابع المستحيلات ! وتكلفوا الضحك اذا ضحـك ، والعبوس اذا عبس ، وشـايعوه عـلى كل حـركـة من الحركات ، [ص ٩٥٨]ثم يتساءلون ، ويسأل الواحد منهم نفسه بعـد الإنصراف : هل أحسنت الجـواب الفلانى ، ومـاذا عساه يـريد بـالكلمة الفلانية ، أو النظرة العلانية ؟

(١٧٧) يقصد : بفكره لابجسده ، أى : يكون موجودا فى الحفلات بجسده لابعقله .

(١٧٨) أضفنا « به » لتستقيم العبارة .


٢٦
الكراسة العشرون
الجزء الرابع

الكراسة العشرون

الجزء الرابع

من ص ٩٨٨ إلى ص ٩٩١

ومن ص ٩٥٩ إلى ص ٩٦٨

ومن ص ٩٩٢ إلى ص ١٠١٢

من ٢ ابريل ١٩١٢ ـ ٨ يونيو ١٩١٢

محتويات الكراسة

القضية التى رفعها سعد زغلول ضد اسماعيل أباظة باشا



[ص ٩٨٨][١٧٨م]

فى يوم الثلاثاء[١٧٩] ، حضر عندى مكيلرث ، مبدياً أسفه عن خروجى ، وقال لى إنه تكلم مع كتشنر فى التعويض الـذى طلبته ، فقال : إن ذلك شغل المستشار المالى . ثم قال إن كتشنر يقول : لايظن سعد أنه خرج ارضاء للخديوي [١٧٩م] ، ولكن مسئلة حسين محرم هى التى أثرت فيه[١٨٠] ، لأن ناظرا لايصح له ان يقدح[١٨١] مثل ذلك [ص ٩٨٩] فى حق أحد الموظفين الكبار .

(١٧٨م) الجزء الثانى من ص ٩٨٨ .

(١٧٩) يوافق ٢ إبريل ١٩١٢

(١٧٩م) والمعنى : لا يظن سعد أن خروجه كان بسبب الخديو ولإرضائه ، وانما بسبب استياء كتشنر منه لموقفه من حسين محرم . وبصورة أخرى : لا يظن سعد أن الذى أخرجه الخديو بل كتشنر .

(١٨٠) أى : فى كتشنر

(١٨١) وقد تقرأ : « يقدم »

فقلت : وهل أنت تقاسمه هذا الرأى ؟ (١٨٢) قال : لا . قلت : إنى لا أفهم لهذا معنى ! كيف أو اخذ على رأى أبديته ـ عندما سُئلت عنه ـ بحسب اعتقادى ؟ فليقل ذلك كتشنر علنا ، حتى يعلم الناس مقدار نذالة حكمه ! هذا القول لايدل على شىء أزيد من كونه رجلا غشوما مستبدا (١٨٣) . ثم تبادلنا عبارات الأسف ، وانصرف مودّعا منى بكل احترام .

وكان عندى خلق كثير خصوصا من أعضاء الجمعية العمومية. وحضر الىّ كل النظار ـ الا رئيسهم وحشمت .وقد أجمعت الجرائد ـ حتى الشبيهة بالرسمية (١٨٤) منها ـ على امتداحى بالنزاهة والاستقامة ، أى (١٨٥) أن الأخيرة كانت تصفنى بالصلابة ، وأن خروجى من شأنه أن يعيد (١٨٦) للوزارة الصفاء ، ويجعلها أكثر تجانسا . أما الجرائد الأخرى فانها أطنبت كل الاطناب فى الثناء ، والأسف على خروجى .

وقد نشرت « الجريدة » عبارة قالت فيها إن الاستعفاء مبنى على أسباب تشرفنى ، فما كان من جريدة الأهرام الا أنها نقلت هذه العبارة

---

(١٨٢) أى : الرأى بأنه لم يكن يصح لسعد ـ كناظر للحقانية ـ أن يقدح فى حق أحد الموظفين الكبار (حسين محرم) ومؤاخذة كتشنر له على هذا الرأى .

(١٨٣) لفهم هذا الحوار بصورة أفضل ، فقد تناوله سعد زغلول فى الكراسة الثالثة بقوله : أرسل (كتشنر) بعد الاستعفاء رافضا ما طلبت من التعويض ، بحجة أنى أتيت بشىء منكر فى مسألة محرم ، وأنه هو عدها بحقى ، وهو المؤاخذنى بها .

(١٨٤) فى الأصل : الرسمية .

(١٨٥) وقد تقرأ : «أما» .

(١٨٦) فى الأصل : «يعود» .

وشفعتهـا بنشر صـورة[١٨٦م] الاستعفاء . ونقلت جـريدة « المؤيـد » العبارتين ، وشفعتها بأن هذا الاستعفاء يشبه استعفاء رياض باشا ، وأنه يشرف حقيقة ، ولكن كان من حقه أن يتقدم قبل ذلك .

ثم سافرت وبـالى رائق لاكـدر فيه ، وأخـذت أشعر بشيء من الراحة . وكان سفرى الى عـزبة عـطوفة مصـطفى باشـا مع محمـود باشا[١٨٧] وسرهنك بـاشا ، وزوج ابنتـه ، وذلك فى يـوم السبت ٦ أفريل .

وفى مسائه وصلت الجرائد ، فوجدنا ـ من جملتها ـ الأهرام نشرت مقالة بـامضاء « عـارف » ـ كانت وعـدت بنشرهـا ـ فوجدتها مملوءة بـالمفتريـات ، ورأيت لزوم محـاكمة نـاشرهـا ، فحـررت التلغـراف اللازم[١٨٨] ، وكتبت ـ فى الوقت نفسه ـ خطابـا الىصاحب الأهرام أطلب منه فيه أن يعلمنى باسم ذلك « العارف » .

ثم فى يوم الثلاثاء حضرت قبل الظهر الى مصر ، فوجدت حماتى فى البيت ، وأخبرتنى أن نازلى خانم تكلمت مع كتشنر فى أن يزورنى ، وأنها تريد أن تعرف ساعة عودتى عند اتيانها . فأخبرت بقـدومى فى التلفون .

وبعد ذلك حضر مخبر[١٨٩] من الوكالة الانكليزيـة ، مخبرا بـأن كتشنر يريد زيارتى فى الساعة ٤ بعد ظهر اليوم . فاستعديت لملاقاته ، وكانت ودادية[١٩٠] ، ولم يجر فى أثنائها ذكر لشيء يتعلق بإستعفائى .

(١٨٦م) فى الأصل : «صور» .

(١٨٧) محمود باشا صدقى ، عديل سعد زغلول .

(١٨٨) قراءة ترجيحية ، وقد نقرأ « المعلوم » .

(١٨٩) أى · رسول .

(١٩٠) أى : ودية .

وفى اليوم التالى رددت لـه الزيـارة ، ولم نتكلم كذلـك الا فى أحوال عامة ، وقد نشرت الجرائد خبر هذه الزيارة .

ونشر بعدها « عارف » مقالة أطول من ليل الشتاء ، وأشد وأبرد من نصل السيف[١٩١] ، قـال فى آخرها حاشية ، أن هذه الزيارة ليست الا من قبيل المجاملة ، خلافا لما اشاعته بعض الجرائد من أنه للوزارة .

كتبت يوم ١٠ أفريل خطابا ثانيا الى صاحب الاهرام ، أستعجله فيـه الجواب ، وأرسلتـه مع فتـح الله بيـك بـركـات ، ففهمـه أنـه أباظة[١٩٢] ، وانه سيجيبنى[١٩٣] بخطاب فى الظهر . وفى هذا الخطاب قال إن « عارف » طلب منه أن لا يخبر عن اسمه الا أمام المحامى .

فطلبت من محمد يـوسف[١٩٤] والهلباوى أن يتكفـلا بذلـك ، ففعـلا ، وقدما عريضة ـ كتبتها أنا ـ ولكن النيابة ترددت فى السير فى الدعوى حتى تستأذن . وطلبت ـ بعد الاستئـذان ـ [ص ٩٩١] أن أدعى بحق مدنى ، فكتب ذلك محمد يوسف حاشية على العريضة .

إعترف بركات[١٩٥] فى الأهرام بأن الكاتب « عـارف » ، وأبرز المقالة ، كما أبرز خطاب أباظة للمذكور آنفا . وحضر أباظه فى اليوم التالى ، وأقر بأنه صاحب مقالة يوم ٦ افريل ، ومقـالتين أخـريين ، احداهما[١٩٦] نشرت قبلا ، والثانية بعدها .

---

(١٩١) قراءة تقريبية .

(١٩٢) اسماعيل أباظة باشا .

(١٩٣) قراءة تقريبية .

(١٩٤) محمد يوسف بك المحامى .

(١٩٥) داود بركات بك ، رئيس تحريـر الأهرام . وقـد أضفنا «فى» ليستقيم المعنى .

(١٩٦) فى الأصل : «أحدهما» .

ولما توجه اليه أول سؤال فى التهمة ، طلب ميعاد خمسة عشر يوما لتحضير الدفاع والأدلة . فقال محمد يوسف : إنه لا يجوز له اثبات وقائع القذف ، لنشرها بعد الاستعفاء . ومع ذلك طلب استشارة موكله . فلم يكن من النيابة الا أن أخرت الدعوى الى الأجل الذى طلبه أباظة . فاستغربت ذلك ، وتوهمت أن النيابة أتته عمدا . وذهب لطفى بك إلى عبد الخالق(١٩٧) ، فتكلم معه بهذا الشأن ، فأتانى ، واعتذر إلى ، وأنكر أنه استشار ، أو أنه استلم تعليمات . وأكد أن توفيق(١٩٨) أحسن أعضاء النيابة الذين تولوا التحقيق فى القضايا التى اهتمت بها ، مثل قضية مرقس فهمى و « اللواء » و « العلم » .

سأل(١٩٩) كتشنر عن مصطفى باشا مرات وهو غائب ، ولما حضر ، دعاه اليه ، وكلمه فى ايجاد وسيلة لترك الدعوى - على ما هو مفصل قبل ذلك .

[ص ٩٥٩]

رأى الناس فى اقامة الدعوى :

من الناس من لم يستحسن اقامة هذه الدعوى ، ترفعا عن مناقشة رجل علم الناس منزلته من الصدق ، ومكانته من القرب لدى خصومنا(٢٠٠) .

ولكن لو كان الغرض من اقامة هذه الدعوى الانتقام وشفاء الغليل منه ، لكان للاعتراض نوع من الوجه ، غير أن هذا ليس

(١٩٧) عبد الخالق ثروت ، النائب العمومى .

(١٩٨) على توفيق بك ، رئيس النيابة

(١٩٩) فى الأصل : «سئل» .

(٢٠٠) يقصد بالخصوم . الخديو عباس حلمى .

غرضنا ، ولا يصح أن تتوجه اليه أفكارنا ، لأن الانتقام صفة ممقوتة ولا يتخلق به كريم الطباع - إنما غرضنا أن نقرر الحقيقة على وجهها ، وأن نبين للأمة ، التى مكثت زمنا طويلا لا تسمع الا صوت خصومنا ، الذين أوقفهم التملق والنفاق موقف الشر لنا ، وعكس الحقائق علينا - نبين لهذه الأمة الحقيقة ، التى كثيرا ماستروها بأستار من أباطيلهم ، وأن نُعلم الناس جميعا أن فى مصر قضاة ، تحمى عدالتهم أصحاب الحقوق ، ولو كانوا من المغضوب عليهم ، وأنَّ لهؤلاء الحق فى الحياة الشريفة ، وفى أن يكون لهم فى قلوب اخوانهم المنزلة التى يرفعهم اليها فضلهم ، والتى يستحقونها باجتهادهم . وأن لهؤلاء المغضوب عليهم أن يدافعوا عن الحق أمام خصومهم ، وأن يظهروا بالمظهر اللائق بهم . [ص ٩٦٠] وأن نعلمهم أيضا أن فى أبناء مصر من يخدم مصلحتها العامة ، ومن يجهر بالحق ولو كان فى ذلك حرمان له من مركز سام ، ولو كان ذلك يغضب أولياء الأمور .

ليس بينى وبين هذا المتهم أدنى علاقة ، ولم نشترك معه فى عمل الا مرتين : أحدهما ، عندما كان محكِّما معنا فى تركة منشاوى باشا ، حيث اختاره أحد أبنائه بالنيابة عنه . والثانية ، فى المدة ما بين مارث سنة (   )(٢٠١) و (   )(٢٠٢) وسنة (   )(٢٠٣) عندما كان عضوا بمجلس شورى القوانين . ثم حصل التقاطع لأنه خان ودى ، ونقض عهدى ، واشاع فى البعض أشياء(٢٠٤) - لا حقيقة لها - ضدى

---

(٢٠١) بياض فى الأصل

(٢٠٢) بياض فى الأصل

(٢٠٣) بياض فى الأصل

(٢٠٤) قراءة تقريبية ، وقد تقرأ « البعض » : النفس ، أو الناس .

يعلم الكل أنى اشتغلت بالمحاماة زمنا ، من فبراير سنة ٨٤ لغاية ٢٧ يونيو سنة ٩٠٢ . ولا أريد أن أزكى[٢٠٦] نفسى فيها بشىء ولكن أُشهد الأمة والقضاء على حالتى فيها ، لأنى كنت كل يوم أعرض عليها نتائج حركاتى الفكرية [ص ٩٦١] والقلبية . ثم دخلت القضاء ، واشتغلت فيه من ذلك التاريخ إلى ٢٧ اكطوبر ، ثم نقلت الى نظارة المعارف ـ ولا أريد ان اقول شيئا من ذلك لأنه معلوم مفهوم .

ولقد استقبل تعيينى الناس استقبالا حسنا ، وعدوه علامة على ابتداء عصر جديد فى المعارف .

ولا أفصل لكم شيئا مما فعلت ،ولكنى أؤكد لكم ، وأستشهد على ما أقول الله ، والذين اشتغلوا معى ـ أنى كنت صادقا وعاملا[٢٠٧] لنفع وطنى على قدر إمكانى[٢٠٨] .

[ص ٩٦٣]

ـ لماذا اخفيت اسمك ؟

ـ من ذلك الذى أخبرك بواقعة الوشاية فى حق أحد كبار الموظفين ؟

الذى أخبرك بواقعة الوشاية ـ عن من نقلها ؟ ألم يقل لك عن مصدر علمه ؟

ـ فصل الوقائع التى تريد عليها .

---

(٢٠٦) فى الأصل : «أذكى» .

(٢٠٧) قراءة تقريبية وقد تقرأ : « مجدا » أو « مجتهدا » .

(٢٠٨) الصفحة التالية (رقم ٩٦٢) من الكراسات بها كتابة باللغة الفرنسية ، تعتبر خارجة عن إطار المذكرات ، تشتمل على المواد ١٠٤ ، ١٠٤٢ ، ١٠٤٤ ، ١٠١٤ ، ١١٠٤ من مجموعة الشرائع .

ـ وان استعملتها بمعنى السعاية والوشاية ، فما هو دليلك على هذه الرواية بالمعنى المذكور ؟

ـ ما هى الوقائع التى تريد استشهاد فلان عليها ؟

ـ ان موقف الباشا موقف السالب لا الموجب ، فهو منكر للواقعة التى ترويها ، ويقف عند حد الانكار ، ولا يبدى شيئاً خلاف ذلك . فعليك أنت أن تقدم الاثبات على صحة ما قذفت به جميعه .

[ص ٩٦٤]

ـ هل اشترك معك أحد فى كتابة تلك المقالات ؟

ـ كيف عرفت أن هؤلاء يشهدون بهذه الوقائع ؟

ـ هل اجتمعت بهم ؟ حينئذ كيف ساغ لك التأكيد ؟

ـ ما الذى حملك على كتابة تلك المقالات ؟

[ص ٩٦٣]

يجب على القاذف أن يثبت كل واقعة قذف بها ، وأن يثبت الواقعة بتمامها ، فان أثبت البعض دون البعض ، أو أثبت جزءا من واقعة ولم يثبت الباقى ـ حقت عليه كلمة العقاب .

يجب على القاذف أن يقدم الدليل على ثبوت واقعة القذف نفسها ، لا على ثبوت واقعة تماثلها ولا بعيدة عنها .

[ص ٩٦٤]

لا يمكن حضور الباشا شخصيا : أولا ، لأنه مدع ، والمدعى يحضر بنفسه أو بالتوكيل . ولا يمكن توجيه سؤال اليه ، لأن القصد من السؤال أن يعترف ، وهو منكر كل الإنكار للوقائع المقذوف بها ، فعليك أن تقدم أنت اثباتها . وهو ينكر كل واقعة من وقائع التهمة ، ويرفض الاجابة عن أية سؤال يكون مشتملا على جزء من أجزاء الواقعة دون بقية الأجزاء ، لأنه يعتبره فى هذه الحالة غير ما يجب اثباته

[ص ٩٦٥]

بعد ان قدم فلان استعفاءه ، أراد أن يستريح من عناء المقاومات ، ويتفرغ لأشغاله الخاصة ـ فلم يكن من هذا الرجل الا أن تصدى له ، وقذفه بمقالتين مملؤتين من الشتائم والسخائم . فلم . .

[ص ٩٦٦]

فى يوم ٢٤ افريل سنة ١٩١٢

كان مصطفى باشا[٢٠٩] فى أبعاديته ، فسأل عنه كتشنر فى بيته ، بواسطة التلفون ، يوم الاثنين صباحا ـ وهو يوم ١٤ ابريل ـ وعن عنوانه . ثم سأل عنه كذلك فى اليوم التالى . فقيل له إنه عائد هذا المساء ـ يعنى يوم ١٥ منه .

فى صبيحة يوم ١٦ ، ورد عليه مكتوب من كاتم اسرار كتشنر ، المدعو استورس[٢١٠] ، يدعوه اليه فى اليوم نفسه ، فى الساعة التى يختارها من صبيحة اليوم المذكور ، فتوجه اليه .

فقال له كتشنر : إنى قلق من القضية التى رفعها سعد ضد أباظة[٢١١] . وقيل إن هذا الأخير سيطلبنى شاهد ، ولو فعل ذلك لوقعت فى حيرة بين الامتناع عن الحضور ـ وهو عيب عندنا لايليق بى الوقوع فيه ـ وأن أحضر ، فأقول مالا يصح قوله ، وفيه مساس بسعد باشا . فهل لا من طريقة تخرجنى من هذا المأزق ؟

(٢٠٩) يقصد : مصطفى باشا فهمى ، حما سعد زغلول .

(٢١٠) Sir Ronald Storrs السكرتير الشرقى فى دار الوكالة من ١٩١٠ إلى ١٩١٧ .

(٢١١) يقصد : اسماعيل أباظة باشا .

فقال مصطفى باشا : لا أرى أفضل من أن تعلن الحكومة عدم صحة مرويات أباظة باشا !

قال : ولكن الوقت فات على ذلك ، فان الحكومة لم تفعل ذلك عقب نشر المقالة المطعون فيها . وإنى أرى الأفضل أن أباظة يكتب لسعد مكتوبا يعترف فيها بعدم صحة مروياته ، ويعتذر عن خطئه بلفظ Apolgie التى أشد من لفظة Excuse .

فقبل مصطفى باشا هذه الطريقة ، وأن يتكلم فيها معى . وبعد المداولة بيننا ، انحط الرأى على قبولها ، بشرط أن خطاب أباظة يعلن فى الجرائد .

وفى صبيحة يوم الخميس ١٧ منه ، توجه مصطفى الى كتشنر ومعه هذا الاتفاق . فسر به كثيرا ، وتشكر لمصطفى باشا ، ورجاه أن يبلغنى شكره ، وقال : إن هذه خدمة لا أنساها . [ص ٩٦٧] واستشاره فيما يفعله لتنفيذ ذلك ، فأشار عليه أن يتكلم مع الخديوى . فذهب اليه فى الساعة الرابعة من اليوم نفسه .

وفى يوم السبت ١٩ منه ، استدعى مصــطفى باشا ، وأخبره بأنه تكلم مع الخديوى بأن هذه مسئلة خطرة ، ولا يصح تركها ـ خصوصا وأنها تؤيد كثير من الاشاعات التى شاعت ضدكم . فقال الخديوى : إن أباظة عملها بغير علم منى ، وفى غيابى . وتنصل من ذلك بما جعل اللورد يعتقد صحته . وقال كتشنر إن الخديوى تكلم مع أباظة(٢١٢) فرفض، أن يكتب الجواب رغما عن الحاح الخديوى عليه ، ورغماً عن إلحاح محمد سعيد ـ الذى قضى معه الليل طوله . وبما أن الأمر كذلك

---

(٢١٢) فى الأصل : «ثم تكلم الخديوى مع أباظة» ـ وقد عدلناها كما فى المتن لسلاسة العبارة .

فقد انسحب هو(٢١٣) من المسئلة ، وسعد يكون حرا فيما يريد . ثم تشكر لمصطفى باشا على تعبه .

وقد كان هذا إستدعانى للغداء عنده ، فذهبت اليه يوم السبت المذكور ، فوجدت معه البرنس حسين ، فقص علىّ عبارة كتشنر الأخيرة ، وما كان من فضل له مسعاه فيها .

ثم قال البرنس كلاما طويلا ، أمكنى أن افهم منه ما يأتى : إنه - لاهتمامه بنا - يريد لغو المسألة . وأن الخديوى لم يكلفه بشىء فيها .

فقلت : إنها لا تحل الا بأحد أمرين : إما الاعتذار ، أو تكذيب الحكومة . فانصرف .

وقد فهمت من مصطفى باشا ، أن هذا البرنس عرض عليه أن يجمعنى وأباظة عند الخديوى للمصالحة ، فرفض ذلك مصطفى ، فلوح له بنيشان،فرفض .

فى يوم الجمعة ١٨

تكلم ابراهيم مراد مع محمد يوسف(٢١٤) فى الصلح ، فأباه إلا كتابة . وقال له عن مسألة تداخل كتشنر . [ص ٩٦٨](٢١٤م) فنبهت على فتح الله بيك بركات أن يقول لمحمد يوسف انه لا يقبل المخابرة الا اذا ورده خطاب من أباظة يعتذر لى .

وأخبار الصلح مشاعة ، ولكن من يوم السبت لم يتكلم معى أحد فيها .

---

(٢١٣) أى : كتشنر .

(٢١٤) محمد يوسف هو محامى سعد زغلول ، والوكيل عنه بالحق بالمدنى .

(٢١٤م) الجزء الأول من ص ٩٨٨ .

[ص ٩٩٢]

في ٨ مايو ١٩١٢

قل اهتمامي بقضيتي ، وقل فكري فيها ، ولا أدري إن كان هذا لإعتقادي بحسن العاقبة ، أو لطول العهد بها ، أو تأجيل أمد النظر فيها ، وللاثنين معا .

وقد تكلمت معي نازلي خانم مرتين ، آخرهما أمس ، بأن لا أتوجه في يوم الجلسة إلى المحكمة . ونسبت هذه الفكرة أولا لبوند(٢١٥) حيث قالت ـ في الدفعة الأولى ـ إنه رجاها في ذلك ، ونسبته ـ في الثانية ـ الى كتشنر ، حيث قالت إن استورس أخبرها بذلك . فلم أعطها جوابا شافيا .

أكثرت الجرائد ـ خصوصا المشايعة منهاللهيئة الحاضرة(٢١٦) من ذكر الصلح ، والحثّ عليه . ولكن جريدة « الأخبار » نشرت بأن الصلح لا يوافق الجمهور ، ولا اعتراف أباظة بخطئه مقنع له ، لأنه لا يدري ـ إن فعله ـ : أي قولَيه الصحيح !

أشعر من نفسي هذه الأيام براحة ، ونوع من الاطمئنان ، ولا أجد في نفسي ميلا للعودة الى مركزي ، وأنظر الى مثله ـ وما هو أعلى ـ نظر المستخف . وإني أحمد الله كثيرا على انفراج الأزمة المالية ، وأعد انفراجها علامة من علامات رضى الله عني ، وفاتحة إقبال . وأهم شيء تصبو نفسي اليه بعد ذلك ، رضا الناس عني ( )(٢١٧) . فاللهم لا تحرمني منه ، إنك على كل شيء قدير .

(٢١٥) هكذا تقرأ .

(٢١٦) يقصد سعد بكلمة « الهيئة » الحكومة .

(٢١٧) كلمة غير مقروءة

تعين زهرى باشا وكيلا للحربية ، وقد كان مديرا لأسيوط من ثمانى سنوات ، وهو مأخوذ عليه محايدته ونزاهته ، ولكنه من محاسيب كتشنر . وقد كان وصّى عليه ابراهيم باشا نجيب أن نعينه قيّما على معتوه ، أو وصيا على صغير !

[ص ٩٩٣]

فى اليوم الذى تعين فيه حلمى للمالية ، وماهر للخارجية ، أُنعم على الثانى برتبة ميرميران ، كما أنعم بها على على أبو الفتوح ، الذى تعين وكيلا للمعارف . وفيه أنعم برتبة روميللى بيكلر بيك[٢١٨] على قلينى ،وبالنيشان المجيدى الأول على محمود رياض . قالوا لأنهما كانا موعودين بالوزارة[٢١٩] ، ولكن حال دون ذلك موانع . وقالوا إن الخديوى رشح عثمان مرتضى[٢١٩م] خلفا لى ، فقال كتشنر : إنى

(٢١٨) فى الأصل : « روملى بيلرى بيك » ـ ومعناها : أمير الأمراء ، وتعتبر اندر الرتب التى كانت تمنح ، اذ بلغ عدد الذين نالوها حتى سنة ١٩١٤ أربعة فقط (انظر عبد العظيم رمضان : صراع الطبقات فى مصر ١٨٣٧ ـ ١٩٥٢) .

(٢١٩) أى : مدعوين لتولى الوزارة .

(٢١٩م) عثمان مرتضى هو السرتشريفاتى خديوى . وقد وصفه محمد فريد فى مذكراته بأنه : « رجل فاسد الأخلاق ، مخنث ، ومن أُصل وضيع جدا ، قاده حب العلو إلى التقرب من الخديوى ، ولكنه متعلم تعليما متينا ، اشتغل طول حياته فى القضاء ، الى أن وصل الى وظيفة قاض بالمحكمة المختلطة الاستئنافية بالاسكندرية » . وكان قد عين عضوا بلجنة المراقبة بالحقانية فى ١٨٩٤/٢/٢١ ، ثم سكرتير نظارة الحقانية ، ثم نقل الى محكمة الاستئناف المختلطة فى أُعقاب حركة التنقلات التى تمت فى ٦ يناير ١٨٩٦ (أوراق محمد فريد ص ١٢٨) .

أحشى أن لا أتمكن من حضور عابدين ، خيفة أن تتنجس ملابسى ! وتواترت الاشاعات لغاية الآن أن على أبو الفتوح ومحمود رياض دفعا نقودا للشيخ على يوسف : الأول ألفين وخمسمائة جنيه ، والثانى ألفين[٢٢٠] .

١١ مايو سنة ٩١٢

أحمد الله على الراحة من العناء ، وأشكره على سابغ النعماء[٢٢١] . أصبحت اليوم حامدا شاكرا لا أتمنى على الله الا أن يديم الصحة ، ويخفف عنى بعض أثقال الديون . وأشعر من نفسى إطمئنانا وميلا الى الابتعاد عن كل ما يضيق من حريتها ، ويحوجها الى الغير .

يقال إن الخديوى عازم على السفر فى أوائل يوليو الى لوندره ، وسيكون معه محمد سعيد ، وينزل ضيفا على الملك مدة عشرة أيام . .

ولقد ذهبت الظنون فى أسباب هذا التقرب مذاهب شتى : فمن قائل إن المراد الإتفاق مع الخديوى على الحماية أو الالتحاق[٢٢٢] ومن قائل على انشاء خلافة عربية يكون هذا « الدنىء »[٢٢٣] خليفتها .

---

(٢٢٠) أى دفعا نقودا للشيخ على يوسف ، الذى كان مقربا من الخديوى ، لينال على أبو الفتوح الرتبة والتعيين ، وينال محمود رياض النيشان .

(٢٢١) قراءة تقريبية .

(٢٢٢) هذه أول مرة فى مذكرات سعد زغلول ، يرد فيها ذكر لتسوية القضية الوطنية مع انجلترا على أساس الحماية أو الضم - وهى القضية التى سوف تثور عند قيام الحرب العالمية الأولى

(٢٢٣) وقد تقرأ : « الدنس » .

[ص ٩٩٤]

فى ٢٦ مايو سنة ١٩١٢

أيها السادة(٢٢٤)

مظلوم(٢٢٥) وعبانى(٢٢٦) يشهدان بأنى خبطت على الطرابيزة . هذه الواقعة لا يفيد اثباتها فى موضوع القذف شيئا . ولذلك نعارض فى شهادة هذين الشاهدين ، الا إذا كان المراد الاستشهاد بهما على تعمد هذا الخبط استخفافا بالمقام الخديوى .

فتحى ، يشهد بأنه تكلف من قبلى بارسال نسخة من الاستعفاء الى كتشنر . الحقيقة أن فتحى لم يتكلف بارسال نسخة إلى كتشنر ، ولكنه نازعنى فى لهجة استعفاء كنت أريد كتابتها ، واستعان علىّ بمكلرث للعدول عنها . على أنى لا أظنه أن يقول ذلك لأن واجبات وظيفته تحرم عليه أن يبوح بالأشياء التى يكون عنها بسبب وظيفته .

مكاتب الغازيت ، حضر عندى عدة مرات ، وألح كثيرا على أن يأخذ عنى(٢٢٧) محادثة ، فأبيت عليه ذلك . وكان قد سألنى بعض

(٢٢٤) هذه العبارة ليس معناها أن سعد زغلول كان يخاطب جمعا ، وانما يتصور أنه يرد على مظلوم وعبانى .

(٢٢٥) مظلوم هو أحمد مظلوم باشا ، ناظر المالية فى نظارة مصطفى فهمى باشا الثالثة (١٢ نوفمبر ١٨٩٥ - ١١ نوفمبر ١٩٠٨) وهى الوزارة التى عين فيها سعد زغلول ناظرا للمعارف فى ٢٨ أكتوبر ١٩٠٦ . ولم يعين فى وزارة بطرس غالى باشا التى خلفتها فى ١٢ نوفمبر ١٩٠٨ .

(٢٢٦) عبانى هو محمد عبانى باشا ، ناظر الحربية والبحرية فى نظارة مصطفى فهمى باشا الثالثة (١٢ نوفمبر ١٨٩٥ - ١١ نوفمبر ١٩٠٨) ، وهى التى عين فيها سعد زغلول .

(٢٢٧) هكذا فى الأصل .

أسئلة فى موضوعات شتى ، أجبته عن بعضها ، ولم أرد أن أجيبه عن الآخر . ولكنى احترمت نفسى(٢٢٨) [ص ٩٩٥] وما طلبت منه أن يكتب فى مدحى شيئا .

أمين الرافعى(٢٢٩) حضر عندى ، وطلب أن أقول له شيئا عن الاستعفاء . فلم أرد أن أعطى(٢٣٠) له شيئا ، وكذّبت له أنى قدمت نسخة من استعفائى الى كتشنر .

يوسف الخازن(٢٣١) : الخازن لم أقل له شيئا عن أسباب استعفائى . وألح على فى طلب صورة منها ، فلم أقبل . وما كلفته بكتابة شىء عنى .

أحمد شفيق ، صادق رمضان ، لا أدرى !

حسين محرم لا نوافق على الاستشهاد به على واقعة المفتريات ، لأن المراد اثباته أنى سعيت ودسست فى حقه ، وأنى كلفت بالاثبات ضده ، وعجزت بعد أن حاولت ، وكان قصدى من ذلك التفريق بين السلطتين .

أما مسئلة نسبة أشياء اليه ، فليست هذه موضوع النظر .

---

(٢٢٨) قراءة تقريبية لأن العبارة مطموسة بالحبر .

(٢٢٩) أمين الرافعى (١٨٨٦ - ١٩٢٧) رئيس تحرير« العلم » لسان حال الحزب الوطنى . وقد استقال منها فى ١٥ سبتمبر ١٩١٢ بسبب خلافاته مع اللجنة الادارية (انظر ترجمته فى الجزء الثانى من المذكرات حاشية ٢٠١ صفحة ٧٧١) .

(٢٣٠) قراءة تقريبية .

(٢٣١) يوسف الخازن ، لبنانى الأصل ، صاحب جريدة « الأخبار » التى صدرت فى عام ١٨٩٦ حتى اخر ١٨٩٩ ، ثم عادت الى الصدور فى أوائل ١٩٠٧ ، وعطلتها الحكومة يوم ٢٠ مايو ١٩١٢ (أنظر ترجمته فى الجزء الأول من المذكرات حاشية ٧٥٦ ص ٤٦٣) .

[ص ٩٩٦]

بقية الشهود : لا أدرى !

يوم الخميس ٣٠ مايو سنة ١٩١٢

أكتب الآن الساعة ١١ صباحا ، والجلسة منعقدة لنظر قضية القذف التى أقمتها ضد اسماعيل أباظه . وقد كنت أشعر أمس بإرتياح وانشراح ، ويخطر فى بالى ـ من وقت الى آخر ـ أنى لا اتأثر لو حكم فيها ضدى ، لأنه لايكون أول خطأ ارتكبه القضاء ، وحقيقتى ليست بأول حقيقة أنكرها كثير من الناس ، فكم من حقائق نكاد نلمسها بالحس ينكرها الجمهور ، بل لا يستطيع تصورها . ولنا فى تفشى الخرافات وانتشار العقائد الفاسدة شاهد عدل ، فلم يتمكن أى واحد من كبار الرجال أن يجعل سمعته طاهرة وسيرته محمودة عند كافة الناس .

كنت أحدث نفسى بهذا الحديث ومثله ، وكنت أشعر بانبساط عند ذلك . وقد قضيت الليلة كذلك ، ونمت بالراحة ، [ص ٩٩٧] واستيقظت كذلك . وبعد أن اغتسلت وفطرت وجلست فى مكتبى ، أخذت أطالع الجرائد الى الساعة العاشرة ، حيث دق التليفون ، حاملا خبرا من فتح الله بيك بركات أن قد حضر للشهادة على جلال ، وأن فتح الله سيحضر الآن !

فلم أفهم ذلك جيداً ، لأنه كان الاتفاق على أن فتح الله يكون فى لجلسة . وبعد هنيهة ، فهمت منه أنه لم يتمكن من دخول الجلسة ، لأنهم غلقوا أبوابها . ولكنه قال إن كثيرا من الناس تمكنوا من الدخول فيها ـ خصوصا أرباب الجرائد . فلم أفهم أيضا ذلك التناقض ، وغلب على ظنى احتمال ان الجلسة جُعلت سرية .

ومن ذلك الوقت أخذت أفتكر فى العاقبة ، وقلبى يخفق من وقت الى آخر ، ولكنى كنت أتألم من هذا الخفقان ، وأضغط على نفسى بقوة لأفكر(٢٣٢) فيما كنت أفتكر أمس فيه . وأخيرا تناولت القلم ، وأخذت [ص ٩٩٨] أكتب هذه السطور .

وانى أستغرب من هذه المتناقضات فى الانسان ! قبل أن يدنو من وقوع المكروه ، يتخيل أنه لا يتأثر من وقوعه ، ثم اذا دنى واقترب منه ، استولى الاضطراب عليه . وإنى أعالج نفسى الآن معالجة شديدة بغية أن تكون على الدوام مسرورة ، ولا تتألم .

أفرض أن أباظة تُحكم ببراءته ، فما هى نتيجة ذلك ؟ هل يتغير بهذا الحكم الواقع من حالى وحاله ؟ (   )(٢٣٣) كلا !

أما الناس ، فمنهم ذوو الأغراض الذين يظنون أنهم انتصروا ، وما هم فى الحقيقة بمتبصرين .

[ص ٩٩٩]

الحاشية على المقالة الثالثة(٢٣٤) :

لم يشع أحد أن سعد سيعود عما قريب الى الوزارة ، ولكنه هو(٢٣٥) ، لكى يسقط أثر زيارة كتشنر لسعد ، اخترع هذه الاشاعة ، وكذبها بحاشية ذيَّل بها المقالة الثالثة .

على أنه كيف اطلع على أن هذه الإشاعة لا حقيقة لها ؟ وأن هذه الزيارة كانت من قبيل المجاملة ، مع كونه ليس من أصدقاء كتشنر ؟

---

(٢٣٢) فى الأصل : الفكر .

(٢٣٣) عبارة غير مقروءة .

(٢٣٤) هذه العبارة ليس معناها أن ما أتى بعدها هو الحاشية ، وانما ما جاء بعدها هو تعليق سعد على هذه الحاشية التى ذيَّل بها « عارف » المقالة الثالثة .

(٢٣٥) أى « عارف » (اسماعيل أباظة باشا) .

سعى[٢٣٦] فى أن يكون وكيل لدائرة البرنس سيف الدين، فعارضت البرنسيس عين الحياة لدى السير إلدن جورست ، وأخفق مسعاه . ومن هنا ، الكتابات التى كتبها فى حق السير إلدن جورست .

سعى[٢٣٧] فى أن يتعين وكيلا لدائرة خديجة خانم ، وتعين فعلا ، ولكنه لم يلبث فيها الا قليلا ، ورُفت .

سعى فى أن يتعين وكيلا لدائرة البرنسيس فاطمة خانم هانم[٢٣٨] ، عمة الخديوى ، عام أول ، فحبطت مساعيه .

يسعى الآن فى أن تعينه المحكمة الشرعية وكيلا فى وقف ، [ص ١٠٠٠] فى صالح أنجال اسماعيل باشا محمد .

سعى فى أن يكون قيما أو وكيلا عن عبد الحميد باشا صادق .

يزعم أنه سعى فى اسقاط الوزارة ، بالوفد الذى ألفه وتوجه به إلى لوندره ! وأنه هو الذى توسط فى تقلد بطرس باشا رئيسا للنظار !

ولولا أن سقوط وزارة بطرس باشا كانت بسبب فعل جنائى ، معاقب عليه قانونا بأشد العقاب ، لنسبه الى نفسه !

يزعم أيضا انه هو الذى عين البرنس حسين فى شورى القوانين ، وأنه هو الذى سعى فى استعفائه .

ولا يزال يقرر - فى ذهن الخاصة والعامة - أنه هو الذى سعى فى تعيين سعيد باشا ناظرا للداخلية ، ثم رئيسا للنظار ! وهو يحاول دائما أن يفهم جلسائه أن له اليد العليا فى ادارة الأمور المصرية ، وأنه لا يقع فى ملك[٢٣٩] مصر شىء الا ما يريد !

---

(٢٣٦) الضمير المستتر يعود الى اسماعيل اباظة .

(٢٣٧) اى : اسماعيل أباظة .

(٢٣٨) هكذا فى الأصل : وهى مكررة مرة« خانم» ومرة أُخرى هانم .

(٢٣٩) أى مملكة مصر .

مسئلة أمين الرافعى ، وسؤاله عن كونى كنت أنتقد على الحكم :
أولا ، إن ما وقع بين فلان(٢٤٠) وهذا الشاهد ، كان قبل الاستعفاء ، وقبل صدور حكم فى قضية محمد فريد . فسؤاله بمثل ذلك الى . . . .(٢٤١)

[ص ١٠٠١]

القضية يوم ٣١ مايو ١٩١٢

عقدت الجلسة الساعة ٩٫١٥ صباحا برئاسة ديلبروغلو وعضوية على ذو الفقار وتوفيق رفعت . ونودى على الشهود ، فلم يحضر منهم عبانى ، ومظلوم ، ونسيم فهمى ، وشفيق باشا . وسُمع كل من على جلال ، فكذب أنى التجأت إليه ، وقر أنه هو الذى عرض وساطته ، وأنى لم أردّ إليه زياراته التى أداها إلى . وحصل الكلام فى أثنائها عن الوساطة ، وقال إنه ــ فى المرة الأخيرة ــ كان مكلفا من قبل الجناب العالى ، وأن جنابه وعد أن يقابلنى ، وأنه سيرسل إلى « سرتشريفاتى » يخبر تحديد جلسة المقابلة . وأنه(٢٤٢) لامنى على كونى تعجلت بالاستعفاء .

ثم سُمعت شهادة فتحى ، عما اذا كان اطلع على نص الاستعفاء ؟

وابراهيم نجيب ، عن المحادثة التى جرت بينى وبينه فى خصوص

(٢٤٠) أى : سعد زغلول .
(٢٤١) الكلام مقطوع فى الأصل .
(٢٤٢) أى : على جلال .

تأجيل قضية البرنس عزيز[٢٤٣] فلم يعلم كل منهما شيئا ، مستندا على واجب الوظيفة[٢٤٤] .

وسئل لطفى السيد عما اذا كان اطلع على الاستعفاء ، فأنكر ، وقال إنه عرف منى أنه لعدم رضا الخديوى . وأكد أنى لم أكن كاتب مقالة (   )[٢٤٥] ، وأنى لمته على بعض ما جاء فيهـا . واستند عـلى واجب الصحافة فيما عدا ذلك[٢٤٦] .

وأمين الرافعى ، قال إنه تردد علىّ بعد الاستعفاء ، ولم أقل له على أسبابه ، ولم يحصل بينى وبينه مناقشة فى الحكم الصادر فى قضية محمد فريد ، ولكنى أجبته بأن رأيى لم يؤخذ فى محاكمة فريد ، وأنى لم أقدم الى كتشنر الاستعفاء . وتمسك بواجب الصحافة فى بقيةما سئل فيه .

والشيخ يوسف الخازن ، عمن أملاه مقـالات [ص ١٠٠٢] « ماوراء الستار » ، فقال إنه جمعها من أفواه كثيرة ، ولم يأخذها عنى أصلا .

وجميل شُميل ، قال إنى حكيت له بعض أشياء لم تنشر . واستند ـ على بقية ما سئل فيه ـ على واجب الصحافة .

وحسين محرم ، قال إن الجناب العالى دعاه ، وأخبره بأنى طعنت فى استقامته ، ولكنه لم يصغ[٢٤٧] الى هذا الطعن ، وعيننى قيماً على صالحة خانم . وأن سعد كان رشح عمر طوسن[٢٤٨] . وأن اللورد

(٢٤٣) هكذا تقرأ .

(٢٤٤) أى : رفضا الادلاء بمعلومات ، استنادا الى أن واجبات الوظيفة تمنعهما من ذلك .

(٢٤٥) كلمة غير مقروءة .

(٢٤٦) أى امتنع عن الاجابة استنادا الى حقه فى كتمان مصدر معلوماته .

(٢٤٧) فى الأصل : « يصف » .

(٢٤٨) أى . رشحه للقيامة .

كتشنر يعرفه ، وكان يميل إلى تعيينه . وعقب شهادة الشهود ، أُجلت المحكمة الى جلسة يوم السبت أول يونيو .

كانت الجلسة سرية ، وكانت جرائد الحكومة أشاعت عن سريتها ، وأشاع عزت[٢٤٩] ، محامى أباظة ، أن كتشنر أمر بذلك . وقالوا إن الجلسة كانت فتحت علانية ، ولكن الناس تزاحموا على الباب تزاحما شديدا ، فأمر بان تكون الجلسة سرية خشية الازدحام . وهو قول فاسد .

وقد حكم على أحمد فؤاد[٢٥٠] غيابيا بالحبس البسيط مدة شهرين . وقد كان حضر عنه درويش مصطفى المحامى ، ورد عنه ، ولكن بعد ذلك لم يوقف للمتهم على أثر ! وبعد ذلك ظهر المتهم ، وقدم معارضة،وقيل إنه قال فيها إن محاميه اتفق مع محامى أباظة على تغيبه ، حتى لا يقف مع أباظة فى موقف واحد .

[ص ١٠٠٣]

وفى يوم أول يونيو ، استأنفت المحكمة الجلسة فى نحو الساعة ٩ صباحا ، وأخذ الهلباوى فى الدفاع لغاية الساعة ١١ . ثم تكلم مصطفى عزت ، محامى المتهم ، عن النقط القانونية ـ وأهم ما فى دفاعه أن ماورد فى مقالات « عارف » لا يعد قذفا ، بل انتقادا من سياسى على آخر ! وأن المتهم كان حسن النية فى قذفه .

وقد سألت المحكمة المتهم ، عند ذلك ، عما إذا كان لايزال

(٢٤٩) مصطفى بك عزت المحامى .

(٢٥٠) أحمد فؤاد ، محرر مجلة الصاعقة وكان انتقد سعد بعنف ، وأساء اليه بصورة عيفة ، فأقام سعد ضده دعوى قذف ، وقضى بحبسه شهرين غيابيا ـ كما هو وارد فى المتن . (أنظر : محسن محمد : سعد زغلول ، مولد ثورة « ص٢١٥ »

مصرا ـ بعد ماجرى من التحقيقات ـ على ما كتبه ؟ فأجاب بالايجاب ! وأمر الرئيس الكاتب بأن يقيد هذه الأقوال فى محضر الجلسة . وبعد أن فرغ هذا المحامى من دفاعه ، وكانت الساعة ١٢ ، تأجلت الجلسة الى غد ـ الأحد ٢ يونيو .

الأحد ٢ يونيو سنة ٩١٢

انعقدت الجلسة سرية أيضا ، وابتدأ أبو شادى[٢٥١] دفاعه بأنى ميال للثورة ، وقد حُبست فى الثورة العرابية ، وأنى من حزب الأمة ، وحاولت أن أستميل الأحزاب[٢٥٢] لاحداث ثورة ، وأن المتهم كتب ما كتب منعا لهذه الثورة . وأنى كنت أعاكس مقاصد الخديوى فى كل فرصة . وسرد وقائع لتأييد هذه المفتريات .

ودافع أباظة باشا عن نفسه ، بما لا يخرج عن هذا المعنى . وانتهى الاثنان فى نحو الساعة ١٢ .

بعد المداولة حكمت المحكمة بتغريم أباظة مبلغ ألف قرش ، وجنيه واحد تعويضات ، ونشْر الحكم على مصاريفه فى ثلاث جرائد كبرى ، والزامه بمصاريف الدعوى .

[ص ١٠٠٤]

وروى الكاتب ، الذى جلس لسماع الحكم ، أن الرئيس نطق بمجمل أسبابه فى الجلسة ، وهى : « من حيث أن أباظة لم يثبت الوقائع التى أسندها الى المدعى ، وأنه لم يسندها الا بعوامل شخصية ، فبناء على هذه الأسباب ، وبعد الاطلاع على المادة ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٥ ، ٣٢ عقوبات ـ حكمت المحكمة . . .

(٢٥١) محمد أبو شادى المحامى عن اسماعيل أباظة باشا ، وهو من أعضاء حزب الاصلاح على المبادئ الدستورية ، وهو حزب الخديوى

(٢٥٢) قراءة ترجيحية

ونشرت ذلك بعض الجرائد . غير أن البعض الآخر نشر غير ذلك - فجريدة الوطن : « إن بعض الوقائع لم تثبت » ! وجريدة « الجورنال دوكير » : « ان الوقائع لم تثبت ثبوتا كافيا » !ونشر الوطن أمس - ٣ يونيو - مقالة سخيفة ، يشير بها - من طرف خفى - الى ما قيل فى المرافعات ، ويتحيز لأباظة . وكذلك جريدة « البروجريه » الصادرة بتاريخ اليوم ، وهما يستحقان المحاكمة .

ولم تعلق الجرائد الكبرى ، ولا الموالية لنا شيئا على هذا الحكم . غير أن جريدة البورص عدته ترضية لنا . وقد ورد إلىَّ بعض التهانى تلغرافيا من بعض الأصدقاء ، ولكنها قليلة جدا . وكذلك زارنى بعض الناس لهذه الغاية . ولكنى ــ لغاية الآن - لم أر ما كنت أنتظره من الإنعطاف .

ولغاية الآن لم تُسلّم نسخة الحكم بأسبابه الى قلم الكتاب . وقد اجتمع المستشارون أمس فى المحكمة لغاية الساعة ١٢ لأجل تحريره . وقبل الظهر حرروه ، وأخذه الرئيس معه ، وانصرف منبها على الكاتب بأن يعود اليه غدا لاستلامه . ويؤكد الكاتب أنه مشتمل على مصروفات(٢٥٣) .

[ص ١٠٠٥]

وروى فتحى عن عبد الخالق ، أن الذى حضر من أعضاء النيابة لسماع الحكم لم يروا الأسباب . ولقد بات الناس مختلفين فى الأسباب ، وانبثت اشاعات فى الناس مختلفة ، فمنهم من يقول إن أباظه هو الذى سعى فى أن تكون الجلسة سرية ، محافظة على عدم الاضرار بى ، ومنهم من يقول إن الحكومة هى التى سعت فى ذلك .

(٢٥٣) قراءة تقريبية .

وقد صنع فتح الله بيك وليمة فرحا بهذه النتيجة .

وانى شاك فى الأسباب التى حملت ـ على خلاف العادة ـ القضاة ألا يبوحوا بأسباب الحكم عقب ما انتهوا من وضعه . قال البعض : ربما كان ذلك لاطلاع كتشنر عليه ـ وهو يعود غدا فى الساعة ١٢ ونصف ـ فاذا لم يسلم الحكم الا بعد هذا الاعلان كان لهذه الفكرة أهمية ، والا فلا .

أشْعر من نفسى بملل من كل عمل ، وأميل إلى أن لا أكون مرتبطا بأحد بصداقة أو معاملة ، فقد كفانى ما ألاقى من أصدقائى . وأظن أن الأولى أن لا أفعل شيئا الآن .

[ص ١٠٠٦]

وجه فتح الله بركات سؤالا الى ناظر الداخلية ، عن عدم اهتمام الحكومة بمحاكمة محمد عثمان ، بعد ما ثبت عليه من الارتكاب ؟ فرد الجواب بأن ليس للأعضاء أن يسألوا الا فيما يتعلق بالادارة ذات المصلحة العامة ، وأن مسائل تأديب الموظفين وترقيتهم وتعيينهم من خصائص الحكومة ، تباشره تحت مسئوليتها . وأنه ـ مع ذلك ـ فلكون هذه أول مرة يسأل فيها عضو ، فان الحكومة تجيب ـ من قبيل الاستثناء ـ إنها عينت قومسيونا لتحقيق ما يوجد بنظام البلدية من خلل ، وما ثبت على بعض الموظفين من أسباب التأديب . وإنه اذا أقام أحد الموظفين قضية لسبب شخصى ، وصدر فيها حكم ، فلا يؤثر ذلك بشأنه(٢٥٤) مع احترام الحكم .

إن القانون العام ، وهو قانون العقوبات ، وضع لحماية النظام

(٢٥٤) وقد تقرأ : فلا يؤثر ذلك شيئا .

العام من المفسدين . وتطبيقه من أهم ما يتعلق بالمصلحة العامة ، لأنه يرمي إلى تأمين الراحة ، وتمكين السكينة من القلوب ، بمعاقبة الجانى ، ردعاً له وعبرة لسواه .

وإن الرشوة من أهم ما يفسد أخلاق الموظفين ، ويوقع الخلل فى المصالح ، ويمحو ثقة الناس بأعمال الحكومة . ولذلك كانت معاقبة الموظفين على ما يرتكبونـه من الإرتشاء ، من الأمـور اللازمـة لحسن الادارة .

[ص ١٠٠٧]

٥ يونيو سنة ١٩١٢

كتبت جريدة البروجريه ، الصادرة بتاريخ أمس ، فصلاً تلومنى فيه على رفع الدفع ، وتطعن فى طعنا بليغا . وكذلك جريدة الوطن الصادرة بتاريخ ٣ ، وجريدة الرقيب الصادرة بتاريـخ ٤ ، وجريـدة لابورس إجبسيان الصـادرة بهذا التـاريخ كتبت فصـلاً كأنـه رد على الأول .

أخبرنى فتحى أنه كان يعلم قبل صدور الحكم،بأنه بغرامة ألف قرش ، وأن نازلى خانم كانت تعـرفه أيضـاً ! ولا أدرى بماذا أفسـر ذلك ! وكذلك إشاعة سرية الجلسة قبل انعقادها ، وأن الذى سعى فيها أباظة لفائدتى !

كان فى عزم الخديوى أن يزور الأستانة ، فجاءته أخبار من يوسف صديق باشا بأن رجال الحل والعقد فى تركيا ناقمون عليه ! فغير رأيه ، وقرر أن يسافر إلى أوروبا أولا . وكتبت المقطم فصلا بتاريخ ٣ يونيو فى هذا الموضوع ، أشار فيه إلى بعض ما يقال فى الآستانة عن علاقته بها .

الجرائد ساكتة فى هذه الأيام عن الحكـومة رَغَبـا ورهبًا ، ولكن

أغلب الناس ساخطون . غير أنى لا أعرف إن كان سخطهم ناتجاً عن عدائهم من ( )(٢٥٥) من كل حاكم أو من أمور حقيقية .

وأرى أن الناس-على اختلافهم - يودون الآن التقرب من كتشنر ، [ص ١٠٠٨] ويعدون من التشرف أن يلتفت اليهم بأى نوع من أنواع الالتفات ، وهم يتسابقون فى هذا المضمار . وقد أصبح الإتصاف بالوطن والوطنية والحرية من الأمور التى يُرغب عنها ويُهرب منها . وقل دوران كلمة الأحزاب على الألسنة الا مقرونة بالإحتقار والابتعاد عن الانتساب اليها .

ويخيل لى أن هذا الوقت يشبه ما كانت فيه مصر عقب الثورة العرابية ، حيث كان كل انسان يتبرأ من الثورة ، ومن رجالها ومن أعمالهم . ومنهم من كان يسعى بصديقه لدى الحكومة ، ويتهمه بمشايعة العرابيين ، بغية إبعاد التهمة عن نفسه ! والفرق بين الزمانين أن الخوف كان مالئاً القلوب فى الزمن الأول ، وكان هو من أهم الأسباب التى دفعت الأكثرين على التبرؤ من الحركة العرابية ، ولكن الخوف فى الزمن الحاضر لم يبلغ هذا المبلغ ، ولم يعم ، لأنه قاصر على رجال الصحافة . ولكن السبب العام فيما نحن فيه - على ما يظهر - هو الحرص على الفائدة - يعنى الرغبة فى التقدم ، لا الرهبة من العذاب . ولسبب آخر هو الخوف من عدم الكسب لا من ضياع المكسوب !

ولقد أصبحت الحكومة تعمل العمل ولاتتوهم أن عليها رقيباً من الصحافة ولا من مجلس الشورى ، ولقد انتهى الأمر بالصحافة أنها لا تكتفى - من نشر قانون المطبوعات - بالسكوت فى الحق ، بل تجاوزت ذلك الى النطق بالباطل الذى ترتاح الحكومة اليه ! وبلغ من نفاق الشورى أن الأعضاء ، الذين يكون صالح بلادهم منافيا لمشروع

---

(٢٥٥) كلمة غير مقروءة .

من المشروعات التى تقدمها الحكومة ، يتسابقون الى تحبيذ هذا المشروع وطلب الاقرار عليه ! [ص ١٠٠٩] خصوصا اذا شعروا أن المشروع المذكور من بنات أفكار اللورد كتشنر ـ كما حصل فى المشروع القاضى بعدم[٢٥٦] خلط قطن ألوجه القبلى بقطن الوجه البحرى ، فان أعضاء الصعيد ـ وهم الذين يضر عدم الخلط ببلادهم ـ أسبق الأعضاء الى التصديق عليه .

سافر اللورد كتشنر الى مالطة[٢٥٧] حيث تقابل مع موسيو أسكويث[٢٥٨] رئيس وزارة انكلترا،واللورد تشرشل ناظر بحريتها ، للمداولة فى توزيع القوى البحرية ، واختيار موقع للحركات العسكرية ، التى تقضى الأحوال بها فى زمن السلم والحرب لحماية المستعمرات ، فسافر على مركب حربى يوم الأحد الماضى ٢٨ مايو ، وسيعود هذا اليوم على قطار خاص فى الساعة ٢٠ر٢ . ويظهر أن كثيرا من الناس سيستقبلونه ، لأن الوكالة ألفتت ذهن بعضهم الى وجوب هذا الاستقبال !

فى ٦ يونيو سنة ٩١٢

كان تقابل معى استورس من بضعة أيام ، وقد كان عائدا من اسكندرية مع كتشنر ، حيث كانوا بها لتوديع الخديوى عند سفره . وقال لى إن الوكالة الانكليزية تود أن يُحكم على أباظة ! ثم مر بى أمس مع الهلباوى لاجل تهنئتى على الحكم ضد أباظة ، ولكنه لم يترك ورقة زيارة ، وذهب مع الهلباوى الى فتح الله بيك بركات ، حيث كنا مدعويين عنده .

---

(٢٥٦) فى الأصل : بعد .

(٢٥٧) فى الأصل : « مالته » .

(٢٥٨)Herbert Asquith رئيس وزراء بريطانيا ، وفى الأصل : أسكيث .

[ص ١٠١٠]

ثم قال الى محمود سليمان ـ أثناء زيارته له قبل ذلك ببضعة أيام ـ مثل ما قاله لى . وقد تقابل أول أمس مع حسن بيك عبد الرازق ، وقال له إن مسألة عاطف بيك قد أنهاها حلمى[٢٥٩] ناظر المالية مع كونه متهما بكونه ضد حزب الأمة . ومن بساطة حسن عبد الرازق وافق على انتهائها ، مع أنها لم تنته !

حضر أمس اللورد كتشنر ، ولم يقابله على المحطة الانفر قليل من موظفى القنصلاتو ، وفتح الله بركات من أعضاء الشورى ، والمحافظ ، والحكمدار . ونزل من الباب الملوكى .

وقد أرسل اليوم ورقة زيارة متشكرا من الزيارة التى أديتها الى الوكالة بمناسبة عيد جلوس ملك الإنكليز .

لم يسلم الحكم لقلم كتاب المحكمة لغاية الساعة واحدة أمس . وحضر الكاتب وقال : إنه كان عند رئيس الجلسة مع المترجم ، يشتغلان فى ترجمته وتبييضه ، حتى انتهى ، وأمره الرئيس بأن يعود اليه غدا ـ يعنى اليوم ـ نحو الساعة ١٠ ونصف لأخذه مختوما . ويظن البعض أن ذلك لعرضه على كتشنر ، ويظن غيره ان ذلك للتأمل فيه مع بعض إخوانه ، لأهمية الحكم وتشوق الخاصة للاطلاع عليه.والله أعلم .

ولقد قلقت لهذا التأخير قلقا شديدا ، وأرجو الله تعالى أن يكون مع ذلك معبرا عن الحقيقة .

---

(٢٥٩) أحمد حلمى باشا .

[ص ١٠١١]

فى الساعة العاشرة من هذا اليوم ، حضر عندى شيخ كبير يدعى على حسن قائد من منشة عامر ، وكتب لى ورقة يقول فيها : على حسن قائد من منشة عامر شرقية حضر لتقبيل الأقدام . فلم أتذكر هذا الاسم عند تلاوة الورقة . ولما حضر عرفته ، وهو أول شخص وكلنى فى دعوى أمام المحاكم الأهلية ، وكانت قبل فى (   )[٢٦٠] فقال:إنى حضرت لتقبيل يديك،وان لك علينا معروفا لاأنساه ولا تنساه ذريتى من بعدى . وانى من منذ ما كسبت قضيتى على يدك وأنا غنى ، وحالى حسن جدا ، ولى ابن تحصّل على رتبة « بيك » ، ولا بغية لى من زيارتك الا اعلانك بمالك فى نفوسنا من جليل المقام . وأقسم أن يقبل يدى[٢٦١] . فسلمتها اليه . وقال إنه رأى فى المنام أنه كان يمسك خضرة تتساقط علىّ ، وقد كان مشغولا بمسألتى[٢٦٢] ، وتأول هذا المنام بخير كثير ينالنى ! وانصرف مكررا عبارات الشكر والثناء . فأخذتنى من هذه الزيارة هزة من السرور ، وقلت : إفعل الخير دوما ، لا يذهب الود بين الله والناس .

فى ٨ يونيو سنة ١٩١٢[٢٦٣] :

فى الساعة ١ بعد ظهر يوم ٦ منه حضر محمد بيك يوسف ، ومعه صورة الحكم فى قضية أباظة ، وأخبرنى بأن ديلبروغلو وتوفيق رفعت

(٢٦٠) عبارة غير مقروءة ، وقد تقرأ : « المحاكم المختلطة » .
(٢٦١) فى الأصل : « أن لا يقبل يدى » ، وهو يخالف سياق الكلام .
(٢٦٢) فى الأصل : « بمسئلتى » .
(٢٦٣) فى الأصل : ١٩٠٢ .

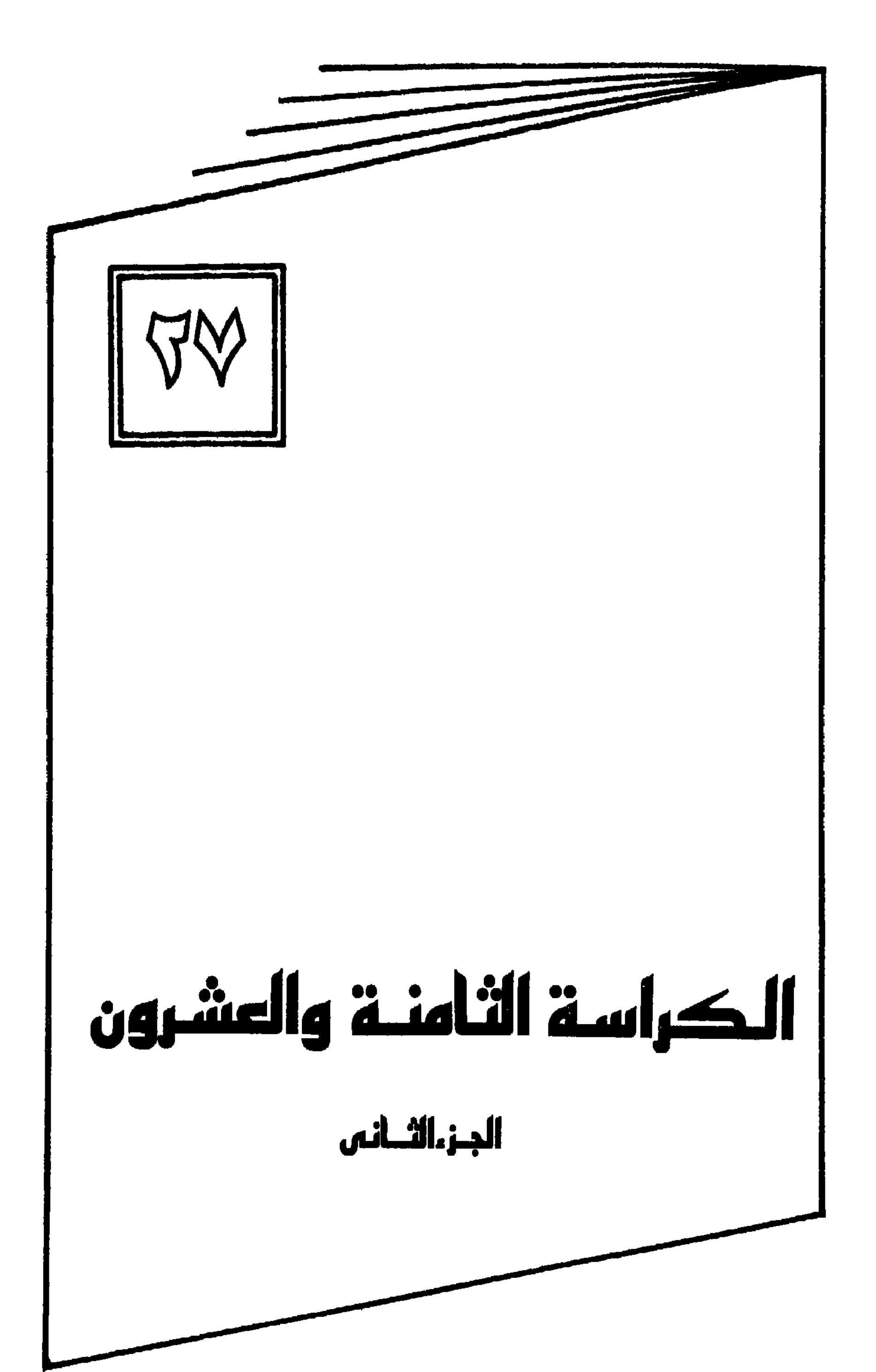
كانا عند بوند يشتغلان معه فى تحرير الحكم . فتناولته منه ، وقرأته ، فرأيت أن محرره إجتهد كل الإجتهاد فى اخفاء الحقيقة ! إذ يتبين من المقارنة بين الأسباب التى أبداها الرئيس فى الجلسة عند النطق بالحكم ، والأسباب التى إشتمل عليها بعد ، أن الأسباب المكتوبة لم تقع موقع الإستحسان من جهة كونها [ص ١٠١٢] نفت إثبات الوقائع المقذوف بها ، فحاول محرر الحكم أن يصرف الحيثية المتعلقة بهذا الإثبات عن معناها .

وبيان ذلك أن الأسباب المكتوبة فى الحكم هى أن المتهم لم يثبت جميع الوقائع التى أسندَها للمدعى ، وأنه كان فى طعنه مدفوعا بعامل شخصى ـ والوقائع المذكورة بينها المدعى فى صحيفة دعواه ، وحصرها فى ستة ـ فالنفى الوارد فى هذه الأسباب ينصب على الوقائع المذكورة ، وهو صريح فى أن المحكمة بحثت أوجه الاثبات المقدمة من المتهم ، وقضت بأنها لم تثبت الوقائع التى طعن بها .

وهذا هو المطابق للوقائع ، لأن المتهم أعلن شهوده الذين يريد أن يثبت بشهادتهم صحة طعنه ، والمحكمة تفرغت لسماع شهادتهم جلسة كاملة ، ثم سمعت المناقشة فى شأنها من الطرفين ، وصرّحت فى الجلسة بأن شهادة أهم شاهد لم تُثبت ما أراد المتهم من إثباته بها .

غير أن المحكمة أرادت أن تخالف ما صرحت به وما فعلته ، وتدعى بأنها لم تبحث فى أوجه الاثبات ، وانما بحثت فقط فى النسبة . فاضطرت إلى أن تتناول الحيثية التى سبق لها النطق بها ، فجعلت المراد بها الأمور التى يريد أن يثبت بها المتهم الوقائع التى أسندها للمدعى .




٢٧
الكراسة الثامنة والعشرون
الجزء الثانى



الكراسة الثامنة والعشرون

الجزء الثانى

من ص ١٤٨٣ ـ ١٤٨٤

يوم أول مايو ١٩١٣

محتويات الكراسة :



[ص ١٤٨٣]

أول مايو سنة ١٩١٣

مقدمة إلى تلاميذنا

أحبائى الأعـزاء : إنكم تتعلمـون من بضـع سنـين بـاجتهـاد الألمانية ، ويمكنكم الآن أن تتحدثوا بها عن الأمور اليومية للحيـاة . فاليوم نريد أن نعرف البلاد التى يُتكلم فيها بهذا اللسان . يمكنكم أن تستمعوا الى المتكلم بهذه اللغة فى ثلاثة أقطار من أوروبا : فى ألمانيـا نفسها ، وفى النمسا ، وفى شمال سويسرا[٢٦٤] . ويبلغ الناطقون بها فى جميع هذه الأقطار سبعين مليونا . وهذا الرقم يوضح لكم بجلاء كاف مقدار أهميتهـا فى عالم المـواصلات ، وكيف أنـه من المهم لكم تعلمها .

---

(٢٦٤) فى الأصل : سويس .

١٦٧٠

نريد الآن أن نسوح حول هذه البلاد . ولهذه السياحة غرض مزدوج : فأولا ، نريد أن نعرفكم بالبلاد الالمانية ، والشعب ، وعقله ، وعادته ، ونشاطه ، وزراعته . وثانيا،ينبغى أن تتكمّلوا فى معرفة واستعمال اللغة الألمانية . ونرجو أنكم تجدون الفرصة مرة لأن تمضوا زمن الفسحة فى ألمانيا لأجل استعمال اللغة الجديدة . ثم انكم تصيرون مستعدين ـ بواسطة هذه الدراسة ـ لأن تتعلموا أن تفهموا البلاد الألمانية وسكانها بالنظر الخصوصى .

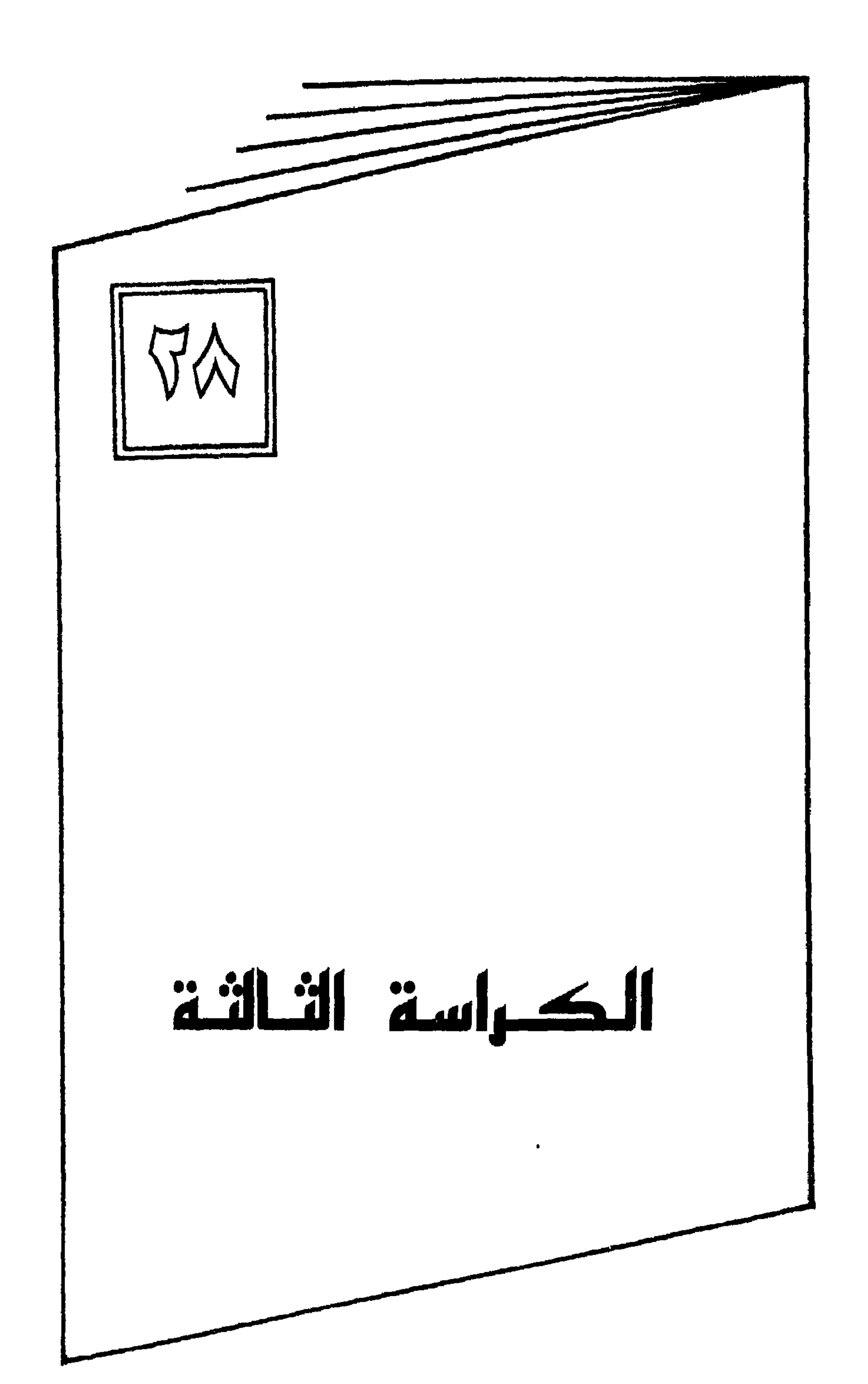
[ص ١٤٨٤]

ملاحظة على البلاد الألمانية

قبل أن نبدأ التجول فى البلاد الألمانية ، نريد أن نضع خطة السفر كما يفعل جميع السائحين . واذا فتحنا خريطة أوروبا نرى فى الحال أن البلاد الألمانية تشغل وسط هذا الجزء من الأرض ، ويحدها شمالا البحر الشمالى والشرقى فى جميع النقط تقريبا ، و . . . (٢٦٦)

---

(٢٦٦) انتهى الكلام . ومن الواضح أن هاتين الصفحتين من المذكرات ، لا تدخلان فى تعريف المذكرات ، وانما هما - فيما يبدو - ترجمة عربية لنشرة ألمانية سياحية . وكان سعد زغلول قد أخذ فى تعلم اللغة الألمانية قبل الحرب العالمية الأولى فى « كارلسباد » ليسهل عليه التفاهم مع أهل البلاد . وقد تعلمها على يد الأنسة فريدة كابس ، التى أخذت تشرف على بيته منذ سنة ١٩١١ .


٣٨
الكراسة الثالثة



الكراسة الثالثة

من ص ١١٦ ـ ١٩٥

من ٢٠ يناير ١٩٠٣ ـ ١٥ أكتوبر ١٩١٣

محتويات الكراسة

- سعد يقلع عن لعب الورق .
- شكوى سعد من تنكر الناس له بعد الاستقالة .
- إشاعة تألبف سعد زغلول حزبا لحساب الخديوى .
- شكوى سعد من تآمر الخديوى وكتشنر عليه .
- تغيير النظام النيابى وقيام الجمعية التشريعية بدلا من مجلس شورى القوانين والجمعية التشريعية .
- خلو منصب مندوب الحكومة المصرّية فى قناة السويس ، وتفكير سعد فى أن يتعين فى هذا المنصب .
- الخلاف بين الخديوى وكتشنر حول القانون النظامى الجديد .
- تفكير سعد فى استرضاء الخديوى أو كتشنر سعيا وراء التعيين فى منصب .

- تحليل سعد للقانون النظامى الجديد .
- الحرب الايطالية الطرابلسية .
- الحكم فى قضية عبد الحليم المصرى .
- وفاة والدة صفية زغلول :
- مقابلة سعد لكتشنر يوم ٢ أكتوبر سنة ١٩١٣
- نشر أسماء مهنئى كتشنر فى الصحف لأول مرة .
- اكتشاف مؤامرة لاغتيال كتشنر .

[ص ١١٦]

٢٠ يناير سنة ٩١٣

أحمد الله على الهداية ، والاقلاع عن الغواية[٢٦٧] ، وأرجوه أن يوفقنى الى حسن النهاية كما وفقنى فى البداية ، وأن يكفينى شر ضعفى ، إنه سميع الدعاء .

فى مساء يوم ٢٩ يناير سنة ٩١٣

قال لى الأفوكاتو ميرزباخ : هلا تقبل أن تكون قاضيا فى استئناف المختلطة ؟

فقلت : ان ذلك لا يوافقنى ماليا . قال : لا تؤاخذنى أنى توهمت

---

(٢٦٧) يقصد سعد زغلول بالغواية هنا : لعب الورق . وكان قد بدأها مع تردده على كلوب محمد على بعد عودته من أوربا فى صيف ١٩٠٨ . وأشار اليها فى يومية واحدة كتبها يوم ١٣ يناير ١٩٠٩ بشكل مختصر يقول فيها :
« كنت أتردد بعد عودتى من أوروبا على الكلوب ، فملت إلى لعب الورق » [الكراسة ٣٠ ص ١٦٥٤] .

أن فى ذلك شغلاً لك وفائدة ، أما الآن ، وقد تبين العكس ، فقد رجعت عن رأيى ، ويجب أن يكون لى من هذا العرض عظة بالغة نفعنى الله بها ، وجعلها نصب عينى على الدوام .

[ص ١١٧]

في ١٤ أبريل سنة ١٩١٣

قد مال بى ميل ، لم أستطع مدافعته ، الى سلوك السبيل الذى كنت تجنبته ، فأودى بى الى غاية غير محمودة . فاستأت كل الإستياء؛ وندمت كل الندم ، ورجعت على نفسى باللائمة ومكثت أوبخها ليل نهار ، واشتد بى الأسى إذ شعرت بأن هذا الرجوع دليل ضعف فى النفس ، ومرض فى القلب . فجمعت كل ما عندى من قوة ، واستحضرت كل ما أعلم من مبادىء أدبية ، واستعنت بذلك على الاقلاع عن تلك الغواية ، فبعدت عنها من ثلاثة أيام ، وفرحت نوعا من الفرح اذ كنت أشعر بسآمة ونفور من ما كنت أميل إليه . ولكن أمس شعرت بشىء من الميل ابتداء بتصور الحاجة إلى الرجوع[٢٦٨] .

[ص ١١٨]

فى ١٤ أبريل سنة ٩١٣

لم ألبث على تلك الهداية زمنا طويلا بل عدت إلى الغواية بعد ثلاثة أيام،واسترسلت فيها حتى انعدمت فى (. . . .)[٢٦٩] من الحاجة .

(٢٦٨) هذه الصفحة شطبها سعد زغلول بعد كتابتها . ونلاحظ أن الصفحة التالية كتبها بنفس التاريخ - أى ١٤ إبريل ١٩١٣ . وحديث سعد فى هذه الصفحة عن لعب الورق .

(٢٦٩) كلمة غير مقروءة .

فندمت ولات حين مندم . وقد تبت توبة نصوحاً من ثلاثة أيام . والله أسأل أن يثبتنى على هذه الطريقة .

[ص ١٢٠]

أيها الانسان !

دعنى أخاطبك وأعاتبك

كيف ، مع أنك من الذين تفتخر البلاد بهم ، تترك نفسك ؟ ما أعماك أيها . . ![٢٧٠]

[ص ١٢١]

سعد بيك زغلول :

مقيد بالدفتر القديم (السيدة زينب) سعد بيك زغلول ، القاضى بالانشاء ، سنة ١٩٠٢ تحت نمرة ١١٠٣ .

مقيد بالجديد[٢٧١] سعد زغلول باشا ١٤٧٩ نمرة عمومى ونمرة ١٤٢٦ الاشخاص الحائزين لمن يكون نائبا أو مندوبا[٢٧٢]

(٢٧٠) هكذا فى الأصل ، وسعد زغلول فى هذه اليومية يخاطب نفسه ويلومها لعجزه عن الاقلاع عن لعب الورق .

(٢٧١) أى بالدفتر الجديد .

(٢٧٢) هذه الصفحة لا تعد مذكرات بطبيعة الحال ، وانما كتبها سعد زغلول فى ظروف قراره ترشيح نفسه عضوا فى الجمعية التشريعية ، حيث كان القانون النظامى الجديد رقم ٢٩ الصادر فى أول يوليو ١٩١٣ - الذى استحدثه كتشنر - يشترط لعضوية مجلس الشورى نفس الشروط المالية التى كان القانون القديم يشترطها ، وهى أن يكون العضو قد دفع منذ سنتين مال أطيان قدره خمسون جنيها ، أو عوائد مبان قدرها عشرون جنيها فى السنة ، أو ٣٥ جنيها مال أطيان أو عوائد مبان (الرافعى : محمد فريد ص ٣٥٣ - ٣٥٤)

[ص ١٢٣]

٢ سبتمبر سنة ١٩١٣

اليوم عيد الفطر ، يوم الثلاثاء ٢ سبتمبر سنة ١٩١٣(٢٧٣) ، استيقظت فى الساعة الثامنة صباحاً ، وكانت الشوارع خالية من الحركة ، لأن كثيرا من الناس كانوا فى مصايفهم ، وبعضهم ذهب إلى التشريفات فى اسكندرية حيث الخديوى بها ، والباقى أغلبهم فى المقابر(٢٧٤) . ولم يبق فى المنازل إلا القليل .

ولم أجد من نفسى سرورا ، ولا فيمن حولى ، ولم يكونوا إلا حرمى وسعيد(٢٧٥) ، والباقى خدم ، منهم ثلاثة على غير ديننا ، وهن اللاتى كن فى داخل المنزل . وأما الذين فى الخارج فانهم كانوا ، لغاية الساعة التاسعة ، يشتغلون فى الكنس والتنظيف وغيرها من الأعمال المنزلية .

وحكت لى حرمى ــ التى كانت ذهبت الى المقابر بالأمس ــ أنها

(٢٧٣) نلاحظ أن سعد زغلول انقطع عن تدوين مذكراته فى هذه الكراسة منذ ١٤ ابريل ١٩١٣ ـ أى خمسة أشهر . وقد كررنا تاريخ ٢ سبتمبر سنة ١٩١٣ .

(٢٧٤) يقصد : لزيارة المقابر ، كما هى العادة المتبعة فى الأعياد .

(٢٧٥) سعيد هو إبن شقيقة سعد زغلول ، وقد ولد فى ١٠/٤/١٨٩٠ ودرس الحقوق ، واشتغل فى النيابة ، وعندما تولى حسين كامل العرش عمل تشريفاتيا بالسراى . وقد قام سعد زغلول باملاء بعض مذكراته على سعيد عندما كان منفيا فى « إكس لى بان » ، وتوفى عام ١٩٢٣ (د . عبد الخالق لاشين : سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية حتى سنة ١٩١٤ ، ص ٢٤٧ ، حاشية ٣) .

كانت مزدحمة بالزائرين ، وأنهم نصبوا فيها كثيرا من الملاهى ، وأقاموا بها ملعبا (تياترو) ، وفيها موسيقات ، كأنما هو مولد تحتفل الناس به فرحا بالمولود وآستبشارا بقدومه !- وهو نهاية فى فساد الذوق ، وغاية فى انحطاط الشعور !

ومن الغريب أن هذا التفنن ، جد ، أو زاد ، عقب أن نشر مدير الأوقاف منشورا على خطباء المساجد ، بأن يخطبوا فى الناس بحرمة اتخاذ هذه الأمور عند القبور ، وبأنها بدع ينكرها الدين ، ويأباها الذوق السليم ، فخطبوا الخطب التى ألقيت(٢٧٦) اليوم ، وكأنما كانت إغراء بزيادة الفساد ! هكذا تتغلب الأدواء فى الجسم المريض ، وأدى(٢٧٧) التخيل إلى أمراض !

وقد مضّيت ليلة أمس فى أرق إعترانى من الساعة الثالثة ، واستمر بى [ص ١٢٤] إلى الساعة الخامسة . وقد مرت بفكرى ـ أثناء الأرق ـ صور شتى من الناس وأخلاقهم ، وسرعة تبدلهم وتغيرهم ، وشدة حرصهم على منافعهم الذاتية ، ونسيانهم للجميل . وتذكرت حالى معهم ، وحالهم معى . وحضَرنى كثير من الأشياء التى كانت تصدر منهم وأحملها على محامل حسنة ، وإذا بها لم تكن إلا من مظاهر ما فى نفوسهم من حقد أو خيانة ، ونتائج ما كانوا يكتمون من خبث وسوء .

كانوا من أقرب الناس إلىّ ، أستشيرهم فى المهم من أمرى كلما عرض ، واعتمد عليهم فى كل غرض ، ومددت الكثير منهم بالكثير من المعونة . فانفض هؤلاء من حولى ، وصار أبعدهم منى من كان أقربهم ، وأشدهم تخلفا عنى من كان اعتمادى عليهم أشد ، وصلته منى أعظم !

---

(٢٧٦)قراءة تقريبية .

(٢٧٧) فى الأصل : « وأتى » والقراءة تقريبية .

سوَّأت هذه الأحوال بالناس ظني ، وأعدمت ثقتي بهم ، فلم يعد لي اعتماد إلا على نفسي . وكرّهني في الطيب أعمله[٢٧٨] ، والمعروف أبذله . وخفت من الخير أكثر من الشر ، وحبّب إليّ الترفع واعتزال الناس .

غير أني أجد من نفسي - مع ذلك - غيرة على مصالحهم ! ولكل منهم شيء من الضر أصابني وأستأت له استياء شديدا !

اشتدت الأزمة بالناس اشتدادا عظيما ، حتى لا يجدوا ما يسدون به حاجاتهم اليومية ، وانطلقت ألسنتهم فيما بينهم بالشكوى . وترى الجرائد - خصوصا الهزلية منها - تبدى كل يوم الغرائب عن الضنك الذى فيه الناس . ولكن الحكومة لا تفعل شيئا ، وأبواقها تنفتح على الدوام بالرخاء وزيادة النماء !

[ص ١٢٥]

٣ سبتمبر سنة ٩١٣

لم يحدث فيه شيء جدير بالاثبات ، غير اشاعة - نقلت عن عثمان مرتضى -[٢٧٩] بأن الوزارة ستسقط ، ويتعين رئيسا لها ابراهيم باشا نجيب[٢٨٠] . . . .

---

(٢٧٨) قراءة تقريبية .

(٢٧٩) أنظر الجزء الثالث ص ٣٠١ .

(٢٨٠) إبراهيم نجيب باشا من مواليد ١٨٥٦ ، وكان محافظ للاسكندرية ، ثم محافظا للقاهرة فى أكتوبر ١٨٩٤ ، وكانت آخر خدماته مدير الأوقاف ، حيث خلف أحمد شفيق باشا . سهل للخديوى صفقة المطاعنة . وقد وصفه محمد فريد بقوله : « هذا الرجل تعلم بأوروبا ، ثم استخدم فى المحاكم ، وترقى فيها إلى أن صار رئيسا لمحكمة=

. . . . وسيكـون هو[٢٨١] نـاظر الحقـانية ، وعـلى أبـو الفتـوح للمعارف ، ورشدى للخارجية ، ووهبـة للماليـة ، وفتحى ابراهيم للحربية ، وعبد الله وهبى للأشغال . ويؤكد أصحاب هذه الاشاعة أن هذا ما تم الاتفاق عليه بين الخديوى وكتشنر ! غـير أنى أشك فى صحتهـا ، وربما كـان ذلك من أمـانى الأول ! لأنه ـ عـلى ما يؤكـد العارفون ـ غير ممنون من سعيد ، ويحاول اسقاطه بجميع الوسائل .

وقد قيل لى ، من ايقـاف كتشنر لـلانتخابـات الى ما بعـد ١٠

= مصر ، ثم نقل إلى الإدارة ، فعين محافظا للاسكندرية ، واخيرا وكيلا للداخلية . ولما عين محمد سعيد ناظر للداخلية ، أراد تعيين إسماعيل صدقى باشا وكيلا له ، فأحالوا نجيب على المعاش ، وعين إسماعيل صدقى بوظيفة سكرتير عمومى النـظارة» . ويقول محمـد فريـد انه عندما زاره ومعه الدكتور رمضان بك ليطلب منه الاشتراك فى العمل الوطنى ، اعتذر متذرعاً بأنه « فقير ومديون بسبب السراى التى بناها بجهة قصر الدوباره ، ولذلك لابد له من التوظف ثانياً » . وبعد ذلك سعى بواسطة الشيـخ على يـوسف لدى الخـديوى ، فعينـه محافـظاً للقاهرة ، ويقال إنه دفع للواسطة ، أى للخديوى ، حيث انه شريك لوسائطه فى هذه المسائل ، ثلاثة آلاف جنيه . ثم نقل لـلأوقاف ، وساعد الخديو على سرقة ثلاثين ألف جنيه من الأوقاف مرة واحدة (فى صفقة المطاعنة) (محمد فريد : أوراق محمد فريـد ١٢٩) . ويفهم مما أورده أحمد شفيق أن إبراهيم نجيب باشا باع قطعة أرض لكى يدفع رشوة للخديوى قدرها خمسة آلاف جنيه ليخلف أحمد شفيق فى إدارة الاوقاف العمومية . وقد قبل الخديوى ذلك لكى يخدمه إبراهيم نجيب باشا فى صفقة المطاعنه التى أخذ الخديوى فيها ستين ألف جنيه (أحمد شفيق : المرجع المذكور : ص ٢٩٦ - ٢٩٧) [أنظر أيضا حاشيتنا بخصوص صفقة المطاعنة].

(٢٨١) أى : عثمان مرتضى ، السر تشريفاتى خديوى .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

١٦٨٢

نوفمبر ، إنه ربما كان السبب فى ذلك عقد النية على شىء من التغيير فى الوزارة . وقد أشاع ذلك قوم ، ولكن لا أظن شيئا من ذلك يتحقق قبل مضى قليل من الزمان .

وقد أصبحت اليوم فى شىء من انقباض الهمة ، وجمعت بعض الكتب السياسية والاجتماعية ، فقرأت حصة فى كل منها ، لعلى أجد منه شيئا يمكن أن يكون موضوعاً لرسالة ، فلم أجد ، ولم أستمر على القراءة طويلا لملل ألم بى . وشرعت فى كتابة هذه الأسطر .

[ص ١٢٦]

يحدو بى ـ أحياناً ـ التفكير فى حالتى المالية وضيقها ، أن أبحث عن وسيلة أتقرب بها للخديوى ، أو لكتشنر ، حتى أجد عملاً يتسع من أجره رزقى . ثم لا ألبث أن أنفر من هذا الشعور ، وأرى فيه ضعفاً فى النفس ، وذلة ، فأتلوم له ، واتبكّت ، وأغتم ـ خصوصاً عندما يخطر ببالى النجاح مع واحد منهما ، وثمنه ! ـ وهو لكل منهما لا تقدر نفسى عليه .

فللأول شهوات لا يصبر حر على ارضائها ، وللثانى سياسة لا يرضى أمين لأمته أن يكون من العاملين على ترويجها .

وأقول : سبحان الله ، قتل الانسان ما أكفره بربه ، وأظلمه لغيره ، وأعذَره لنفسه ، يحرِّم من سواه ما يستحله لذاته ، ويتغير حكمه على الشىء بتغير مسافته منه ، ويغضب للذل أن يرى فيه غيره ، ولكنه يرضى أن يسقط هو فيه ! وما هذه الحياة التى تجرد الانسان من عزته ، وتلبسه ثوب الذلة ؟ إن هى إلا أوقات تنقضى ، وساعات عما قليل تنتهى ، ويستوى عند انتهائها القادر والعاجز ،

والمتخوشن والمترهف[٢٨٢]، والكبير والصغير. والله ، للموت خير من حياة الذليل !

هكذا أحدث نفسي ، وأناجيها ، وأعنفها ، كلما أحسست منها ضعفاً .

لاحظ البعض انقطاع الناس عن زيارتي !.وما أخذتُ على العامة منهم شيئا ، لأني ما انتظرت أن يَودّني من لم يعرفني الا لحاجة - وأما الخاصة فرجلان : رجل عرفني وعرفته من غير الوظيفة ، ولا يد لي لديه ، ولا يد له عندي - وهذا قليل ، ولم ينقطع تردده . ورجل كان السبب في اختصاصه[٢٨٣] الوظيفة ، فلما ذهبت ، تخلى ، لا بغضا ولكن تقية من ظلم يقع عليه [ص ١٢٧] من الأعداء الذين لا يرعون في معاملة الناس إلا ولا ذمة ، فاعذر هؤلاء لأني لا يصح لي أن أطالب الناس بما يضرهم وما ينفعني . ولكني آسف اذا كان بعضهم يقع فيّ[٢٨٤] لكي ينال عند عدوي حظوة،لأنه ايذاء لم تقض به ضرورة، ودناءة لم تلزم بها حاجة .

الناس عندنا رجلان : ضعيف ، يقوده ضعفه الى أن يتقى شر الأقوياء بالتذلل والضعة والموافقة على غير المعروف . ورجل كان ضعيفاً فتقوى ووصل[٢٨٥] منزلةً رفيعة ، ولكن نفسه لم ترتفع برفعته ولا علت بعلوه ، بل بقيت .

عندما انتهيت الى هذا المكان من الكتابة ، قدم ابراهيم حليم بيك

---

(٢٨٢) في الأصل : « والمطرهف » - أي بالطاء .

(٢٨٣) أي في أنه أصبح من الخاصة .

(٢٨٤) يقع في : أي ينالني بسوء .

(٢٨٥) في الأصل : وصل .

مع عبد الفتاح بيك صبرى وعلى بيك عمر ، فقال إنه أتى للتشكر ليس إلا ، لأنه كان مع محمود باشا صدقى فى اسكندرية ، وأخبره !

ففهمت أنى كنت دافعت عنه ـ من مدة ـ ضد اتهامات كانت وجهتها ضده البرنسيس نازلى ، بالنسبة الى كونه أساء معاملة أشخاص من الأتراك ، ولكنه انقطع بعد ذلك عنى على أنى لم أفعل شيئا ، ولكنه تقدم وعرف أناسا آخرين ، فاعتز بهم ولم ير(٢٨٥م) من حاجة اليَّ .

[ص ١٢٨]

تاريخه(٢٨٦)

حضر يوسف الخازن(٢٨٧) ، وقال : إنه بلغه أنى مشتغل بتأليف حزب على حساب الخديوى بمساعدة محمد حافظ رمضان(٢٨٨) ، وعبد

(٢٨٥م) فى الأصل : يرى .

(٢٨٦) أى فى نفس التاريخ . وهو ٣ سبتمبر ١٩١٣ .

(٢٨٧) يوسف الخازن ، لبنانى وفد إلى مصر ، وأصدر جريدة الأخبار عام ١٨٩٦ ، ولكنها لم تعمر ، فأعاد إصدارها فى أوائل ١٩٠٧ ، وعطلتها الحكومة يوم ٢٠ مايو ١٩١٢ ، ثم عادت فى إبريل ١٩١٥ ، ولكنه لم يلبث أن باع امتيازها لعبد الحميد حمدي ، صاحب « السفور » ، وسافر إلى باريس ، فسوريا ، وانتخب عضوا فى مجلس النواب اللبنانى .

(٢٨٨) محمد حافظ رمضان ، هو محمد حافظ رمضان باشا فيما بعد ، الذى أصبح رئيسا للحزب الوطنى فى مايو ١٩٢٣ ، وهو ينتمى لأسرة كبيرة ثرية ، وكان محاميا تلقى تعليمه القانونى فى فرنسا ، وكان قد سبق له أن شطب اسمه من اللجنة الادارية للحزب قبل الحرب العالمية الأولى ، لتقربه من الخديو . (د . زكريا سليمان بيومى : الحزب =

الحميد عمار ! فقلت : إنى أعرف الأول ، ويتردد أحيانا علىّ ، ولكن لم يفاتحنى فى شىء من هذا القبيل . والثانى أعرفه معرفة بسيطة ، ولكن لا تردُّد له علىّ . وإنى أود أن يكون عندنا رجال صالحون لأن يتألف منهم حزب ، لأن البلاد بلا حزب . قد أُسأل ، ولكن لا أرى من يقدر عليه ! ثم إنى لا أشتغل لحساب الخديوى ، وانما أشتغل للبلد ولمنفعتها خاصة .

وبعد أن مكث طويلاً ، كرر السؤال ثانيا حتى يتأكد ! وقد أُلقى فى روعى أنه مكلف بهذا السؤال ! وخطر ببالى فرضان :

الأول ، أن يكون مدفوعا من قِبَل جريدة الأهرام ، لأنى أرسلت اليها رسالة ، فى موضوع ما يجب على مصر أن تفعله من جهة مراقبة أعمال الحكومة ، ولم تنشرها ! فأرسلت اليها على أسلوب ألطف ، وطريقة أدخل فى باب القبول .

والثانى ، أن يكون مكلفا من قبل الوكالة(٢٨٩) ولكنى لا أعرف أن له اتصالا بها .

وعلى كل حال ، يلزم التحرز من كلّ أحد ، وعدم التعويل على أحد فى هذا العالم ، لأن الأمين قد يعرض له من الظروف ما يضطره للخيانة ، وهو عند أمانته صادق ، وفى خيانته ربما كان له بعض العذر [ص ١٢٩] فانى أجد نفسى أحياناً تحدثنى بعمل ما كنت أكره كرهاً شديدا ، وأنفر منه نفورا عظيما ، وأدفع هذا الحديث مرة ؛ وأخرى ، ولكنه يتردد ، ويمتد بتردد الحاجة التى دعت اليه . ويخيل لى أنى لو وجدت ـ وقت هذا الحديث ـ الوسيلة حاضرة ، ما تأخرت عن

= الوطنى ودوره فى السياسة المصريه ١٩٠٧ - ١٩٥٣ ص ٣٠٤ (القاهرة ١٩٨١) .

(٢٨٩) يقصد الوكالة البريطانية .

العمل ، والوقوع فيما كنت أبغضه وأنتقد عليه وأراه من غيرى دناءة وخسة ، بل خيانة ولؤماً !

ولذلك يجب على الانسان أن يحترز ـ حتى من نفسه ! وأن يتحفظ من أصدقائه قبل أعدائه ، لا سوء ظن بهم ، بل احتياطاالتقلبات الزمان .

كنت قبل ١٢ سنة أكره القمار ، واحتقر المقامرين ، وأرى أن اللعب من سفه الأحلام ، واللاعبين من المجانين . ثم رأيت نفسى لعبت ، وتهورت فى اللعب ! وأتى علىّ زمان لم أشتغل إلا به ، ولم أفتكر الا فيه ، ولم أعمل الا له ، ولم أعاشر الا أهله ، حتى خسرت فيه خمسة أفدنة ، ومالا وثروة . ثم شفانى[٢٩٠] الله منه ، ولكن بعد أن بدد ما ادخرت[٢٩١] من شرف ، وما كنزت من مال [٢٩٢] وصرت الآن فى ضيق شديد ، ومركز حرج ، أسأل الله الخروج منه . وأحيانا ، لحفظ حالتى بين الأقران ، يبعث فى نفسى ميولا كنت أجهلها ، ويغرينى بأمور كنت أنفر منها ، فأقضى حصة من الليل كل ليلة فى التفكر فيها والتماس وسائلها .

[ص ١٣٠]

أليس هذا عجيبا ؟ ألا يحمل هذا المرء[٢٩٤] على أن يعذر الناس ، أو أن يحتقر نفسه قبلهم ، وأن لا يشتد فى النقد عليهم ، أو يلوم نفسه

(٢٩٠) فى الأصل : شافنى .

(٢٩١) فى الأصل : اخرت .

(٢٩٢) قراءة ترجيحية .

(٢٩٤) أضيفت « المرء » ليستقيم المعنى .

فى مقدمتهم ، وأن يعذر لهم فيما رأى منهم ، أو يعذب نفسه أولهم ؟ قُتل الانسان ما أكفره وأظلمه !

والله والله ، إنى لعاجب من أمره ، ومستغرب من تركيب طبعه ! وإذا أردت أن أعيش سعيدا وجب أن افهم الانسان أولا . وأنى واحد منه ثانيا ، وأن الناس مثلى فلا أكره منهم الا ما أكره من نفسى ، ولا أحب لنفسى الا ما أحبه منهم .

إن سرت على هذا الطريق ارتحت ، وأرحت ، وكنت من الراضين لا الساخطين .

١٢ سبتمبر

من ٣ سبتمبر وأنا أقوم الليل مفكرا فى حالتى الماضية والقابلة ، أتذكر ما كان من أمرى مع الخديوى كتشنر ومحمد سعيد ، فأجد أننى أخطأت خطأً عظيما ، لبقائى فى الوظيفة بعد أن طلبت من الخديوى مقابلته ورفض . لأن الاستمرار على العمل بعد ذلك لم يكن من الصواب ، وكان فيه خطر .

وانى الآن متأكد ـ كل التأكد ـ أن كتشنر بعد أن تقابل مع الخديوى المرة الثانية فى شهر نوفمبر ، [ص ١٣١] اتفق معه على التخلص منى ، ولكنهما كانا يتحينان الفرص . لأن كتشنر أخبرنى ، بعد أن عاد من اسكندرية عقب الوليمة التى كنت أعددتها اليه فى سفواى أوتيل ـ وأظنها كانت يوم ٢٠ نوفمبر ـ أنه تكلم مع الخديوى بخصوصى ، واعتذر عنى فى مسئلة العفو عن الأقباط ، وأنه سوى المسئلة الآن على هذا . وقال لى : الأحسن أن لا تفعل الآن شيئا ، وأن تنام ، لا أريد أن أسير بالود والوفاق مع الخديوى . قلت : إنى سأفعل

ذلك ، وإن كنت على يقين أنك لا تنسجم معـه[٢٩٥] ثم انصرف . ولكنى شعرت من عبارته جفوة ، وشممت منها رائحة تشمّت لى .

فما عارضت من هذا التاريـخ فى شىء ، ولا تعرضت لأمـر لى أصـلا ، وأوقفت الأعمال التى كنت أنـظر فيها ، وكلما كـان يطلب الخديوى شيئا أفعله . ولكنه لم يقابلنى إلا مرة واحدة فى أول محرم ، وعنفنى فيها تعنيفا شديدا! ورجعت الى كتشنر، فلم يقل لى شيئا ! ولو قلت له فى ذلك الوقت إنى أريد الاستعفاء ، ما تأخر ! ولم يشجعنى بكلمة ولا بدعوة ، وما رأيته التفت الىّ بانعطاف خاص ولا عام .

[ص ١٣٢]

عقب أن انتهيت من كتابة هذا ، دخل علىّ عزيز باشا كحيل[٢٩٦] زائـرا ، فتجـاذبنـا أطـراف الحـديث . وجـاء ذكـر « الأهـرام » ، فامتدحتها ، وأشرت الى أنه يكتب فيها بعض أفاضل الكتاب ـ كالذى يكتب فى القانون النظامى[٢٩٧] .

---

(٢٩٥) قراءة ترجيحية .

(٢٩٦) عزيز باشا كحيل هو قاضى سورى .

(٢٩٧) يقصـد بالقـانون النـظامى ، « القانـون النـظامى بـإنشـاء الجمعيـة التشريعية » الذى صدر فى أول يوليه ١٩١٣ ، وبمقتضاه تحل الجمعية التشريعية محل مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية .

وكان السبب فى احداث هذا التغيير فى النظام النيابى ، هو غضب اللورد كتشنر على مجلس شورى القوانين لتعرضه فى الفترة الأخيرة من حيـاته لما اعتبره اللورد كتشـنر أمورا خـارجة عـما يقتضيه تـركيب المجلس ، ولا يصلح لابداء الحكم فيها ـ خصوصا تنـاول المجلس مسألة مد امتياز قنال السويس ! . وقد اعتبر هذا التناول بمثابة « ترك =

=مصالح البلاد العظيمة الشأن فى أيدى رجال قليلى الاختبار تتسلط عليهم المؤثرات الخارجية ، ويدير زمامهم ذوو المآرب السياسية » !

هذا ـ اذن ـ هو السبب الرئيسى فى لجوء اللورد كتشنر إلى إجراء هذا التغيير فى النظام النيابى ، وهو ما اعترف به فى تقريره إلى السير إدوارد جراى فى ٢٨ مارس ١٩١٤ .

على أنه قدم لذلك بشرح مستفيض للنظام النيابى الذى أقامه اللورد دفرين فى مصر ، مع تقييم له من وجهة نظر دولة الاحتلال . ونظرا لأهميته فإننا ننشر نصه لما فيه من فائدة تاريخية .

« لما أخمدت الثورة العرابية ، نشرت قوانين نظامية وانتخابية بإنشاء مجلس شورى القوانين وجمعية عمومية ، بناء على نصيحة القنصل الجنرال للدولة البريطانية .

وقد استوفى اللورد دوفرين الكلام على ذلك فى تقريره المؤرخ فى ٦ فبراير ١٨٨٣ ، حيث شرح كيفية تركيب الهيئات النيابية التى أنشئت بتلك القوانين ، وما أعطيت من السلطة ، وخلاصة ذلك بالايجاز هى :

(١) إن أهل البلاد من الذكور البالغين ينتخبون مندوبين عنهم .

(٢) إن مندوبى البلاد ينتخبون أعضاء مجالس المديريات .

(٣) إن مجالس المديريات تنتخب ١٤ عضوا(١) من أعضاء مجلس شورى القوانين،والخديوى يعين ١٢ عضوا(٢) آخرين بمشورة نظاره .

(٤) إن الجمعية العمومية تحتوى على ٨٠ نفسا(٣) وهم النظار الثمانية وأعضاء مجلس شورى القوانين الستة والعشرون(٤) والستة والأربعون عضوا الباقون ينتخبهم مندبو البلاد .

---

* (١) صحتها ١٦ عضوا .
* (٢) صحتها ١٤ عضوا .
* (٣) صحتها ٨٤ نفساً .
* (٤) صحتها ٣٠ .

. . . .

= وكان الغرض من إنشاء مجلس شورى القوانين أن يكون هيئة صغيرة مختارة منظمة أتم التنظيم مستعدة دائما لكى تساعد النظار فى إتقان مشروعاتهم ، وتحول دون سنّ القوانين التى لا توافق الأهالى أو التى فيها حيف وظلم عليهم ، وأن يكون محتويا على رجال من الذين امتازوا فى البلاد باختبارهم وعلو مقامهم بين أقرانهم ، ورجال ينوبون عن العنصر القبطى من المصريين . فتعرض عليه كل القوانين والأوامر العالية التى تشتمل على تغيير فى الادارة ، قبل المصادقة عليها ، ويجوز له أن يشير على الحكومة بما يتعلق بالقوانين الداخلية وبأعمالها الادارية ، وأن يطلب من الوزارة أن تنظر فى الطلبات التى يحولها إليها ، وأن تجيب عليها ، وأن ينتقد الميزانية ومصروفات الحكومة ، ويشير بما يبدو له فيها ، وأن يسأل النظار عن كل أمر يطلب إيضاحه أو يروم معرفته .

وكان الغرض من الجمعية العمومية أن تكون هيئة أعرق من مجلس الشورى فى الديمقراطية . وكانت مؤلفة من مندوبين اثنين من كل مديرية ، وعدد مناسب من المدن والبنادر ، ووظيفتها البحث فى المسائل التى تهم مصالح البلاد كلها ، ويجوز لها ما يجوز لمجلس شورى القوانين من المناقشة ، والانتقاد ، وابداء الرغبة ، وعرض الآراء ، ولكن فى أوقات أقل ، وفى مسائل أهم . وكان يشترط أن تصادق الجمعية العمومية على كل مشروع يتضمن صرب ضريبة جديدة قبل صدور القرار به نهائيا ، وقد قص اللورد كرومر فى تقريره عن سنة ١٩٠٥ كيفية قيام هذين المجلسين بأعمالها ، فقال : إن مجلس شورى القوانين تقلب على ثلاثة أطوار : الأول كان فى السنين الأولى من سنى الاحتلال البريطانى ، ولم يكد أحد يلتفت إليه حينئذ . والثانى سلك فيه المجلس سبيل العداوة للحكومة ، ولكن زمانه لم يكن طويلا لحسن الحظ . =

. . . .

= والثالث كان حين كتابة اللورد كرومر لتقريره المذكور ، وقد تفاءل فيه بالخير لأن المجلس كان يفرغ جهده حينئذ فى معاونة الحكومة على ادخال الاصلاح وترقية مصالح أهلها .

ولكن فأل جناب اللورد لم يتحقق كله لسوء الحظ ، فقد تلا تلك الأطوار طوران آخران : أحدهما يبعث على الأسف ، وهو سعى المجلس فى التعرض لأمور يقضى نفس تركيبه بأنها خارجة عما يعسه ، وأنه غير صالح لابداء الحكم فيها ، عوضا عن المثابرة على الاجتهاد فى قضاء الواجبات والوظائف التى أنشىء لقضائها . وقد بلغ هذا الطور غايته بتناقش المجلس فى مسألة قنال السويس ، مما دل على أن ترك مصالح البلاد العظيمة الشأن فى أيدى رجال قليل الاختبار تتسلط عليهم المؤثرات الخارجية ، ويدير زمامهم ذوو المآرب السياسية ، يكون محفوفا بالأخطار وغير مأمون العواقب . غير أن البلاد أدركت ما تؤدى نصائح المتطرفين من وخامة العاقبة ، فمالت إلى ضدها برد الفعل . وعقب ذلك الطور الأخير وهو طور الأعمال النافعة التى يذكر خبرها بالرضى والسرور .

فاتضح مما تقدم أن هذا المجلس ، الذى كان أهم مجالس البلاد النيابية ، مرت عليه فى ما مضى أطوار صعود وهبوط ، وأدوار أعمال نافعة ، وأدوار انفصال وابتعاد ، لو ترك فيها خلوا من المراقبة لعادت على البلاد بشر عظيم ، وأظن أن الاختبار الماضى أظهر للمصريين أنه لا يرجى خير من السعى فى الارغام على العجلة بالتحريض وبالمعارضة ، وأن ذلك إنما يؤخر كل تقدم فى البلاد ويضيع الوقت الثمين . وأرجو أن يكونوا قد تعلموا من العبر الماضية وجوب إبعاد المتطرفين المشاغبين ، وكذلك المؤثرات السياسية الخارجية ، إذا أرادوا أن تكون الجمعية ممثلة بالحقيقة للسواد الأعظم من الأمة ، الذين يكدون =

. . . .

ويجدون وهم صامتون لا يسمع لهم صوت ، والذين يرومون الاصلاح وتحسين أحوال المعيشة ، وينتظرون أن يتم لهم ذلك على يد النوّاب الذين انتخبوهم ليكونوا عونا للحكومة على ما فيه الخير لهم .

إن الثلاثين سنة ليست إلا كطرفة عين فى حياة الأمة ، وقد قضت بلادنا نحو ألف سنة حتى بلغت مجالسها النيابية ما هى عليه ، فإن كانت الأمة المصرية تحصل على مزايا المجالس النيابية بالصبر الذى لا حدّ له ، والجهد الدائم المتواصل ، فذانك الصبر والجهد لا يذهبان ضياعا بل يكون جزاؤهما عظيما ، على أن الإختبار قد كشف بعض العيوب والنقائص الجوهرية التى تحول دون النجاح فى تجربة دام الآن تجربتها ثلاثين سنة ، فتقرر عوضا عن الاستمرار على الخطة القديمة التى لا تؤدى إلى نتائج تشتد بها العزائم ، أن تزال تلك العيوب والنقائص ، وأن يعطى المصريون فرصة جديدة يحلون بها مسألة مجالسهم النيابية فى المستقبل بأن يثبتوا أنهم أهل للثقة التى وضعت فيهم .

وهناك سبب آخر حال دون الانتفاع بهذه المجالس فى الماضى بلا ريب، وهو خطأ بعض الأعضاء فى الطريقة التى يتصورون وجوب السير فيها لجعل شكل الحكومة أقرب إلى الديمقراطية مما هو عليه . اذ الهيئات النيابية انما ترقى الترقى المأمون العواقب متى ثبت اقتدارها على قضاء الوظائف المعينة لها حق قضائها ، فيرجى لها اذ ذاك القيام بأعباء مسؤوليات أخرى أهم مما هو منوط بها وأشق . أما اذا كانت لا تستطيع القيام بواجبات الحكومة النيابية فى أبسط أشكالها فلا يرجى أن نفعها يزداد بتوسيع نطاق أعمالها . وليس فى الأرض حكومة تعدم عقلها إلى حد أنها تزيد سلطة المجلس الاستشارى ومراقبته لكونه عجز عن قضاء وظائفه قضاءً معقولاً مقبولاً .

. . . .

وزد على ذلك ان نظام مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية كان قاصراً من وجوه كثيرة . فان انتخاب أعضاء من مجالس المديريات لمجلس شورى القوانين لم يكن مطابقاً للعقل ولا لأحوال البلاد ، لاختلاف وظائف المجلسين اختلافاً عظيما . فكثيرا ما يتفق أن الرجل الذى يحسن إختياره عضواً لمجلس المديرية نظرا إلى معارفه المحلية ومقامه فى مديريته ، لا يوافق إنتخابُه لمساعدة الحكومة فى المسائل التشريعية العمومية . وكذلك يتفق أن الرجل الذى يكون رأيه أدنى من رأى أقرانه كثيراً فى مسائل المديرية يكون عوناً عظيماً للحكومة فى الشؤون التشريعية

ولذلك نهجنا المنهج الذى جرت عليه سياستنا بشأن المجالس النيابية فى مصر.فتقرر اصلاح الطريقة المتبعة بسخاء فى العطاء وازالة كل الأسباب المعترضة فى سبيل النجاح . وعليه سن القانون الجديد الذى تقرر فيه مبدأ الفصل بين مجالس المديريات والهيئة التشريعية ، وجعل الأهالى ينتخبون نوابهم فى الجمعية التشريعية رأساً . ولما كان لا مسوغ فعلاً لوجود مجلسين ، وأعنى بهما مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، ما دام أحدهما أكبر من الآخر قليلاً ولا تختلف عنه كثيراً فى تركيبه ولا فى وظائفه ، فقد مزجا معاً وجعلا هيئة واحدة هى الجمعية التشريعية ، التى أعطيت ما كان لهما من السلطة ، ووسعت سلطتها أيضاً فى أمور أخرى مهمة أهمها : (١) السلطة التى أعطيت لها لتأجيل التشريع (٢) اضطرار الحكومة إلى تبرير اصرارها على تقرير مشروع اذا أبت الجمعية المصادقة عليه (٣) اعطاؤها حق اقتراح مشروعات وأوامر عالية من تلقاء نفسها (٤) ايجاد أداة بها يتيسر للحكومة أن تعرف رأى الناخبين رأساً فى كل مشروع تعارض الجمعية التشريعية فيه . فكل ناقد =

. . . .

= خالى الغرض خبير بهذه الأمور يرى التوسع العظيم الذى حصل فى المبدأ النيابى بهذه الأمور .

وقد أصلح قانون الانتخاب أيضاً بحيث يتيسر للأهالى أن ينتخبوا نوابهم رأساً ، ويمثلوا تمثيلاً أتم ، وبحيث يمتنع الضغط عن الناخبين على قدر الامكان ، وتطهر الانتخابات بوجه عام ، وتصير أبسط حالاً وأيسر استعمالاً .

أما النجاح أو عدم النجاح فى هذه التجربة ، فيتوقف على أمر واحد هو الروح الذى تتم به تلك التجربة . فان كانت الجمعية التشريعية تعاون الحكومة بروح الأخلاص والجدّ ، قاصدة خير أهل مصر وارتقاءهم وانماء ثروتهم وتحسين ادارة شؤونهم ، وكانت الحكومة تقبل منها تلك المعونة بمثل ذلك الروح ، كان اصلاح القانون المذكور كله نعماً وبركات لهذه البلاد ، وربما كان خطوة واسعة فى سبيل التقدم الحقيقى . وأما اذا تغلبت على الجمعية المؤثرات الخارجية والآراء السخيفة ، فتشبثت بعداوة الحكومة بلا مسوغ ،وتعلقت بأهداب المماحكة والمخاصمة غير اللائقة ، والمعارضة غير المعقولة ، والسعى الباطل فى زيادة نفوذها الشخصى واستخفت بالمزايا التى تنال فى هذه المجالس النيابية ، وأخرت تقدم الاصلاح ، وسارت ضد مصالح الشعب المصرى الحقيقية ، فهى إنما تخرب نفسها بيدها ، ولا تقتصر على ذلك فقط بل تقنع كل العقلاء بأن بلاد مصر لا تصلح الآن للمجالس النيابية التى تجرب فيها . على أنى واثق بما إتصفت به الأمة المصرية من الرأى الصائب والفهم السليم ، وأرجو أن الذين ينوبون عنها فى الجمعية التشريعية يثبتون رغبتهم فى تقدم حكومتهم فى أعمالها باتباعهم خطة التعاون الحبى بين الهيئة المحكومة والهيئة الحاكمة ».

فقال : إنهم يقولون بأنك أنت الكاتب لها ! قلت : من ذا الذى قال ؟ قال :[٢٩٨] إنى سمعت فى البحر عند عودتى ! فقلت : لا ! لا علم لى بها . فقال : أنا كذلك . قلت : وانها ليست من نفسك ، وفيها ما ليس من فكرك . ثم غيرت موضوع الكلام .

وفهمت أن الذى قال ذلك ، قاله له فى البر لا فى البحر ! وفى نفس ادارة الاهرام ! وأظن أن للشيخ يوسف الخازن دخلا فى ذلك !

نشرت جريدة الأهرام ، من بضعة أيام ، فصلا بامضاء(ك)[٢٩٩] يدعو الأمة فيه الى الانتفاع بالنظامات الانكليزية ، من مراسلة جرائد انكلترا ، وعقد الصلات بين أرباب النفوذ فيها ، بحيث يمدوهم بالمعلومات النافعة ، فيمكن مجلس النواب الانكليزى من إجراء المراقبة اللازمة .

فقامت جريدة الوطن تندد بهذه الفكرة ، وتقول إنها ترمى إلى إعادة الوفد الأباظى ، لغرض الشكوى من رجال الاحتلال وعميدهم . وردت عليها جريدة الأخبار بأن هذه الفكرة نافعة جدا . ونددت « بالوطن » تنديدا عظيما . ورأيت اليوم - ٢١ سبتمبر - فى « الجريدة » - نقلا عن الوطن - أن هناك مساعى لتأليف حزب جديد .

[ص ١٣٣]

زار محمد سعيد مدينة طنطا يوم الخميس الماضى ، ثم توجه مع ناظر الأشغال ومنصور يوسف ومحمد يكن والمدير ومفتش الرى وغيرهم

(٢٩٨) أضيفت « قال » ليستقيم المعنى .

(٢٩٩) قراءة تقريبية .

الى شربين . ويقال إنه كان معه جملة من العمد . والغاية من زيارة هذه الجهة ، استمالة الناس الى شراء تفتيش شربين المؤلف من سبعة آلاف فدان .

تقابلت أمس مع نجيب غالى(٢٩٩م) فى منزل الجزيرة ، وأخبرنى بأنه علم اليوم من ثقة ، أن سعيد حائز على ثقة كتشنر، وأن الخديو لا يزال غير راض عنه .

أخبرنى فتح الله بيك بركات ، عن محمد يوسف(٣٠٠) عن ابراهيم باشا مراد ـ أن هذا الأخير مكلف من قبل الانكليز بالوقوف على أسماء الذين يريد الخديوى أن يرشحهم للانتخاب .

لا تزال فكرة الاسترضاء(٣٠٠م) تتردد على خاطرى . وقد شرعت اليوم فى كتابة خطاب شكر الى يوسف صديق(٣٠١) على ذكرى بالخير لدى الجناب العالى . فلم أوفق لكتابة ما استحسن !

وفى ظنى أن الأليق انتظار عودة المسافرين ، وسبر الحالة ، ومعرفة سيرها . وإنى أخشى الفشل ، فلا ماء وجه وفرت ، ولا أملا حققت ،

(٢٩٩ م) نجيب غالى بك ، مدير أقلام الخارجية ، وهو ابن بطرس غالى باشا .

(٣٠٠) محمد يوسف بك ، محامى ترافع عن المتهمين فى قضية دنشواى ، ثم ترافع عن سعد زغلول فى قضية ضد إسماعيل أباظة باشا .

(٣٠٠ م) يقصد : إسترضاء الخديو .

(٣٠١) يوسف صديق من خاصة الخديو ، وكان قاضيا وطنياً فى المحاكم المختلطة ، وعندما كوّن الخديو عباس حلمى مجموعة فرنسية تعمل لاستقلال مصر ، أدخل يوسف صديق فى هذه المجموعة .

ولا راحة استبقيت . وما أنسب بى بترك الأمر للأقدار تجرى فى أعنتها ، فقد تعودت أن يأتى الخير عفوا وبلا تعمد،ولرب صدفة خير من جهد عمر طويل ! على أنى ما تعودت الاختيار لنفسى ، وربما أن يكون ما أردت من الخير(٣٠٢) موحيا للشر(٣٠٣) ، فأتوكل على الله وأكل اليه أمرى ، إنه بى بصير . وإنى أخلص [ص ١٣٤] له النية ، وأدعوه أن ينجينى من ضعف نفسى ، إنها(٣٠٤) أصل كل بلاء وشر ، ولقد جنت علىّ جناية لازلت أرزح تحت أثقالها .

والغريب أنى أحس منها بشىء من هذا الضعف ، بعد أن كنت ظننت أنه انقطع دابره ، وذهب رسمه . ولكنى سأعالج ما أشعر منه بدوام الفكر فيما أدى إليه ، وبالاشتغال بما يقوينى من القراءة والكتابة . ولا يفسد شىء أكثر من البطالة ، ولا يصلح أكثر من العمل . ومن العمل ما تجد النفس فيه لذة فتلزمه ، وتقبل عليه ، وتباشره من غير ملل فيه ، ولا غضاضة تشعر بها منه ، بل كلما(٣٠٥) أوغلت فيه كلما أحسست بنوع من المسرة .

ولا يكون ذلك الا فيما يظهر أثره للناس أولا فأول ، كالكتابة فى الجرائد مثلا ! اذ كلما كتب الانسان مقالة ، ووجد من الناس إستحساناً لها ، سرّ بذلك سروراً عظيماً ، ويعتز بما يجد عند الناس من فهمها ، وتقدير قدرها على كتابة مثلها ، وتهذيب عبارته ، وانتخاب موضوعه - غير أن لكل كاتب موضوعاً يقدر على الجولان فيه ، ولا يقدر على

(٣٠٢) كلمة مطموسة .

(٣٠٣) كلمة غير مقروءة .

(٣٠٤) فى الأصل : ان هذا .

(٣٠٥) فى الأصل : كل ما .

الجولان فى غيره ـ فيجب عليه أن يلزم من الموضوعات ما يتقن الانشاء فيه ، والا توزعت قوته ، وتفرقت ملكته ، فلا يُحسن ما قدر عليه ، ولا يبلغ ما فى نفسه مما عجزعنه. ولقدأجدنىأقـدر على المـوضوعـات القانونية ، وأعجز عن غيرها ـ خصوصاً ما احتاج منهـا الى الخيال ، فـأنصح للنـاس بلزوم الأولى ، وترك الثـانية . والله ولى التـوفيق ، والموفق لأحسن طريق .

[ص ١٣٥]

٢١ سبتمبر سنة ٩١٣

زارنى رشدى باشا أمس فى الساعة الثامنة ، وعزمت عليـه أن يتعشى ، فقال إنه مدعو عند أخته،وأن يتغدى غدا . وتغدى اليوم ، وقدمت له بعد الغدا بهاء الدين وسعيد .

وجرى الكلام فى شؤون شتى ، وفهمت منه أنّ رضى الخديو عن سعيد ظاهرى ، وأن بينه هو وبين سعيد فتور . وسألته عن المرشح لوظيفة مدير فى مجلس إدارة قـومبانيـة قنال السـويس ؟ فقال : إنهم ثلاثة : أرتين باشا ، من طرف الانكليز ، ويوسف صديق وشكرى باشا ، من طرف الخديوى . وقال(٣٠٦) : إنـك إذا كنت تسأل لأن تكون فيها ، فان الأولى بك وظيفة أخرى ، مثل رئاسة احدى محاكم الاستئناف ، المزمع انشاؤها بناء على تنظيم القضاء الجديد ، أو رئاسة الجمعية التشريعية ، ولم يتفق الى الآن على واحد لها . وإن سعيد كان

(٣٠٦) فى الأصل : « فقال » .

تكلم معى عند ذهابى الى الاستانة بخصوص محمود فهمى[٣٠٦م] ولكنى تصورت أن تكون لك ، ولكن لم أقل إلى الآن شيئا عنك . وأريد أن أسعى لدى كتشنر ثم لدى الخديوى .

ثم قال :[٣٠٧] أفلا يوافقك هذا ؟ قلت : لا بأس به . وبعد أخذ ورد فى هذا الموضوع ، أشار فيه الى أن سعيد ربما توقف ، قال[٣٠٨] : ولكنه اذا اتفق الأخيران [ص ١٣٦] لا يتوقف هو ، ويمكن تسهيلها من طرفه . وقال إنه سيعتمد فى هذه المرة أن يُعين للاستئناف من الخارج ، بدل عابدين الذى توفى اليوم إلى رحمة مولاه .

وفهمت منه أنه دافع كثيرا فى موضوع القانون النظامى[٣٠٩] ، وان مشروعه كان (. . .)[٣١٠] وتلطف كثيرا ، وذم عليه[٣١١] كثيرا ، وقال : إنه لا يفهم ما يلقى اليه ، وإنه ينفذ ما يقال له من غير تصرف ولا تأمل فيه ! و نسبه الى الوشلية . وهو ينقد على سعيد اهتمامه بمسألة بيع أطيان الخديوى فى شربين .

(٣٠٦ م) محمود فهمى باشا ، رئيس الديوان العربى ، وقد أحيل إلى المعاش سنة ١٩٠٣ ، وخلفه حسن عاصم باشا ، ثم عينه الخديو فى وظيفة باشمهندس ديوان الأوقاف .
(أحمد شفيق باشا : مذكراتى فى نصف قرن ، الجزء الثانى ، القسم الثانى ، ص ٤ ، ٢٣٧ ، ٢٧٩) .

(٣٠٧) أضفنا « ثم » لبداية فقرة جديدة .

(٣٠٨) فى الأصل : « ثم قال » .

(٣٠٩) يقصد الدستور الجديد .

(٣١٠) كلمة غير مقروءة .

(٣١١) أى : على سعيد .

وقدمت له بهاء الدين[٣١٢] وسعيد ، فتكلم مع الثانى ، وأهمل الأول ، وكنت أود المساواة أو العكس ! وحضر للغداء الساعة الثانية ، وانصرف الساعة الرابعة .

ويحلو لى مركز قنال السويس ، لأنه لا مسئولية فيه ، ولا مشقة على من يشغله ، وفيه حجة لمفارقة هذا الديار . فان أصبناه[٣١٣] كان خيرا ، والله يفعل ما يشاء .

[ص ١٣٩]

١٤ سبتمبر سنة ٩١٣

اعترانى أمس شىء من الاسهال أسهرنى هزيعا من الليل ، ولكنى أصبحت بحمد الله معافاً تقريبا منه . وقصّت علىّ حرمى مناما جميلا ، وفسرته بأننا سنصيب خيرا كثيرا ! واستوعدتنى أن أتحفها بنصيب وافر منه ، فوعدتها ! حقق الله رؤ ياها .

أمس حضر محمد بيك راسم ، وفهمت منه أنه جاء الى مصر من قبل العيد بيوم ، وأنه كان باسكندرية نازلا فى منزل سعيد باشا ، وأن الخديوى دعاه للافطار بغير مسعى منه ، وأنه استقبله استقبالا حسنا . ولكنه لم يقبل هو يده خلافا لعادة مثله ، وأن الخديوى غضب من ذلك .

وفهمت منه أيضا أن الخديوى ساع بواسطة نظاره والمديرين أن يحملوا الناس على شراء تفتيش للخاصة[٣١٤] تبلغ مساحته سبعة

(٣١٢) يقصد محمد بهى الدين بركات .
(٣١٣) فى الأصل : « أصابتاه » .
(٣١٤) هو تفتيش شربين (أنظر صفحة ١٣٣ من هذه الكراسة) .

آلاف فدان ، وأنه مملوك لزرفوداكى(٣١٥) وعليه رهن للبنك العقارى بمبلغ ٢٧٠ ألف جنيه ، وقسطه السنوى ٢٥ ألف جنيه ، وايراده ١١ ألف جنيه ، والخديوى ضامن فيه ، وقد تراكم عليه من متأخر الأقساط ثلاثون ألف جنيه ، وأن الشراء لم يتم الى الآن ، ولكن هناك بعض وعود به .

[ص ١٤٠]

أحس من نفسى اليوم بشى من الانشراح فى الصدر ، وقلَّ تردد خواطر الطمع والتذلل على نفسى !

١٩ سبتمبر سنة ١٣

زرت أمس البرنس حسين فى محل ادارته ، وفهمت منه أن

---

(٣١٥) زرفوداكى ، هو صاحب بيت مالى فى الاسكندرية ، وهو صاحب صفقة قديمة مع الخديو فى عام ١٩٠٤ حين اشترى من الحكومة حديقة وسراى الجيزة وجزءا من الأرض الزراعية التى أمامها على النيل ، ثم اتفق معه الخديو على أن يستبدل أرض الوقف الواقعة بجوار الكوبرى الأعمى ، بتفتيش الخديو بمشتهر . وكان الخديو يرغب فى هذه الصفقة من ناحيتين : الأولى بيع تفتيش مشتهر ، والثانية الاشتراك مع زرفوداكى فى الأراضى التى تشترى من الوقف ، وذلك على أساس البخس بثمن أرض الوقف ، والمبالغة فى ثمن تفتيش مشتهر ، والحصول على الفرق بين السعرين . ولكن حسن عاصم باشا مع الشيخ محمد عبده فى مجلس الأوقاف الأعلى ، إستطاعا قلب الوضع ، مما ترتب عليه مطالبة زرفوداكى بمبلغ ٢٠ ألف جنيه ، وأثار غضب الخديوى على حسن عاصم باشا .
(أحمد شفيق : مذكراتى فى نصف قرن ، الجزء الثانى ، القسم الثانى ص ٤٥ - ٤٦)

الخديوى قابل فى باريس حسين رشدى باشا مقابلة جافة ، وعنفه تعنيفا شديدا عندما حمل إليه القانون النظامى . وأنه لا يزال غضِباً منه ، حتى إن حسين رشدى اضطر أن يعود من الآستانة إلى مصر حتى لا يتقابل مع الخديوى فى الأولى !

قال البرنس : ولقد ألح كتشنر ـ قبل قيامه من مصر ـ على محمد سعيد بأن يمضى ذلك القانون من الخديوى ، وإن لم يقبل هذا ، وجب عليه هو أن يمضيه بصفة كونه قائمقام ! فاعتذر سعيد بأن إمضاء مثل هذا القانون خارج عن اختصاصه . فكتب كتشنر يقول له : إن أصررت على الامتناع ، فان وزيرا غيرك يمضيه ! وكانت المحادثة بالتلغراف ، وحولت [٣١٦] فى البحر . ويقال إن الحكومة صرفت فيها أجر تلغرافات مصاريف باهظة !

وقال البرنس المشار إليه إن الخديوى كان تأخر عن السفر عن الموعد الذى ضربه ، ولم يقم الا بعده بساعات ، نظرا لخلاف حصل بينه وبين سعيد باشا فى الزمن الأخير ، ولكنه لا يعلم سببه .

وقد شكى البرنس من أن أكثر الناس قاطعوه لما أحسوا بخلافه مع الخديوى ! وقال إن الخديوى أرسل إليه أرتين للصلح ، فلم يقبل ! . ولكنى رأيته مضطرباً .

حضر عندى أحمد محمد ، وأخبرنى بأنه تقابل مع الخديوى فى باريز ، وهنأه . وأنه جرى ذكرى لديه وذكر فتح الله بركات ، وقال له إنى[٣١٧] كنت تعهدت [ص ١٤١] قبل تعيينى بأن لا أمس الجامعة والأزهر ، فلم ألبث حتى استعفيت من الأولى ، وتداخلت بإنشاء مدرسة القضاء فى الأزهر ، ولم أنشئها الا لأخدم عاطف . وإن يوسف

---

(٣١٦) قراءة تقريبية .

(٣١٧) أى : قال الخديوى له إن سعد زغلول .

صديق روى إليه عنى أنى عبت على الوزارة عملهم فى مسألة سكة حديد مريوط ، وقلت إنى لو كنت مكانهم ما عملت عملهم . وكان يوسف صديق حاضرا ، فأمن على ذلك . ثم قال الخديوى : وهذا يدل على أنى أريد الاستعطاف . . إلى غير ذلك ، مما يدل على أن الخديوى يريد أن أسعى إلى استرضائه .

فلما نقل إلىّ ذلك ، خطر فى بالى أن أكتب خطاب شكر إلى يوسف صديق ، وبيان لحقيقة الخلاف ، واستعداد لتسويته . فكتبت ذلك ، وقرأته لصدقى(٣١٨) ، فقال :

إن اسلوبه جميل ، ولكنى أكبر من أن أرسله ، خصوصا وأن الخديوى يتخذه علىّ حجة أمام الناس .

فزلزلت نفسى هذه الملاحظة ، وشعرت أنى أتيت شيئا - أو شرعت فى إتيان - ما تأباه الكرامة وعزة النفس . فخجلت ، وأخذت أعتذر بأنى إنما كتبت ذلك الخطاب تجربة قلم فى الانشاء ، لا على قصد ارساله ! لأنى قرأت فى المؤيد رسالة للمنفلوطى عنوانها : « كيف أكتب رسائل » ، وردّ فيها أن كثيرا من حفّاظ اللغة لا يعرفون فن الكتابة ، حتى إن احدهم حاول أن يكتب خطاب شكر لصديق بلغه أنه ذكره بخير عند الملك ، فلم يستطع أن يفعل - إلى غير ذلك من المعاذير ! ثم طويت ما كتبت .

لكن لا زلت أتلمس فى نفسى وسيلة للخروج من حالة الاعتزال التى أنا فيها(٣١٩) إلى عالم الأعمال ، وأن أعود إلى بعض ما كنت عليه . والذى يحملنى على ذلك هو ما أتوقعه من عدم إمكانى الاستمرار

---

(٣١٨) محمود صدقى باشا ، عديل سعد زغلول .

(٣١٩) فى الأصل : فيه .

على أن أعيش كما عشت لغاية الآن [ص ١٤٢] نظرا لقلة الايراد ، وكثرة المصاريف .

ثم إنى أرى أن الناس قد انفضوا من حولى ، وتنكرنى كثير ممن كان يعرفنى،وتعمدَ لإ ساءتى وايذائى فى أصدقائى وأقربائى كثير من الذين وقع عليهم شىء من تصرفاتى ، التى كنت أباشرها غير ناظر فيها إلا للصالح العام ـ ومن الأسف أنهم الأغلب ـ ولم يكن لى حيال هؤلاء قوم يردون غيبتى ، وينصرون كلمتى ، ويعترفون بفضلى ، وينصروننى .

لهذه الاسباب كنت أفتكر كثيرا فى أن أسعى للخروج من هذه الحالة : إما باستعطاف كتشنر ، أو باسترضاء الخديوى . ولكن كلما تفكرت فى ذلك ، خطر فى بالى أن هذا من ضعف النفس وذلتها ، لأن القوى فى نفسه ، العزيز فى شرفه ، لا ينبغى له أن يتذلل ـ خصوصاً لأهل الباطل ـ التماساً لنفع مادى أو وهمى .

وكان كلما ورد على هذا الخاطر ، تركت الفكر فى التلمس ، ثم لا ألبس حتى أعود إليه ! ولقد وازنت بين الخديوى وكتشنر ، فرأيت أن فى التقرب من كل ضرر ، ولكن ضرر الثانى أكبر ، لأن الخديوى إنما يهمه أن ينتفع ، وما عليه انتفع غيره أو تضرر.وقد لا يؤثر انتفاعه فى المصلحة العامة تأثيرا مهما باقى الأثر،فانه يحب أن يكسب من كل شىء، ولكن ما يكسبه من هذا الطريق ليس الا محدودا ومحدودا ضرره . ولكن كتشنر يعمل على إذلال الأمة بأسرها ، بما يضع من القوانين الهاضمة للحقوق [ص ١٤٣] وما يحقر من شأن آمالها . ولذلك كنت فى نفسى أميَل للأول من الثانى .

والذى انتهيت إليه ، هو أن أنتظر عودة كتشنر ، وأترقب سير

الأحوال ، فإن رأيت دليلا على تغيّرها ، أمسكت وانتظرت ، والاجريت على حسب ما ترشد الظروف إليه .

زارنى أمس مستر برونييت ، المستشار الخديوى ، مع قرينته . ولبث طويلا ، ودار الحديث بيننا على موضوعات شتى . وفهمت منه أنه منشغل للحكم الصادر فى قضية قصيدة الهجو ضد عبد الحليم المصرى(٣٢٠) ، وإنه من رأى طلب التشديد ، لأنه يرى أن القاضى

---

(٣٢٠) عبد الحليم المصرى من الشعراء الضباط ، ولد فى مايو ١٨٨٧ ، وتخرج من المدرسة الحربية فى سنة ١٩٠٦ فى التاسعة عشرة من عمره ، وألحق ضابطا بالأورطة السادسة عشرة مشاة فى كسلا . تعشق الشعر والحرية منذ صباه ، فجاد بقصائد رقيقة فى التغنى بالوطنية والحرية .

كتب قصيدة يخاطب الخديو عباس الثانى ويطالبه بالدستور قائلا :

« رُدَّ الوديعة لا مالا ولا شانا .:. لم نرج فى جانب الدستور إحسانا

لولا ولاؤك لم نبسط اليك يدا .:. من الرجاء ، ولم نسألك غفرانا

(الرافعى : شعراء الوطنية ، مكتبة النهضة المصرية ١٩٥٤)

أما القصيدة التى حوكم لأجلها ، فمضمونها أن الخصيب بن عبد الحميد ، عامل هارون الرشيد على خراج مصر ، كان قد فضل الحسن بن هانى على باقى شعراء مصر ، وأجازه بما لم يجز به هؤلاء الشعراء . فغضب أحدهم ، وهو مسلم بن الوليد ، ورحل من مصر إلى بغداد يشتكى الخصيب للخليفة ، ويذكر مساوئه ومساوىء شاعره ابن هانى . وقد اتهمت النيابة عبد الحليم المصرى بأنه كان يرمز للحضرة الخديوية بالخصيب ، ويرمز لأحمد شوقى بك بابن هانى ، ويرمز لنفسه بمسلم بن الوليد نفسه . وقد عينت أهل خبرة تكشف غامض القصيدة ، ولكن عددا من أكبر شعراء شهدوا بأنهم لما قرءوا القصيدة لم يفهموا ما قصده المتهم .

(أنظر حيثيات الحكم فى قضية عبد الحليم المصرى ، الوطن فى أول أكتوبر ١٩١٣) .

يمكنه أن يحكم به بناء على معارضة المحكوم عليه . فعارضته فى ذلك . ثم فهمت منه أنه كتب للورد كرومر يشكو إليه من ضياع نفوذ الأوروباويين - ويعنى بهم الانكليز - فى مصر .

نشرت جريدة « لا بورس ايجبسيان » ، فى العدد الصادر منها بتاريخ أول أمس ، أن يوسف صديق ومحمد على وعباس حليم ، سعوا فى مصالحة الخديوى مع البرنس سعيد وحزب الاتحاديين ، وأنه بناء على ذلك توجه إلى الأستانة .

٢٥ سبتمبر .

علمت[٣٢١] من محمد راسم أن رشدى كان هو الساعى - أو من أهم الساعين - فى ذلك . وصدق رشدى على ذلك بعض التصديق .

نشرت جريدة المقطم ، بتاريخ أمس ، جملة قالت فيها : يتوقعون [ص ١٤٤] فى الدوائر الخصوصية حدوث تغيير مهم - بعد تأليف الجمعية التشريعية - فى نظام الحكومة ، بأن يستقل النظار بالأحكام مع هذه الجمعية فى صدورها تحت إشراف مليك البلاد ورعايته ، تشبها بالنظام فى البلاد الدستورية .

وقد ذهب الناس فى تأويل القصد من هذه العبارة ، فالتبست على البعض ، فلم يفهم شيئا منها . وذهب قوم - وكنت معهم - إلى أن القصد أن يسود الخديوى ، ولا يكون له تداخل فى الحكم[٣٢٢] . فاذا صح ذلك كانت هذه فكرة مصطفى باشا ، وهى مطابقة لما قاله له لورد كتشنر عام أول ، من أنه يريد أن يمنع الخديوى من التداخل فى الأعمال ، وما قاله قبل سفره فى هذا العام من أنه يريد أن يتحصل من

(٣٢١) فى الأصل : وانى علمت .

(٣٢٢) يقصد : يملك ولا يحكم .

حكومته على إذن يبيح له التداخل فى المسائل الخاصة بالخديوى ، حتى يمنعه من العبث بالمصالح .

غير أنى لا أعرف كيف يتوصلون إلى هذا المنع ، ويحيلونه نظاما ، أو من ضمن النظام ؟ لا أرى أمامي سوى إحدى طريقتين : إما أن يعين للخديوى مستشار (٣٢٣) لا ينفّذ فى المعية أمر الا رأيه ، ولا يتم عمل الا باطلاعه عليه ـ وهذا يوافق ما كان يتم فى زمن كرومر . وما أشيع ـ بعد كتشنر ـ من أنه يريد أن يكون [ص ١٤٥] له مُقام بسراى عابدين ! وجعل هذا من نظام الحكومة يشبه أن يكون حماية ـ وإما أن يصدر قانون أوامر عال ، يقال فيه إن تعيين النظار وعزلهم يكون بناء على ما يعرضه العميد ، والقوانين تعتبر نافذة متى قررها مجلس النظار .

وهو أمر هائل جدا ، وفيه أزيد من معنى الحماية ، ويطابق ما تناقلته الجرائد من أن الدول لا ترغب فى إلغاء الامتيازات لأن مركز انكلترا فى مصر غير معين ولا محدود ، فهى التى تشير بالنظامات ، والحكومة المصرية هى التى تقننها ، ويختلف الحال بتغير الظروف ، فاذا تقوت الحكومة المصرية استقلت هى بفرض القوانين ، واذا تقوى الاحتلال كانت الكلمة النافذة له . وجعل النظام على الطريقة الثانية من شأنه أن يحدد مركز الإحتلال ، إذ يجعل الوزارة مسئولة أمامه ، وهو مسؤول من عندنا عن إدارة البلاد .

وهذا يوافق أيضا ما يشير إليه كلام جرى بينى وبين مستر برونيت

---

(٣٢٣) يقصد : مستشار إنجليزى .

المستشار الخديوى . فقد قال لى : إن القانون النظامى الجديد(٣٢٣م) ناقص ، لأنه خال من تحديد مركز الاحتلال فى مصر .

فاذا قارنا بين هذا القول وتوقيف الانتخابات بعد الشروع فيها ، وما شاع من أن لهذا التوقيف علاقة بإلغاء الامتيازات [ص ١٤٦] - أن تكون الطريقة الثانية ، أو ما يشابهها ، هى المقصودة !

زرت رشدى أمس ، ومكثنا معا ساعتين تقريبا . وقد قلت له : إنى أفضل أن أكون فى شركة القنال على أن أكون فى وظيفة أخرى ، لأنى أريد أن أعيش عيشة هادئة . وهو كان يقصد وظيفة فى الحكومة ، كرئاسة الاستئناف ، أو الشورى . وانتهينا على أن يسعى فى الأسهل .

وفى أثناء ذلك قال إنه صالَحَ يحيى باشا وابنه على سعيد . فأبيت الدخول فى الصلح الآن . ثم فهمت منه أن يوسف صديق كان فى لوندرة ، وأن الخديو كان عزم على أن يقدم إليها بقصد تعديل القانون النظامى ، فأقنعه بعدم فائدة ذلك ، واقتنع . وأنه قابل كتشنر فى باريز ، وأن سكة حديد مريوط لم تنته(٣٢٤) ، وأنها بين الانتهاء وعدمه .

وقد قرأت فى « مقطم » اليوم أنها انتهت على أن الحكومة تشتريها بنفقاتها ، مع ثلاثة فى المائة فوائد .

يعاكس محب باشا فتح الله بركات فى الانتخابات ، وتقابل معه ،

(٣٢٣م) صدر القانون النظامى الجديد فى أول يولية ١٩١٣ بإنشاء الجمعية التشريعية .
(محمد خليل صبحى : تاريخ الحياة النيابية فى مصر الجزء الرابع ص ٤٢ مطبعة الكتب المصرية ١٩٤٧) .

(٣٢٤) فى الأصل : لم تنتهى .

فقال له ما معناه : إنى أفعل ذلك حتى تعلم أن الالتجاء إلى الأكابر لا يفيد .

علمت من فتحى أن شالا من شيلان السيد بقى بعد القسمة ، فاستحسن مدير الأوقاف الخاصة والشيخ محمد حسنين بيعه ، وكتبت الأوقاف إلى استورس(٣٢٥) تعرض على كتشنر شراءه ، فلم يقبل ، فباعاه فى خان الخليلى بجنيه ! فالشيخ حسين والى فتَنَ للخديوى بأن الشيخ المذكور قدمه هدية إلى كتشنر ! فغضب من ذلك ، وعمل تحقيقا وضّح الحقيقة [ص ١٤٧] السالفة ، فغضب على الساعى ، وعين المشكو فيه مديرا عاما للمعاهد الدينية وملحقاتها .

علمت من رشدى أن كتشنر كان أراد أن يطلب من الخديوى رفت كل من عثمان مرتضى ويوسف صديق ، فأقنعه رشدى بعدم أحقيته فى التداخل فى ذلك .

يقال الآن إن الأول رئيس حزب فى المعية للاحتلال ، والثانى رئيس حزب ضده !

يقال أيضا إن هناك خلافا بين الوزراء . فسعيد ورشدى ووهبه يكرهون كرها شديدا حلمى ، وسعيد يشك فى رشدى ، وحشمت مخالف لسعيد ! والحاصل أن لا اتفاق بينهم .

مرضت حرم مصطفى باشا فهمى ، ومرضها ابتدأ بانحراف فى العقل ، يخشى من أن يصير جنونا(٣٢٦) .

---

(٣٢٥) السير رونالدستورز ، السكرتير الشرقى لدار المعتمد البريطانى من سنة ١٩١٠ إلى ١٩١٧ .

(٣٢٦) وقد تقرأ « هستريا » وهى أضعف . والكلمة مطموسة .

٢٦ سبتمبر سنة ٩١٣

لم تعلق الجرائد القومية شأنا على عبارة المقطم ، وسكتت جرائد المعية عنها وأغفلتها ، إلا جريدة « الشعب »،فانها أخذت فى التعليق عليها . ولكنها تريد أن تقدم المقدمات لما تقصد أن تقوله فى شأنها .

وتداولتها جريدة دى كير(٣٢٧) بأن القصد أن لا يرأس الخديوى مجلس النظار ، [ص ١٤٨] وأن تجعل ادارة الأوقاف نظارة . ولكن هذا التأويل غير منطبق على المعقول ، ولا يفيد فى المقصود . وقد علمت من ناشره أن مصدره غير موثوق به .

وعبارة المقطم ــ إن صحت ــ لا يمكن تأويلها إلا باحدى الطريقتين اللتين أسلفت بيانها . وربما كان القصد منها مجرد الإيهام ، حتى لا تتداخل المعية فى شأنها ! ويساعد على ذلك أنه لوح إليها فى عدد يوم الثلاثاء ، فى آخر عبارة كتبها بشأن الانتخابات ، وتفتح عيون الاحتلال لها ، وتسهرهم على مراقبتها ، ومنع كل تلاعب فيها . ويدل عليه أيضا غياب أغلب الذين يمكن أن يعول عليهم فى معرفة هذه الأخبار ، وأهم مصادرها .

خطر فى بالى أن رشدى إنما يغشنى بعض الشىء ! لأنه لا يزال يحذر منى ، ولا يبدى لى من الأخبار الا ما كان محرفا ! وهممت أن أكتب إلى راسم خطاب عتب ، ولكنى ترددت فى الكتابة ، خيفة أن يظن أنه مقدمة إسترضاء .

[ص ١٤٩]

نشر المقطم أن استورس يعود يوم الاثنين القادم . فوقع فى

(٣٢٧) يقصد الجورنال دى كير Journal du Caire

خاطرى أن أكاشفه بعبارة إذا[٣٢٨] لقيته ، لكى يساعدنى . ولكن يلوح لى أنه ربما كان القول له بعد مفاتحة اللورد أنسب ، حتى لا يكون هناك وقت لتمهيد عذر تخفى معه الحقيقة التى أريد الوقوف عليها .

إنى أريد أن أبتدىء اللورد بها ، لأرى ما يكون من جوابه الفورى ، فإن ذلك يدلنى على معنى كبير من إقبال وادبار ، واهتمام وانصراف .

٢٧ سبتمبر سنة ٩١٣

قابلت رشدى أمس . وبعد انصراف فتحى من عنده قال : إنه نُقل إليه أن المتهم فى قصيدة هجو الخديوى استشهد بك على أن حفنى بك قال أمامك : إنه أبدى رأيه فى تلك القصيدة بالضغط عليه . فقلت:لم يستشهد بى أحد على هذا المعنى ، وهو غير صحيح . والذى حصل أنى سألته عما إذا كان فهم من القصيدة عقب نشرها أنها موجهة ضد الخديوى ، فقال : لا ! فلمته على كونه لم يذكر هذه الواقعة فى تقريره أيضا،لواجب الذمة فقال: حسنا فعلت . وكذب ما بلغنا . ثم تحدثنا فى شؤون شتى ، ورويت له حكاية أمين أبى يوسف مع محافظ دمياط ونظارة الداخلية .

[ص ١٥٠]

قال لى راسم إن أمين يحيى وأباه اشتريا شركة الاعلانات ، والجرائد التابعة لها ، وهى : الريفورم[٣٢٩]،والبورس[٣٣٠] ،

(٣٢٨) فى الأصل : اذ .

(٣٢٩) La reforme

(٣٣٠) La Bourse Egyptienne لسان حال الجالية الفرنسية فى مصر .

١٧١٢

والنيل(٣٣١) ـ لكى تحمل حملة على كتشنر وسعيد . وأن ذلك سيظهر قريبا .

رأيت فى جريدة « الأفكـار » ، الصادرة أمس مسـاء ، ردا على عبارة المقطم ، قال فيها إنه لا يمكن أن يتنازل الخديوى عن سلطته إلا إلى نواب الأمة ، لأنه هو النائب عنها . فإذا لم يكن النظار مسئولين أمامه ولا أمامهم ، فأمام من يكونون مسئولين ؟

ولزمت بقية جرائد المعية والوزارة الصمت .

قال لى هلباوى بك أمس : إن مركز الوزارة متزعزع جدا ، وإن الانكليز فى مصر يجاهرون بـذلك ، ويسعـون فى عرقلة مسـاعيها ، وسيكون لهم نفوذ أظهر فى المصالح من الآن ، ويحصل ذلك بعد عودة كتشنر . وإن هذا العميد ساير الخديوى أول الأمر لضمـان الحاجـة منه(٣٣٢) بالنسبة لتداخله فى البلاد العربية ، وقد انتهت هذه المسألة الآن ، فانتهت مأمورية الخديوى عندهم . ولذلك بدأوا ينـاصبونـه العداء من تاريخ الاتفاق على هذه المسألة العربية(٣٣٣) . وكان يلوح لى شىء من هذا القبيل ، ولكن كان ينازعنى فيه مصطفى باشا كثيرا .

---

(٣٣١) Le Nil

(٣٣٢) قراءة تقريبية ، والمعنى ان كتشنر ساير الخديو فى البداية لحاجته إلى تدخله فى البلاد العربية .

(٣٣٣) أغلب الظن أن هذه المسألة العربية هى الحرب الإيطالية الطرابلسية ، التى كان موقف الانجليز فيها مخالفا لمواقف الوطنيين المصريين . ففى الوقت الذى كان الوطنيون يرون اعلان مصر الحرب على إيطاليا ، كان الانجليز حريصـين على حيـاد مصر ، حتى لا يـدفع اعـلان مصر الحرب على إيطاليا بحكم تبعيتها للدولة العثمانية ـ إيطاليا إلى مهاجمة الموانى المصرية ، ودخول انجلترا الحرب ضد إيطاليا لحماية احتلالها . =

وقد ردد رشدى هذه العبارة أمامى مرارا ، وهى[٣٣٤] أنه لا يبقى فى الـــوزارة إذا تـــرأسهـــا حشمت أو حلمى . وقـــال لى هلبـــاوى [ص ١٥١] إن ورق هذا الأخير ساقط عند الانكليز الآن ، وورق حشمت أسقط .

ويظهر - من قرائن الأحوال - أن مركز الوزارة غير ثابت ، ولكنى لا يمكنى أن أجزم باستمرار تزعزعه ، حتى ولا أنا متأكد من وجود هذا التزعزع ، رغما عما يؤكده الناس !

ويغلب على ظنى أن هذه أمانى الساخطين ، نسجوها حقائق . لأن سعيدا[٣٣٥] وبقية رفاقه فى يد كتشنر ، كحجارة الشطرنج فى يد اللاعبين ، ولا يجدون[٣٣٦] أطوع منهم لتنفيذ سياستهم . نعم إنه قد يوجد شىء من عدم الثقة فيهم ، ولكن من المؤكد أنه لم يكن لهم ثقة كاملة بغيرهم ، ولا وجه لاستبدال مشكوك بمشكوك !

ثم إن فى هذه الوزارة معايير لم توجد فى غيرها ، أولا ، أنها منتخبة بواسطة الخديوى ، وافتخـر كثيرا بهـا ، ثم انقلب عليها ، وجـاهر بالانقلاب ، وجاهر رئيسها بالانحراف . ثانيا ، أنها حاربت الحزب الوطنى محاربة شديدة ، حتى بددت شمله ، ومزقت روابطه ، وأخمدت

= وقد كان تأييد الخديو عباس حلمى لموقف انجلترا ، وعدم عـرقلته سياسة الحياد أمرا ضروريا لكتشنر لنجاح سياسة الحياد (أنظر : د . عبد العظيم رمضان : الجيش المصرى فى السياسة ١٨٨٢ - ١٩٣٦ ص ٩٠ - ٩٤) . وقد وقعت تركيا معاهدة « أوشى » مع إيطاليا فى أكتوبر ١٩١٢ .

(٣٣٤) فى الأصل : « وهو » .

(٣٣٥) فى الأصل : سعيد .

(٣٣٦) أى : الانجليز .

أنفاس الأحزاب ، وضيقت السبل فى وجوه الأحرار . ولا أظن أن مأموريتها انتهت من ذلك كله . زد على ذلك أنها كونت لها أنصارا كثيرين ، بما أغدقت من التحف والمزايا على المقربين منها . فكان من غير السهل اسقاطها . كل ذلك يحملنى على استبعاد اسقاطها . والله أعلم !

[ص ١٥٢]

---

٢٨ سبتمبر سنة ٩١٣

اخبرنى فتح الله بركات أن خليل بيك شاهين وعلى جاد الله قالا له : إذا كان الباشا يقبل الإنتخاب فإننا ننتخبه ! فقال : إنه يقبله ولكن لا يسعى إليه[٣٣٦م] .

حضر راسم[٣٣٧] أمس ، وجلس إلىّ حتى منتصف الساعة الواحدة بعد نصف الليل ، وتحادثنا فى شؤون شتى ، وأهمها ما حدث بينى وبين سعيد . وكان هو يدافع عنه دفاعا عاما ، بأنه حسن النية فى عمله . ولكنه لم يستطع أن ينقض حرفا مما أوردته . ولم أفهم منه سوى أن سعيدا[٣٣٨] متألم من زملائه ، حتى من رشدى ، وأنهم لا يستطيعون أن يسيروا معه ويتجاوزون (. . . .)[٣٣٩] كثيرا ، وأنه يبيت ليالى يقظا من كثرة الهموم والأحزان .

(٣٣٦م) هذه أول مرة يرد فيها ذكر لترشيح سعد زغلول نفسه فى الانتخابات . ولم يعلق عليها .

(٣٣٧) يقصد محمد راسم .

(٣٣٨) فى الأصل : سعيد .

(٣٣٩) كلمة غير مقروءة .

أشرت على فتح الله بيك أن يلين مع محب ، وأن يقبل وساطة أحمد باشا محمود بينهما . فامتثل ، وسيسعى أحمد فيه على ما يظهر .

أجد فى نفسى نوعا من الاطمئنان ، ولكن لا أدرى مصدره الا فى توهم(٣٤٠) أن ينجح واحد من الأمور التى فتحت أمامى أبوابها ، وهى :(٣٤١) وظيفة القنال ، أو العضوية فى الشورى(٣٤٢)، أو الرئاسة فيها ، أو فى الاستئناف - أو لأنى رضت النفس على الاكتفاء بما يسر الله من الرزق ، وعدم الانشغال بالمستقبل ، وترك الأمر فيه إلى الله . [ص ١٥٣] وهذا الأخير هو الذى يجب أن أقويه فى نفسى ، لأن غيره صعب جدا : فالخديوى عدو لدود ، وسعيد حقود ، وكتشنر رجل ملاعب ، وبين طباعنا تنافر ، فما أظنه يهتم بشأنى اهتماما يكسر معارضة الأولين . ولهذا أرى أن الأصوب أن أسعى لهما سعيا ، ولكن لا أعلق قلبى بهما ، وأفرض أن المساعى خابت فيهما ، حتى لا أكون فى قلق قبل معرفة أمر الله فيهما ، وفى حزن بعدهما. واليأس - كما قيل - إحدى (. . .)(٣٤٣) .

يخطر ببالى ، من وقت لآخر ، أن أدفع بعض الجرائد لأن تنوه بذكرى ، وتلفت الناس إلى انتخابى ! ولكن الناس لا يقرأون ، ومن قرأ منهم لا يهتم ، وإنما يهتم خصومى منهم بمعارضتى ، فأكون قد فتحت على نفسى بابا من الشر كان مقفلا ! فالأحسن دفع هذا الخاطر .

---

(٣٤٠) قراءة تقريبية ، والمعنى : احتمال أن ينجح سعد زغلول فى الحصول على احدى الوظيفتين اللتين فتحتا أمامه .

(٣٤١) قراءة تقريبية .

(٣٤٢) هذه أول مرة يفكر فيها سعد زغلول فى الحصول على احدى الوظيفتين اللتين فتحتا أمامه .

(٣٤٣) كلمة غير مقروءة .

وأظن أنه لا يحلو لى من العيش الا ما كان لدنا لا جافا ، ولا من الحياة الا ما كانت هادئة ، ولا من الوسط الا ما لا آحتاج إلى من حولى فيه ، ولا أصبو من الأعمال الا إلى ما لا مشقة فيه ، ولا يسعه عدو[٣٤٤] وربما كان هذا حالا من أحوال (. . .)[٣٤٥] ، ونتيجة من نتائج التقدم فيه . ولقد رأيت أن صحتى تقدمت ، ونفسى اطمأنت ، فلا أعمل على تأخير الأولى وإقلاق الثانية ، والحكمة فى الزهاد والرضا بالموضوع .

[ص ١٥٤]

يخطر ببالى أن أرحل عن هذا الوطن ، وأختار لى سكنا فى غيره ! ولكننى عاجز الآن عن تعيين هذا الغير ! وربما كان هذا الخاطر شهوة ، حتى اذا أرضيتها ندمت على ما فرط ، وحننت إلى وطنى حنينا يتعبنى الخروج منه ، ويشقينى الاحتباس فيه . فالأولى أن لا أمضى معه !

ولا أجد مسليا إلا إشغال النفس بقراءة أستفيد منها ، أو كتابة أقيد بها بما يخطر بالبال ، وليس بينى وبين الآخرة الا القليل ، ولا أعلم ماذا ألاقى فيها ، فلابد من انتهاز فرصة الحاضر ، والعيش فيه كما هو بدون شغل بالمستقبل .

صدر الحكم اليوم فى قضية المعارضة ، التى رفعها عبد الحليم المصرى ضد الحكم الصادر عليه فى تهمة قذفه الخديوى بقصيدة - بالبراءة . وبلغنى من بعض الذين حضروا الجلسة أن شهود الاثبات تلعثموا فى الشهادة ونال الخزى أهمهم ، وهو حفنى بيك ناصف . وأن المحكمة أعطت للمترافعين الحرية التامة فى القول والدفاع . وقال

(٣٤٤) قراءة تقريبية .

(٣٤٥) كلمة غير مقروءة .

الـريس بعد المـداولة : إنـه لا ينبغى لأحد أن يبـدى ، بعد النـطق بالحكم ، علامـة استحسان أو استقبـاح ، ومن فعل شيئـا من ذلك عوقب عليه عقاباً شديدا . ثم نطق بالبراءة .

وإنى أستحسن هذا الحكم ، وأعده أنسب بالخديوى من حكم الإدانة بالحبس ثلاثة أشهر،وهو مطابق للعدل ، [ص ١٥٥] لأن القول ، الذى لا يصح الحكم عليه بأنه قذف الا بواسطة أهل خبرة ، لا يعتبـر قـذفـا ، فـان شـرطـه أن يكـون مـوجبـا لـلاحتقـار أو للعقوبة(٣٤٦) ، وما لم يكن مفهوما لا يوجب شيئا من ذلك !

ولا أعلم موقع هذا الحكم من سمو الأمير ، ولكن القرائن تدل على أنه سيكون سيئاً ؛ لأن ديوان الأوقاف رفت الشاعر ، وحرمه من المعاش . ولأن شهود الاثبـات لم يعدلـوا عن القول بـأن القصد من القصيدة الهجو . والذى كانت أقواله أول الامر مبهمة فى هذا المعنى ، أزال هذا الابهام ، وأكد بأنه فهم من قراءة القصيدة قصد الهجو موجها لسمو الأمير .

ولا يبعد أن يشتد غضبه(٣٤٧) على رشـدى باشـا ، لأنه نـاظر الحقانية ، وربما كان يعلق أمرا كبيرا على وجوده فى القطر وقت نظر هذه القضية .

أخبرنى راسم أن فى نية الخديوى أن يعين نجيب باشا(٣٤٨) رئيسا للجمعيـة التشريعيـة ، وعثمان مـرتضى مكانـه ، وسيف الله باشـا مكانه . وكنت قد سمعت من قبل عن تعيين الثالث مكـان الثانى ،

(٣٤٦) قراء ترجيحية .

(٣٤٧) أى يشتد غضب الخديو .

(٣٤٨) إبراهيم نجيب باشا ، مدير عموم الأوقاف .

فجاءت رواية راسم مؤيدة لما كنت سمعته . غير أنه يقول انه لم يسمع روايته من سعيد .

٢٩ سبتمبر سنة ٩١٣

ان لـذة الحياة أن يكـون للانسـان أصدقـاء ، وأن يكون [ص ١٥٦] غنيا عن الناس . ولا يكون ذلك الا اذا كان قنوعا ، ولذلك قيل فى الأمثال : القناعة كنز لا يفنى .

مادام الموت يهـدد الأحياء ، وهـو لهم آخر ، فـلا ينبغى لهم أن ينزعجوا لمكروه يصيبهم ، أو يجوب بيوتهم ، كما لا يحسن لهم أن يسروا لمحبوب يوافيهم . والعاقل من عرف الدنيـا ، وأعد نفسـه لتغيرهـا وتقلب أحوالها .

إفعل المعروف لا تنتظر عليه جزاء ، والا طال انتظارك ، وفقدت صبرا .

أول من يتمنى موت الغنى وارثه ، فلا تكن غنيا ولك وارث .

الطامع فى الشيء فعلا يزهد عنه قولا ، من أحب شيئا ، أكثر من ذكره ، ولو بالتبرء منه !

أكثر الرذلاء يطعنون على الرذيلة !

اكتم سرك ، واكتم أنك تكتمه ! فان التظاهر بالكتمان إظهار لسوء الظن بالناس ، وفيه موجدة عليك لهم .

لا تعرض نفسك لسخط الناس عليك ، فان لا تفعل نـاصبوك العداء وقصدوا لإسكاتك ، كل مقصد .

أسوأ الناس من كان خيِّرا ويعرفه الناس بالشر ، وأشرهم من كان شريرا معروفا بالخير .

[ص ١٥٧]

أحسن فى احسانك بعدم المن به والتكره من فعله ، فان المن يبطله والتكره يضعف من أثره

لا تطلب معايب الناس ، واستر ما استطعت عوراتهم ، واذكر ما أمكنك محاسنهم ، واذا عرفت لك عداوة ، فادفع بالتى هى أحسن ، فاذا الذى عاداك كأنه ولى حميم .

إياك أن تنقص من أقدار الناس وتبخس ما عملوا . واستعن على عطفهم اليك بالاحسان لهم فى القول والعمل .

لا تعمل فى ضعفك عمل الأقوياء ، ولا فى قوتك عمل الضعفاء ، بل اعمل فى كل حال ما يناسبه ، والا داسك الأقوياء فى ضعفك ، وغلب عليك الضعفاء فى قوتك .

عامل الناس فى إعطائهم معاملة الأصدقاء ، وفى الأخذ منهم معاملة الأعداء ، تحقق أملهم فيك ، ولا تنتظر منهم أن يحققوا أملك .

من الناس قوم يتفكرون بعد الكلام ، ويتكلمون قبل التفكر ، فلا تركن الى قولهم ، ولا تعول على آرائهم .

كن تاجرا مع التجار ، وأول محسن بين المحسنين .

لا تنصح من لا يستنصحك ، فتغريه باستغفالك ، واستمراره فى غيته ،

حاسب نفسك آخر النهار على ما فرط منك فى أوله [ص ١٥٨]

فاذا كنت أسأت فتب واستغفر ، وإن كنت أحسنت فاستزد . واعزم أول النهار على فعل الخير ، واجتناب الشر .

عظم الناس ، ولا تطلب أن يعظموك ، وخير تعظيمهم[٣٤٩] الاحسان اليهم .

دارِ السفهاء ، ولا تعرض نفسك لسفههم ، لأنهم أقدر على إهانتك أكثر من قدرتك على عقابهم .

اذا كانت القوة محتاجة الى التخيل ، فان احتياج الضعف اليه أشد .

أحسن ميزان ترجع اليه فى معرفة عملك ، أن تنظر لمثله من غيرك فى نفسك ، فان شعرت به سرورا فافعله ، والا فاجتنبه .

قبل أن تحكم على غيرك فى تهمة ، افرض انك متهم بها ، وأنك أنت الجانى فيها ، ثم احكم بعد ذلك على غيرك بمثل ما كنت تحب أن يُحكم به عليك .

أنظر الى من تحتك فى القناعة تقنع ، والى من فوقك فى الفضيلة تستزد منها .

لا تنس أن تنصح نفسك كل يوم فى (. . .)[٣٥٠] .

اذا غضبت فلا تفعل حتى يسكن غضبك ، [ص ١٥٩] واذا رضيت فلا تعجل الى المكافأة قبل أن يستقر حال الرضا فى نفسك ، لأن العمل وقت الغضب يجاوز فى الأغلب الرأى ، والمكافأة وقت الرضا ربما صادفت غير أهل ، أو جاءت على غير حقيقية .

اذا مدحك مادح بما لا تعرفه أنت من قبل فى نفسك ، فاعتقد بأنه منافق يواريك ، ومخاتل يداجيك[٣٥١]،والمبالغة فى هذا الباب لا تختلف عن الاختراع .

---

(٣٤٩) قراءة تقريبية .

(٣٥٠) بياض فى الأصل .

(٣٥١) يداجيك أى يداريك .

خالف هواك الى عقلك ، ولا تعكس !

فِر من معاشرة اللاعبين والمغازلين وأهل الانهماك فى الشهوات ، فانهم يلوثون نفسك ، ويضعفون عقلك ، وسيجرونك الى ما يقضى على مالك ، ويفسدون حالك . فاجتنب معاشرتهم اجتنابك للجذام والبرص ، ولا يغرنك منهم ظاهر لطف ، وبادى ظرف ، فان تحت الظواهر الغرّارة بواطن ملْؤها الشر والخبث . اللهم ثبتنى على الفرار منهم ، واجعلنى من أعداء صحبتهم ، والبعيدين عن مجالسهم .

لا تُر ابنك منك إلا جهة الخير ، واجعل جهة الشر مجهولة عليه . إنه لا شىء يؤثر فى نفس الصغير أشد من عمل أبويه .

[ص ١٦٠]

٣٠ سبتمبر سنة ١٩١٣

لم تعلق الجرائد شيئا على الحكم فى قضية عبد الحليم المصرى ، ما عدا « جورنال دى كير » ، فانه تكلم عنه بأن الذين أشاروا باقامة الدعوى لم يحسنوا الشورى ، كأن الخديو موعود بعدم اخلاص النصح له ، لا فى القصائد ولا فى مسألة مريوط(٣٥٢). !

(٣٥٢) كان الخديو عباس قد ساق الحكومة إلى مساعدته فى إنشاء سكة حديد مريوط ، وكانت خاصة به ، وبعد احتلال إيطاليا ليبيا فكر فى سنة ١٩١٣ فى بيعها إلى شركة إيطالية لتمدها إلى جهة السلوم ، مع ما فى ذلك من التهديد الاقتصادى والحربى لمصر ، وتناول هذا التصرف أراضى تلك السكة ، رغم أنها غير مملوكة للخديو بل ملك للدولة المصرية . ولكن كتشنر اعترض على هذا التصرف ، فرضخ الخديو ، وسعى فى بيعها للحكومة المصرية ، وتمت الصفقة ، وامتلكت الحكومة المصرية السكة الحديد وأدواتها بمبلغ كبير (أنظر مذكرات

= محمد على علوبة : ذكريات إجتماعية وسياسية ص ٧٥ - ٧٦ ، المركز العربى للبحث والنشر ، ١٩٨٢) .

وقد أورد أحمد شفيق فى توضيح هذه القضية ، أن الخديو عباس حلمى كان قد أنشأ سكة حديد مربوط لاصلاح أراضيه الزراعية بغرب الاسكندرية ، وقدمت له مصلحة السكة الحديد بعض ما عندها من الأدوات المستعملة اللازمة لهذه السكة بثمن قليل .. وكذلك أرسلت له نظارة الداخلية جماعة من المحكوم عليهم بالسجن ليساعدوه فى مدها ، كما كان الخديو يشغّل رجال الحرس فيها .

وفى أوائل سنة ١٩١٣ ، أى بعد عقد الصلح بين الاتراك والطليان بثلاثة شهور ، وفى أثناء استمرار القتال فى طرابلس والبلقان ، أراد الخديو بيع السكة الحديدية ، لشركة انجليزية ، ولكنه وجد منافسا كبيرا هو البنك الايطالى ، فأمضى العقد مع البنك المذكور ، ورخص له بأن يمد هذا الخط لغاية حدوه طرابلس والسلوم . فذهب اللورد كتشنر فى الحال إلى السراى ، وأبلغ الخديو أنه باع أرضا ليست ملكا له وأنه لذلك يعد مسئولا شخصيا أمام الحكومة المصرية صاحبة هذه الأرض . فخاف الخديوى ، ووعد بإلغاء البيع ، وطلب بيع هذه السكة للحكومة ، فرفض اللورد أولا ، ولكن الخديوى وسط محمد سعيد باشا فى الأمر ، فوافق اللورد ، وتمت الصفقة فى ٥ مارس سنة ١٩١٣ بتسليم الحكومة السكة ، وقبضت الخاصة الخديوية ثمنها من الحكومة ، وقدرها ٣٩٠ ألف جنيه ، بحساب الكيلو متر ثمانمائة جنيه .

ولما علم كتشنر بأن الوسيط فى الصفقة هو يوسف صديق باشا ، رئيس الديوان الخديوى ، عزم على نفيه من مصر ، ولكن الخديوى عباس حلمى ، أسرع بفصله من رياسة الديوان الخديوى ، وعينه ناظراً لخاصته ، وأعطاه أجازة يقضيها فى أوروبا ثم يقابله فى باريس .

(أحمد شفيق : المرجع المذكور ص ٣٢٥ - ٣٢٦) .

زارنى أمس عزيز باشا كحيل ، وكنت متوقعا هذه الزيارة ، وفهمت منه أن الحكم بالاجماع ، وانه غير مثال بما يقال .

والذى يلوح لى ـ من غير أن يكون لى دليل عليه سوى خيالات ضئيلة هاربة ـ هو أن القضاة أكبروا[٣٥٣] شأن التشديد ، فلم يريدوا أن يحكموا به لأول مرة ، وخلافا للقانون وللذوق السليم ، ورأوا ـ من جهة أخرى ـ أن الحكم بالتأييد مغضب جدا ، ولا يرضاه الخديوى لنفسه ، ولا ترضاه الحكومة له ، فتحتمت البراءة .

ولا يبعد أن يكون لاقامة رشدى باشا فى العاصمة من الأسبوع إلى ما بعد النطق بالحكم ، علاقة بهذا الموضوع ، قصد بذلك أن يرى الجناب العالى شدة اهتمامه بالأمر ، ولكن ما كان هو ما أمكن . والمستقبل كشاف الغيوب .

أرانى غير قلق ولا مفكر كثيرا فى تحقيق شىء مما آمل ، وإنى أهنئ نفسى على ذلك ، وأرجو الله أن يقدّرنى على أن يصرفنى عن كل أمل من ورائه اذلال كريمة من كرائم النفس ـ خصوصا وما بقى من الحياة أقل بكثير مما مضى ، [ص ١٦١] وربما كان أقصر من ترداد النفس .

كان التحليل اليوم جيدا . وهو من شهرين كذلك . وقد أكلت أمس خمس منجات : ثلاثة فى الظهر ، واثنين فى المساء ، وبقيت ثلاث كبار . وقد كثرت الأرياح عندى على أثر ذلك ، والظاهر ان هذا لأن بعضها كان فى غير نضج .

من يوم أن أكلت هذه الفاكهة ، لم أر فى التحليل سكرا ، حتى يمكننى الآن أن أتأكد بأنه لا ضرر منها فى مرض السكر ، خلافا لأغلب ما نعرف من الفواكه ، وربما كانت نافعة لهذا الداء !

---

(٣٥٣) فى الأصل : أكبرت .

١٧٢٤

فى أول أكتوبر(٣٥٤)

أكلت أمس الظهر فتة ملوخية من العيش الأبيض الناعم المبروم(٣٥٥) مع جانب من الأرز ، وبلحتين ، وقليل من المانجو ، وعنقود صغير من العنب . وفى المساء ثلاثة منجات . وكان التحليل جيدا ! وكنت فطرت فى الصباح بفول أكلت منه الكفاية . فالحمد لله .

أحسست بميل فى الفكر الى مصالحة كل مخالف ، حتى محمد سعيد ، حتى الخديوى ! ولا يمنعنى من السعى اليه الا عدم الوثوق باخلاص الاثنين ، أو الشك فى جدوى المسعى . [ص ١٦٢] وأرجح أن أسير على النهج الآتى : أفاتح كتشنر - فى زيارة السلام أو بعدها(٣٥٦) - وعند غلبة الظن على الأقل بوصول خطاب مصطفى اليه . فان رأيت منه اقبالا ، عطفت على سعيد ، حتى لا تكون منه معارضة إن لم تكن منه مساعدة . وان لم أر منه الاقبال اللازم ، نظرت فى الأمر ، فان كان مطلقا انطلقت الى سبيلى ، ووليت وجهى شطر من لا يخيب رجاء ، ولا يرد طالبا . وان كان نسبيا(٣٥٧) فعلت على ما يقتضيه .

على أنى اذا فعلت ذلك ، فلا يكون الا قضاءً لحق علىَّ لنفسى ، فان نجحت ، فبها ونعمت ، وان كانت الأخرى ، فوفاء الحق راحة ضمير واطمئنان خاطر .

---

(٣٥٤) فى الأصل : أول نوفمبر ، ولكن السياق يدل على أنه أول أكتوبر .

(٣٥٥) أى العيش الفينو .

(٣٥٦) قراءة ترجيحية .

(٣٥٧) أى لو كان عدم الاقبال من جانب كتشنر على فكرة زيارة السلام نسبيا .

أعوذ بالله من الشهوة اذا غلبت ، ومن الطمع اذا اتسع ، ومن النفس اذا غفلت عن نهامة البدن ، ومن العقل اذا سهى عن الآخرة . لقد مات آباؤ نا ومن قبلهم ، وسنموت موتهم ، وما هى الا أنفاس نرددها ، وأوقات نعددها ، فلا نكدر صفونا فيما بقى ، ولنعش بلذة الرضا بما نملك ، والزهد فيما لا نملك ، والزهد نوعان : أن تنصرف عن الشىء المطموع فيه عادة ، ولا تلتمسه بوسيلة ، ولا ترغب فيه بحيلة ، ولا تتوجه إليه بعمل ولا فكر ، وهو أكمل النوعين ، [ص ١٦٣] ولكنه أليق بالفانين فى الآخرة ، المنقطعين عن الدنيا . والثانى ، أن ترغب فى الشىء رغبة عقل ، لا رغبة شهوة ، فاذا وصلت إليه بالسعى المشروع ، والوسيلة المحمودة ، استعملته فى الخير الذى تريد . وإن لم تحصل عليه فلا يمس قلبك حزن ، ولا يأخذك بقوة غم ، بل تكون كرسول بلّغ رسالته ، وما عليه من العاقبة !

فى الأمم العتيقة تقل الفضائل الاجتماعية ، وهى التى يعبر عنها بالتواصل - أى الأخلاق التى ينتفع الغير بها - وتكثر الصفات التى ترجع إلى محبة الذات . وكل يشتغل لفائدته غير مهتم الا بما يفيده خاصة . فى هذه الأمم يكون الفاضل منبوذا دائما من أصدقائه والجماعة ، فيقل الأولون ، أولا يكونون،وتكثر المعارضة فى الأعمال التى يباشرها . ذلك بأنه لا ينظر لمصلحة الأفراد ، بل لمصلحة الجماعة ، التى قل من يفهمها[٣٥٨] ، وكثر من يعارضها ، لأنها تخالف كل مصلحة فردية . فيكثر شاكوه ، ويقل شاكروه ، ويصبح ملوما من الأغلبية ، ملعونا على لسان الأكثرية . أما من لم يشتغل بالمصلحة العامة ، فكل الذين انتفعوا منه باجراء المصلحة العامة من أحزابه ومن أنصاره .

---

(٣٥٨) فى الأصل : « قلمن » ، بدلا من « قل من » .

[ص ١٦٤]

فالعامل للمصلحة العامة خادم لمخدوم غير معروف فى هذه الأمم يحترمه ، ولا شعور بفائدة عمله ، فيعاق . ومصلحة الكل لا تتفق مع مصلحة كل فرد على حدة ، وحينئذ يكون المصلح عدواً لكل من وقفت المصلحة العامة ضد المصلحة الخاصة ، ويكونون عوناً عليه لمن يعمل لهذه المصالح .

ولا ينجو المصلحون من شر المصلوحين الا فى الأمم الحية ، التى تشعر بنفسها ، وتفرق بين مجموعها وأفرادها ، أو فى الأمم التى يهبُ الله المصلحين فيها قوة تجذب اليهم الناس ، وتعطفهم عليهم .

أول أكطوبر سنة ١٩١٣

لا يخلو الحال من أحد الأمور الآتية

إما أن يقول :[٣٥٩] إن هذه الوظيفة مالية ، ولا كفاءة لك فى الأمور المالية ـ فالجواب أنها لا تتطلب كفاءة أكثر من كفاءة ناظر المالية . على أنى ـ فيما أظن ـ أن الذى كان يشغلها لم يقدم محاسبات عن عمله .[٣٦٠]

وإما أن يقول إنه ترشح لها أحد آخر ، وتم له الأمر ! ـ فلا كلام بعد ـ الا أن أكون على ذكر منه فى وظيفة أخرى[٣٦١] . [ص ١٦٥]

(٣٥٩) يقصد : كتشنر .

(٣٦٠) يقصد سعد زغلول بهذه الوظيفة ، وظيفة شركة قنال السويس .

(٣٦١) أى أن يذكرنى فى وظيفة أخرى .

وفى هذا الرجاء ارتباط لا تُعرف نهايته ، على أنه لا يكون ارتباطا(٣٦٢) غير قابل للانفكاك ، فيجوز أن يُفك اذا وُجد ما هو أحسن منه منجِزا .

وإما أن يقول : إن الحالة صعبة ، ولم يحن الوقت لمفاتحة الخديوى فى شأنك ! - فيقال له : إن همتك فوق كل همة ، وتُذلل كل صعب .

وإما أن يقول: سننظر فى الأمر ! - فيقال : إننا نعتمد على كرمك !

وإما أن يقول بأنه ليس فى الامكان ! - وهو ما أتوقعه صريحاً أو ضمناً .

٢ أكطوبر سنة ٩١٣

اشتد المرض أمس مساء على مدام مصطفى باشا ، وتأخرت ابنتها(٣٦٣) عندها . فذهبت اليها فى نحو الساعة الحادية عشرة(٣٦٤)، ووجدتها أصيبت بمغص ثم قيئوها وشربوها ، فخرج منها شيء يشبه الدم ، وارتاحت بعد ذلك ، فعدت .

نمت أول الليل نوماً فى راحة ، وتيقظت آخره ، ثم لم أنم الا نوباً (٣٦٦).وتيقظت فى نحو الساعة التاسعة . وكان التحليل جيداً ، مع أنى أكلت فى الظهر عنقودا من العنب فيه ١٥ حبة ، وثلاث منجات . وفى المساء منجتين ، وثلاث أصابع ضولة كرونب مع رز [ص ١٦٦] فأحمد الله تعالى .

---

(٣٦٢) فى الأصل : ارتباط .

(٣٦٣) يقصد : صفية زغلول .

(٣٦٤) فى الأصل : الحادية عشر .

(٣٦٦) أى نوبة بعد نوبة ، أو حصة بعد حصة .

وأغلب ما أفتكر فيه آناء الليل وأطراف النهار ، ما يكون من كتشنر معى ! وعندما أستحضر كل ما رأيته منه ، يئست من مساعدته : فإنه لم يظهر لى أقل انعطاف من يوم أن تقابل - فى نوفمبر - مع الخديوى المقابلة الثانية ، وأشار - فى أثناء محادثة بعد حادثة محرم باشا - الى أنى غير صادق ، إشارة خفية ! ثم عمل على عدم مقابلتى ، وامتنع عن أن يعطينى رأيا فى الاستعفاء وفى صيغته ! وأرسل الىّ مع المستشار - بعد الاستعفاء - رافضا ما طلبته من التعويض ، بحجة أنى أتيت بشىء منكر فى مسألة محرم ، وأنه هو وعدها علىّ ، وهو المؤاخذنى بها ! ولم يحضر لزيارتى الا بعد أن ألفتته اليه نازلى خانم ، ولم يذكر لى فى أثنائها ، ولا عند ردها اليه ، شيئا يطيب خاطرا ! ثم لم يدعنى(٣٦٧) - كعادته - الى وليمته ، كما دعا(٣٦٨) غيرى ممن خرجوا معى ! وزرته مرة فى مناسبة رسمية ، فأرسل رد بطاقة الزيارة مع ساع ! وكان وعدنى بأن يرسل الىّ نسخة من مشروع قانون التركات ، لأرسلها الى مصطفى باشا فهمى حسب وعده لى ، فلم يرسلها ، واستفهم من منزله(٣٦٩) عن عنوانه ، ولم يرد الاستفهام منى !

كل ذلك يدل دلالة قاطعة على أن الرجل لا عناية له - على الأقل - بشخصى ، إن لم يكن فى نفسه شىء منى ! [ص ١٦٧] وما يكون لى - مع قيام هذه الأحوال - أن أطلب منه مساعدة ، لأنى لا أنالها . ومع ذلك فانى سأقدم عليه ، لعل أن حادثة محرم فى شراء الدائرتين الى محجورة(٣٧٠) باسكندرية بأثر من مساعيه ، تكون غيرت من فكره ،

---

(٣٦٧) فى الأصل : يدعونى .

(٣٦٨) فى الأصل : دعى .

(٣٦٩) أى : من منزل مصطفى فهمى باشا .

(٣٧٠) والمقصود بالمحجورة هى صالحة هانم ، أرملة البرنس محمد إبراهيم . (أنظر قصة حسين محرم فى هذه المذكرات ، كراسة ٢٠)

وألانت من تصلبه ، ولكى لا يكون لشهـوته عـلى عقله من حجة ، وزيادة عن ذلك مسوغا لى أمام نفسى أن أسلك سبيلا آخر(٣٧١) .

بلغ ما دفع لأحمد من مصاريف شهر أغسطس ٥٤٠٠ قـرش ، ويبلغ ما سينصرف فى الداخل ١٨٠٠ قرش ، فيكون المجموع ٧٢٠٠ قرش ، واذا أضفت الى ذلك أيضا مصاريف منزلية (٣٧٢) ١٢٠٠ قرش ، يبلغ المجموع ٩٠٠٠ قرش، وهو مبلغ مقدور إذا بلغ مع الكسوة مبلغ مائة جنيه !

٢ أكتوبر سنة ٩١٣

فى نحو الساعة الخامسة ، توجهت مارا بالوكالـة البريـطانية الى الجزيرة ، فرأيت أن أسأل فى مرورى عن اللورد . وقد كنت قرأت فى بعض الجرائد أنه وصل بعد الظهر . فقيل إنـه وصل . فـدخلت ، وانتظرت برهة ، واذا [ص ١٦٨] بياورانه أقبل ، فقادنى اليه ، وقد كان جالسا فى الترسانة(٣٧٣) مع عبد الخالق مدكور،فاستقبلنى استقبالا حسنا ، وتكلم فى القطن ، وجودة محصوله ، وارتفاع أسعـاره . ثم انتقل الى الانتخابات ، فتكلم فيها كـلاماً طـويلاً عـريضاً استغـرق المسافة كلها ، وكانت تقرب من الساعة .

ومحصل كل مـا قال إنه يجب على الشعب المصـرى أن ينتخب

(٣٧١) يقصد سعد زغلول هنا تبرير محاولته مع كتشنر بأن فشلهـا سيكون مسوغا له بسلوك سبيل آخر . وواضح أن المأزق الذى وجـد سعد زغلول نفسه فيه بعد الاستقاله ، ومحاولتـه الخروج منـه ، دفعه إلى التفكير فى وسائل للخروج منه لا تتفق مع ما طبع عليـه ، ولذلـك يحاول إيجاد المبررات لهذه الوسائل .

(٣٧٢) وقد تقرأ « نثرية » .

(٣٧٣) يقصد : التراس terrasse أى : الشرفة .

للجمعية الجديدة رجالاً من ذوى الأفكار المعتدلة ، والذوق السليم ، الذين لا يراعون فى إبداء أفكارهم الا مصالح صغار الناس وعامتهم ، ولا تأخذهم فى الحق لومة لائم؛ولا ترتفع حرارة رؤوسهم الى حد أن تحملهم على الطيش فى الآراء ، والمعارضة فى المشروعات النافعة معارضة بغيضة عمياء خالية من العقل .

فان تألفت الجمعية من مثل هؤلاء الرجال ، أمكن أن تفيد البلاد فائدة قليلة ، [ص ١٦٩] لا بالنسبة لأن يكون لصوتها نفوذ فقط فى القوانين ، بل وفى غيرها من أمور الحكومة . أما اذا ضمت فى صفها المشاغبين (٣٧٤) ورجال الأحزاب ، واتبعوا فى الشورى الأهواء وميول أحزابهم ، فان البلاد لا تجنى من ورائهم الاشرا . وأقل ما يترتب على خطتهم أن يقفل الباب الذى فتح للأمة فى وجهها .

ثم قال(٣٧٥) : وإن الأحزاب شر على البلاد ، وإنى مسرور من أن الأمة عرفت ضررها ، وابتعدت عنها ، واستهجنت فكرة تأليف ما يقوم على أنقاض ما اختفى منها . وزاد سرورى أن هذا الاستهجان بدا(٣٧٦) منها وقت أن كنت غائبا عن مصر ، حتى لا يقال إن لى يدا فيه يسوق المستنكرين له الى الاستنكار . وقد لاحظت ذلك الى السير ادوارد جراى فى حديثى معه !

---

(٣٧٤) فى الأصل : المشاغبون .

(٣٧٥) فى الأصل : قال . وأضفنا : « ثم » .

(٣٧٦) فى الأصل : بدى .

[ص ١٧٠]

ثم قال(٣٧٧) : ولابد أن يفهم المصريون أن الانجليز اذا تخلوا عنهم فلابد أن تستولى عليهم دولة أخرى ! وأن الانكليز خير لهم من غيرهم !

قال : وإن القانون الجديد قد وسع من حقوق الشورى ، وأعطى للجمعية حقا عظيما جدا أنشأته لهم ، حتى يتمكنوا من وضع القوانين النافعة ، وحمل الحكومة على قبولها ـ وهو ذلك الحق الجليل : حق اقتراح القوانين .

وإن الأهالى يجب أن يعرفوا أنى سهلت عليهم الانتخاب ، بأن جعلت لكل خمسين منهم حقا فى أن ينتخبوا واحدا منهم ـ وهى فكرة قوبلت فى لوندره بمزيد الاستحسان .

وإنه سمع من بعض العارفين بالأحوال أن الناس مهتمون بالانتخاب الى حد أنه أكد له بأن لا واحد من أعضاء الشورى يمكن أن يتجدد انتخابه [ص ١٧١]فى الجمعية الجديدة . ذلك بأن الناس يشعرون الآن بحريتهم ، وبأنهم يستقلون فى الانتخاب هذه المرة عن العُمد ، إذ كان القانون القديم يحتم أن لا يُنتخب عن البلد الا واحد ، فكان هو العمدة ! أما الآن فأصبحت البلد تنتخب أكثر من واحد ، بل عددا وافرا . فهؤلاء المندوبون الناخبون سيكونون مستقلين عن العمد ، وحينئذ لابد أن ينتخبوا غير من كانوا ينتخبون لغاية الآن ! وقد وافقه مدكور على كل ذلك .

(٣٧٧) أضيفت : (ثم) .

ولكنى قلت له : إن الذين فى الانتخاب لينقسمون الى قسمين : قسم(٣٧٨) الذين يريدون أن يكونوا أعضاء فى الجمعية ، وقسم(٣٧٩) الذين لهم حق الانتخاب ، ولا يريدون أن ينتخبوا منهم لعلة أو لأخرى. فاما هؤلاء فغير(٣٨٠) مهتمين بالانتخاب الا قليلا جدا .

وعارض [ص ١٧٢] هنا مذكور ، فقال : إن الكثير مهتمون بالجمعية ، وأما الأولون فمهتمون ، والمنافسة بينهم حادة . وفى البلاد(٣٨١) يمكننى أن أؤكد بان الانتخاب فى الدرجة الأولى لا يخرج فى كل بلد عن رأى عمدتها ، والمندوبون الناخبون لا يخرجون عن رأيه أيضا فى انتخاب عضو الجمعية ـ وهذه حقيقة أنا متأكد منها كل التأكيد ، ولا يمكن أن تجرى الانتخابات كما ينبغى الا اذا امتنع التداخل فيها ، فاذا أمكن ذلك لضمنت أن يكون فى الجمعية رجال يمكن الاعتداد بهم .

وقد طالت المناقشة فى ذلك ، وتخلل كلامه(٣٨٢) الاشارة الى أنه أوقف الانتخاب منعا للمداخلة . وقلت : إن حق الاقتراع ليس جديدا ، بل كان قديما ! فاضطرب ، [ص ١٧٣] وعلت وجهه الكآبة ، فقلت : لا العفو ، إنى ظننته أمرا آخر ، حقيقة إن هذا الحق جديد . وكان مذكور يوافقه . وما زلت أبين مزية هذا الحق حتى اقتنع

---

(٣٧٨) فى الأصل : « ان الذين فى الانتخاب لينقسمون إلى قسم » ، وقد عدلنا العبارة ليستقيم المعنى .

(٣٧٩) أضفنا : « قسم » .

(٣٨٠) أى الأخيرين .

(٣٨١) يقصد : فى الأقاليم .

(٣٨٢) أى كلام كتشنر .

بأنى كنت خالطا(٣٨٣) ، وانشرح صدره من الموافقة على رأيه بعد المعارضة . وكنت أيضا اعترضت على قلة عدد الناخبين للمندوب الناخب ، ولكنى لم أطل فى المعارضة خشية الإعنات .

وقال إنه أشار على محمد سعيد أن ينشر منشورا للذين سقطوا من القيد وأهملوا غلطا ، أن يعيدوا قيدهم ، ولو مضت المدة عليهم ، رأفة بهم ، وحتى لا ينسب للحكومة أقل غرض . فقلت : إن هذا ضد القانون ! ثم وافقت بعد قليل خشية الإعنات أيضا .

[ص ١٧٤]

وقلت : إن عقلاء المصريين يرون بلا شك أنه - اذا كان لابد من تداخل أجنبى فى أمورهم - فهم يفضلون تداخل الانكليزى على غيره .

وبعد كلام طويل فى هذه المعانى وأمثالها ، نهض قائما . وتخلفت عن الخروج ، وقلت له - بعد انصراف مذكور - إنى أريد أن أعرض عليك مسألة ! فقال :افعل . فقلت :وظيفة« أوليفييه »!أريدأن أرشح نفسى لها . قال : نعم ، إنها خلت من بضعة أيام بموت صاحبها ، وكنت ليلته عند يعقوب أرتين ، لأن المراد تعيين رجل يكون ذا معارف مالية فى مثل هذه الأمور ، وهو يملأ(٣٨٤) هذه الوظيفة ، أليس كذلك ؟ قلت : ليس لى أن أطعن فيه ، قال : ولكن الأمر لم يتم بعد ، وسأفعل جهدى .

قلت : إن لم يمكن عمل شىء فى هذه المسألة ، فإنى أكون شاكرا

(٣٨٣) قراءة تقريبية ، وقد تقرأ : « غالطا »

(٣٨٤) فى الأصل : « يملء » .

اذا فكرت فى أخرى ، [ص ١٧٥] والغرض أن لا أكون منسيا ، وأن أكون على البال ـ نعم إنى أخطأت فى الماضى ، ولكن ـ فقال : سأبذل جهدى . قلت : إنى لم أختر هذه الوظيفة ـ مع ما فيها من التغرب ـ الا لبعدها عن الحكومة ، وعدم تعلقها بالخديوى . فضحك ، وكرر أنه سيبذل جهده .

ثم قال : أين الآن مصطفى باشا فهمى ؟ فقلت : إنه فى نابلى ، وسيعود فى ٢٠ الشهر الحالى . ثم قال : ماذا تقول فى توقيف الانتخابات ؟ فقلت : إنها ضربة معلم ، وقد أوقفت كثيرا من المفاسد . فقال : صحيح ؟ قلت : نعم . فقال : إنهم يرشحون لهذه الوظيفة أيضا يوسف صديق ! ـ قالها بطريقة استخفاف(٣٨٥) . قلت وهذا ايضا ؟

نشر المقطم أن اللورد كتشنر سلم على محمد سعيد سلام الصديق المشتاق لصديقه المسرور بلقائه .

[ص ١٧٦]

٤ أكتوبر(٣٨٥م)

نشر جورنال « الأهالى » من منذ يومين أو ثلاثة ، جملة قال فيها : إن الحكومة كلفت أحمد زكى باشا(٣٨٦) أن يبحث مسألة القنال ، فقدم مذكرة بأنه بعد تعيين أوليفى بثلاث سنين رغب نوبار باشا أن يعين فيها مصريا ، فلاحظت شركة القنال أنه يلزم أن يكون الذى يشغلها ملما

(٣٨٥) أضفنا كلمة « قالها » لسلاسة العبارة .

(٣٨٥م) فى الأصل : ٤ نوفمبر ، ثم شطبها سعد زغلول بخطه ، وكتب ٤ أكتوبر .

(٣٨٦) أحمد زكى باشا ، سكرتير مجلس النظار .

بالقوانين ، فأهمل نوبار باشا الطلب لعدم وجود مصرى توَفر فيه هذا الشرط . (٣٨٧)

يظهر لى من هذا ، ومما سمعته من كتشنر إن المسئلة لم تتم ، ومن كون رشدى لم يرتح لإخباره بأنى فاتحت اللورد فيهاوبأن مصطفى باشا ربما يكاتبه فيها ـ أن أنصار يوسف ، أو الذين يريدون ابعاده ! أرادوا أن يبحثوا عن وسيلة يتوسلون بها الى دفع ترشيح أرتين (٣٨٨)،فعمدوا

---

(٣٨٧) كان اتفاقا ١٨٥٤ ، ١٨٥٦ يقضيان بأن ينوب عن الحكومة المصرية فى مجلس إدارة شركة القنال مندوب مصرى يتقاضى من خزينة الشركة مرتبا قدره ثلاثون ألف فرنك . وفى سنة ١٨٦٥ – أى بعد تعيين إميل أوليفيه ، وهو وزير فرنسى سابق ، ممثلا لمصر ! أراد نوبار باشا أن يستبدل به رجلا مصرياً قحا ، وكان غرضه خدمة شخص معين ، وكان من سوء حظه أن من رشحه كان من خريجى المدارس الابتدائية فقط ! فلقى الاعتراض من رئيس شركة القنال وبعض أعضائها ، وأبلغوا نوبار باشا أن هذا الممثل يجب أن يكون عارفا بالقوانين الدولية ، فاقتنع نوبار باشا ، وأهمل المسألة المصرية . ولكن مع تزايد الوعى الوطنى ، لم يكد أوليفيه يتوفى حتى علت الأصوات الوطنية بتعيين مصرى مندوبا لمصر فى شركة القنال . (أنظر الأهالى فى ٢ أكتوبر ١٩١٣) ومن هنا فكر سعد زغلول فى ترشيح نفسه لهذه الوظيفة لكى يحل أزمته المالية من جهة ، ولكى يحل مصرى محل فرنسى فى هذه الوظيفه التى هى من حق المصريين .

(أنظر الأهالى فى ٢ أكتوبر ١٩١٣)

وقد كانت جرائد الأهالى ومصر والمؤيد من الصحف التى طالبت بتعيين « مصرى حقيقى » فى هذه الوظيفة ، بعد أن أمضى فيها إميل أوليفييه ٤٦ سنة !

(الأهالى فى ١٩١٣/٩/٢٧)

وفى الأصل : « فاتحت اللورد فيها ولا بأن مصطفى باشا » ، وقد حذفنا « ولا » من العبارة .

الى[٣٨٩] هذه الوسيلة . ويجول بوهمى أنه اذ كان الأمر كذلك ، ربما نجحت ، حيث أن اللورد لا يريد تعيين يوسف ، فاذا تعطل تعين أرتين ربما تم الأمر لى ! والله أعلم !

[ص ١٧٧]

فى يوم ٢ أكتوبر [٣٩٠] عاد لورد كتشنر ، وفيه صدر الأمر بتجديد ميعاد الانتخاب الأول فى يوم ٢٦ أكطوبر واذا أضفنا الى ذلك ما كان من توقيف الانتخاب باشارة منه ، والخديوى موجود من غير بيان سبب ـ رأينا آن هذه الأمور مقصودة، وربما كان الغرض منها مقابلة التوقف عن إمضاء القوانين النظامية[٣٩١] بما يماثله .

نشرت جريدة المقطم اليوم أسماء جميع الذين زاروا الوكالة البريطانية أمس لتهنئة اللورد كتشنر بالعودة ! وهى أول مرة حصل هذا النشر بالصفة المذكورة .

كذبت هذه الجريدة خبر « الجورنال دوكير » فيما يتعلق بتعيين هذا اللورد سفيرا لدولته فى باريس ، وقالت عن تعيينه حاكما للهند بأن هذه إشاعة كان رددها مكاتبه[٣٩٢] فى لوندرة من منذ زمن ، وأنها سابقة أوانها ، لأن حاكم الهند الحالى لا تنتهى مدته الا بعد سنين من الزمان . وهذا يدل على أن للخبر صحة ، خصوصا وقد قيل إن الحاكم المذكور يريد الاعتزال قبل انتهاء مدته لمرضه . والله أعلم .

---

(٣٨٩) فى الأصل : على .

(٣٩٠) فى الأصل : نوفمبر ، وهو خطأ . وقد ارتكب سعد زغلول هذا الخطأ مرارا ، وكان يصحح بعض التواريخ بالشطب على « نوفمبر » وكتابة « أكتوبر » . ولكنه نسى بعض التواريخ الأخرى .

(٣٩١) أى توقف الخديو .

(٣٩٢) أى : مراسله .

[ص ١٧٨]

ذكــرت الجرائــد خبر اكتشــاف مؤامرة ضــد كتشــنر فى المنوفية(٣٩٢م) . ويظهر لى من تكرر اكتشاف المؤامرات أنها مفتعلة ، بقصد الإرهاب ، حتى يتمكنوا من فعل ما يريدون ـ خصوصـا ضد الأحزاب .

(٣٩٢ م) هذه الكلمة تقرأ على وجهين : البندقية والمنوفية . وبـالنسبة للقراءة الأولى، فان اللورد كتشنر كان ، قبل عودته إلى مصر ، فى وطنه انجلترا ، وعند عودته إلى مصر مر بباريس ، حيث اجتمع بوزير خارجية فرنسا ، ثم سافر إلى روما ، فالبندقية ، حيث غادرها يوم ٢٨ سبتمبر على الباخرة شلزويج ليصل إلى الاسكندرية يوم ٢ أكتوبر (الوطن فى ١٩١٣/٩/٣٠) .

وبخصوص ما أورده سعد زغلول من أن الجرائد ذكرت خبر اكتشـاف مؤامرة ضـد كتشنر فى البنـدقية ، فقـد اطلعت عـلى جرائد : الأهـالى ، والوطن ، والمؤيـد ، والمحروسـة ، ومصر ، والأفكار ، فى شهرى سبتمبر وأكتوبر سنة ١٩١٣ ، للاطلاع على تفصيلات هذه المؤامرة ، ولكن لم يرد فى أى منها ذكر لها . ولست أدرى أين قرأ سعد خبر هذه المؤامرة ، التى لابد أن تهتم بها كافة الصحف المصرية بالضرورة ، على نحومـا كانت تهتم بتحـركات كتشنر منذ مغادرته انجلترا إلى فرنسا فايطاليا فمصر ؟

على أن هارولد ويلز Harold Wheeler يروى فى كتابه : « قصة اللورد كتشنر » أنه كانت هناك مؤامرة لاغتيال كل من الخديوعباس حلمى واللورد كتشنر ومحمد سعيد باشا ، وقد اكتشفت فى صيف عام ١٩١٢ ، وأن السلطات ألقت القبض على ثلاثة من المتآمرين ، وكان أحدهم صحفيا على صلة بجـريدة « اللواء » . وقـد تعرف الكابتن فيتزجيرالد ، باور اللورد كتشنر على رجل آخر رآه يتردد

من عجب مـا نشاهـد أن اللورد كتشنر يقـول لكل زائـريه من الأهالى ، إنه يريد أن يكون الانتخاب حرا ، وأن الفلاحين ينتخبون من يرون فيه اللياقة التامة للنيابة عنهم من غير أن يكون لأحد ما تأثير على اختيارهم.ويقول : إنهم لو أحسنوا الاختيار ، ولم ينتخبـوا ذوى الأفكار الثائرة ، والعقول الهائجة ، مثل الصوفانى ـ كما قال لفتح الله بركات ـ ومثل لطفى السيد ـ كما قال لى ـ وكغيرهما مثل ما قال لسوانا- اذا فعلوا ذلك كان لهم من الجمعية التشريعية هيئة نيابية صحيحة ، تُحترم آراؤ ها ، وتتولى النظر ، ليس فى القوانين فقط ، بل فى غيرها من أهم مهام الشؤو ن والأحوال . وقيل إنه يقابل المديرين واحدا بعـد

= كثيرا حيثما يكون اللورد كتشنر موجودا . وقد عقدت محاكمة لهؤلاء انتهت إلى الحكم على رئيس العصابة بالأشغال الشاقة لمدة خمسة عشر عاما ، وحكم على الآخرين بالسجن لمدة ١٥ عاما .

وقد ذكر هارولد ويلر أنه عندما اكتشفت المؤامرة كـان اللورد كتشنر على وشك مغادرة القطر إلى انجلترا فى بداية شهر يوليو . وأن الصحافة الأجنبية لاحظت عنـد وصول اللورد كتشـنر إلى دوفر أن سلطات البوليس والمخابرات اتخذت احتيـاطيات خاصة . وقـال هارولد ويلر إن اللورد عندما زار باريس زار الخديو عباس ثم سافر إلى البندقية حيث أجرى محادثات مع مستر أسكويث Mr. Asquith رئيس الوزراء البريطانى ، الذى كان يقضى أجازة قصيرة فى البندقية . ثم عاد إلى مصر بالباخرة شلزويج : Harold. F. B. Wheeler The Story Of Lord Kitchner, Edinburgh 1924

ومن هذا العرض نـرجح أن الكلمـة كانت « المنـوفية » وليست البندقية ، لأن المؤ امرة اكتشفت فى مصر لا فى البندقية وفقا لها رولد ويلر . مع ملاحظة أن عام ١٩١٢ الذى أورده « ويلر» فيه خطأ ، وأنه كان ١٩١٣ على الأرجح ، لأن الرواية التى أوردها عن رحلة كتشنر ، خصوصا عودته بالباخرة شلزويج ، تتعلق برحلة عام ١٩١٣ .

واحد ، بدعوة منه ، ويعطى لهم التنبيهات اللازمة . ولم أقف لغاية الآن على نوع هذه التنبيهات .

[ص ١٧٩]

ذهبت الى رشدى ، فوجدته خارجا الى اللورد ، وكان مهتما جدا ، ووعدنى بأن يمر بى الليلة ، ونبه على خادمه بأن يجعل عبد الخالق باشا ينتظره حين قدومه . وعلمت من شكرى أن هذا توجه اليوم مساء الى إسكندرية ، وان سفره ربما كان لمسئلة جمل (٣٩٣) سرقة رجال الخاصة من قاسم باشا مراد ، وحفظت الدعوى محاباة ، ويراد الآن اقامة دعوى البلاغ الكاذب ضد المبلغ ـ هذا ما قال شكرى باشا .

والذى يظهر لى من قرائن الأحوال وشواهد المقال ، أن هذا الرجل(٣٩٣) يريد أن يجعل الناس أحرارا له على غيره(٣٩٤) ، والا كانوا خائنين .

واحس أن فيه هشاشة وبشاشة أزيد من الأول ، وربما كان يريد بذلك أن يمتلك قلوب الناس قبل رحيله .

يوم ٤ أكطوبر سنة ٩١٣(٣٩٥)

حضر رشدى باشا فى نحو الساعة العاشرة ، وقال إنه فاتح كتشنر

(٣٩٣) قراءة ترجيحية .

(٣٩٣ م) يقصد : كتشنر .

(٣٩٤) يقصد : تحرير إرادة الفلاحين لصالحه ضد الأعيان .

(٣٩٥) كتب سعد زغلول فى الأصل : ٤ نوفمبر ، ثم شطب نوفمبر وكتب أكتوبر سنة ٩١٣ . ونلاحظ أن سعد زغلول خلط بين نوفمبر وأكتوبر منذ بداية الشهر ، كما أوضحنا .

فى مسئلة القنال[٣٩٦] ، فقال إن الأولى بها [ص ١٨٠] أرتين ، وإن جراى تكلم فيها ، وطلب منه أن يعاونه فى ذلك . قال لأن أرتين أليق بها من سعد ، وأنسب بالوسط الأوروبى منه . فقال له : ومع ذلك فان سعد يمكنه أن يكون مفيدا فى مسئلة أخرى .[٣٩٧] فقال كتشنر : نعم.

ثم دار الكلام[٣٩٨] على رئاسة الجمعية التشريعية ، فقال : إنه لا صحة لما قيل من أن فى نيتى تعيين فتحى ، أو البرنس حسين ، أو ابراهيم نجيب باشا[٣٩٩] ، وإنما أريد أن يكون فيها رجل لا لون له. فرشدى قال له : إن كان الأمر كذلك ، فهناك محمود فهمى ! فقال : إن لم نجد غيره فإنى أميل اليه .

قال لى رشدى : وفى نيتى أن أرشحك لرياسة محكمة الاستئناف إن تحتم تعين من لا لون لـه . فقلت : إنى أفضل أن أكـون عضوا منتخبا على أن أكون رئيسا . وقلت له : إنى أفضل جانب الخديوى على غيره ، لأنه لا يخالف ضميرى .

قال:إن حلمى،فى مجلس كان فيه كتشنر،عندما أريد الكلام فى مسئلة مريوط ، قال:إن هناك عجزا فى المالية ثلاثمائة ألف جنيه عن السنة الماضية ـ كأنه يريد عرقلة التسوية ! ورشدى يؤكد أن التسوية حصلت بواسطة كتشنر،ولكن غيره يؤكد غير ذلك .[ص ١٨١]وفهمت من رشدى أنه هو الذى يشتغل فى مسئلة سكة حديد مريوط .

يوم ٥ أكطوبر سنة ٩١٣

عندما بلَّغنى رشدى من مسئلة القنال ما بلَّغنى ، لم أتأثر ، ولكنى

---

(٣٩٦) أى فى مسألة تعيين سعد زغلول فى وظيفة شركة القنال .
(٣٩٧) أى : فى وظيفة أخرى .
(٣٩٨) أى : بين رشدى وكتشنر .
(٣٩٩) إبراهيم نجيب باشا ، مدير عموم الأوقاف .

شعرت ـ بعد انصرافه ـ بنوع من التأثر ، أخذ يزداد حتى منعني النوم . وكنت أستغـرب لنفسى : كيف تـأثـرت ، مـع أنى وطنتهـا عـلى ما علمت ؟ وما زلت أعالجها بتذكر ما وعدت ، حتى اعتدلت ، وأخذ التأثر يزول شيئا فشيئا . وهو الآن عـلى آخره . وإنى الآن متيقن أن كتشنر لا يميل لى قطعا ، أو أنه لا يرغب فى مساعدتى . ولذلك يجب على أن أصرف النظر عنه ، والأمل فيه .

ولكن من الخطر أن أمشى خلف ما يتردد على الـوهم من وقت لآخر من التعرض لا نتقامه ، فلا أنال منه نيلا ، وأزيد به فى أعدائى عدوا قادرا يشتد به أزرهم ، ويكثر شرهم ، ولا قبل لى بدفعهم . فأولى بى أن اترك الاشتغال به وبتصرفاته ، وأشتغل بأمر آخر . واذا أمكن أن أزيل ما بينى وبين الخديوى ، من غير أن أزيد فى سخط ذلك الغاشم ، فعلت . ولكن علىّ أن أسلك سبيل الحكمة ، ولا أتعجل فى الأمر ، وإنما أنتظر سنوح الفرصة . والله على كل شىء قادر ، وفوق كل قاهر .

[ص ١٨٢]

استغن عمن شئت تكن نظيره ، واقتنع بما فى يدك ، وخذ نفسك عن الطمع فى الزيادة عليه ، ورتب أمورك وفقه ، فان القنـاعة كنـز لا يفنى ، والطمع مجلبة الذل والهوان .

نشرت جريدة الأهرام تلغراف كتشنر من غير أن تعلق عليه ، ولم ينشره المؤيد ، ولا « الجريدة » ، ونشره ما عدا ذلك : وقال أغلبهم : إن رحيـل هذا الـرجـل عن القـطر فى الـظروف الحـاضـرة خسـارة لا تعوض ، لأنه ابتدأ مشروعات نافعة لم تعطِ الى الآن كل نتائجها .

ويلوح لى أن أغلب هذه المدائح مشتراه ، لأنى لم أربين المشروعات

التى وضعها ما يستحق أن يسمى اصلاحا ، بل أكثرها زخارف وتمويهات . والمستقبل كشاف الغيوب .

في ٦ أكطوبر سنة ٩١٣

نمت البارحة متأخرا ، واستيقظت باكرا . وأول ما فكرت فيه هو آخر ما نمت عليه ، من عدم التعويل على كتشنر. فقد تبين أنى لست من رجاله ، ولا هو من أنصارى . فصرفت النظر عن كل ما يتعلق به ويتوقف على تداخله .

قد كان التحليل جيدا ، وكنت آكل بالأمس شيئا من الأرز مع الحمام فى الظهر ، ومع الملوخية فى المساء ، ثم فطير أيضا ، وكثيرا من المانجو ، وقليلا من البلح .

طلبت منى الست كل نقودها ، ومقدارها خمسون جنيه ، على طريقة دلت أنها غير مرتاحة [ص ١٨٣] لقطع مرتبها.وخاطبتها فى ذلك ، فنفت عدم الرضا نفيا أثبت ما فهمت ! ولذلك عزمت على أن آدفع لها الكل ، وأحفظ ذلك فى نفسى .

وقد حصل عندى من مجموع هذه الأحوال شىء من الانفعال ، أو الانقباض ، ولكنى أعالجه بتذكر الآخرة وفناء الدنيا !

سهرت أمس مع فتح الله وابنه الى الساعة ٢ ، وكان موضوع الكلام محب(٤٠٠) ودسائسه ، فأشرت عليه أن يتقى شره بجميع

(٤٠٠) محمد محب باشا ، كان مديرا للغربية ، ثم عين ناظرا لنظارة الزراعة من ١٩١٣/١١/٢٠ إلى ١٩١٤/٤/٥ . وقد وصفه محمد فريد وصفا قاسيا ، فوصفه بأن « رجل سرّاق نهاب وعباد المال وخدام الانكليز » ، وأنه لم يصل إلى مركز ناظر الزراعة إلا « بالتعريص

الوسائـل ، مداراة للسفيه ، ودفاعـا عن الحوزة بـالسلاح المـاضى والوسيلة الناجحة .

وجـرى ذكر الانتخـابـات ، فقلت : إنى لا أشـك فى تـداخـل الحكـومة فيـه ، حتى لا[٤٠١] يقع الانتخـاب الا عـلى من لا تخشى بوادره ، ولا تهاب ظـواهره ، ولا يقـدر على معـارضة إن أرادهـا ، ولا يصلح الا للتصديق[٤٠٢] على ما يقال له ، وتنفيذ ما يشار به - من نوع الشيخ محمد زيد ، ومثـل محمد حتـاتة . قلت : وسـوف ترون ذلك ، لأنه موجود فى كلام اللورد كتشنر، حيث يقول : إننا لا نريد الطائشة أحلامهم ، ولا الذين ينتمون الى الأحزاب ، ولا الذين عرفوا بالتهور فى الأفكار . ولابد أن تصحب هذه المقالة التنبيهات على الحكام بأن يتعهدوا أن لاينتخب أحد من هذه الأصناف ، أو يقعوا تحت طائلة العقاب .

علمت من حسن صبرى[٤٠٣] أن الاتفاق تم بين الخديوى وكتشنر

= والدياثة لمن يسمى برش باشا الانكليزى لما كان مفتشا بالداخلية » .
وله وقائع سرقة بالغربية ، أهمها سرقة أموال تركة البدراوى باشا من أهالى سمنود فى سنة ١٩١١ ، وقد ثبتت عليه ثبوتا كما سمعت ذلك من نفس محمد سعيد باشا ، ومحمد بك علام الذى حقق المسألة من طرف الحقانية ، ومحمود بك زكى الذى حققها من طرف الداخلية ، ولكن حماه السير غورست بدعوى ان الحزب الوطنى والخديوى متحامـلان عليه لحبه الانكليز ، وبذلـك بقى فى مركـزه ، ثم رقى إلى منصب الوزارة .

[أوراق محمد فريد ١٢٤]

(٤٠١) فى الأصل : لأن لا .

(٤٠٢) فى الأصل : إلى التصديق .

(٤٠٣) حسن صبرى ، محامى ومستشار بديوان الأوقاف ، وله علاقة وثيقة بالخديوى .

على جعل ادارة الأوقاف نظارة ، فى مقابلة إلحاق وقف القلعة(٤٠٤) وأم حسين بيك بالأوقاف الخاصة . وإيراد هذين الوقفين سيبلغ فى السنة مائة وعشرين ألف جنيه .

[ص ١٨٤]

فاذا صح هذا الخبر كان مصيبة كبرى على الأمة الاسلامية ، لأنها لا تربح من هذا التعديل كل سنة ما يوازى هذه القيمة،ولا يأكل الخديوى من الأوقاف مقدارها !

خذ العاجل ولا تهتم بالآجل ، واترك الماضى ودع القابل ، ولا تشتغل الا بالحاضر تستريح .

يوم ٧ أكطوبر سنة ٩١٣

اعترانى أمس اسهال وقىء بعد أن نمت فى الساعة الواحدة . حيث استيقظت فى نحو الساعة الرابعة وأنا أشعر بمغص ، ثم حصل القىء والاسهال . وفى الساعة الثامنة أخذت شربة زيت الخروع ، وشربت لاستعمالها كراوية ، فاستعملت أربع (٤٠٥) مرات ، ومن وقت الظهر انقطع الاسهال . ولم آكل الا فى الساعة الخامسة بعد الظهر قليلا من الأرز والفول النابت ، وأحس الآن بجوع شديد ونحن فى الساعة الثامنة مساء .

كان التحليل عظيماً اليوم أيضاً ، وقد كنت أكلت أمس فولاً فى الصبح ، وثلاث منجات فى الظهر ، وبلحا وعنبا بمقدار قليل . وكذلك فى المساء .

(٤٠٤) قراءة تقريبية .

(٤٠٥) أى : تردد على الحمام أربع مرات . وفى الأصل : « أربعة » .

علقت الجرائد على بلاغ اللورد كتشنر للأمة المصرية أنه تضمن حكماً عالية ، ونصائح ثمينة . واتفقت كلها على امتداح خطته فى إطلاق حرية الانتخاب . والذى أراه أن هذا تمويه على العقول ، والقصد منه منع تداخل بتداخل آخر !

[ص ١٨٥]

يجتهد المديرون أن يحملوا الناس على إيفاد الوفود للسلام على اللورد كتشنر ، ويحملون الأهالى بالاشارات التليفونية على أن يرسلوا اليه تلغرافات التهانى بالقدوم السعيد . ومعنى ذلك أن الطريقة التى كانوا يستعملونها فى الاحتفال بالخديوى أصبحوا يستعملونها للعميد ! وأخذت جرائد الاحتلال تنشر أسماء الوافدين ، وتتغنى بوفودهم ، وتتخذ منه الأدلة على تعلق الناس باللورد كتشنر امتيازا له على سابقيه ، لأنه اذن للكافة أن تطرق بابه ، وتحل برحابه فتعرف بهم وتعرفوا.وتمنت لو أن بقية الانكليز يقتفون أثر خطاه فى الاختلاط بالمصريين ومعاشرتهم .

وإنى متأكد كل التأكيد أن كل هذه المظاهرات صناعية ، وأن الرجل لم يعمل لمصر عشر معشار سابقيه ، وأن هذه المظاهرات أثر من آثار استبداد الحكام ، والجام المطبوعات . وسوف يرى من يعيش صحة ذلك عند تغير الحال ، وانتقال هذا اللورد الى غير هذه البلاد .

أخذت اليوم خطاباً من مصطفى باشا يقول فيه : إنه كتب الى كتشنر فى خصوص مسئلة تعيينى عضوا فى إدارة القناة ، وارسل لى صورة هذا الخطاب ، وترجمته أن وظيفة أوليفيه خلت بموته ، ويرجو أن يساعدنى على التعين فيها . [ص ١٨٦] وقال لى فى كتابه إنه يظن أن اللورد كتشنر يساعد ، إن لم يجد معارضة من الحكومة الفرنساوية ،

أو من جهة أخرى . فشكرت له عنايته وكتبت اليه بمضمون ما صار فى مقابلة اللورد ، وما علمته بعد . وقلت إنه لا عشم لى فى التعيين .

ولم يحدث عندى من خيبة هذا الأمل تأثير شديد ، لأنى كنت وطنت نفسى عليه ، ولأنى انتهيت أن أنظر الى الأشياء بعين حقيقتها .

ولقد أخذت من كلام رشدى - وان لم يصرح تمام التصريح - أن اللورد كتشنر ذكر له ما أبديته من سبب ترشيح نفسى لهذه الوظيفة . واستنكر هذا السبب لأنى لم أنجح فى الدفاع . وقال إن أرتين أليق منى بهذه الوظيفة . وطلب من رشدى أن يساعده على تعيينه فيها .

واستنتجت من مجموع ذلك أن ليس للورد ميل لى ، وأنى إما أن أكون مكروها له ، أو لا شىء لديه . ومهما كان ، فلا ينبغى لى أن أتعرض له بشىء لأن قوته عظيمة ، ولا ينتج من معارضته الا إغضابه . واغضابه من النقم التى لا أستطيع دفعها . والله أعلم .

كتب المقطم اليوم فصلاً طويلاً عريضاً ، تضمن أغلب ما كنت سمعته من اللورد كتشنر فى موضوع الانتخاب . وقال إنه يلزم أن يكون [ص ١٨٧] الإنتخاب فى مصلحة العامة آرباب الجلاليب الزرقاء ، وانه لا يستطيع أحد أن يتعرض للانتخاب ، وإلا حقّت عليه كلمة العقاب ، ولو كان أكبر الحكام . بل كلما كان التداخل من الكبير كلما كان العقاب عظيما . وانه لا يصح الانتخاب من الأحزاب أو الفئات (. . .)(٤٠٦) والا انعكس القصد . أما اذا جرى الانتخاب ووقع على الصالحين ، فان قرارات الجمعية تكون نافذة ، وتترقى بعد قليل لأن تكون مجلس نواب .

كلام مموه لا يوجه الا من القوة للضعف ، ومن المستخف بالذين

(٤٠٦) كلمة غير مقروءة .

يخاطبهم ، لأنه لا يتفق مع اشتراط المال فى القانون،إذ لا يكلف الغنى بأن يكون عونا للفقير على نفسه ، وأن يقدم مصلحة الجلاليب الزرقاء على مصلحة الطيالسة(٤٠٧) البيضاء ، والطرابيش الحمراء ، والألقاب الفخيمة،ولا يرشد الى أمر معين ، لأن العامة ليس أمامها مثال تحتذيه فى معرفة من يكون فى انتخابه خير وبركة ، الخ .

[ص ١٨٨]

فى يوم ٨ أكطوبر سنة ٩١٣

أصبحت بحمد الله معافاً من الإنحراف الذى كان اعترانى أول أمس ، وحلّ نوع من الإمساك محل ما كان من الإسهال .

ذكر المقطم اليوم أن الترشيح لرئاسة الجمعية التشريعية انحصر بين فتحى ويحيى .

أشعر بنوع من الانصراف عن الاشتغال بالمناصب . وأرجو الله أن يتم علىّ تمام الانصراف ! لأن فوائدها لا توازى(٤٠٨) متاعبها ، والقناعة هى الغنا الكامل ، والراحة الشاملة .

يأمرنا القرآن والسنة بأن نفكر فى خلق السموات والأرض ، لنستدل على وجود الاله . واذا فعلنا ذلك ، وشككنا بسلامة نية ، حقت علينا كلمة العذاب . وكذلك يقول اللورد كتشنر انتخبوا الأكفاء العقلاء ، الذين يعبرون عن ارائكم ، لا الطائشين المحازبين(٤٠٩).فاذا فعل الناس ذلك ، وانتخبوا بغاية الحرية من يظنون

(٤٠٧) قراءة تقريبية .

(٤٠٨) فى الأصل : « تواز » .

(٤٠٩) أى المتحزبين ، أى المنحازين للأحزاب .

فيهم توفر هذه الصفات ، وخالفوا جانب الحكومة فى مشروع من المشروعات ، حق المقت عليهم ، وقفل على الأمة باب التقدم ! نعوذ بالله من المتشبه بالخالق فى جبروته ، والمتمثل به فى قدرته .

[ص ١٨٩]

٩ أكطوبر سنة ٩١٣

سهرت أمس لغاية الساعة ١ واحدة بعد نصف الليل . وكان حضر هذه السهرة فتح الله بيك ، ونجله بهاء الدين ، ومحمد أمين يوسف .

ودار الكلام فى انتخابات العاصمة ، وأجبت على سؤال الأخير ، بأنى لا أريد أن أسعى للانتخاب ، لأن فيه تعباً ومشقة ، وما لايلائم حالتى ـ ولكن اذا انتخبنى الناس من تلقاء أنفسهم لا أتردد فى القبول[٤١٠]. فقال : إننى يمكننى أن أكون من الساعين . ووعد بأنه يتكلم مع بعض أصدقائه فى نادى الحزب الوطنى ، ليحملهم على التداول بينهم فى شأن من يصح انتخابه عن العاصمة ، ويخبرنى نتيجة ما تنحط عليه آراؤهم .

ولقد لمحت من الأول والثانى عدم ارتياح لهذه الطريقة ! ولم أفهم لغاية الآن إن كان ذلك لاعتبار عدم نجاحها ، أو عدم لياقتها بى[٤١١] ، أو لسبب آخر ، ولكن الآتى يكشف الحاضر ، ومن اليوم غدا قريب .

(٤١٠) هذه أول مرة تأخذ فكرة ترشيح سعد نفسه للانتخابات شكلا جادا ، ويرجع الفضل فى ذلك لمحمد أمين يوسف ، والد مصطفى أمين .

(٤١١) باعتباره وزيرا سابقا

وقد أصبحت اليوم غير منقبض ، وكان التحليل جيدا . وكنت أكلت أمس (. . .)[٤١٢] ومكرونة ، وشوربة مع مكرونة ، وبطاطا مهروس ، ومنجاة واحدة . وفى المساء كذلك ، وزيادة شىء من الأرز مع السمان[٤١٣] . فالحمد لله . ولكنى أشعر بشىء من الامساك ، فانى لحد هذه الساعة ـ ١٠ صباحا ـ لم أقض حاجة ، وأشعر برياح تتحرك فى بطنى ، وتنصرف من وقت إلى الآخر فى رائحة كريهة .

عندما تيقظت باكرا ، افتكرت[٤١٤] فى الماضى ، وحال كتشنر معى من أوله الى آخره . والسبب فى ذلك أنى كنت أقرأ قبل النوم شيئا من مذكرتى ، ووجدتنى قيدت فيها حادثة المجلس [ص ١٩٠] الحسبى ، وحسين محرم ، وحديث سعيد فى شأن اتفاق السلطتين على إخراجى من الحكومة . وقد وصلت من الفكر فى هذه المسئلة وتمحيصها ، أن مزاج اللورد كتشنر لم يتفق مع مزاجى ، وأنه ضحانى[٤١٥] ليكسب رضا الخديوى . ولا أمل لى الآن فى تغيير فكره .

ولم يبق علىّ الا النظر فيما اذا كنت أبقى متباعدا[٤١٦] عن الجهتين ، أو أميل الى الثانية ؟ والأول أجدر بالكرامة ، والثانى أقرب للندامة والشماتة . والأحسن التروى ، حتى لا تدفعنى العجلة الى انحراف يكون فيه الموت المدنى،أو بحيث يكون من نتائجه السقوط الأدبى .

على أنى إذا اخترت ألا أنحرف ، لا أكون الا أخذا بمذهب

(٤١٢) كلمة غير مقروءة ، ولعلها : « عدسا » .

(٤١٣) قراءة تقريبية .

(٤١٤) فى الأصل : افتكر .

(٤١٥) أى : ضحى بى .

(٤١٦) فى الأصل : تباعد .

القناعة ، وجارى على ما يوافق طبعى . ويلزمنى ـ فى هذه الحالة ـ أن أبتعد عن كل قول لا يجدى ، وعن كل عمل غير مفيد ، وأن لا أحدث نفسى بأن أتحرك حركة للانتقام ، أو أبدى كلمة للتشفى ـ لأن خصومنا كبار ، وقوتهم أشد ، بل الفرق بيننا وبينهم كالفرق بين القوة والضعف ، والقدرة والعجز . واذا شغلت نفسى بإيصال شىء من الألم الى نفوسهم ، حمّلنى ذلك ألما أشد وأنكى . ويغلب ـ ان لم يكن من المحقق ـ أن لا يصل شىء من الألم اليهم ! على أن إتعاب الانسان نفسه لإيلام غيره ، تعذيب لا يليق بالعاقل أن يختاره لنفسه .

١٠ أكطوبر سنة ٩١٣

لم يحدث فيه شىء ، غير أن الشيخ يوسف الخازن حضر ، ووجدنى أكتب مشروع محادثة عن الانتخابات ، وترشيحى اليها ، فأراد أن ينشرها فى « الوطن » [ص ١٩١] أو « الجورنال دو كير » ، فلم أقبل . وانطلق بعد حديث طويل فى موضوعات شتى ، ثم عاد فى المساء ، فأخبرنى أنه كان بادارة المقطم ، وتحادث مع خليل ثابت ـ أحد محرريه ـ فى شأن الانتخابات ، فقال هذا له : إن سعد يميل الى الانتخاب فى الجمعية ، ولكنه يريد أن تجذبه الجرائد اليها ! على أنها لا شأن لها فى ذلك ، واذا كان له رغبة فى ترشيح نفسه ، فلا عيب عليه أن يباشر ذلك بنفسه ، واذا سقط ، فقد سقط أعظم منه ـ كموسيو بلفور ، رئيس حزب المحافظين ، لولا أن تخلى له بعض رجال حزبه عن مركزه . ثم قال(٤١٧) : وقد بلغنى أن سعد يهيىء كتابة للجرائد فى شأن الترشيح ! فقال له الشيخ يوسف : إنى لا أعلم ذلك .

فاستغربت لوصول خبر هذه الكتابة الى المقطم ! وفهمت أنه لم

---

(٤١٧) أضفنا « ثم » .

يبلغها الا حسن صبرى ، فانى لم أكاشف بها أحداغيره ، وفتح الله بركات ، والخازن . فقلت للشيخ يوسف : الأولى ترك هذه المسئلة ، ولا تعد الى الكلام فيها ثانية مع أحد .

فانصرف ، بعد أن قرأت له شيئا من مذكراتى فى مسئلة القناة ، ومسئلة رغبتى فى رئاسة مجلس شورى القوانين .

حضر الشيخ عبد الرحيم الديمرداش . وكان عندى حسن عبد الرازق ، وأخوه الشيخ مصطفى ، وفتح الله ، ونجله . وأسر لى الشيخ الديمرداش بأن جماعة من الأقباط شارعون فى عمل مظاهرة اكراماً للاسطول الإنكليزى القادم فى عشرين الحالى ، وأنه يريد أن ننضم الى هذه الجماعة .

فقلت : إنى لا أتعرض لذلك ، لا أنا ولا فتح الله بيك ، لأننا لا نريد أن نعرض أنفسنا لسخط قومنا من غير أن نرى إقبالا من الاخرين[ص ١٩٣][٤١٨] وإن من سفه الرأى أن يعرض المرء نفسه لغضب أهله ، حتى لو كان فى ذلك فائدة كبرى له من الأجنبى[٤١٩] . وما نلنا من الأجنبى فائدة ، فقد تخلى عنى العميد ، وضحانى[٤٢٠] للخديوى ، الذى لم يغضب منى الا لأعمال تمت بواسطته وإغرائه وسعيه ، وعاملنى معاملة البغيض ، فلا يدعونى لعزومة ، ولا يخصنى باتصال ، ويلومنى فى حضرة من هو أدنى منى ، ولا يتنازل لرد زيارة أزورها اليه ـ لا بنفسه ولا بورقة منه ـ ولا ينظر الى أهلى بنظرة انعطاف ، الخ الخ !

فقال : إنى سأقابل اللورد غدا وآخذ رأيه فى مسئلة الأسطول ،

---

(٤١٨) ص ١٩٢ خالية .

(٤١٩) فى الأصل : « الأجنبى عنه » ، وقد حذفنا « عنه » لزيادتها .

(٤٢٠) أى : ضحى بى .

وأخبره بأن هذه المسألة موافقة لرأيك . ومن هنا أحدثه فى شأنك حديثا ، أجعله من عندى لا عن لسانك ! فقلت : لك أن تفعل ما تشاء ، ولكن من غير أن تنقل عنى شيئا . وانصرف على أن يعود غدا .

١١ أكطوبر :

نمت الليلة نوماً هادئا . وأصبحت لا منقبضا ولا منبسطاً ، وأخذت فى كتابة المحادثة ، ولكن افتكرت أن ترك المسألة(٤٢١) أوْلى ، وأن تعب الترشيح(٤٢١م) أكبر من مزيته ، وأن الأحسن أن يعيش الانسان حرا ، ولا يتجر بكرامته ، ولا يتعب نفسه بين قوم لا يفرقون بين أقدار الرجال ، ولا ينظرون لصالح عام ، وآخرين يثبطون كل همة ، ويحلون كل عزيمة ، ويقيمون العقبات فى وجه كل نابغ ، ولا يخلصون الا لكل خائن .والباقى من الحياة قصير ،فلا تستحق التعب الشديد . والله على ما أقول شهيد .

[ص ١٩٤]

١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، أكطوبر :

لم يحدث فى القاهرة الأيام الثلاثة شىء يستحق الاثبات . غير أن المقطم نشر ، فى يوم ١٣ منه ، جملة أورد فيها أنه فى نحو سنة ١٨٧٨ ، أصدر الخديوى أمرا بتاريخ ٢٨ أغسطس بأن مجلس النظار ينعقد تحت رئاسة رئيسه نوبار باشا دائما . ثم شكى من هذا الرئيس ، وقال لقنصلى فرنسا وانكلترا : إنه لا يضمن(٤٢٢) الحالة مع بقائه .

(٤٢١) يقصد مسألة الانتخابات .

(٤٢١ م) فى الأصل : « التشريع » ، ولكن السياق يدل على أنها « الترشيح » .

(٤٢٢) وقد تقرأ : لا يعجبه .

فاستعفى ، وتعين توفيق على شرط ألا يرأس الخديوى مجلس النظار . وبعد ذلك صار يترأس الى يومنا هذا !

ويظهر من هذه الجملة أنها مأخوذة من محفوظات الوكالة البريطانية ـ كما يدل عليه مضمونها ، وقول المقطم إنه رواه عما أثبته الثقات ـ وهى تدل على أن فى النية إبعاد الخديوى عن رئاسة المجلس . وفى ظنى أن ذلك لا يسهَل على الخديوى قبولُه ، فإما أن يكون مقدمة لعمل أكبر يُقصد عمله ـ كوضع الحماية أو الإلتحاق ، وإما أن يفضى الى اسقاط الوزارة ـ إن كان لا يزال غير راض عنها ـ فيقول : إنى لا يمكننى أن أسلم الرئاسة فى هذه الحالة الا لمن لى فيه ثقة ، ولا أثق بالموجود ! فتسقط الوزارة حتما . ولكن هل يتمكن من انتخاب(٤٢٣) هذه الثقة ؟ ربما يمكنونه هذه الدفعة ، توصلاً لتقرير المبدأ ، ثم اذا لم يسر على طريقتهم يسهل عليهم إسقاطه جدا .

أما إن كان الخديوى راضيا عن الوزارة ، فانه ربما يقبل هذا النظام ، وحينئذ يتم الأمر لسعيد . غير أنه لا يلبث الا قليلاً حتى يستخف به الانكليز ، ويلعبون به لعب الكورة ، ولا يكون له من الأمر الا الطاعة للاشارة .

[ص ١٩٥]

واذا تمكن الخديوى من الانتخاب ، فربما انتخب نجيب باشا للرئاسة ويوسف صديق ! ولكنى أستبعد جدا أن يرضى بمصطفى

(٤٢٣) إنتخاب هنا معناها . إختيار . والمعى : هل يتمكن الخديوى من أن تكون له حرية الاختيار – حرية إختيار رئيس نظاره ؟ . ان سعد زغلول يقول ان الانجليز ربما يمكنونه هذه المرة فقط لتقرير المبدأ ، ثم يسقطون حق الاختيار من الخديوى إذا لم يسر على طريقتهم .

باشا ، أو بى ، إن عُرض واحد منا . وربما لا يكون ذلك الا بعد سقوط[٤٢٤] الثقة . والله أعلم !

نشر المقطم أمس أنه لا يتعين أحد من الذين رشحتهم الجرائد للجمعية التشريعية ، وهؤلاء هم:فتحى - يحيى - نجيب - حسين البرنس[٤٢٦] محمود فهمى . وقد سمعت مثل ذلك .

يوم ١٥ أكطوبر سنة ٩١٣

لم يحدث شيء يستحق الذكر أمس واليوم . غير أن « الجريدة » نشرت جملة أمس ، قالت فيها : إن مستشار الداخلية أجاب أحد سائليه من المأمورين ، عن ما يكون جوابه فيما اذا سأله أحد الناخبين عن أى المرشحين أصلح للانتخاب ؟ فقال إنه[٤٢٧] لا بأس على المأمور أن ينصح للناخبين بانتخاب رجل من أولى الماضى الطاهر ، والاستقامة ، والكفاءة ، والقدرة على الدفاع عن مصالحهم ، وحمل الحكومة على الاهتمام بها . وعلّقتْ على ذلك بقولها : تلك عناية بحرية الشعب ، تجعل الاعتقاد عاما بأن الحكومة أرادت أن تشتغل مع الأمة ، وتشركها شركة حقيقية فى ادارة شئون البلاد !

وهو تمويه ، القصد منه التمويه على العقول ، وامتداح الحكومة بما يعلم المادح بعده عن الصواب ، بغية أن تساعده على الانتخاب .

---

(٤٢٤) أى بعد أن يفقد الخديو حرية إختيار رئيس نظاره .

(٤٢٦) أى : البرنس حسين .

(٤٢٧) فى الأصل : بأنه .


٢٩
الكراسة الثالثة والعشرون



الكراسة الثالثة والعشرون

من ص ١١٠٧ ـ ١١٥٨

من ١٦ أكتوبر ١٩١٣ ـ ٢٥ نوفمبر ١٩١٣

محتو يات الكراسة :

- إشاعة تعيين الخديوى ملكا على مصر .
- مشروع منع محاكمة كبار الموظفين الا بأمر من الحكومة .
- إشاعة ترشيح عدلى باشا رئيسا للجمعية التشريعية .
- وفاة الشيخ على يوسف .
- حوار هام بين الشيخ محمد عفيفى الخضرى وسعد زغلول حول مصادر التاريخ الاسلامى .
- زيارة مصطفى باشا لكتشنر بخصوص تعيين سعد فى شركة قنال السويس .
- إجراء انتخابات الدرجة الأولى .
- موقف الصحف من ترشيح سعد بين التأييد والهجوم .
- ونود المؤيدين لسعد زغلول .
- تو تر العلاقات بين الخديوى وسعيد باشا .

- مقابلة كتشنر للخديوى ومسألة الأوقاف والنياشين .
- موافقه الحكومة العثمانية على تحويل ادارة الأوقاف إلى نظارة .
- الوساطة بين سعد الخديوى .
- فكرة إلغاء الرتب والنياشين .
- انطباعات سعد حول وزارة الأوقاف .
- الخديوى يطلب من سعد تشكيل حزب موال له .
- رفض سعد مقابلة الخديوى فى عيد رأس السنة الهجرية .
- تحويل الأوقاف إلى نظارة .
- زيارة أخى مصطفى كامل لسعد زغلول ، وتقرب الحزب الوطنى من سعد زغلول .

[ص ١١٠٧]

يوم ١٦ أكطوبر ٩١٣

نشرت أمس جريدة مصر خبرا ، قالت إنها تلقته من مصادر تتحرى الصواب فى روايتها ، أنه سيُعلن - قبل نهاية السنة الحالية - الخديوى ملكا ، ويستقل مجلس النظار عن المعية تحت اشراف اللورد كتشنر ، ويتعين للخديوى وزير يكون واسطة بين المعية ومجلس النظار(٤٢٨) ، وأنه يحصل بعد ذلك تغييرات هامة فى النظارات .

(٤٢٨) أى وزير قصر . وهذه أول نشأة لفكرة وزارة القصر فى مصر . ومن المفروض أنها فكرة تضمن التنسيق بين القصر والوزارة ، وعدم تدخل القصر فى الحكم ، ولكن بشرط أن تكون البلاد مستقلة ، والحكم فيها فى يد الشعب والوزارة تمثل الأغلبية الشعبية . ولكنها فى الصورة التى وردت فى المتن ، حيث الوزارة تمثل الاحتلال تحت إشراف اللورد كتشنر ، فإن معناها ابعاد الخديو عباس حلمى عن العمل الوطنى=

وتمنت الجريدة بعد ذلك أن يكون من وراء هذا التغيير خير لمصر كبير !

وقد ظهر الأهرام اليوم ، ولم يأت بذكر لهذا الخبر ! ولاأدرى إن كانت تتعرض له الجرائد الأخرى ؟ وقد قُرىء الخبر أمامى على بعض الناس ، فلم يهتموا له ، كأنه من الأخبار العادية !

زارنى اليوم لطفى بيك السيد ، فلم أُظهر له تغيّرا منه ، وجريت فى الحديث معه على ما تعوده منى ، وما سألته عن حادثة مهمة ، ولا هو فتحها من نفسه ! وفهمت منه أن النظار كان لهم دخل فى سبيل ايقاف الانتخابات ، لأن الخديوى كان أثقل الأمر عليهم فيها .

وهو لا يتحرز فى كلامه من أن يذم النظار ، ولكنه يذم الخديوى أكثر ! ورأيته يُظهر الأمل فى نجاحه فى الانتخابات ، وعدم التخوف من تداخل الحكام . ولكن ، اذا كان ما سمعته من كتشنر صحيحا ، يكون النجاح غير ميسور !

وقد فهمت منه أن المستشار الداخلى هنأه على ترشيح نفسه للانتخاب ، وأظهر له سروره من نجاحه فيه.ولا أظن هذا الا خدمة اليهم . [ص ١١٠٨] وقد دعوته للغداء معى يوم السبت القادم .

نشرت جريدة « الأهرام اليوم فصلا عن إضافة ديوان الأوقاف للحكومة ، وجعله نظارة . فقالت : إن دون ذلك عقبات ، أهمها علاقة الديوان بالقاضى الشرعى ، واستقلال أوقاف كل طائفة عن الحكومة . وزادت بأن هذه الاضافة لاحاجة إليها الآن ، لأن الديوان فى اداراته الحالية غاية فى الانتظام . ولهجة هذا الفصل معتدلة اعتدال الخائف لا المتأدب ، والمرتاب لا المتحقق(٤٢٨م)

= الذى كان يخلط فيه بين مصالحه الشخصية ومصالح البلاد ، واسقاط الحكم فى يد الاحتلال وحده لا شريك له فيه .

(٤٢٨ م) فى الأصل : المحق .

همت الحكومة أن تضع مشروعا يمنع من محاكمة كبار الموظفين الابإذن من الحكومة . وهذا عقب قضية سب وبلاغ بأمر كاذب أقامها محمد سعيد عبد المنعم المحامى على محب باشا ، مدير الغربية ، وحكمت فيها المحكمة الجزئية بمصر على المتهم بالغرامة فى نظير السب ، وبرأته من القذف .

وقد قامت الحكومة وقعدت لهذه القضية ، وسعت جهدها فى إطفائها ، وتوسط ناظر الحقانية رشدى لدى رافعها ومحاميه فى التنازل عنها ، فلم يفلح السعى . وبعد الحكم ، روى محمد يوسف عنه أن محاميه أحمد عبد اللطيف ، طلب منه أن يتنازل بعد الحكم ، لأن استمراره فى الدعوى يعطل عليه تعيينه فى محكمة الاستئناف مستشارا . فلم يقبل ، وفصله من التوكيل عنه .

ولقد انتقدت أغلب الجرائد المشروع الذى نوت الحكومة وضعه(٤٢٩) ، وعدته امتيازا مضرا بحقوق الأفراد . وكان احدى الجرائد : [ص ١١٠٩] جريدة « جورنال دوكير »قد(٤٣٠)قالت إن تنفيذ هذا المشروع فى بلاد تقيدت فيها حرية الصحافة ، وتجردت هيئتها النيابية من حق المراقبة على أعمال الموظفين وسؤال النظار ، يكون خطرا عظيما على حرية الأفراد .

وكانت الحكومة همّت ، عقب قضية شمس بيك على نجيب باشا غالى بوضع هذا المشروع ، فلم أرض به لمثل تلك الأسباب .

فى ١٨ أكطوبر سنة ١٩١٣

علمت مساء من رشدى أنه أقنع كتشنر بالعدول عن ذلك

(٤٢٩) أى مشروع منع محاكمة كبار الموظفين إلا باذن من الحكومة .

(٤٣٠) فى الأصل : فإنها .

المشروع ، وأنه تقرر عدم وضعه ، وسيقول لسعيد إنه على غير رأي ولايخبره بهذا القرار .

وقد حصلت بين رشدى ومحمد سعيد مناقشات حادة فى شأن قضية محمد(٤٣١) ، وخلاف شديد . فان هذا(٤٣٢) أراد أن ينقل القاضى الذى حكم فيها غيابيا إلى جهة أخرى ، علامة على عدم رضا الحكومة عن حكمه . وخالف رشدى،ورأى أن هذا العمل يهز بثقة الناس بالقضاء . ولكن سعيد لم يحفل برأيه ، وخاطب كتشنر فى الموضوع ، وساعد به على رشدى . فاغتاظ هذا من ذلك جدا . ورأيته فى أشد حالات الغيظ ، وقال : إنه يستعفى اذا حصل الاقرار على هذا النقل . ثم اجتمع بكتشنر ، وأقنعه بالعدول عنه . [ص ١١١٠] ولكنه(٤٣٣) طلب أن تتخذ الوسائط الغير رسمية لمنع القاضى من تلقاء نفسه من الحكم فى المعارضة .

ويظهر لى أن الخلاف بين الناظرين ابتدأ من قبل الآن بمدة،فإنى كنت أشم رائحته من حديث رشدى معى ومع غيرى ، ومن اجراءاته(٤٣٤) . ويظهر أن سعيد عاكس فى تعيين عبد اللطيف أحمد مستشارا بالاستئناف ، بعد ما كان ضم إليه كلّ الآراء . فزاد هذا الخلاف ظهورا وتمكناً . فلما جاءت هذه القضية أخذ شكلا حادا . وفى ظنى أن هذا الخلاف لا يدوم طويلا ، فإما أن ينتهى بالصلح لضعف المخالفين ، وإما بالسقوط ـ والأقرب الأول !

كنت دعوت لطفى السيد أن يتغدى اليوم عندى ، فحضر ، وتحدثنا فى مسائل شتى ، وكنت أرى فيه اكتئابا ، وأحس منه انقباضا

---

(٤٣١) يقصد : محمد سعيد عبد المنعم المحامى .

(٤٣٢) أى : محمد سعيد .

(٤٣٣) أى : كتشنر .

(٤٣٤) فى الأصل : « اجرأته » .

ووحشة ، من مثل ما يعترى الانسان يشعر بشك فيه ، ويكون فى وسط مرتاب منه .

وتنقّلنا فى أحاديث شتى ، منها[٤٣٥] : تغيير الجريدة مبدأها ! فأنكره . وصُلحُه مع سعيد من غير إعلامى ، فأقر بخطئه فيه[٤٣٦] . واكتفيت منه باعلانه . وفهّمته أنه غُبن فى هذا الصلح ، لأنه عجل بتغيير مبدئه[٤٣٧] ، ولا يدرى إن كان يتحصل على بغيته فى الانتخابات . وأنى متأكد تقريبا من أن الحكومة لا تتركه يفوز ، لأن تصريحات كتشنر لزائره ، ولأصحاب المقطم ، تشير بصريح العبارة إلى التوصية بعدم انتخاب رجال الأحزاب المشتغلين بالسياسة !

[ص ١١١١]

فاضطرب من ذلك اضطرابا شديدا . وقد شعرت من مجموع كلماته أنه لم يكن صريحا ، وأن حالة الاكتئاب ، التى شعرت بها فيه ، ناشئة عن شدة خوفه من عدم النجاح ، فيكون[٤٣٨] قد خسر شهرته ، ولم ينل بغيته[٤٣٨م]

١٩ أكطوبر سنة ٩١٣ .

نشرت اليوم جريدة تدعى « الايكودى إيجبت » ، وروت أن عدلى باشا يكن مرشح لأن يكون رئيسا للجمعية التشريعية ! ولا أظنه يقبل

٤٣٥) فى الأصل : منه .

(٤٣٦) فى الأصل « بخطائه فيه »

(٤٣٧) فى الأصل : مبدأه .

(٤٣٨ م) وهذه الرواية تصحح ما فسر به أحمد لطفى السيد أسباب سقوطه فى ذكرياته المنشورة بعنوان : « قصة حياتى » (العدد ١٣١ من كتاب الهلال) التى رواها لطاهر الطناحى ، من أن الذى أسقطه هو دعوته إلى الديموقراطية « التى كانت تؤول تأويلات فيها خروج على الدين،

هذه الوظيفة ، لأنه سبق أن رفض وظيفة مثلها فى مجلس الشورى . والوظيفة هى بعينها لم تتغير .

٢٠ و ٢١ و ٢٢ اكطوبر

سافرت يوم ١٩ منه إلى اسكندرية ، لاستقبال مصطفى باشا فى غد على الباخرة المسماه : « برنس هنرى » من شركة النورويتز لويد(٤٣٩) . وكان معى صدقى(٤٤٠) ، ومحمد حتاتة ، وطاهر اللوزى . ووصلت اسكندرية فى الساعة ٦ مساء .

وفى الغد استقبلنا الباشا فى الساعة ٥ بعد الظهر ، ووجدناه ضعيفا ، متغيرا لونه ناحلا جسمه . وقد وزن جسمه فى اليوم التالى فوجده قد نقص سبعة كيلو . فتأثر من ذلك . ثم عدنا أمس .

ولم نسمع ، فى أثناء هذه الأيام الثلاثة ، شىء مهم فى الأحوال .

[ص ١١١٢]

نوهت « الجريدة » عن وجود مصطفى باشا بعبارة غاية فى الاختصار ، « والمقطم » بعبارة أقل اختصارا ، ولكنها أدخل فى باب الاستهتار ، لأنها ذكرت أن الذين قابلوه ثلاثة أنفار ! ولكن « الأهرام » أشار إليه بجملة ملؤها الاحترام ، ويشتم فيها رائحة قصد إغاظة قوم آخرين !

الاسلامى » ! (ص ١٤٠) . صحيح أنه نسبها إلى « اشاعة » ولكن مصالحته مع محمد سعيد ـ الذى حفل عهده بالاعتداء على الحريات ـ نزعت عنه صفة الديموقراطية ، وجعلته يفقد شهرته كمدافع عن الديموقراطية . كما أن الشعب كان يفهم الديموقراطية جيدا ، ولم يكن يؤولها هذا التأويل .

(٤٣٩) قراءة تقريبية .

(٤٤٠) محمود صدقى باشا ، عديل سعد زغلول .

بعد أن نشرت جريدة « الأهـالى » جملة نوهت فيهـا بكتشنر ، وبكونه نال فى سنتين ما لم ينله جورست فى أربع ، وكرومر فى أزيد من عـشـريـن - نـشـرت جملة أخـرى فى يـوم ١٩ مـنـه ، تحت امضاء (. . .)[٤٤١] أثنت فيها على الخديـوى أطيب الثناء ، ونسبت إليه كل تقدم فى مصر . واستنتجت من ذلك قصد مداراة ما سببتـه الجملة الأخرى .

نشرت « الجريدة » بتاريخ ٢٣ منه ، جملة كلها مدح وثنـاء على مستشار الداخلية[٤٤٢] لحضه على حرية الانتخاب ! والمطلع عليها يرى أن كلها ملق ونفاق للمذكور وللورد كتشنر .

[ص ١١١٣]

من العجب العاجب أن الحكومة تعطى رئاسة لجان الانتخاب لمن تندبه ، وتحتم فى منشـوراتها أن يكـون الانتداب من الموظفين ، ثم يخطب رجالها فى حرية الانتخاب ! ألم يكن الألزم - إن كان القصـد اطلاق الحرية - منع الحكومة بـالكلية من أن يكـون لها منـدوبون فى الانتخاب ، الا من يكونون مكلفين بحفظ النظام ؟ أليس هذا بمثابة جعل الذئب[٤٤٣] حارسا على الأغنام ، ثم نصحه أن يعاملها معاملة الزاهد فيها ، الحريص على حياتها ؟ أفى القرم بله ، أم هم غاشمون ؟

أجد فى النفس تأثرا من كتشنر ، وأبحث عن كل ماينوى[٤٤٤]

(٤٤١) كلمة غير مقروءة .

(٤٤٢) كان مستشار الداخلية هو المستر جراهام ، وهـو فى نفس الوقت المدير العام لمصلحة الصحة .

(٤٤٣) فى الأصل : الديب - باللغة العامية .

(٤٤٤) فى الأصل : « ينو » بدون ياء .

عمله ، ويُظهر خبث نيته ، وسوء طويته . ولا أحتمل مديحه ، وأرغب دائما تجريحه !

والأليق بى الاعتدال ، وأن لاأحاول المحال ، فأكون كناطح الصخر . والعاقل من عمل للفائدة ، لا إرضاء للشهوة .

[ص ١١١٤]

فى ٢٣ أكطوبر

يظهر أنه لا يصح لى من الآن أن أنتظر من جهة الانجليز خيرًا على الأقل ، مادام كتشنر عميدا ، والخديوى حانقا(٤٤٥) ، ورئيس الوزارة عدواً(٤٤٦) . فماذا يجب علىّ لنفسى فى هذه الحالة ؟

هل أبقى معاديا لهذه السلطات ؟ أو أستميل بعضها ؟ وما هو ذلك البعض ؟

كل واحدة ألعن من أختها ! ولابد من إستبعاد استرضاء سعيد ، لأنه لا يفيد ، وقد يضر، وليس من الشهامة استرضاء اللئام ! وأما الخديوى فثمن الاسترضاء كبير جدا - وهو الذمة والاستقامة !

على أنه قبل تعيين الجهة يلزم تحديد الفائدة !

إنى لا أجدها أصلا ، هذا رأيى الآن .

---

(٤٤٥) فى الأصل : حانق .

(٤٤٦) فى الأصل : عدو .

٢٤ و ٢٥ أكتوبر[٤٤٧]

حضر عندى محمد بيك محمود[٤٤٨] ، وزعم أنه عاد من أوروبا أمس مساء ، وأنه لم يتكلم فى حق فتح الله بركات بالوكالة[٤٤٩] ، الا لأنه تكلم فى حق أبيه وشعراوى باشا بأنهما مضادان لمشروع قانون التركات ، وأنه لم يصطلح مع سعيد باشا الا لأمر شخصى سوف تكشفه الأيام .

[ص ١١١٥]

ويظهر لى أنه غير مخلص فى أقواله ، لأن هناك قرائن كثيرة تدل على كذبه - ولكنى ، مع ذلك ، إرتضيت منه بما ظهر ، رجاء أن يأتى فى المستقبل بما يمحو ما غبَر .

وقد حضر الدمرداش ، وصدقى ، وفتح الله . وجرى الكلام فى الانتخابات ، وحريتها ، ومسئلة محب باشا ، والخلاف بين رشدى وسعيد فى مسئلة نقل القاضى[٤٥٠] الذى حكم فيها إلى جهة أخرى - وغير ذلك من المسائل ، ثم تفرقنا .

وقد لامنى الدمرداش على كونى تكلمت فى مسئلة الانتخاب أمام محمد محمود ، وذلك عند ذهابنا معه فى الأوتومبيل إلى الجزيرة ، حيث كنا مدعوين - ما عداه - إلى الغدا عند مصطفى باشا .

(٤٤٧) غير موجودة « أكتوبر » فى الأصل .

(٤٤٨) محمد محمود باشا فيما بعد ، زعيم حزب الأحرار الدستوريين .

(٤٤٩) أى : بالوكالة البريطانية ، وهى دار الاحتلال .

(٤٥٠) فى الأصل : « القا » فقط دون « ضى » - أى نصف كلمة « القاضى » .
أما محب باشا ، فهو مدير الغربية .

وقد قال الدمرداش إنه سمع من أحد المترددين على منزل سعيد باشا ، أنه يقول ويسعى بجعل الأوقاف نظارة،لأن(٤٥١) ، ادارتها ساءت .

يوم ٢٥ منه

تلفن لى الشيخ يوسف الخازن فى الساعة التاسعة صباحا بوفاة الشيخ على يوسف ! فقلت : مسكين ! ولكنى لم أتأثر للموت بفرح ولابحزن !

ثم فطرت ، وكان التحليل عظيما ، مع كونى كنت أكلت بالأمس جانبا من العسل مع العيش المفتوت فى اللبن ، والمبثوث فى السمن ، فى الصباح ـ وأرزا مع ملوخية ، وأرزا مطبوخا بالدجاج ، وبلحاً وشماما فى الظهر ، وقليلا من ضولة القرع ، وثلاث بلحات وخمس موزات فى المساء ، وكانت النسبة ٢٠ فقط [ص ١١١٦] ثم خرجت إلى المكتب ، وكتبت ما تقدم ومايأتى .

زارنى أمس الشيخ الخضرى(٤٥٢)،وجرى الحديث معه على سند التاريخ الاسلامى ، وأول من دونه فقال : إن أول من دونه هو أبو اسحاق ـ معاصر الامام مالك فى القرن الثانى للهجرة ـ وسنده رواية

---

(٤٥١) كتب سعد زغلول كلمة « لأن » على مقطعين : « لا » فى نهاية سطر ، و« ن » فى بداية السطر التالى . ولم تكن هذه هى المرة الأولى التى يجزىء فيها سعد زغلول الكلمة إلى مقطعين فى سطرين متتاليين .

(٤٥٢) هو الشيخ محمد عفيفى الخضرى (١٨٧٢ - ١٩٢٧) وكيل مدرسة القضاء الشرعى ، وأستاذ التاريخ الاسلامى فى الجامعة المصرية ، وقد لام الأقدمين على جحودهم ، ودعا إلى النهضة والإصلاح . مؤلف كتاب ؛ « تاريخ الأمم الاسلامية » [المنجد فى اللغة والاعلام ـ دار المشرق ـ بيروت] .

الرواة . فقلت : إنه اذا سهل حفظ مجمل الوقائع الحربية ، والغارات التي شنت في الاسلام من بدء ظهوره ، فلا يسهل على الرواة رواية تفاصيلها ووقائعها ، إلى حد تعيين الضاربين ، وضرباتهم ، ومواقعها ، والمضروبين ، وما قالوه من الألفاظ ، وما تناشدوه من الأشعار وقت النزال والاقبال والإدبار - وغير ذلك من الجزئيات التي لا يُلتفت إليها - خصوصا والرماح مشتبكة ، والأخطار تتهدد الأرواح ، والسيوف تقتل النفوس من الأحياء، وتَسيل الدماء من الأكباد .

فقال : إنه كانت لهم عناية خاصة بالتاريخ ، يحافظون على روايته أكثر من محافظتهم على رواية الأحاديث . لأن في التاريخ مفاخرهم ومآثرهم .

قلت : إن ذلك يطرق الشك إلى الرواية ، قال : إنهم من الصحابة ! قلت : وهل الصحابة معصومون لا يُشك في حديثهم ؟ فقال : إنهم ليسوا بمعصومين ، ولكن لا يُشك في صدقهم ! قلت : إني أريد بالعصمة الثقة في الرواية ! قال : هم ثقاة ! قلت : ومن أين يكون لهم ذلك ، وقد كانوا يرتكبون الجرائم ، ويأتون الآثام - كمايرويه المؤرخون ؟

وقد كان أحاط الضيق به ، وأخذ الغضب بنفسه ، فكان يسكت سكوت الحنق على مجادلته ، الغضبان من مجادلته ، ولا يجيب اذا سئل . وبدت منه حال من الغلظة الساكنة ، والفظافة الهادئة ما كنت أعهدها فيه من قبل .

وأخيرا جاء العشاء[٤٥٣] ، فدعوته إليه ، فامتنع ، فألححت ، فدخل إلى قاعة المائدة ، وأراد أن يجلس إلى ناحية متعللا بالشبع ،

---

(٤٥٣) أي طعام العشاء .

فكررت الدعوة ، فجلس يأكل ، وأكل من كل صنف أكثر من غيره ، وهو يقول إنه شبعان ، وإنه أكل فوق الكفاية ! وقال عارفوه : إن التمنع من عادته ، وكثرة الأكل من طبيعته ! [ص ١١١٧] وهذه أول مرة رأيت منه هذه الحالة ، ففهمته واطرحته(٤٥٤) من نفسى ، وعزمت على ألا أعوّل عليه ، ولا على أحد من نوعه .

أحب ميل الناس إلىّ ، ولا أميل إلى الخوف من سلطتى . اذا تناقشت مع شخص فى ابداء رأيه يقتنع ببرهانى ، لا أن يخضع لسلطانى . ولتمكّن هذا المعنى من نفسى ، ترانى وأنا رئيس أجادل مرؤوسى(٤٥٥) كما أجادل نظيرى ، واستعمل من رفع الصوت والحدة معه ما أستعمله مع غيره . ومن لا يفهم منى هذه العادة يتوهم أنى أعتمد على الإرهاب بالسلطة ، لا الإقناع بالحجة ، وأنى خشن مع المرؤوسين ، مع أنى أعد ذلك من اللين .

لا تفزع من عاقبة أمر عملته ، فان إقدامك عليه رضاء بنتيجته ! اذا تعمد صديقك إيذاءك(٤٥٦) من غير عذر له ، فلا تعاتبه على ما فعل ، فان ذلك لا يصلح من شأنه ، ولكن تسلل بلطف من صداقته ، وتحلل من قيود مودته .

أرى الحرية مع الفقر ألذ من الغنى مع الاستعباد .

إن الذين يقولون الزور ، أو يسكتون عن الحق ، لمال يقبضونه ، أو جاه يسطونه،ما فعلوا شيئا الا أنهم باعوا مشاعرهم بأبخس الأثمان .

---

(٤٥٤) فى الأصل : « اضطرحته » والمقصود انه استبعده من اهتماماته .

« ٤٥٥ » فى الأصل : مروسى .

(٤٥٦) فى الأصل : ايذائك .

٢٥ أكطوبر ١٩١٣ تابع

زار مصطفى باشا اليوم اللورد كتشنر ، فاعتذر له عن تعيينى فى وظيفة قنال السويس ، وقال إن سابا باشا رشح الآن نفسه لهذه الوظيفة ، وإن كثيرا من الناس ضدى ، وإنه لا نصيب لى منها . فقال له مصطفى : إن سعد شاب آيضا ، [ص ١١١٨] وفيه كفاءة ، ولاينبغى إضاعة مستقبله ـ خصوصا وأنه سينفعك[٤٥٧] بصدقه فى القول واخلاصه فى العمل . واذا كان الناس يجدون منه صلابة وغلظة ، فان صداقته تنفع . ومارغب هذا المحل الا لبعده عن المعارضة ، ولكونه لا احتكاك فيه مع الحكومة ـ فوافق على الأوصاف التى أسندها مصطفى باشا ، ولكنه لم يجب بشىء يصح الركون إليه . ويظهر لى أن هناك وشايات أُلقيت إليه فى حقى .

وقد أخبر مصطفى باشا بأنه ينوى أن يجعل مجلس النظار مستقلا عن الخديوى ، وأنأسكويث[٤٥٨] قال له ذلك ، وأنه سيسعى فيها ، ولكنه اذا رأى شِدّة[٤٥٩] لان . وكذلك سيسعى فى جعل الأوقاف وزارة ، واذا اعترض الخديوى أمر باجراء تحقيقات عن الادارة . قال وسيتفاوض معه فى شأن سكة حديد مريوط ، على طريقة ربما تستميله إلى الرضا بهذه المطالب كلها أو بعضها .

---

(٤٥٧) قراءة تقريبية .

(٤٥٨) أسكويث Asquith هربرت هنرى اسكويث ، سياسى بريطانى رئيس الوزراء فى بريطانيامن ١٩٠٨ إلى ١٩١٦، وكان رئيسا لحكومة حزب الأحرار ، ثم استقال وخلفه لويد جورج من ١٩١٦ ـ ١٩٢٢ . وقد أورد سعد زغلول الأسم : « اسكيث » .

(٤٥٩) قراءة تقريبية ، وقد تقرأ : « خشونة » .

[ص ١١١٩]

شيعت جنازة الشيخ على يوسف . وقد حضرتها ، فوجدت هناك كثيرا من العلماء . وحضر سعيد ، ورشدى ، ويوسف وهبه ، ومرتضى ، ونجيب ، والمحافظ ، ووكيل الحقانية ، ومحمد فهمى - من طرف الخديوى . وكثير من الذين لا يُعبأ بهم . وكانت الجنازة خالية من الترتيب والنظام ، وتخلفت عنها بعد الصلاة؛كما تخلف كثير غيرى . وقد رثته الجرائد بغير حرارة ، وأحسنها كان المقطم ، وأقبحها الشعب ثم الأهالى .

[ص ١١٢٠]

يوم ٢٦ أكتوبر ١٩١٣

هذا يوم انتخاب الدرجة الأولى . وقد حضر أمس شيخ الحارة ، ونبه بالحضور إلى القسم اليوم لإجراء الإنتخاب ، وطاف على كثير منهم . وقد أخذ صدقى نمرة كشفى فوجدته ٥٣ . وليس هذا الكشف مكتوبا على ترتيب الحروف الهجائية ، ولا بحسب التجاور ، ولايدرى على أية قاعدة تحرر !

كان التحليل اليوم جيدا ، وأكلت بالأمس قليلا من الأرز فى الظهر والعشاء ، وكثيرا من البلح الزغلول والحيانى .

فى الساعة الثامنة صباحا حضر صدقى ، وتوجهت معه إلى قسم السيدة زينب ، فوجدنا أولا اللجنة الثالثة على يسار الداخل ، يرأسها فؤاد أمين شوقى باشا ، ومن أعضائها الدكتور كفراوى ، ومحمود بيك

عارف ، واثنان اخران ، قيل إن أحدهما هو إبراهيم حفظى ، أما الثانى فلم نعرف اسمه .

وقد ناولنى الرئيس ورقة صغيرة عليها نمرة ٥٣ ، فكتبت فيها اسم من انتخبته ، ووضعتها فى العين المفتوحة فى الصندوق للخانة نمرة ٥٣ ، وانصرفت ..

وقابلنى مأمور القسم ، وقال إن الكثير انتخبوك . قلت : متشكر ، وإنى حضرت لاستعمال حق يجب على كل الناس استعماله .

ثم قابلت مختار بيك ، الذى كان فى السودان ، وكنت حكمت له فى قضية من زمان مضى ، فقال : إننا نريد انتخابك!قلت : ولكم الفضل . ثم انصرفت .

وقد وجدت محمود ألباجورى فى مدخل القسم ،ولا أدرى إن كان حاضرا للانتخاب أو للاستخبار .

[ص ١١٢١]

توجهت مع صدقى إلى الجزيرة ، ثم ركبت مع مصطفى باشا للفسحة ، وعدت مع عربته للنزهه . وقد قال لى إنه نسى أن يخبرنى أنه علم - وهو فى أوروبا - أنى شارع فى استرضاء الخديوى ، حتى اذا سقطت الوزارة سهل عليه تعيينى وزيرا ! وبذلك المعنى أشار فى أحد خطاباته .

وفى الحقيقة أنه كان قال لى فى خطاب : إن الأحوال عندكم رديئة ، والأحسن الابتعاد عنها . ثم تأكدت منه أن اللورد كتشنر متغير علىّ ، وانه لا بد أن يكون كثيرون قدحوا فيك عنده ، وملئوه منك . فقلت له : إنى لم أفعل إلى الآن شيئا أتقرب به ، ولكنى إذا وجدت

طريقا إليه سلكته ، لأنى ضائع بين القوتين ، فالأحسن الاستناد على إحداهما ، أو الخروج من القطر . فلم يستحسن ذلك ، وقال : انى على خلاف ما ترى .

والحقيقة أن مركزى دقيق للغاية ، ولا أنجو من خطره إلا بقطع النظر عن كل شيء يأتى من الحكومة ، وعن كل أمل فى تحسين الحالة ـ أو ترضى إحدى السلطتين ! ولكن الوسائل غير متوفرة ، فالأصوب ترك الامر لله ، والقناعة بما فى اليد ، والله الموفق .

يوم ٢٧ أكطوبر سنة ٩١٣

قرأت فى الجرائد أمس أن الخديوى عاد من (   )[٤٦١] فى الساعة الخامسة صباحا ، ووصل المنتزه ، وأن النظار سافروا إلى مقابلتـه . وقيل إنهم لم يكونوا يعلمون بحضوره الا الساعة ١١ مساء يوم ٢٥ ، وإنهم سافروا مع وابور خاص فى الساعة ٣ صباحـا ، فوصلوا بعـد وصوله ، ولم يقابلهم الا فى نحو الساعة الحادية عشرة .

[ص ١١٢٢]

وأكد المعارضون أنه قابل النظار ببرود ، ولم يوجه الخطاب ـ من بينهم ـ الا إلى سرى باشا.وشاعت إشاعة عن سقوط الوزارة ، وتعيين سرى باشا رئيسا للنظار.

[ص ١١٢٣]

ونشرت جريدة الأهالى هذه المقابلة البسيطة جدا من غير تفخيم

(٤٦١) اسم غير مقروء .

ولا مبالغة . وأشاعوا أن الخديوى تعمد عدم مقابلتهم وقت وصولهم ، وأن وابورا خصوصيا قام قبل وابور النظار ببضع ساعات يقل مخبرا سريا !

حصلت الانتخابات أمس ، وبتنا الليلة الماضية ولم نعلم من أخبارها شيئا ، لأن الجرائد لم تنشر أخبارا خاصة عنها ، ولم تصدر ملحقات بها . ولغاية هذه الساعة ـ وهى تسعة صباحا ـ لم أسمع بشىء عنها(٤٦٢) . وقد قيل إن لجنة الانتخاب فى حلوان لم تنعقد لغاية الساعة تسعة ونصف صباحا . وفى عابدين لم تنعقد الا بعد الساعة الثانية ، وفى بولاق لم ينتخب الا ١٨ ، لقلة المنتخبين . ولكن هذه أقوال طائرة على الأفواه . وقد مر مستشار الداخلية على اللجان ، وأمكن للشيخ الدمرادش فى قسم الوايلى أن يتحصل على انتخاب عدد فوق السبعين من أتباعه .

---

(٤٦٢) لفهم مسألة الانتخابات التى جرت ، فإن الحكومة اكتشفت أن عدد الناخبين الذين قيدت أسماؤهم فى السجلات الجديدة يبلغ نحو مليونى ناخب . وقد قسم هؤلاء الناخبون إلى خمسينات ـ حسب القانون .

وكان تقسيم هذا فى القرى بحسب حصص مشايخها وفى المدن بحسب أهل الجيرة الواحدة . وبعدها علقت كشوف الخمسينات ، وعلم الناخبون ما فيها . إبتدأ أول عمل من أعمال الانتخابات فى أواخر أكتوبر ، فاختير حينئذ المندوبون الذين ينوبون عن الخمسينات فى إنتخاب أعضاء الجمعية . وهذا الإنتخاب جرى فى ١٣ديسمبر ، وأعيد بعضه فى ٢٠ديسمبر ، فكانت نتيجته أن ٤٣ دائرة انتخبت أعضاءها بأكثرية مطلقة فى ١٣ ديسمبر ، و٢٣ دائرة أعادت انتخابها فى ٢٠ منه

(أنظر : تقرير الفيكونت كتشنر إلى السير ادوارد،جراى عن المالية =

كان التحليل جيدا ، وكنت أكلت بلحا وارزا مع حمص .

أثنت جريدة « المؤيد » فى عدد أمس على عبد الرازق الفار ، وقالت إنه مرشح عن قسم دسوق وفو . ..الخ . وانه جامع للصفات التى تؤهله إلى هذا المركز .

فى يوم الثلاث ٢٨ أكطوبر سنة ٩١٣ ، قابلت أصحاب المقطم عند مصطفى باشا ، فى نحو الساعة الثامنة مساء ، وجرى ذكر الإنتخابات ، فسألنى هؤلاء عما اذا كنت مرشحا نفسى ؟ فأجبت : نعم.وطلبوا منى أن ينشر المقطم خطتى التى أريد اتباعها عند انتخابى . [ص ١١٢٤] ، ونشرت فى اليوم التالى باختصار ، كما نشرت فى اليوم بعده « بالشعب »(٤٦٣) ، وحاصلها : تعديل القوانين الغير موافقة ـ توسيع المعارف وجعلها أهلية ـ تحسين الزراعة ـ تحسين شوارع العاصمة ـ حرية المطبوعات ـ تأييد الأمن ـ ضبط مصروفات الحكومة ـ وتقديم الحاجى على الكمالى ـ وتخفيض الضرائب .

وقد أثنت الجرائد ـ على اختلاف نزاعتها ومشاربها ولغاتها ـ على هذه الخطة ، وأكبرت حضورى للقسم يوم الأحد ٢٦ لمباشرة الانتخاب(٤٦٤) الا جريدتا الأهالى والمؤيد ، فلم تقولا شيئا عنه ، بل لزمت جانب الصمت .

وقد وردت على خطابات وتلغرافات من بعض الناس بشكرى وتشجيعى ، وما رأيت إنسانا الا شاكرا ومُثنيا .

غير أن فتحى لم يستحسن ترشيحى ، وأخذ الجانب عنى . وخاف

= والادارة والحالة العمومية فى مصر والسودان سنة ١٩١٣ ـ ترجم فى إدارة المقطم سنة ١٩١٤)

(٤٦٣) جريدة الحزب الوطنى .

(٤٦٤) كلمة « الانتخاب » غير موجودة فى الأصل .

مصطفى باشا أن لا تنقلب الحركة إلى ما تكره الحكومة(٤٦٥) ، وحضر لى بعض الناس شاكرين وعارضين أنفسهم للخدمة ، وشعرت بميل عام هزنى وأطربنى !

وكانت جريدة المؤيد نشرت يوم الخميس ، ٣٠ أكتوبر ، إعلانا عن مقالة وردت اليها بخصوص حديثى فى المقطم والشعب ، ووعدت بأنها ستنشرها يوم السبت . وقد ظهرت خالية عنها وعن الاشارة اليها !

ولكن جريدة الأفكار نشرت مقالة ، فى عدد ٣١ منه ، بهذا المعنى ، كله سخافات [ص ١١٢٥] ولا أدرى إن كانت هى ما أشار اليها المؤيد أو غيرها ! ومن المحتمل أن يكون سكوت المؤيد مؤقتا ، ومن المحتمل أن يكون نهائيا رغبة من المعية فى تحسين العلائق . وستظهر الحقيقة .

وقد قرأت فى الأفكار الصادرة بتاريخ (٤٦٦) أمس مقالا آخر عنوانه : « خشونة وجفاء »،أسند إلىّ هذه الأوصاف ، وحكى وقائع غير حقيقية ، حيث نسب انضمامى إلى عصبة جمال الدين(٤٦٧) ، وحبسى فى جمعية الإنتقام ، وترقيتى من قلم الوقائع إلى غيره-أى معاون فى الداخلية- ومن قلم قضايا مدير الجيزة ، ومن المحاماة ، ومن القضاء - إلى الوزارة،ومن هذه الأخيرة إلى الخشونة !(٤٦٧م)

وقرأت أيضا مقالا آخر فى جريدة الاكسبريس - التى تطبع

---

(٤٦٥) هكذا فى الأصل ، ويقصد سعد زغلول أن مصطفى فهمى باشا خشى أن تنقلب الحركة إلى ما تكره الحكومة .

(٤٦٦) كتب سعد زغلول فى الهامش تاريخ ١ نوفمبر ١٩١٣ ، وقد يكون التاريخ الذى يقصده ، وقد يكون عنوان هذه اليومية .

(٤٦٧) يقصد : جمال الدين الأفغانى .

(٤٦٧م) هكذا فى الأصل . والمعنى : الغلظة والعنجهية (مع الخديوى)

بالاسكندرية ـ نسب إلى فيه عدم الإخلاص للوطن ، والإتفاق مع الحزب على المساعدة على ترشيحى ، وايعاز الوكالة البريطانية لى فى كونى أقر بترشيحى ، حتى أكون حجة لها . وفيه طعن شديد على أمانتى .

وعندما قرأت هذه المقالات شعرت بشىء من التأثر ، ولكنى حاولت كتمانه والضغط عليه ، وأخذت أتوسل الى ذلك بتذكر ما حدثت به نفسى وعاهدت عليه ربى ، من أنى أصبر على المكروه ، ولا التفت إلى ما يقول الأعداء فى الامقدار ما أتخذ منه عظة لنفسى وعبرة.وبناء على ذلك طويت المقالات ، وحفظت صحفها . وأرجو الله أن يوفقنى إلى الثبات فى هذا الظلم ، وأن يوسع من صدرى فى هذه الأيام حتى تنتهى هذه المسئلة .

[ص ١١٢٦]

الغضب مجلبة الندم ، وباعث الزلل. إدفع بالتى هى أحسن ، وتذرع[٤٦٨] بالصبر ، فلا ينفع غليان الدم إلا فى إحراق النفس وتغطية العقل .

هدى الله خصومى إلى صوابهم ، وبصرهم بفوائدهم ، وأطفأ جمرة الحقد فى صدورهم ، وبصرهم بعواقب أمرهم .

لو عقل خصومى ، لكانوا أول راضين عنى ، لأنى لا أقصد إيذاء أحد ، ولا أبغى الا الخير .

عقب أن نشرت الجرائد شكرى لمنتخبى ، ووعدى بالإجتماع بهم

(٤٦٨) فى الأصل : واذرع .
(٤٦٩) فى الأصل : اذاية .

لمشـاورتهم فيمن يرضـون أن يكون نـائبا فى الجمعيـة ، تبعنى بعض المندوبين الناخبين والمرشحين ، ففعلوا مثل ذلك .

٥ نوفمبر

نشرت جريدة الأفكار إلى الآن أربَع مقالات ، بالطعن الشديد فىَّ . ونشرت جريدة « النوفيل » فصلا من هذا القبيل ، ترجمته جريدة « البروجريه » وجريدة « المؤيد ، وحشاه محمد عثمان ـ طريد العدالة ـ بعبارة أوقح من سحنته . وعلى مقالات الأفكار مسحة من أباظة !

ولقد أغضيت عنها إغضاء الكريم ، ولم يكن لها تأثير ـ فيما يظهر ـ عند الناس ، فكل من لاقيت من المعارف يُظهر لى سروره من ترشيح نفسى . وزارنى مستر بوند ، وهنأنى ، وقال إنه كـان فى نيته [ص ١١٢٧] أن يكتب لى من ايرلنده[٤٧٠] يستحثنى على ما فعلت . وقال :إنك لا تلاقى من الوكالة معارضة .

وقد وعدنى الكثير بالمساعدة ، منهم أحمد راشد ـ قيل إنه صاحب نفوذ فى جهة الخليفة . ومعه خمسون ناخبا مندوبا تحت تصرفه ، ولكن يظهر لى أنه فخور نوعا ، وربمـا كان فشـارا ! وحضر لى من يـدعى الدكتور حسنى ، فى شارع محمد على . وقدِم لى ـ بعـد ذلك ـ عبـد الكريم بيك صبرى ، وعلى صالح بيك الملاح ، ووعدا بالمساعدة . وسعى محمد بيك يوسف فى مصر القديمة بوساطة كافية ، وأخبر بأن فيها عشرين مندوبا من المخلصين لى . وأخبرنى أحمد بيك الحسينى أنه يدعو الناس فى حلوان لى . وكذلك أخبرنى أحمد باشا محمود أنه ذهب إلى محمد البابلى فى حلوان ، واجتمع بـابراهيم شـريف ، وتعاهـد

(٤٧٠) فى الأصل : أيرلانده .

الاثنان على الدعوة لى . كما أخبرنى على باشا شعراوى أن رجلا من إهل النفوذ فى مصر عتيقة[٤٧١] تكفل باستمالة أهلها لجهتى . وجاءنى أحمد فريد من شبرا ، وعرض على مساعدته . وأخبرنى أحمد باشا محمود بأن خالد مهدوى فى بولاق من الداعين لى . واختلف الناس فى حسن صبرى ، فمنهم من قال : إنه يدعو لنفسه ، ومنهم من قال : إنه يدعو لى .

[ص ١١٢٨]

وفى هذا اليوم ورد تلغراف من لوندرة إلى « المقطم » ، بأن نشْرَ الناس خططهم فى الانتخاب وقع فى لوندره موقعا حسنا ، وأن فتح باب هذه البيانات بمعرفة سعد زغلول قد أزال سوء الأثر من الفكرة عنه. وقد نقلت هذا الخبر « الجريدة »، وجورنال لا بورس ايجبسيان » فى عدد اليوم . وربما كان لهذا التلغراف شأن هنا.وسوف ننظر .

أعادت الداخلية الإنتخاب عن الكشوف[٤٧٢] التى اتحدت فيها أصوات الناخبين على مندوب واحد ، والتى وجدوه مبطل لها . ولكنها لم تُعلم الناس بذلك الا اليوم ، حيث رأيناه فى الجرائد ، لا على كونه منشورا رسميا ، بل خبراً من الأخبار ! وتحدد ميعاد الإنتخاب بعد غد ـ الجمعة ٧ نوفمبر ـ وهى سرعة غريبة ، واجراءات أغرب !

لم يحضر عندى فتحى من قبل الانتخابات بعدة أيام الا أمس ، وما تكلمنا فيها يختص بى .

شاعت إشاعات عن الوزارة ، وكَتبت فى « جورنال دوكير » ، ولكنى أراها ـ على الاقل ـ سابقة لأوانها.

(٤٧١) أى : مصر القديمة .

(٤٧٢) فى الأصل : الكشوفة .

[ص ١١٢٩]

حضر عندى مكاتب التيمس اليوم فى الساعة ٤ ، وحادثنى فى شأن الانتخابات والقانون النظامى . فقلت له : إن الحركة فى الاقاليم أشد ، لأن العمد هم الذين قيدوا الأسماء ، وجعلوا من يحضر ينتخب ، ثم هم انتخبوا لمن غاب ! وأما فى المدن فإن مشايخ الحوارى لم يقدروا على القيام بهذا العمل من جهة ، لعدم وجود نفوذ لهم ، ولأن هنا قسما عظيما من الناس ذوى التربية الراقية نوعا ، يعتبرون الجمعية التشريعية أقل أهمية من مجلس الشورى . ومن ثم دخلوا(٤٧٣) فى انتقاد القوانين الجديدة ، فانتقدوا حق اقتراح القوانين ، وتناقض الحكم فى حالة ما اذا كان المشروع مقدما من الحكومة أو من الجمعية ، والجمع بين حق الحل وحق المخالفة ، وعدم احترام رأى الجمعية الجديدة .

وفى قانون الانتخاب ، جعله من درجتين . ومسئلة الخمسينات وما جرى فيها ، وحرية الانتخاب ، وعدم التوفيق بينها وبين السلطة التى جُعلت للحكومة [ص ١١٣٠] فى ترأس لجان الانتخاب ، واعطاء الموظفين الحق فيه حتى فى دائرة وظائفهم . واشتراط القيد فى الجهة التى منها المندوب(٤٧٤) .

---

(٤٧٣) فى الأصل : دخلت .

(٤٧٤) ربما يساعد القارىء كثيرا على فهم هذا النقد للقانون النظامى وقانون الانتخاب من جانب سعد زغلول ، أن نورد هنا مضمون القانونين :

أولاً : بالنسبة للقانون النظامى المصرى بانشاء الجمعية التشريعية ، وقد صدر فى أول يولية ١٩١٣ .

« وتتألف الجمعية التشريعية من أعضاء قانونيين وهم نظار الدواوين ، وأعضاء منتخبين وعددهم ستة وستون عضوا ، ينتخب =

. . . .

= أحدهم وكيلا بمعرفة الجمعية ، وأعضاء معينين عددهم سبعة عشرا عضوا ، أحدهم رئيس ، والثانى وكيل ، والخمسة عشر الآخرون يعينون على نحو يكفل النيابة عن الأقليات والمصالح التى لم تنل نصيبا من الانتخاب ، ويختارون من قبل الحكومة بحيث يكون لجميع الطبقات من الأهالى حدّ أدنى لعدد من ينوب عنها ، فخصص للأقباط أربعة كراسى ، ولعرب البدو ثلاثة ، ولكل من التجار ، والأطباء ، ورجال التربية العامة أو الدينية اثنان ، وكرسى واحد لكل من المهندسين ، والمجالس البلدية ، ومدة عضوية الأعضاء المنتخبين والمعينين فى الجمعية ست سنوات ، ويتجدّد ثلث كل من الفريقين فى كل سنتين ، ولا يعزلون فى غضون تلك المدّة إلا بأمر عال يصدر من الجمعية بأغلبية ثلاثة أرباع الآراء .

ويجوز حل الجمعية التشريعية بأمر عال ، ومتى حلت وجب إجراء الانتخابات والتعيينات الجديدة فى بحر ثلاثة أشهر من تاريخ حلها .

ووظيفة الجمعية هى على الأكثر استشارية ، وبغض النظر عن بعض المسائل المعينة وعلى الأخص المسائل الدولية الخارجة عن اختصاص الجمعية ، فإنه لا يجوز إصدار أى قانون ما لم يقدّم ابتداء إليها لأخذ رأيها فيه ، وإذا حصل هناك خلاف بين الحكومة والجمعية يعقد مؤتمر منهما .

فإذا لم يؤدّ بحث المؤتمر إلى الاتفاق ، يؤجل مشروع القانون المعروض مدّة أسبوعين ، وبعد انقضائهما يقدّم المشروع ثانية إلى الجمعية بصورته الأولى ، فإذا ظلت الجمعية على رفض قبول المشروع ، جاز للحكومة أن تحل الجمعية وتقدّم المشروع من جديد للجمعية التشريعية الجديدة ، أو أن تصدر هذا المشروع على الصورة التى تستحسنها .

ويجب أن تقدّم المسائل الآتية للجمعية التشريعية لأخذ رأيها فيها ، وهى : الميزانية ، والحسابات ، والسلف العمومية ، وتقدير

. . . .

درجات أموال الأطيان بوجه عام ، والخطط المتعلقة بإجراء تحسينات مهمة بالرأى أو بنظام السكة الحديدية .

ولا يجوز ربط أموال جديدة على الأطيان أو عوائد شخصية إلا بعد مصادقة الجمعية التشريعية .

وللجمعية التشريعية فى مسائل التقنيين حق تحضير مشروعات القوانين ما عدا ما يتعلق من ذلك بالقوانين النظامية ، على أنه لا يجوز لها أن تنظر مشروعا فى جلسة علنية إلا إذا سبق إقراره من مجلس النظار .

ودور إنعقاد الجمعية التشريعية يبتدىء من أوّل نوفمبر وينتهى فى ٣١ من مايو من كل سنة .

ويمنح المعينون والمنتخبون من الأعضاء مكافأة قدرها خمسة وعشرون جنيها شهريا .

وليس من إختصاصها النظر فى مخصصات الخديوى ، وويركو الإستانة ، والدين العمومى ، وكل الواجبات والالتزامات الناتجة من قانون التصفية ، أو الاتفاقات الدولية ، والمسائل المتعلقة بالدول الأجنبيه ، وعلاقات مصر بهذه الدول ، والمسائل المتعلقة بتعيين أحد موظفى الحكومة أو أحد مأموريها ، أو بترقيته أو نقله ، أو عقوبته أو فصله ، وكل عمل آخر تجريه الحكومة بالنسبة لأحد موظفيها أو مأموريها .

وترسل ميزانية إيرادات ومصروفات الحكومة للجمعية قبل إنتهاء السنة المالية بأربعين يوما على الأقل ، ولها أن تبدى ملاحظاتها أو رغباتها فى كل قسم من أقسام الميزانية ، وترسل آراءها ورغباتها وملاحظاتها إلى ناظر المالية ، وعليه فى حالة رفضها أن يبين أسباب ذلك ، وللجمعية أن تبحث فى هذه الأسباب ، وأن تبدى ملحوظات جديدة .

ويجوز للأعضاء أن يوجهوا إلى النظار أسئلة فى المسائل الإدارية

. . . .

ذات المصلحة العامة ، ويجيب النظار عنها ، ولهم ألا يجيبوا عن سؤال يرون من المصلحة العامة عدم الإجابة عنه .

وجلسات الجمعية علنية ، عدا جلسات المؤتمرات والاجتماعات التى تعقدها الجمعية بهيئة لجنة عامة فغير علنية ، ولا تصح مداولاتها إلا إذا حضر الجلسة ثلثا الأعضاء على الأقل » .

وقد اشتمل القانون النظامى على ٥٥ مادة ، منها ٣٤ مادة لنظام الجمعية التشريعية ، والباقى لاختصاص مجالس المديريات .

وفى أول يوليه سنة ١٩١٣ صدر قانون الانتخاب ، وقد اشتمل على المبادىء الآتية :

« لكل مصرى من رعايا الحكومة المصرية بالغ من العمر عشرين سنة كاملاً حق الانتخاب ، بشرط ألا يكون من المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة أو السجن أو بسرقة أو نصب أو خيانة أو تزوير أو انتهاك حرمة الآداب أو رشوة ، أو من المعزولين من الوظائف الأميرية ، أو من المحامين الذين شطبت أسماؤهم من جدول المحاماة . أو من الذين أشهر إفلاسهم ، أو من المحجور عليهم .

وهذا الانتخاب غير رأسى ، لأن كلَّ خمسين ناخبا ينتخبون ناخبا مندوبا واحدا لا يقل عمره عن ثلاثين سنة كاملة ، وهؤلاء الناخبون المندوبون هم الذين ينتخبون أعضاء الجمعية التشريعية ، على أنه يجب عليهم أن يشاوروا من ينوبون عنهم للوقوف على ميلهم نحو المرشح الذى ينتخب عضوا فى الجمعية التشريعية ، ويكون الانتخاب الأولى والثانوى بالاقتراع السرى .

ويشترط فى من ينتخب عضوا فى الجمعية التشريعية ، أن يكون عمره خمسا وثلاثين سنة كاملة ، وأن يكون عارفا بالقراءة والكتابة ، وأن يكون قد دفع منذ سنتين مال أطيان سنوى قدره خمسون جنيها ، أو عوائد مبان عشرون جنيها فى السنة ، أو خمسة وثلاثين جنيها مال أطيان وعوائد مبان معا ، تخفض هذه القيمة إلى الخُمْسَين ($\frac{٢}{٥}$)

فأمن على ذلك كله الا الأخير فانه تردد فيه ، وقال : ربما كان ذلك لحكمة ! قلت : إن شر القوانين ما قضت حكمته على المخاطبين به ، وهذا هو السر فى تفوق قوانينكم ، لأنكم تشعرون بها قبل أن تصاغ وتوضع !

ثم قلت له : إن الذى حملنى على الاقدام على الترشيح هو تشجيع الناس ، وتشويق القادرين على تقديم أنفسهم . ومن حسن حظى أن حصل ذلك فعلا .

ومن جهة أخرى ، فإنى أعلم أن الحكومة تميل إلى أن تعرف حقيقة الأشياء ، وكل الناس الذين يذهبون لدى اللورد كتشنر لا يجاهرون بما فى نفوسهم ، وينخدع هو بما يزينون من الآراء . وربما كان الموظفون كذلك . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن الناس يتوهمون لوقالوا الحق ربما يساءون فى مصالحهم ، فيُحجمون عن قوله فى الجمعية النيابية . [ص ١١٣١] وذلك ما يحملهم أيضا على الخوف من إعطاء آرائهم أمام المدير ، خوفا على مصالحهم .

بالنسبة لمن كان حائزا لشهادة من مدرسة عالية ، وأن يكون اسمه مدرجا منذ ثلاث سنين بجدول الانتخاب فى المديرية أو المحافظة التى ينتخب فيها .

ولا يجوز انتخاب الموظفين العموميين بصفة أعضاء للجمعية التشريعية ، وإذا انتخبوا يجب عليهم أن يتنحوا أو يعتبروا متخلين عن وظيفتهم ، وفى الحالة الأخيرة يعطى لهم حق العودة إلى وظائفهم عن انتهاء مدّة العضوية .

ولا يجوز الجمع بين عضوية مجلس المديرية وعضوية الجمعية التشريعية .

محمد خليل صبحى تاريخ الحياة النيابية فى مصر ، الجزء الرابع ص ٤٢ ـ ٤٥) .

وهذا آت من النظام ، لأنه ليس للهيئة النيابية مراقبة على الحكومة فى شىء . فأنا أريد ـ من جهة ـ أن أساعد الحكومة على استطلاع الحقيقة ، حتى تَجرى على أساسها ، وقد تكون مُرة عليها فى بعض الأحيان ، ولكنها تنتفع منها كثيرا . ومن جهة أخرى[٤٧٥] ، دفْع زملائى على بيانها بلا خوف ولا وجل .

قلت : ومهما كان فى النظام من العيوب ، فاننا ـ مع الأسف ـ لانزال بعيدين عن فهمه حق فهمه ، ونحتاج لزمن أطول حتى نتعود عليه . وتكلمت أيضا على السرعة التى عُملت بها[٤٧٦] القوانين ، وتكلم هو على تكلمنا ، وقال إنه انتقد ذلك .

وفى النهاية تشكر ، وانصرف مظهرا سروره ، وقال إنه أرسل تلغرافا بأن دخولى فى الانتخاب حرّك الناس إلى الإقدام عليه ، وأن انتخابى محتم. فقلت : إنى أشك فى ذلك ، لأن الناس جاهلون ! فقال : إننا نحن نشعر بغير ذلك !

[ص ١١٣٢]

٨ نوفمبر سنة ٩١٣

يتحدثون من يوم عودة الجناب العالى بفتور العلاقات بينه وبين سعيد باشا . وقد وصل القاهرة أول أمس ـ ٦ منه ـ وكان غضبا منه ، عندما كان معه فى موكب وصوله إلى عابدين ، وأرسل إليه يكلفه بالاستعفاء ، غير أن كتشنر بعث إليه بعدم التعجل فيه حتى يقابل سموه . وقد قابله أمس فى الساعة ٣ .

(٤٧٥) أضفنا « أخرى » لتتضح العبارة .

(٤٧٦) أضفنا « بها » لتتضح العبارة .

وظهـرت جـرائـد الصبـاح ، ولم يتكلم « المقـطم » بشىء عن موضوعها .

وقال « الأهرام » : إن مسئلة الأوقاف عرضت معرض البحث . وقال « ايكودى ايجييت » . إن موضوع المقابلة لم يجر فيه حديث عن الوزارة ، وسيظهر بعد أيام العيد . ورأيت رشدى ذاهلا أمس فى جناز بنت البـرنس حسين ، ومحمـد سعيد فى أتعس حـالات الغم ، وقد أحاطت عيونه دائرة سوداء ، وعلته الكآبة .

وسألت الأول عن شأنه ؟ فقال : إن الحـزن على الفقيـدة اخذ مأخذه منه ! وزاد بأن حالة الوزارة اليوم أثبت منها قبل . ورأيته حذرا من الكلام ، فتركته .

وعدت من السيدة مع نجيب باشا فى أوتومبيله ، وفهمت منه شدة غضب الخـديوى . وجـرى ذكر قصتـه فى قضيـة البـرنس عـزيـز ، فأحكيتها . وأحكيت عبارة(٤٧٧) حسين محرم ، وعبارة(٤٧٨) العفو عن الأقباط . وانصرف قائلا : إن كل ذلك سينصرف مع الزمان . قلت : لا أهمية عندى لا نصرافه !

وتقـابلت اليوم مـع أحمـد عبـد اللطيف وفهمت منـه أن الخـديـوى نبـه [ص ١١٣٤](٤٧٨م١) عـلى سعيد أن لا يفـاتح كتشـنر فى مسئلة الأوقاف ، أو سيعفى ! وكلفه بأن يقول ذلك الى كتشنر . فلم يوافق رشدى سعيد على أن يقوم بهذه المأمورية ، لأنها ثقيلة وغير معقولة . واتفقـا على أن يقـولا : إن مجلس النظار لا يمكنـه أن يبحث فى هذه المسئلة ، لأنها فوق اختصاصه ، والخديوى هو الـذى يتصرف فيهـا حسب ما يراه .

---

(٤٧٧) (٤٧٨) « عبارة » هنا معناها : « قصة » .

(٤٧٨ م١) رقمت صفحة ١١٣٤ قبل صفحة ١١٣٣

١٧٨٨

ولكنى لم أفهم حق الفهم هذه الرواية ، لأن فيها شيئا غامضا ، أو ناقصا ، وسنعلمه بعد ذلك !

لو أمكن للانسان أن يضبط عند الجدال ـ نفسه ، لكانت له دائما الغلبة !

من عجز الإنسان أن يحتد ، ومن قوته ان يحلم(٤٧٨م٢) !

الغضب مجلبة الخطأ ، والحلم باب الصواب .

لا تعجل بالشيء قبل أن يأتيك ، فهو آتيك لا محالة !

من الناس من يعيشون من التملق لغيرهم !

من الناس من يتقرب للأقوياء بهضم حق الضعفاء !

[ص ١١٣٣]

١١ نوفمبر

علمت من مصطفى باشا عن كتشنر ، أن هذا الأخير لما قابل الخديوى ، عرض عليه وضع نظام للرتب والنياشين (٤٧٨م٣) فقبله .

(٤٧٨ م ٢) أى يكون حليما

(٤٧٨ م ٣) كان غرض اللورد كتشنر من هذا النظام غلّ يد الخديوى عن بيع الرتب والنياشين للعمد والأعيان . وقد ذكر محمد فريد أن هذا التصرف من جانب الخديوى كان نتيجة من نتائج طمعه وسوء تصرفه ، وقال أن الخديوى سبق أن تعهد أمامه هو ومصطفى كامل والدكتور رمضان بك - بمقام التبرى - فى أحدى مقابلاتنا السرية سنة ١٩٠٧ بأنه عدل عن هذه الأمور التى أساسها الطيش والشبوبية ! (هذه ألفاظه هو) ولكن حب المال غلبه ، فنزل به إلى هذا الحضيض . (أوراق محمد فريد ١٢٤)

فعرض عليه مسئلة جعل الآوقاف نظارة ، فقبل مبدئيا ، وتناقش فى التفصيلات . ثم فى النهايـة استأذنه كتشنر فى أن يكتب لدولته أن جنابه العالى قبل هذا التغيير مع الإرتياح ، فقال : لا تفعل ذلـك . وبعد انصرافه من عنده ، أخبر سعيد باشا ، وكتب لدولته تلغرافا بهذا المعنى .

ثم قابل سعيد الخديوى ، فأنكر القبول ، وغضب ! فرد سعيد على كتشنر ، فأصر عـلى قولـه الأول ، وقال : إن الخـديوى عنـده أربع[٤٧٩] وعشرون ساعة يتفكر فيها إن شاء أن يكتب شيئا للحكومة الانكليزية .

ويقول مصطفى باشا : إن كتشنر فى أشد حالات الإنفعال ! أما الوزارة فلا كلام فيها الآن ، وربما أصبح مركزها أثبت من قبل .

وقد زارنى أمس شفيق باشا[٤٨٠] ، وفهمت منه أن الخديوى لم يقبل ، ولكن يظهر أن الدولة[٤٨١] متفقة مع الدولة الانجليزية على ذلك ! وشممت من هذا القول أن الحاشية تريد أن تلصق عار المساهلة بالدولة العلية ، ويقال فى الدوائر الوزارية إن مسئلة الأوقاف أصبحت الآن فى حكم المنحلة !

زارنى أمس وفد من « ثُمْن الخليفة »[٤٨٢] ، مؤلف من المعلم أحمد راشد ، وحسنين دسوقى ، وصالح بك الملاح ، ومعه مصطفى بك ، وكيـل أقـلام عـربى نـظارة الأشغـال . وأكـدوا لى أنهم معى ، وان

---

(٤٧٩) فى الأصل : أربعة .

(٤٨٠) أحمد شفيق باشا ، مدير عام مصلحة الأوقاف .

(٤٨١) يقصد « بالدولة » هنا : الدولة العثمانية ، صاحبة السيادة على مصر رغم الاحتلال .

(٤٨٢) أى : من قسم الخليفة .

١٧٩٠
الطحاوى من رجالهم ، [ص ١١٣٥] وأنهم سيجتهدون فى إستمالة رجال محسن أيضا . فشكرتهم . وأخبرنى راشد بأن حسن صبرى تكلم معه ، فأجابه بأنه(٤٨٣) يشتغل لحسابه . فقال : له وأنا أيضا كذلك .

ثم زارنى خالد بيك مهدى ، ومعه محمد بيك راغب ، وعبد الهادى أفندى الجندى ، من ثُمْن الخليفة ، وقالوا : إن معهم أغلب مندوبى بولاق ، وإنهم يرغبون فى انتخابى . فقلت : إن الهلباوى مرشح نفسه عندكم ! فقالوا : لا نرغب غيرك ، وان لم تقبل فإنا نختار غير الهلباوى ! فقبلت .

ثم جاءنى على بك شاكر أمس ، وأخبر أنه يشتغل لحسابى . وكذلك عبد المجيد افندى حمزة ـ حكيم بقسم الخليفة ، مع خليفة بك محمود . ومثل أحمد بك فريد من شبرا . وأخبرنى كذلك أحمد على بك .

زارنى كثير من الناس فى هذا العيد من جميع الأحباب ، وساعد على ذلك أمران : أولا تواتر الاشاعات بتزعزع مركز الوزارة ، وثانيا ، مسئلة الترشيح .

وقد قابلت الجميع بما يليق بكلٍ من الحفاوة والاكرام ، ورديت الزيارة لأغلبهم ، وأرسلت كارت الزيارة لكثير منهم ، وما تركت الآن شيئا ، والله يعفو عما سهوت .

وقال لى حافظ أفندى: سيأتى أيضا بشأنى كثيرون . هذا وقت انتخابات ، فتكثر الزيارات . ثم ضرب مثلا عبد الرحيم

---

(٤٨٣) أضفنا : « بأنه » ليستقيم المعنى .

الـديمرداش[٤٨٤] وطـوافه بـالناس . ومـا من زائر يجيئنى أو فرد[٤٨٥] أقابله الا ويمتدح خطتى من الترشيح .

[ص ١١٣٦]

نشرت « الأهرام » اليوم أن الوزارة حائزة لثقة الخديوى ، وأن الإشاعات التى طارت عنها أيام العيد ، غير صحيحة الآن ، وأن مسئلة الأوقاف روجعت فيها الدولة العلية ، صاحبة القول فى هذا الشأن ! وهذا تمهيد للعذر عند الناس فى قبول التحويل الى نظارة ! والله اعلم .

١٢ نوفمبر سنة ٩١٣

زارنى أمس يوسف صديق باشا[٤٨٦] ، وقال إن : الخديوى سأل لماذا لم تكن فى تشريفات العيد ؟ فقلت . إنى كنت أود الحضور فيها ،

(٤٨٤) الشيخ عبد الرحيم الدمرداش ، كان عضوا منتخبا عن محافظة مصر فى الهيئة النيابية الخامسة عن المدة من أول فبراير ١٩٠٩ إلى ٣١ مارس ١٩١٢ (أنظر ٨٧٠ ، ٨٧٢ ، ٨٧٤ ، ٨٨٨ ، ٨٨٩ من الجزء الثانى من المذكرات)

(٤٨٥) قراءة تقريبية .

(٤٨٦) فى ترجمة محمد فريد ليوسف صديق باشا كتب يقول انه ابن إسماعيل باشا صديق ، الشهير بالمفتش ، الذى قتله الخديو إسماعيل . اشتغل بالسياسة فى بادىء الأمر مع إسماعيل بك الشيمى ومحمود بك سالم ، وكان موظفا بالقضاء المختلط ، فرفت منه هو وزميلاه بسبب اشتغالهم بالسياسة ضد الاحتلال ، واشتغل بالسمسرة فكسب اموالا طائلة خسرها فى المضاربات . وصلته قديمة بالخديوى عباس حلمى من عهد التلمذة بالمدرسة بالعلية ، ثم بجنيف ، وقد وظفه عنده وكيلا لوكيل الحكومة المصرية بالأستانة (قبوكيخيا) ، ثم قبوكخيا .

بـل فى الخطة(٤٨٧) ، ولكن خشيت أن سمـوه لا يرتـاح الى ذلك ، فقعدت . فقال:لا شىء من ذلك .

ولمّح الى الخطة التى أسلكها فى الجمعية التشريعية بالنسبة لجعل الأوقـاف نظارة ! فقلت : ان هـذا التغيير لا يحـل المسئلة . فقال : ويحصل الكلام فى المصالح الأخرى ! فقلت : طبعا ، ولكنى لست على يقين من انتخابى ، فان أذناب المعية تتحرك ضدى ! فقال : لك أن لا يتحرك أحد منها ، وأنت تعلم كيف أن الخديوى يثنيها عن ذلك .

ثم فهمت منه أنهم كتبوا الى روبرسون(٤٨٨) فى مسئلة الأوقاف ، وانهم أعدوا مذكرة الى نظارة الخارجية ، يرسلونها بواسطة كتشنر ،

وكانت له اليد الطولى فى القبض عـلى الشيخ جـاويش فى سبتمبر ١٩١٢ ثم عين رئيس ديوان « خديوى » . والـرجل خـال من المبادىء الشريفة ! لا يهمه إلا كسب المال ، وقد قال لى : « إنه يلزمه سنويا خمسة آلاف جنيه ليعيش عيشه هنية ، ولابد من كسبها بأى كيفيـه » ! ـ هذا مبدأه وقد أضطر الخديوى إلى نقل يوسف صديق من وظيفة « رئيس ديوان خديوى » إلى نظارة الخاصة ، ونقل مكانه عثمان مرتضى بـاشا السـر تشريفاتى ، تحت ضغط اللورد كتشنر ، وهو ما اعتبر تنقيصا لقدرره ، حيث أصبح لا دخل له فى الأعمال السيـاسية . (أوراق محمـد فريـد ص ١٢٧) .

أنظر ايضا ترجمتنا ليوسف صديق فى الجزء الثانى من مذكرات سعد زغلول ص ١٥٤

(٤٨٧) أى أن زيارة الخديوى كانت فى خطة سعد زغلول .

(٤٨٨) جون روبرتسون ، نائب بمجلس العموم ، من الأحرار الراديكاليـين الذين تعاطفوا مع مصر فى حادث دنشواى ، وقد حضـر وليمة أقـامها مصطفى كامل فى زيارته للندن فى ٢٦ يوليو ١٩٠٦ فى أعقـاب حادث دنشواى .

وفيها يدافعون ضد هـذا التغيير بـأن هذه الادارة اسـلامية محضـة ، ولا يصح أن تختلط بمصالح الحكومة ، لأن ذلك يترتب عليه استيـاء العامة .

وقال : إنى أريد أن آخذ رأيك شخصيا ! فقلت : إن ذوى الشأن فى هذه المسئلة مسلمون ، وميزانية الأوقاف يجب أن تكون منفصلة عن ميـزانيـة الحكـومـة ، واجـــراءاتهـا يلزم أن تكـــون منـطبقــة عـلى [ص ١١٣٧] الشـرع ، ويلزم أيضا أن يكـون لذوى الشـأن من المسلمين مراقبة عليها .

فقـال : سوف نضمّن المـذكرة ذلـك . وأخبرنى بـأنه ورد عـلى القومسيرية العثمانية تلغراف يقول فيه إن الدولة العلية لم يسبق أنها تداخلت فى مسئلة كهذه ، ولا يمكن أن تتداخل فيهـا ، لأنها مسئلة داخلية تخص الخديوية المصرية ! والخديوى ينتظر الرد اليه مباشرة من استامبول .

ثم قال : إن سليمان أفندى فهمى أخذ فى تختيم عرائض ، هو وحافظ عوض ، فى معارضة التغيير . وهو لا يستحسن ذلـك . فلم أستحسنه أيضا .

وبعد إنصرافه ، حضر جبرائيل بك تقلا ، ودار بينى وبينه كلام ، فهمت منه أنه مكلف به من قبل الخديوى ، ومحصله أنه يود أن أكون مع الخديوى على وفاق ، وأن أبحث عن استرضائه ليكون معى ، وأن أخدم عرشه فى الجمعية التشريعية .

فقلت : إن أود شىء علىّ ، أن أحوز رضا سموه ، وأن أكون على اتفاق معه فى خدمة الأوطان ، لأن هذا مذهبى . وهو[٤٨٩] قوة

(٤٨٩) أى الخديوى .

لا يستهان بها ، غير أن مَن حوله يفسدون دائما العالم(٤٩٠) ، لا يدعون أحدا يخلص لبلاده.فقال:الغرض خدمة العرش . فقلت:مذهبى خدمة بلادي . فقال:إن « الأهرام » يكون تحت تصرفك ، وانصرف بعد كلام طويل من هذا القبيل .

حضر وفد من مصر عتيقة ، مؤلف من الشيخ أبو زيد صلاح ، وعبد الخالق الصواف،ومحمد أفندى ابراهيم ، والشيخ عبد السلام ، والشيخ عبد الرازق خضير[ص ١١٣٨] والشيخ حسن طنطاوى ، ومحمود حسين البربرى ، وابراهيم محمد الجندى ، وعفيفى البربرى ، وأبدوا رغبتهم فى انتخابى ، فشكرتهم . وسألونى فى مزايا القانون الجديد ؟ فأبنت شيئا منها ، ومن مضاره اجمالا ! فسروا بالبيان ، ودعونى لأن أزورهم . فوعدتهم ، وانصرفوا شاكرين .

حضر خليفة بك محمود ، وقال إن الدكتور فريد مدحنى ، ويريد زيارتى . فقبلت . وفهمت أن معه ناس آخرين .

أبو سعده أراد مقابلتى أمس ، ولكنه سافر على عجل الى اسكندرية ، واعتذر بتلغراف على أن يعود للمقابلة يوم السبت القادم .

١٤ نوفمبر سنة ٩١٣

حضر أمس مساء سيد أفندى رفعت ، حكيم(٤٩١) مستشفى المنشية ، وزعم أن معه أربعين ناخبا مندوبا ، ورغب أن تكون

---

(٤٩٠) أى : الناس .
(٤٩١) أى طبيب .

أصـواتهم لى ، فى مقابلة(٤٩٢) أن يتـرشح هـو(٤٩٣) فى قسم آخـر ! فقلت : انى مرشح نفسى فى جميع الدوائر ، فاذا تم لى الانتخاب فى أكثر من واحدة منها ، تنازلت عن بعض ، وحفظت بعضا ، وأعدك أنى ارشحك بدلى فى القسم الذى اتنازل عنه . وتم الاتفاق على ذلك . ورجوته أن يرسل كشفا بأسماء الذين معه .

ثم حضر أحمد عبد اللطيف بك ، وحسن بك صبرى ، وقـال الأول إن الثـانى حضر ليـزيل مـا حدث من سـوء التفـاهم فى شـأن الانتخاب . فان حسن بك لم يتنازل عن الترشيح مطلقا ، بل عن قسم السيدة ، والآن يرغب أن تختار قسما من بولاق أو السيدة ، والآخـر يكون فيه حسن بيك .

[ص ١١٣٩]

فقلت ـ بعـد أن قبلت واقعة التنـازل : إنـه كـان مـطلقـا لعلة التوظف(٤٩٤) فى الأوقاف . وانا مرشح نفسى فى كل الأقسام ، ولابد أن اختار واحدا وأتنازل عن الباقى اذا انتخبت فى أكثر من واحد(٤٩٥) وعرضت عن القسم أن انتظر نتيجة الانتخاب ، فان كانت لى فى أكثر من قسم ، رشحت حسن بيك مكانى فى القسم الذى يحصل التنازل عنـه . وارى أن نحكم مبـدأ مخصـوص فى أن يكـون لى أصـوات

(٤٩٢) أى : فى مقابل .

(٤٩٣) أضفنا : « هو » لتوضيح العباره .

(٤٩٤) قراءة تقريبية ، وضمير الغائب عائد على الخديوى . والجملة فى هذه الحالة تكون اعتراضية .

(٤٩٥) قراءة تقريبية .

١٧٩٦

(. . . .)(٤٩٦).أخـذ عبد اللطيف يتناقش فى ذلك مناقشة (. . . .)(٤٩٧) ، وصبرى كان ساكتا ، فدعوته للكلام ، فلم ينبس ببنت شفة . ثم خضنا فى حديث غيره . وكان كل من صدقى بيك ومحمد بيك محمود ، محافظ القنال ، حاضرين .

أخبر هذا الأخير بأنه ورد على الخديوى تلغراف من الباب العالى ، أمس الساعة ٣ بعد الظهر ، يبلغه فيه أنه لا يرى مانعا من جعل الأوقاف نظارة ، وأن هذه مسألة داخلية لا تعلق للباب العالى بها(٤٩٨) . وان الخديوى جمع النظار ، وبلغهم بهذا التلغراف مستسلما . وأن اللورد كتشنر تقابل فى منزل سعيد مع الشيخ سليم البشرى ، وسأله عما اذا كان هذا التغيير مخالفاً أو موافقاً للمصلحة ؟ فأجاب بأنه لا مانع منه شرعا . وزاد بأن السُّنة انتهت على ذلك !

حضر عندى أمس البرنس حسين ، وأطال المناقشة ، وفهمت منه أنه متأثر من الخديوى لكونه لم يعزيه ، ومتشكر من كتشنر لكونه حضر اليه مرتين ، وأنه جلس معه فى الوكالة مدة أزيد من ساعة ،ووجده فى أشد حالات الانفعال ضد الخديوى ، ويقول كلاما لا يقوله ملك

---

(٤٩٦) كلمة غير مقروءة ، والجملة بأكملها قراءتها تقريبيه .

(٤٩٧) كلمة غير مقروءة .

(٤٩٨) أضفنا « بها » لتستقيم العباره ، وفيهم من مذكرات محمد فريد أن السبب فى موافقة الباب العالى بهذه السرعة ، هو أن الموعز بهذه الفكرة هو سعيد حليم باشا ، الصدر الأعظم ، لأن الخديوى أراه أنواع العذاب فى مسائل الوقف ، وعاكسه وعاكس عائلة حليم باشا كثيرا ، فانتهز فرصة وجوده فى هذا المركز السامى ، وأوعز إلى سفير انجلترا بذلك ، وهو أوعز إلى حكومته ، ومن هنا كان من الطبيعى أن يوافق الباب العالى على تحويل الأوقاف إلى نظارة . فزالت أموال الأوقاف الطائلة من تحت يد الخديوى .

(أوراق محمد فريد ص ١٢٣)

الانجليز نفسه ! ولقد كان محمد محمود مبتهجا جدا ، وما أظهرت فرحا ولا ترحا ، غير أنى اعترضت أمامه على تعيين محب ناظرا ، وسعيد كرئيس النظار .

[ص ١١٤٠]

يوم ١٥ نوفمبر ٩١٣

نشرت جرائد أمس أنه ورد أول أمس تلغراف من الحكومة العثمانية بأنها لا ترى مانعا من تحويل ادارة الأوقاف الى نظارة . وان الخديوى استدعى عقب ذلك النظار ، وبلغهم ذلك ، وبأن يتخذوا ما يلزم لوضع نظام لهذا التحويل .

وقد أخذ المقربون يستكتبون عرائض ضد هذا التحويل ، وكان القائمون بها : سليمان أفندى فهمى ، والشيخ محمد حسنين ، وحافظ عوض ، وأباظة . غير أن اللورد كتشنر لما علم بالخبر ، أرسل للخديوى مع رئيس النظار - فيما يقال - يهدده بأن أقل مظاهرة تحصل ضد هذا الأمر تقابل بالمقاومة من عساكر الاحتلال ، وتستلزم حصر سراى القبة(٤٩٩)

وعلى اثر هذا التهديد ، نبه الخديوى على المتحركين بالسكون ، واستحضر محمد سعيد أول أمس لمناقشة شيخ الجامع . ثم حضر اللورد كتشنر فى نحو الساعة السادسة ، وسأل شيخ الجامع عن حكم الشرع فى التحويل ؟ فقال : لا مانع منه ما دام القصد منه المصلحة من تنمية الأموال وزيادة الريع .

(٤٩٩) أى : حصار سراى القبة بعساكر الأحتلال .

ونبهوا على المديرين بأن يغادروا القاهرة فورا ، ويتخذوا كل ما يلزم من الاحتياط لمنع هذا التختيم(٥٠٠) وتلك المظاهرة .

وسمعت أن التحقيق جار لمعرفة أساس هذه الحركة ! وشاع أن كتشنر طلب من الخديوى تطهير المعية من الأتباع الذين يقومون بها(٥٠١) .

[ص ١١٤١]

تقرر انفصال الأوقاف وجعلها وزارة . فلم أجد لهذا الأمر فى نفسى أثرا كبيرا من الفرح ، مع أن الخديوى إنهزم فيها شر انهزام(٥٠٢) !

ولا ادرى لهذا الجمود من سبب ، الا أنه ، من طرف كتشنر :

---

(٥٠٠) أى : التختيم على العرائض .

(٥٠١) قراءة تقريبية .

(٥٠٢) علق محمد فريد على هذا الخبر فى مذكراته بأن العالم كان يعرف عدم انتظام أعمال الأوقاف ، بسبب تدخل الخديوى فيه ، وتعيين محاسيبه وجواسيسه بمرتبات باهظة ، مع عدم كفاءتهم . ومن جهة أخرى فإن الخديوى يصرف كثيرا من إيراد الأوقاف الخيرية فى شئونه الخاصه – أى بسرقة شركتة ! – بمساعدة الموظفين من رجاله . لذلك لم يزعج هذا الخبر أحدا ، لأن الكل ساخط على الخديوى وسرقته لأموال فقراء المسلمين . . . ونتمنى جميعا أن تؤخذ منه أوقاف العائلة الخديوية وتضم إلى نظارة الأوقاف ، حتى يحصل المستحقون على نصيبهم فيها ، فإنى أعلم جيدا أنهم لا يستلمون عشر ما يخصهم ، ولا يستلمونه إلا بعد أن يصدقوا على الحساب على علاته . وإلا فلا يأخذون شيئا ، وقد سمعت هذه الشكوى من كثير منهم .

(أوراق محمد فريد ص ١٢٣)

حق أريد به باطل : وطريقة صالحة قصد بها غاية فاسدة ! أريد الانتقام من الخديوى ، لا لسوء تصرفه فى الأوقاف ـ فإنهم كانوا يعلمون ذلك من قبل ، وكان حاصلا على مشهد منهم ، وربما كان بتشجيعهم ـ فلما قضت سياستهم بتغيير الحال ، انقلبوا عليه ، ومانفعه أعوان ولا مخلصون . وأضف الى(٥٠٣) ذلك أنه أظهر التودد لى ، وخطب بلسان بعض المقربين ودى(٥٠٤) ، وما عندى من الكره لكتشنر ، والحقد عليه.والوزارة واحتقارها ـ تلك أسباب جعلت نفسى غير مستعدة لقبول هذا الأمر بالارتياح .

قد اطلعت أمس على نبذة فى « الشعب » تفيد أن الانفصال ، الذى كان حصل لديوان الأوقاف عن الحكومة ، كان وقع بخطاب من نوبار باشا يقول فيه : إن الحكومة تستقل بالمسائل السياسية والادارية ، والأوقاف تستقل بالأمور الدينية ، ولا مناسبة لخلط الاثنين . ولا ندرى لماذا لم يتذرع الخديوى بهذه الحجة ؟

[ص ١١٤٢]

أخبرنى محمد محمود بأن الوزارة لا بقاء لها ، وعما قليل تسقط . وأن الذى سيعين للأوقاف هو ابراهيم باشا فتحى .

حصل كلام طويل بينى وبين صروف (٥٠٥)ونمر عندهما فى موضوع

---

(٥٠٣)أى إلى أسباب جحود مشاعر سعد زغلول تجاه فصل الأوقاف .

(٥٠٤) يقصد . يوسف صديق .

(٥٠٥) صروف ، هو يعقوب نقولا صروف (١٨٥٢ - ١٩٢٧) أديب وعالم لبنانى ، ولد فى الحدث (قضاء بعبدا) وتولى فى مصر . أصدر مجلة « المقتطف مع فارس نمر وشاهين مكاريوس ١٨٧٦ ، ثم انتقلوا بها إلى مصر ١٨٨٥ ، ساهم فى إصدار جريدة « المقطم » ١٨٨٩ . كان له =

الحالة الحاضرة . فأظهرا أنهما من طرف الخديوى ، وأنهما يودان عودة مصطفى باشا كرئيس نظار ، وأنهما غير راضينْ عن سياسة كتشنر - لا هو ولا الانجليز فى مصر ، وأنه(٥٠٦) لا يلبث فى القطر طويلا ، لأنه يرغب أن يكون فى الهند .

وانتقدت عليه(٥٠٧)عدم حسن الاختيار للرجال ، وعدم اهتمامه بصفات النزاهة فى الموظفين ، وأمره للمرؤ وسينْ بعمل ما هو من خصائص الرؤساء ، وعدم تدبره فى صرف الأموال ، وباصغائه لما يقال ، واستبداده بالأمر .   فوافقا على ذلك .

وقلت - فى عرض الكلام - إنى لا أرغب أن أكون ناظرا ولا رئيسا للجمعية التشريعية ، بل عضوا فيها ، لأنى أكون أوسع حرية ، وذلك أوفق لميلى الطبيعى . وانصرفت .

حضرت مساء أمس وليمة فى بيت المرحوم الشيخ محمد عبده ، أعدت لزفاف كريمته عائشة بشاب كان موظفا فى الأوقاف ثم استعفى ولا عمل له ، وهو أخو مأمور مركز قوص . وكان حاضرا(٥٠٩) فتحى

الفضل بتعريب مناهل العلوم الغربية إلى قراء العربية ، فأغنى المكتبة العربية بترجمته المؤلفات الرياضية والفلسفية والعلمية وبأبحاثه المتواصلة فى مجلة المقتطف التى داوم على تحريرها حتى الأسبوع الأخير من حياته .

أما نمر ، فهو فارس نمر باشا (١٨٥٦ - ١٩٥١) ولد فى حصبيا (لبنان) . أديب لبنانى هاجر إلى القاهرة ، أنشأ « المقطم » والمقتطف بمساعدة يعقوب صروف (المنجد فى اللغة والأعلام - بيروت ١٩٨٦) .

(٥٠٦) أى كتشنر .

(٥٠٧) أى : على كتشنر .

(٥٠٩) فى الأصل : حاضر .

ورشيـد بصفة رسميـة . قبّلت؛ونسيت أذاهم[٥١٠] (. . . .)[٥١١] ورأيت أن الدنيا لا بقاء لها ، ولكنها خطوة (. . . .)[٥١٢] .

[ص ١١٤٣]

ما معنى جعل الأوقاف نظارة ؟

معناه أن تكون جزأً من أجزاء الحكومة ، تتأثر بجميع ما تتـأثر الحكومة به ، سواء كان بالنسبة للأشخاص أو للنظامات . فناظرها يلحظ فيه أمران : أولا أن يكون موافقا لسياسته للأحوال الحاضـرة وثانيا ، أن يكون اداريا ماهرا . وقد لا يمكن أن يوجد من يجمع بين الأمرين . وأما بالنظامات فان كل ما يكون للأوقاف يكون للحكومة ، وكـل ما يكـون للحكومـة يكـون لـلأوقـاف ، ولا يمكن الخلط بـين الاثنين ، لأن أموال الأوقاف أموال خاصة لا عامة ، ولا تخص سوى طائفة خاصة ، وذلك يقتضى أن يكون لها ميزانية خاصة .

هذه الميزانية يلزم آن لا تعمل فيها يد المستشار المالى ، لأنه يجب أن توضع على حسب القواعد الشرعية لا على القواعد الإقتصادية ـ وليس المستشار المالى بمختص .

[ص ١١٤٤]

أخبرنى محمد بيك يوسف أن سعد أبو رابية كان اسمه مقيدا فى دفتر انتخاب الجيزة مدة سنتين ، ثم تقيد فى دفتر انتخاب مصر[٥١٣] مدة سنة.فاستفتت محافظة مصر الداخلية عما اذا كان يجوز ضم هاتين

(٥١٠) قراءة تقريبية وضعيفة .

(٥١١) عبارة غير مقروءة .

(٥١٢) عبارة غير مقروءة

(٥١٣) مصر هنا معناها : القاهرة

المدتين لبعضهما ، واعتبار الشخص مقيدا فى احدى الجهتين للمدة كلها ؟ فالداخلية أفادت سلبا . وكان ذلك الجواب من الوكيل بعد أن تداول مع من يدعى محمود بيك صادق .

وبعد ذلك ظهر ترشيحى على ألسنة الناس ، وتناقلته أحاديثهم ، فذهب أبو رابية الى اسكندرية ، وأفهم سعيد باشا أنه يريد الدخول فى الانتخاب لمعاكستى . فبناء على ذلك ، أصدر منشورا عاما بجواز الضم ، من غير أن ينظر الى نص القانون ، ولا الى الجهة التى أقام الانسان فيها أكثر ! ويظهر ان هذا المنشور حصل للجهات العليا(٥١٤) .

١٦ نوفمبر

علمت من رشدى باشا أن أبا رابية المذكور ، اشتكى الى الوكالة الانجليزية أنى استعمل اسمها واسم الحكومة لترويج انتخابى ! قلت : إنى أرفع من ذلك! وترويج الانتخابات ينجح أكثر إن كان على العكس من ذلك !

ثم أقنعته بوجوب عرض مشروع انشاء نظارتى الزراعة والأوقاف على الجمعية التشريعية ، بأنه ، بعد أول نوفمبر ، تعتبر المدة مدة تشريع لا يملك فيها الخديوى وحده حق التشريع . واتفقت معه على أن يكون لنظارة الأوقاف مجلس مؤلف مثلاً من : اثنين من محكمة الاستئناف ، واثنين من الجمعية التشريعية ، يختارون بمعرفة الجمعية العمومية . وقلت ـ فيما قلت ـ : اعملوا لمستقبل بلادكم ، فلستم بخالدين [ص ١١٤٥] فى وظائفكم !

---

(٥١٤) قراءة ترجيحية .

١٨٠٣
قال : أخشى أن يكون فى تشكيل هذا المجلس على هذه الصورة ما يجرح خاطر الخديوى !

قلت : لا تخش(٥١٥) من ذلك ! وإذا أردت أن يصل الخديوى ذلك من طريق آخر ، فعلت ! قال : إفعل !

ثم تقابلت فى الكلوب مع يوسف صديق أول أمس ، ووعد بعرضه على جنابه . وخاطبته أيضا فى شأن ارجاع أبو رابية وحافظ عوض وسليمان فهمى . قال : كذلك.

وقد اعترضت جرائد أمس ـ وخصوصا المؤيد والمحروسة ـ على خبر العزم على عدم عرض مشروع إنشاء الوزارتين من غير استشارة الجمعية التشريعية .

وكتبتُ نبذة فى هذا المعنى ، بعثت بها الى « المؤيد » و« الجريدة » لتنشر فيهما اليوم . .

حضر أمس فى نحو الساعة الثالثة بعد الظهر ، عثمان باشا عبد الحميد العبادى ، وقد كان انقطع عنى مدة عدة أعوام . وقال : إنه يريد أن يكون واسطة لارجاع المياه إلى مجاريها بينى وبين الخديوى . وطلب أن أجتمع بهذا الجناب سرا. فقلت : إنى خادم الأمة ، وما دامت مصلحة الخديوى تتفق مع مصلحة البلاد فأنا خادمه . ولقد أفسد الخبثاء بيننا ، ولكنه سيعلم خبث طوياتهم ، والحق لابد يعلو . ولقد دافعت عن حق الخديوى بما لم يتصور ، وخذلت باطله ، ولا أريد أن أجتمع معه سرا لأن ذلك لا يليق بكرامتى ، وان شاء فانى أتشرف بها جهرا ، حسب ما يليق بمقام وزير ! فقال : كذلك ! وانصرف ، بعد أن أشرت اليه بما يفعل سليمان فهمى وأبو رابية ، وحافظ

(٥١٥) فى الأصل : « تخشى » .

١٨٠٤

عوض ، وغيرهم من المقربين [ص ١١٤٦] ابتغاء إرضاء الخديوى .

يظهر أن كتشنر أمر بأن يحاسن الخديوى - وذلك من كلام بعض من رأوا كتشنر المذكور ، ومن تحرز رشدى من إغضابه ، ومن تساهله فى مسئلة الرتب والنياشين .

١٧ نوفمبر سنة ٩١٣

يؤكدون أنْ شوقى ، ودلاور(٥١٦) ، والعلايلى(٥١٧) وحافظ عوض ، انفصلوا من وظائفهم !

ومِنْ قائل : إن ذلك بناء على طلب كتشنر ! ومن قائل بأنه من تلقاء نفس الخديوى ! ولكن الظروف تدل على صحة الأول ! وإذا كان الطلب لم يحصل صريحا ، فلا أقل من أن يكون حصل ضمناً - حيث أن(٥١٨) إلغاء الرتب والنياشين يستلزم الاستغناء عن سماسرتها !

ولقد ذكر « شعب »(٥١٩) اليوم أن اجتماعا ذا معنى كان انعقد فى

---

(٥١٦) هو محمد على دلاور بك . كان مدير الادارة والحسابات بادارة الأوقاف ، ثم الغيت وظيفته فى عهد أحمد شفيق باشا ، وفى يولية ١٩١٣ كانْ وكيل الخاصة .

(٥١٧) حامد العلايلى بك ، كان طالبا بانجلترا ، واشتهر فى أول أيامه بالوطنية ، وترأس نادى الطلبة بلندن ، وفى سنة ١٩١٠ اشتغل كثيرا فى تحضير مؤتمر الحزب الوطنى ، وقد استطاع الخديوى تجنيده لصفه ، لتقريب الطلبة فى الخارج منه ، ووظفه بالمعية ، وأصبح من المقربين .
(أوراق محمد فريد ١٤٩ - ١٥٠)

(٥١٨) فى الأصل : على أن

(٥١٩) أى جريدة الشعب ، وهى جريدة الحزب الوطنى .

بيت بجوار الداخلية وبيت سليمان افندى رمضان ، وفيه واحد من هؤلاء (حافظ عوض) ، وذلك[٥٢٠] لكتابة منشور معارضة لبعض المشروعات (جعل الأوقاف نظارة) ، وثلاثة من الحاضرين نقلوا خبره ! فقعدت الحكومة وقامت ، وانتهت بفصل ذلك الموظف ـ وقيل إنه أحد كبار الموظفين فى المعاهد الدينية .

وقد كتبت جرائد الشعب والمؤيد أمس اعتراضات على إنشاء نظارتى الأوقاف والزراعة من غير انتظار انعقاد الجمعية ، ومن بينها كتابتان لى : احداهما باسم « عدلى » ـ وكانت أرسلت « للجريدة » فلم تنشرها ـ والثانية بامضاء « محام قديم » ، ونشرها الشعب .

[ص ١١٤٧]

ويرشحون اليوم لنظارة الأوقاف أبو الفتوح[٥٢١] ، وثروت[٥٢٢] وصدقى[٥٢٣] ، ونجيب ، وإبراهيم فتحى[٥٢٤] .

(٥٢٠) أضفنا « ذلك » لتوضيح العبارة .

(٥٢١) على أبو الفتوح (أنظر ص ٩٠٩ من الجزء الثانى من المذكرات) .

(٥٢٢) عبد الخالق ثروت .

(٥٢٣) إسماعيل صدقى باشا ، وكيل وزارة الداخلية فى ذلك الحين .

(٥٢٤) إبراهيم فتحى باشا ، ضابط مصرى شهير ، إشترك فى حروب السودان ، وعين مديرا لأسيوط والغربية ، ثم عين فيما بعد وزيرا للأوقاف فى وزارة حسين رشدى باشا من ٢٠ مايو ١٩١٥ إلى ١٩ ديسمبر ، ثم وزيرا للحربية والبحرية مرتين : الأولى من ٢٢ مايو ١٩٢١ إلى ٢١ ديسمبر ١٩٢١ فى وزارة عدلى يكن باشا ، والثانية من أول مارس ١٩٢٢ إلى ٢٩ نوفمبر ١٩٢٢ فى وزارة عبد الخالق ثروت باشا .

١٧ نوفمبر سنة ٩١٣

أخبرنى عزيز باشا عزت[٥٢٥] أن مخصصات الجناب العالى زادت خمسين ألف جنيه فى العام . واذا صح هذا الخبر ، كان ذلك عوضا عن الرتب والنياشين والأوقاف ! ويظهر لى أنه بعد أن حجر على الخديوى اعطاء هذه الامتيازات ، وتحويل نظارة الأوقاف من يده إلى الحكومة ، يصبح بلا عمل ، فلا يكون هناك وجه لأن يَنْفُر الناس منه ، ويتحول جميع النظر إلى الحكومة وأعمالها .

وهى اذا استمرت على السرعة فى التشريع ، والخفة فى الانتخاب للوسائط ، وسارت طبقا لعوامل الهوى ، وأطاعت دواعى الشهوة ، فسوف يعم سخط الناس منها ، ويزيد الضغط عليهم فى سخطهم ، لأن الناس فى مصر فى طبعهم ملل من الاستمرار على حال ، وفيهم ميل للانتقاد . وفى الحكومة الآن شدة ضغط على الأفكار .

فاذا اجتمعت كل هذه الأسباب ، لا يعم الا السخط العام ! ومن يعش ير[٥٢٦] ، وإن غدا ليس منا ببعيد . وقد كنت تبادلت الحديث فى هذا الشأن اليوم مع مصطفى باشا فوجدته على هذا الفكر .

[ص ١١٤٨]

يوم ١٩ نوفمبر

خطر على بالى صبيحة أمس ، أن أحسن طريقة لضمان سير

(أوراق محمد فريد ، ص ٢٥٥ حاشية ٢)

(٥٢٥) وكيل وزارة الخارجية (أنظر ص ٥٠٧ من الجزء الأول من المذكرات ، وص ٣٣٨ من الجزء الثالث)

(٥٢٦) فى الأصل : يرى .

١٨٠٧

الأوقاف ، وانتظام أمورها ، أن يكون للجمعية التشريعية مراقبة عليها - بمعنى أن قوانينها ولوائحها وميزانيتها يكون رأيها فيها قطعيا ، وأن يكون المتولى أمورها مسئولا أمامها عن تصرفاتها ، ولها أن تحرك هذه المسئولية بجميع الطرق التى تتحرك بها فى أوروبا .

فكتبت جملة بهذا المعنى ، وأعددتها للنشر ، وحضر يوسف الخازن عقب كتابتها فاستحسنها ، وتكلمت بمضمونها للشيخ عبد الرحيم الدمرداش، فأشار أن لا أكتب شيئا رعاية لخاطر الانكليز ، توهما أن ذلك لا يوافقهم .

وتكلمت مع مصطفى باشا ، فقال : إنهم ربما قبلوا الشق الأول دون الثانى . ثم بعثتها لكل من جريدتى « المقطم » « والأهرام » ، ويُنتظر أن تظهر اليوم فيهما . وما من واحد تكلمت معه فى شأن موضوعها الا استحسن .

أخبرنى أمس يوسف صديق أن سعيد باشا قال له - أثناء حديث - إن سعد كان - قبل عبارة الكلوب[٥٢٧] - سيأخذ محلى ، ثم صار بعدها حلمى[٥٢٨] هو المرشح . وأخبرنى أيضا بأن رشدى وسعيد وضعا نظام الأوقاف على أن يكون نظارة ذات ميزانية مستقلة ، ولا تُنظر مسائله فى مجلس النظار . وأن ناظره يضع نظاما له ، ويعرض هو الميزانية على

---

(٥٢٧) يقصد : القمار .

(٥٢٨) أحمد حلمى باشا ، ناظر المالية ، وكان رئيسا للمحكمة الأهلية ، وأصبح مديرا للمنوفية ، ثم ناظرا للمالية بدلا من يوسف سابا باشا الذى أحيل إلى الاستيداع . وقد تولى هذا المنصب فى الفترة من ١٥ ابريل سنة ١٩١٢ إلى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٣ فى وزارة محمد سعيد باشا الأولى .
(أوراق محمد فريد ص ١١٤)

الجمعية التشريعية . وأن حلمى باشا كان من رأيه أن ينظر مجلس النظار(٥٢٩) فى مسائل الأوقاف ! ولكن رشدى عارضه ، وهدد باستعفائه اذا حصل ذلك . ولكن اللورد سسل راح وعاد مؤيدا رأى رشدى وسعيد . ولولا ذلك لحصلت أزمة وزارية . وحشمت لم يبد رأيه .

ويظهر أن هذا هو منشأ [ص ١١٤٩] الرضا الآن عن الوزارة ، ومدح « المؤيد » لمحمد سعيد ورشدى !

ولقد فهمت من يوسف باشا أنه طلب ميعادا من كتشنر ، فتحدد له ، وفيه قيل له إنه مشغول ! فقفل راجعا بعد أن أفهم « استورس » أنه مصر لأن يؤدى حسابا دقيقاً عن أعماله العامة . وكنا فى أودة المكتب(٥٣٠) ،والباب مغلق ، فدخل علينا اسماعيل صدقى ، وجلس يكتب برهة ، ثم انصرف .

والذى أرى ، أن لا أتهور فى المسائل قولا ، وأن أقطع كل أمل من جهة الانكليز ، أو من جهة الخديوى ، وأن أسير على حسب ما أعتقده الحق ، وأن لا أطمع فى تقدم من هنا أو هنا ، فان ذلك مصرع النفس . ويلزم أن أخفض الجانب للناس ، وألين العريكة لهم ما استطعت إلى ذلك سبيلا .

التحليل اليوم جيد .

اليوم موعد الإنتخاب الثالث فى الدرجة الأولى . وقد توجه إليه محمد بيك يوسف من الصباح .

نشرت « المقطم » « والأهرام » « والجريدة » الجملة التى وضعتها

فى نظام الأوقاف(٥٣١) ولم تعلق عليها شيئا ، وقال عنها « البرنس » إنها فى محلها ، وموافقة للصواب . وقال مصطفى باشا كذلك ، ولكن سعادته يرى أن المراقبة الأجنبية أفيد ! وذلك إضطرادا لمذهبه(٥٣٢). وقال سرهنك باشا : إنها حق ولكن لا يقبلونها . وقال أمين الرافعى : إنها عظيمة جدا !-ولاندرى ماذا يقول الآخرون ؟

[ص ١١٥٠]

٦ نوفمبر سنة ٩١٣(٥٣٢م)

يوم ٦ نوفمبر سنة ١٩١٣ ، تقابل محمد يوسف بيك مع إبراهيم رفعت باشا فى المحطة ، وتكلم معه عمن ينتخبه ؟ فقال : إنه ينتخب سعد باشا ! ثم بلغنا أنه يرشح نفسه ! فخاطبه حسن باشا ، وخوله فى هذا الشأن ، وأتى به الىَّ ، وصرح بأنه - بعد أن صرح بذلك لمحمد يوسف - اتفق معه إبراهيم مصطفى بك ، وحسن صبرى ، على أن يَنتخب الأخير ! وسئل عن رأيه ، فتردد وقال : إنه يدعو الناس إلىَّ ! فقلت : لا معنى لأن تدعو لغير من تختار ! وأخيرا تكلم معه من يعارضون فى انتخابى ، واتفق على أن يعطينى صوته ! ولكنه مذبذب ، لا يصح التعويل عليه ! فلعنة الله عليه وعلى الانتخاب وتاريخه !

٢٠ نوفمبر سنة ٩١٣

فى نحو الساعة ٦ أمس ، حضر السيد أفندى كامل رئيس تحرير « المؤيد » ، وأخبرنى بأنه عز عليه أن أبعث لغيره من الجرائد برأيى فى نظام الأوقاف الجديد ، وأنه لذلك وضعه فى باب آراء الجرائد . وأنه

(٥٣١) أضفنا « الأوقاف » لتستقيم العبارة .

(٥٣٢) أى : اتفاقا مع مذهبه .

(٥٣٢ م) غير موجودة فى الأصل .

كان فى نيته أن يحضر للزيارة ، ولكن أراد أن يكون حضوره باذن من الجناب العالى ، وأنه أذنه[٥٣٣] اليوم ، وآنه استحسن رأيى فى نظام الأوقاف .

ثم قال ، وأطال القول ، ولبث لغاية ما بعد نصف الليل يقول فى موضوع الإتفاق مع الخديوى ! والذى استخلصته من كلامه والمناقشة معه ، أن الخديوى يريد أن أكون من رجاله ، وأن أتقيد فى الجمعية التشريعية برأيه ، وأنى أعارض [ص ١١٥١] الاحتلال،وأؤ يده ، أوأكون على الحياد اذا لم يكن من رأيى موافقته .

وقال إنى[٥٣٤] لا بد أن أسعى فى تكوين حزب ، يكون من ورائه الجناب العالى ، ويكون نصيرا له فى الجمعية وخارجها . وأخبرنى بأنه مأخوذ علىّ أنى فى مسئلة القنال تعهدت بعدم الدفاع عنها ، ثم دافعت واستوليت على كل الدفاع خلافا للتقسيم !

فقلت :«إن مركز الجمعية[٥٣٥] لا لذة فيه ، إلا إذا كان الانسان حرا ، يدافع عن مبادئه ، وينصر مذهبه . فاذا كنت أريد أن أتقيد برأى غيرى ، ولا أسير الا طبقا لمشيئته ، أو اسكت ـ فليس ذلك المركز مركزى ، ولا هو من اللائق بى ، بل هو مركز الأباظيين[٥٣٦] !

إنى لست رجل الاحتلال ، ولا أنا من مواليه ، وكل مشروع منه أرى الضرر فيه ، أعارضه . ولا أتعرض بسوء للخديو ولا أخالفه الا فيما إذا كانت مصلحته لا تتفق مع مصلحة البلاد .

ولقد عشت إلى هذا السن حياة قضيت أغلبها فى أعمال خفيّة عن

---

(٥٣٣) هكذا فى الأصل . أى : « أذن له » .

(٥٣٤) أضفنا : « وقال » لبداية فقرة جديدة .

(٥٣٥) أى : الجمعية التشريعية .

(٥٣٦) يلمح سعد زغلول إلى إسماعيل أباظة باشا .

العامة ، وكان خصومى يتوهمون حقيقتها[٥٣٧] ، ويظهرونها للناس فى غير لباسها ، وأريد أن أختم حياتى فى أعمال علنية يراها كل الناظرين ، ولا يقدر على تأويلها أرباب الغايات الفاسدة .

« فإذا كان الخديوى يقبل منى أن أكون مخلصا فى ولائه اخلاص الأحرار ، وخادما له خدمة الأمناء ، ومتفانيا فى ترويج ما كان من مقاصده نافعا للأمة ، ونافيا للضرر عنها ـ فانى هذا المخلص الأمين ، والا فلا طمع لى فى شىء منه .

« واذا كنت لا أريد موالاة الاحتلال ـ مع كونه أصبح صاحب السلطان الغالب ، [ص ١١٥٢] والنفوذ الشامل ـ حبا فى الحرية ، واخلاصاً لبلادى ـ فمن الحُمق أن أقيد نفسى للخديوى بقيد يُضيّق من حريتى ، ويثقل على ذمتى ، ولا يتفق مع طبيعتى ، لا لغاية سوى كونى أكون مشمولا بالرضا العالى !

« لا قيمة فى عينى لهذا الرضا ، ولا مطمع لى فى الزيادة على ما أنا فيه . وقد كنت أرغب فى شىء من ذلك قبل ما خبرت الأمور وجربتها ، وذقت حلو الوزارة ومرها ، وتواردت علىّ أحوال الغضب والرضا[٥٣٨] ، ولكنى ، بعده[٥٣٩] أُفضل البعد عن القرب ، ولا يهمنى سخط يقع علىّ ولا غضب يشملنى !

« أما الانتخابات ـ وقد كان أشار إلى معاكستى فيها ـ فإن نجحت فيها ـ مع معاكسته ومعاكسة سعيد والاحتلال ـ فذلك يكون فوزا كبيرا ، وفضلا من الله عظيماً،وإن كانت الأخرى ، فلا أحزن ، لأن

---

(٥٣٧) أى يعيشون فى وهم من حقيقتها .

(٥٣٨) يقصد : غضب الخديوى ورضاه .

(٥٣٩) أى بعد أن خبر الأمور .

قوى المعارضة أشد منى بطبيعة الحال،ولا أخسر ـ فى اعتبار العقلاء ـ بالخيبة ، بل ربما زادتنى رفعة(٥٤٠) .

فلما سمع ذلك ونحوه ، قال : إنى تكلمت معك فى هذا الموضوع من تلقاء نفسى ، ولم أكن مأمورابه ! فأرجوك أن يبقى بيننا . قلت : لست أنت أول من تكلم . فقد سبقك إلى هذا الأمر الكثير . ولا أهمية له عندى تحملنى على ذكره لغيرى ، فكن مطمئنا .

وكان أراد أن تُكتب مذكرة تؤيد ما قبلت أن يكون ، فكتبتها بخطى وهى كما يأتى :

أولا ، خدمة المصلحة العامة فى جميع المواطن .

ثانيا ، إخلاص الولاء للجناب العالى ، وترويج مقاصده السامية فى كل ما فيه نفع للبلاد ودفع للضرر عنها .

ثالثا ، معارضة جميع المشروعات الضارة ضررا عاماً أو خاصاً .

وكتبت التاريخ:١٩ ـ ١١ ـ ١٩١٣ .

---

(٥٤٠) أرجو أن استرعى اهتمام القارىء إلى هذا الحديث ، فهو نقطة تحول فى حياة سعد زغلول ، يمثل انتقاله من مرحلة الاهتمام بالوظيفة وخدمة أمته من خلالها ، بكل ما يقتضيه ذلك من ضرورة حصوله على رضا صاحب السلطة فى تعيينه فى هذه الوظيفة - وقد وصل فى ذلك إلى حد السعى إلى التعيين فى وظيفة شركة قنال السويس لتحسين أحواله المادية - وهو السعى الذى يمثل آخر درجة فى درجات النزول فى حياة سعد زغلول بعد خروجه من الوزارة - الى هذه المرحلة الجديدة ، بعد أن اكتشف إقبال الأمة عليه ، على غير ما كان يتصور أو يتوقع ، وأنها كانت تقدر عمله الوطنى فى خدمتها ، رغم تشويه خصومه لهذا العمل . فقد شعر بأن الأمة هى المرتكز الذى لا يخيب ، والشاطىء الحقيقى الذى يجب أن ترسو عليه مركبه .

[ص ١١٥٣]

وأبيت أن أقابل الخديوى سرا ، وقلت : إنى مستعد لمقابلته فى يوم تشريفات عيد رأس السنة الهجرية ، وسأقول لـه إنى مستعد لخـدمة مقاصده السامية التى توافق دائما مصلحة البلاد .

وقد تخلل كلامى الإعتراض على الخـديوى ، وطمعـه ، وعدم اهتمامه بالأمور العـامة ، واشتغـاله عنهـا بالأمـور الخاصـة ، وعدم مساعدته وزرائه على السير فى خدمة البلد،ووصلت[٥٤١] إلى أنى قلت : إن غضبـه على يجبب النـاس فىّ ا!و أما مسئلة القنـال ، فسـردت لـه تاريخها ، وذكرت له أنى كتبت فى جريدة « الأهرام » انتقادات كثيرة على القوانين الحديثة .

وقد رأيت من هذا الشاب أنه مفتون بالخديوى ، مندفع فى قوله ، متساهل فى مبادئه،واضع فوق كل شىء مصلحة الخديوى ، يضحى فى سبيلها كل مصلحة . وهو قليل المعرفة باللغة العربية ، ودرجته فيها عـادية ، ومعلومـاته ليست واسعـة ، ومنظره قبيـح ، وفيه نـوع من الوقاحة .

هـذه أحكام أول نـظرة،وتقديـرسهرة . ولعـلى أكون مخـطئـا فى بعضها ، ولكن من الصعب أن أكون غير صائب فى كل منها !

وسبيلى ، الذى يجب أن اسلك فيه ، هو الحق ونصرته ، وعدم الارتباط بأى طرف من الطرفين[٥٤٢] . نعم إن هذا سبيل صعب ،

---

(٥٤١) أضفنا « ووصلت » لتستقيم العبارة .

(٥٤٢) يقصد : الخديو والاحتلال ، أو السلطة الشرعية والسلطة الفعلية .

خصوصا مع الأمة التى لا قوة فيها ، [ص ١١٥٤] ولكن ذلك رسم للضمير(٥٤٣) . والله على شىء قدير .

حضر عثمان باشا العبادى من طرف الخديوى ، وأقرأنى سلامه ، وقال : إنى أبشرك بأن ستكون رئيس نظار !

صدر اليوم الأمر العالى بتحويل الأوقاف إلى نظارة ، وانشاء مجلس عال له جميع الإختصاصات التى للمجلس الحالى ، الخ . وتعيين حشمت ناظرا لها ، ومحمد شفيق وكيلها ، وحلمى ناظرا للمعارف ، وسعيد ذى الفقار للمالية ، ومحب للزراعة .

ويظهر أن هذا المشروع لم يغير من الأوقاف شيئا ، الا اسمها ، وعرض أمورها على الجمعية التشريعية . وهو مفيد للخديوى أكثر منه للحكومة ، ولا يمنع التلاعب بل يوسع دائرته ! والله أعلم .

[ص ١١٥٥]

٢٥ نوفمبر

أظهرت جرائد المعية نوعا من الارتياح إلى تسوية مسئلة الأوقاف على ما صدر به الأمر العالى السالف ذكره . وقد قالت « الأهرام » فى افتتاحية أمس إن السبب فى هذه المسئلة هو ارادة المالية أن تجعل مصاريف الميدان لدى الدفاع(٥٤٤) على الأوقاف ، ولا تدفع الخمسين ألف جنيه الذى تقدر لها . واعترض المؤيد على عدم ما ذكر فى المقدمة مقررا فى المواد(٥٤٥) . وهو اعتراض وجيه فى نظرى .

(٥٤٣) أى امتثال للضمير .

(٥٤٤) هكذا فى الأصل ، والعبارة غامضة .

(٥٤٥) العبارة غامضة أيضا .

١٨١٥

اعتـرضت جريـدة « الأهالى » عـلى اقتراحى فى نـظام الأوقاف الجديد ، من جهة كون الشق الثانى منه عمـلا بالتضـامن الذى هـو أساس كل وزارة . ومـاردّ عليها أحـد ، ولكنى كتبت فى « المؤيد » « والجـريدة » « والشعب » ـ بـامضاءات مختلفـة ! ـ ردودا على هـذا الاعتراض . ومن العجب العاجب أن الشعب(٥٤٦) لم يتعرض لهذا الدفاع ، ولا تكلم فى الاقتراح أحد من تلقاء نفسه ! وهو علامة الموت فى الأمة عموما ، وفى الطبقة المتعلمة خصوصا ، وفى أهل القانون على الأخص .

وقد اعترض رشدى على الاقتراح بأنه يقتضى استبقاء ناظر وثقت به الجمعية(٥٤٧) على غير رغبة الحكومة ! فقلت : إن ناظـر الأوقاف مسئول كباقى النظار عن السياسة العامة ، ويسقط بسقوط الرئيس ، أو إذا أتى عملا مخلا بسياسة الحكومة العامة.فقال : كذلك ، موافق .

حضر الهلباوى مع شكرى باشا أول أمس ، واتفقنا على أن يتنازل عن الانتخاب ، واذا نجحت فى دائرتين ، واخترت أحدهما ، تنازلت له عن الأخرى ، ونصحت أهل الثقة بى بانتخابه . ولكنى لا أثق بإتفاقه ، فإنى رأيت عليه علامة [ص ١١٥٦] الحقد عقب ذلك ، إذ سألته عن رأيه فى اقتراحى ؟ فقال : إنه لا يستحسنه ، لأن الحكومة لا تقبله ! قلت : إن قبول الحكومة ورفضها لا يؤثر على صواب الرأى وخـطئـه(٥٤٨) ! فقـال : إنـه يفضـل مـراقبـة كتشـنر عـلى مـراقبـة الجمعية(٥٤٩) ! وأشار إلى أن الإقتراح وُضع مساعدة للخديوى ، ونَشر

---

(٥٤٦) قراءة ترجيحية ، والشعب جريدة الحزب الوطنى .

(٥٤٧) الجمعية التشريعية .

(٥٤٨) فى الأصل : وخطائه .

(٥٤٩) أى يقصد مراقبة كتشنر على مراقبة الجمعية التشريعية !

بعد أن صدر الأمر العالى بانشاء نظارة الأوقاف . وقال غير ذلك مما شممت منه رائحة الحقد ، فمن اللازم الاحتراس منه على قدر الإمكان .

وأظن أن ما أظهره من التساهل ناشىء عن كون قضية إخوته عند صدقى ، أو يمكن أن يجلس فيها ، أو عن كون قضاة الاستئناف من أصدقائى فى الأغلب . وعلى كل حال فباطنه غير مأمون .

أبلغنى يوسف صديق وفؤاد باشا الأرناءوطى أن كتشنر كان أراد تعيينى فى مسئلة القنال ، إبعادا لى من مصر ، خشية الضجة التى تثور حولى !

ولقد تكلمت مع يوسف صديق فى أن يمنع تداخل المقربين فى الإنتخاب ، وأعطيت له أسماءهم ، فتعهد بذلك ، وأنا منتظر التنفيذ .

حضر أمس - لأول مرة - أخو مصطفى كامل الصغير ، وأظنه يدعى صبرى ، كان بينى وبينه صداقة من قديم ، ومعه كاتب تركه فى أودة أخرى . ودعانى للحضور فى إحتفال مدرسة مصطفى كامل ، مشيرا إلى أن رشدى باشا سيكون فيه - استمالة لى !

ثم أفهمنى أن أخاه أرسل إلىّ مع الكاتب خطابا ! فحضر الكاتب ودفعه لى ، فأعطيت له ثلاثة جنيه مساعدة ، إجابة لما فى الكتاب من طلب مساعدة المدرسة.وهى أول مرة دفعت فيها مساعدة لمدرسة مصطفى كامل ! - وطلب أن أعين لأخيه على بك موعداً لمقابلته ،

١٨١٧

فأجبت ، وحددت اليوم الساعة ١١ صباحا .

نشرت جريدة صباح التركية[٥٥١] فصلا أثنت فيه علىّ الثناء الجميل ، ودعت قومها . [ص ١١٥٨] إلى الاقتداء بى . ونشر المقطم ترجمة هذه المقالة فى عدد يوم الجمعة الفائت .

---

(٥٥١) قراءة تقريبية .

(٥٥٢) صفحة ١١٥٧ خالية .




٣٠
الكراسة الواحدة والعشرون
الجزء الثانى

الكراسة الواحدة والعشرون

الجزء الثانى

من ص ١٠٥٧ ـ ص ١٠٩٢

من ٢ ديسمبر ١٩١٣ ـ ٢٦ ديسمبر ١٩١٣

محتويات الكراسه :

ـ تعيين حسن صبرى مستشارا للأوقاف .

ـ تعيين مظلوم باشا رئيسا للجمعية التشريعية .

ـ صلح الخديوى مع كتشنر .

ـ رسل الخديوى إلى سعد زغلول طلبا للصلح .

ـ طموح سعد إلى أن يكون وكيلا منتخبا فى الجمعية التشريعية .

ـ استهجان سعد برنامج أحمد لطفى السيد للانتخابات .

ـ رساله تهديد من كتشنر لسعد زغلول .

ـ الخديوى يطلب مقابلة سعد خفية فى مشتهر ،وسعد يرفض .

ـ حديث مصطفى فهمى باشا وكتشنر حول سعد زغلول .

ـ السلطتان الفعلية والشرعية تخطبان ود سعد زغلول ، وسعد يقسم يمين الولاء للأمة التى رفعته .

- سعد فى المعركة الانتخابية .
- فوز سعد فى إنتخابات قسم بولاق والسيدة .
- وفاة آصاقيش خانم حرم مصطفى باشا فهمى .
- تهديد كتشنر بنفى سعد زغلول إذا ترأس الحزب الوطنى .
- لقاء سعد بالخديوى عباس ، والخديوى يقول سعد : إنك نفخت فى الانتخابات روحا عظيمة .
- زيارة سعد الأولى لكتشنر واتفاقهما على خطة العمل .
- زيارة سعد الثانية لكتشنر ، وطلب سعد ايقاف جمع اكتتابات لصالح المديرين .

[ص ١٠٥٧]

يوم ٢ ديسمبر سنة ٩١٣

أول جلسة انعقد فيها مجلس الأوقاف الأعلى - ٢٩ نوفمبر - تقرر تعيين حسن بك صبرى المحامى بوظيفة مستشار الأوقاف ، بماهية شهرية مائة جنيه ، مع حفظ مكتبه.وقد وقع ذلك وقعا سيئا عند الناس .

اتفقت الآراء على تعيين مظلوم باشا[٥٥٣] رئيسا للجمعية التشريعية ، بماهية سنوية ثلاثة آلاف جنيه ، وتَقدم فى الاحتفالات عقب رئيس النظار - حسب اشتراطه .

اصطلح الخديوى مع كتشنر . والواسطة فى الصلح أمين يحيى - على ما أخبر به يوسف صديّق - وقاعدته : أن لا يستقبل كتشنر وفودا ، ولا يتجول فى المديريات باحتفالات ، وأن يترك مظاهر الملك للخديوى . والخديوى يترك له الرأى النافذ فى الأعمال.وتنفيذا لهذا الاتفاق سافرا مع رئيس النظار أمس بعد الظهر إلى قليوب ، لزيارة المستشفى النقالى .

(٥٥٣) كان مظلوم باشا وزير المالية .

كثرت رسل المقربين من الخديوى ، وكثر تواردهم عليّ للصلح . فخاطبنى منهم سيد كامل ، محرر أول المؤيد ، ويوسف صديق ، وتوفيق زاهر ، وعثمان عبد الحميد ، وفؤاد باشا الأرناؤطى .

وقد أثبتُّ ما دار بينى وبين الأول فيما سبق ، وقد زارنى من منذ يومين - أى فى أول محرم . وقد كنت رأيت أن أتخلف عن التشريفات ، وأخبرت يوسف صديق أن يعرض ذلك على الخديوى ، بحجة أن الظروف غير مساعدة ، وأن ذلك ربما جلب على جنابه [ص ١٠٥٨] شيئا من تصديع الخاطر . فبلّغ ذلك ، وأخبرنى تليفونيا ، ثم شفهيا ، أن الخديوى قابل ذلك بالارتياح . وقد أظهر سيد كامل فى هذه المقابلة تلاؤما(٥٥٤) وقال لى : إنى لم أعد اليك بعد الزيارة الأولى ، لأنى لم أتمكن من مقابلة الخديوى بعدها !

يوم ٣ ديسمبر

حضر عندى أول أمس مساء توفيق زاهر بيك ، وأخبرنى أنه سيقابل الخديوى غدا . فقلت له : إذا أردت أن تذكر شيئا عنى - كما تقول - فقل : إنى رجل أريد أن أخدم بلادى بالذمة والصدق ، كما خدمتها من قبل ، وليس لى ضلع مع جهة الاحتلال ، ولا ارتباط . وبما أن الأشغال كلها من جهة الحكومة(٥٥٥) ، فلا كلام عندى يمس الخديوى بشىء ، وانما كل الكلام إنما يكون فى أعمال الحكومة اذا كان فيها مالا يطابق مصلحة البلاد .

فعاد أمس ، وقال : إن الخديوى ممنون من هذا التصريح ، وإنه لا يتعرض لك بشىء فى سبيل الانتخاب ، وإنه ما من أحد يتبعه يمكنه

(٥٥٤) قراءة ترجيحية . وقد كُتبت : تلاثما . ويقصد أنه أظهر المكر . واللئيم فى الأصل : الدنىء ، البخيل .

(٥٥٥) أى أن الحكومة هى المسئولة عن الأعمال وشئون الحكم .

من الآن أن يتعرض لك[٥٥٦] بمعاكسة ، وإن أبوابه مفتحة لى فى أى وقت شئت ، وإن الأحسن أن لا يتحرك الحزب الوطنى .

وشكا[٥٥٧] اليه من كتشنر أنه طلبه للمفاوضة فى أمر ، فقال : إنه ليس عنده عمل يستلزم المفاوضة ، ورفض مقابلته ! وشكا من أن مريضا فى مستشفى قليوب ـ الذى زاره مع كتشنر ـ كأنهم علموه أن يقول لهذا اللورد أن يطلب منه أن ينقله لجهة أخرى ، حتى تعمل له عملية البواسير ! وهو يشكو أيضا من عدم كفاءة من حوله لخدمته ، ومن انفضاض الناس عنه . وأراد أن يتكلم عن الوزارة ، فقال : لا تفتح زكيبة الهموم . قال توفيق : وقد كنت أبكى عند سماعى لهذه الأحاديث .

[ص ١٠٥٩]

حضر عندى أول أمس من يدعى أبو سعده بيك ، وهو مندوب ناخب من قسم الأزبكية ، وتشكر لى على كونى قبلت أن أكون مندوبا عن قسم بولاق ، وكان معه عبد الهادى الجندى[٥٥٨] والدكتور على بيك حسين ، فشكرت له ، وانصرف .

وأمس تكلم معى الدكتور حراز ، من ادارة المقطم ، بأن هذا الرجل حضر اليه ، وأراد أن تنشر على صفحات المقطم تَخَلِّيه عن الترشيح هو ومن معه ، فقلت له : لا بأس من اجابة طلبه .

وحضر من يدعى فهمى المهندس . وهو رجل ربعة ، أسمر

(٥٥٦) أضيفت « لك » لتوضيح العبارة .

(٥٥٧) فى الأصل : شكى

(٥٥٨) وقد تقرأ : الميدى ، أو الحعدى

اللون ، شائب الذقن ، وبوجهه(٥٥٩) خدش ، وغير نظيف البذلة ، ولكن ملامح وجهه وحركاته فرنسية،وكلامه يدل على بساطة فى خلقه ، وخفة فى عقله . فقال : إنه قيل له أن ينتخبنى ، وكان قد سمع بى ، فأراد أن يتعرف بى وينظر شكلى . وكان من قبل يرشح حسن صبرى لأنه سمع أنه كان يعلم الشيخ عبده الانكليزية،وأنه عضو شرف فى(٥٥٩م) جمعية المحامين بلوندرة ! فضحكت من ذلك !

حضر أمس خالد بيك مهدوى ، ومعه من يدعى محمد عمران . وقبّل هذا يدى ، وتشكر لى على قبول النيابة . وكان من أنصار محمد باشا حسن ، ويقول إن معه بعض الأصوات . فشكرت له ، وانصرف .

أخبرنى أحمد محمود أن أحمد بيك صادق قال له : الأحسن أن تكون بعيدا عن التداخل فى انتخاب فلان - يريدنى بهذه العبارة ! — وقد أخبرنى توفيق زاهر أنه بلغ هذه العبارة للخديوى من غير أن يذكر الاسم .

[ص ١٠٦٠]

أعلن فى « الجريدة » كل من عبد الله طلعت ومحمد رستم بأنهما يريدان الاجتماع بباقى المندوبين الناخبين ، ليتشاوروا فيمن ينتخبونه .

وكذلك دعى محجوب ثابت بيك الناخبين إلى مثل هذا الغرض . وأظن أن الأوفق صرف النظر عن هذه الاجتماعات ، لأنها تضر أكثر مما تنفع .

(٥٥٩) فى الأصل : به وجه .

(٥٥٩ م) قراءة اجتهادية .

١٨٢٧

اشتاقت النفس ، بعد أن قوى الأمل فى النجاح بقسم بولاق ، أن يكون كذلك فى قسم السيدة . وأرجو الله أن لا يُضَيِّع هـذا الطمـع ما جُمع لنا من الأصوات لغاية الآن . وقد حدث بالنفس شوق جديد ، وهـو أن أكون وكيـلا منتخباً فى الجمعيـة التشريعية ! فهـل تتحقق الآمال ؟ على الله الاتكال .

حضر لطفى بيك السيد هذا الأسبوع من بلده بورقين ، وما رأيته الا أمس ، حيث سألت فى التلفون عنـه ، فحضر فى نحـو الساعـة السادسة مساء أمس ، ورفع إلى كراسة عن بيـان خطتـه فى الجمعية التشريعية . ومـا قرأتهـا الا بعد انصـرافه . وفهمت منـه أن الحكام يعـاكسونـه ! ويتهم فى المعاكسـة الخديـوى أكثر من الحكـومـة ومن الاحتلال ! ولقد رأيته غير راض عن مذهبى فى الأوقاف ، لأنه كان يتكلف المصادقة عليه . وقد أظهرت له اهتمامى بنجاحه ونجاح عبـد العزيز فهمى ، لأن لى عشما فى أن نكون يدا واحدة .

وبعد انصرافه ، قرأت على صدقى تلك الكراسة ، فوجدته يعدّ القانون النظامى خطوة نحو الدستور ، ويبدى سروره من كون الحكومة تتدرج بالأمـة نحو الحكم الـذاتى ، ومن كون جميـع حقوق الأفـراد مضمونة الا حرية الصحافة ، فإنها ـ على ما يظن ـ لا تلبث زمانا طويلا حتى تنطلق . ويستحسن تداخل الحكومة فى حماية [ص ١٠٦١] مصالح الافراد بما يقيد حريتهم فى تصرفاتهم ، ويُعجب بقانون الخمسة أفدنة . ويدعو (٥٦٠) لأن تكـون مصر قـائمة بـذاتها(٥٦١)! ولا يمكن لكتشنر نفسه أن يكون له مذهب أحسن !

---

(٥٦٠) فى الأصل : : ويدعى .

(٥٦١) أى مستقلة عن تركيا وأنجلترا .

فعجبت كثيرا لهذا الموات ! ودعوت الله كثيرا أن لا ينجح له سعيا ، ولا يبلغ له أملا !

هذا الرجل كان ينادى صباح مساء بأنه رجل مبادىء ، وأنه إنما يسعى لنصرتها ، ولا يبتغى عنها بديلا ولو بملء(٥٦١م) الأرض ذهبا . ثم رأيناه يغير من مبادئه ، ويعدل من مذهبه على حسب ما يوافق الزمان وظروف الأحوال ! اللهم إننا نستغفر اليك !

لا ادرى كيف هذا الرجل يقابل الناس ؟ وكيف يعتذر عن ماضيه ؟ ويعلل آتيه ؟ إن كان عدل عن مذهبه لخطأ فهمه فيه ، وصواب ظنه فى غيره ، فهو معذور عندنا ، ولا لوم عليه . ولكنه يخفى فى نفسه الاعتقاد بصحة مبادئه !

فى ٤ ديسمبر سنة ٩١٣

نشرت جريدة « البروجريه » مقالة بتاريخ اليوم ، حملت فيها علىّ بمناسبة دفاع جريدة انكليزية عن ترشيحى تدعى (ـ)(٥٦٢م).وقالت إنى أليق أن أكون ناظرا أكثر من ان أكون نائبا ، وسأكون ـ اذا انتُخبت ـ مهيجا[ص ١٠٦٢] وأن الأفضل للناخبين أن يختاروا لهم من أرباب المعاشات العاقلين ! وقالت(٥٦٣) إنى أريد أن أتوسل بذلك إلى النظارة ، ولكن ليس هذا سبيلها !

وقد قابلنى اليوم رشدى فى الطريق صدفة ، حيث كان ذاهبا إلى ديوانه ، فى نحو الساعة العاشرة ، وقال : إنك مرشح نفسك فى شبرا ؟ فقلت : نعم ، وفى كل مصر ، ولو ساغ لى بالأرياف لفعلت . ولى عشم فى النجاح بعناية الله . فقال : إنى علمت بذلك أول أمس

(٥٦١ م) فى الأصل : بملىء .
(٥٦٢ م) أسم غير مقروءة وقد تقرأ Nord East .
(٥٦٣) فى الأصل : وقال .

من كتشنر ، حيث قال : إن سعد رشح نفسه فى شبرا،وهل لا يعلم أن وجوده فى الجمعية التشريعية يجعله من صف المعارضين ؟ وهذا يسد عليه أبواب أخرى !

فقلت : أى نعم ، يسد علىّ أبواب الوظائف العاطلة ! وضحكت ! فلما اطلعت - بعد ذلك - على جريدة « البروجريه » ، علمت أن هذه النغمة من ذلك الوتر ! والله ولى التوفيق .

٥ ديسمبر سنة ٩١٣

ينعقد اليوم اجتماعان : واحد فى منزل محمود محرم بيك رستم ، قبل الظهر ، والثانى بعده فى عيادة الدكتور محجوب ثابت . وقد قال لى أمس خليل جاهين إن أباظة(٥٦٤) تخابر معه أن يحضر أولهما !

والذى يظهر أن سعى أباظة فى الحضور ، هو ومن معه ، لغرض تحويل الأفكار عنا بحجة كون أهل بولاق رشحونى ، وربما كان ذلك دسيسة من سعيد حتى لا يظهر شأننا ! وسوف نرى !

[ص ١٠٦٣]

يوم ٦ ديسمبر سنة ٩١٣

انعقد هذان الاجتماعان ، وحضرت آخر أولهما ،وقد كان فرغ الخطباء تقريبا من خطاباتهم ، فوجدته فى قاعة متسعة ، ومملوءة بالناس . فلما أقبلت عليهم ، قابلونى بتصفيق وهتاف شديد . وكان يخطب عبد الملك حمزة معضدا ترشيحى ، فقام سليمان فهمى،واستهل

(٥٦٤) فى الأصل : « وقد قال لى أمس خليل جاهين أن أباظة ، وأخبرنى بأن أباظة » . ويرجع السبب فى التكرار إلى أن سعد زغلول قطع الكتابة بعد كلمة « أباظة » الأولى ، لنفاد الحبر من قلمه ، ثم استأنف بعد أن ملأ قلمه بالحبر .

كلامه بعبارة مفادها أن الانتخاب حر ، يستوى فيه الصغير والكبير ، وأن سعد زغلول كفؤ ، وانتخابه يكون لكفاءته لا للمناصب التى تقلدها . فظن أحمد بيك صادق أنه مخالف ، فرد عليه.ثم تكلم محمود بيك سالم مؤيدا ترشيحى .

وصفق الحاضرون عندما قمت ، وصوتى يقطعه التأثر من حسن اللقاء : انى جئت لا للكلام ، ولا أقدر على الكلام ، لأنى مأخوذ مما رأيته من الشعور الوطنى ، فأكتفى بشكركم والسلام . وخرجت .

ثم علمت بأن كثيرين تكلموا فى صالحى ، ولم يتكلم أحد فى غيره ، الا رجل من الطبقة الدانية ، رشح اسماعيل أباظة،وذكر من فضائله أنه كان يعارضنى فى مسألة القنال ! ولكنهم قابلوه بأشد المعارضة .

وكان أباظة يريد الكلام ، فخوفوه بأن أغلب الحاضرين من الشبان ، وربما أهانوه ، فعدل ، وأرسل شخصا يقول : إنه لا يرشح نفسه ، لا فى مصر ولافى الشرقية . فقابلوا هذا التنازل بالهتاف لى والتصفيق الحاد . وكان الحاضرون يزيدون على المائتين .

وانعقد الاجتماع الثانى فى عيادة الدكتور محجوب بيك ثابت وحضره - فيما يقولون - نحو تسعين ناخبا ، وخطب الخطباء فيه مرشحين لى ، وحصل فيه مثل ما حصل فى الأول ، غير أن أحمد محسن ومحمود عارف تكلما عند الانصراف بكلام مخالف ، فردهما الحاضرون ردا عنيفا .

[ص ١٠٦٤]

أمس الظهر ، حضر عندى رشدى باشا ، ثم الدمرداش . ثم اختليت برشدى ، فتكلم معى فى مسئلة محمد بسيونى القاضى ، المتهم بعدم المحافظة على كرامة القضاء لوجوده فى محل مومس يعربد ، وقال

إنه كان عازما على رفته ، ولكنه اكتفى بنقله إلى قنا . واطال فى حديثه معى .

ثم صرح بأنه كان مكلفا من قبل اللورد كتشنر أن يقول لى ما قال أول أمس .

وبعد ذلك اجتمع الدمرداش بنا ، فقال : ان الناس يتهمونك بأنك متفق مع الخديوى ، وأنه يسعى الآن فى ترشيحك ، وأنك اتفقت مع الحزب الوطنى ، وأنك مهيج ، وتريد بالترشيح التهييج .

فقلت ـ وكنت محتدا ، لأن الرجل كان يحكى على صورة تهديد ، وشممت منه رائحة أنه مأمور من قبل السفارة ـ قلت :(٥٦٥) إن هذا كلام أطفال ، وتصورات خيال ، وسفاسف أقوال لا أعبأ بها ! وعلى فرض أن أكون اتفقت مع الخديوى،فذلك تنفيذا لمقاصد كتشنر ! لأنه يود أن يلتف الناس حول الخديوى ! وقد رأيت منه بسبب غضب الخديوى علىّ ما لاقيت ! ولاينبغى أن يضرنى غضب الخديوى منى ثم رضاه .

وأما الحزب الوطنى فلم أتفق معه(٥٦٦) ، ولكن يجب علىّ أن امد

---

(٥٦٥) فى الأصل : فقلت . وبالنسبة لكلمة « السفارة » فهكذا تقرأ ، وهكذا يوحى مدلول الكلام ، ولكن استخدام كلمة « سفارة » يبدو غريبا ، لأن الوكالة البريطانية لم تكن « سفارة » ، وانما كانت دار ممثل الاحتلال فى مصر ، الذى كان يلقب بلقب : الوكيل البريطانى والقنصل العام » وقد تقرأ الكلمة : أنصاره » .

(٥٦٦) حول مسألة اتفاق الحزب الوطنى مع سعد زغلول لمساعدته فى الانتخابات ، كتب محمد فريد فى مذكراته يقول ان على بك فهمى=

. . . .

= كامل ، كتب له بأن « لجنة الحزب الادارية قررت مساعدة كل مرشح تعتقد فيه النفع ، وان لم يكن من رجال الحزب المعروفين ، وذلك بأمل استمالة وتكوين حزب داخل الجمعية التشريعية يسير على مبادئنا » . وعلق محمد فريد على ذلك بقوله : « أرى أن الخوف من بطش الحكومة يمنع من تكوين هذا الحزب ، ومع ذلك فربما يوجد من بين المنتخبين من تكون لديه الشجاعة الكافية للمجاهرة بأفكارهم » (أوراق محمد فريد ١٢٥) وكتب محمد فريد فى موضع آخر قال يقول « ورد لى جواب من عبد الملك حمزة ، به هذه الجملة بخصوص ترشيح سعد باشا : « لم نرشح سعد إلا بعد أن عاهدناه على أن يكون معنا قلبا وقالبا ، وأشهد هذا التعهد . وإذا وفقنا إلى الفوز إنشاء الله ، نجدد ذلك العهد ، ونعلنه للناس » . وقد أجبته بجواب فى ٢٢ منه (ديسمبر) قلت فيه ما يأتى : « إنما يلزم كذلك أن يعلن انضمامه للحزب ، بعد أن تتأكدوا إخلاصه ، وأن قصده لم يكن الاستعانة بنا للوصول إلى الوزارة ، ثم ينقلب علينا كما فعل سعيد باشا . يجب الاحتراس الكلى مع هؤلاء الناس الذين يسيرون مع الحوادث Opportunists انى أعرف سعد من مدة نحو عشرين سنة أو أكثر ، وسحت معه بأوروبا ، ولا أشك فى وطنيته ، ولكنى - من جهة آخرى - أعرف أنه يكره الخديوى ، وربما تؤديه هذه الكراهية للاتفاق مع الانجليز للانتقام منه ، فاحترسوا جيدا ، وخذوا منه المواثيق كتابة حتى يخشى التحول (أوراق محمد فريد ١٣٠ - ١٣١)

وعندما نجح سعد زغلول فى الانتخابات ، أخذت الأنباء تصل إلى محمد فريد تنبىء عن السعى فى تشكيل حزب معارضة فى الجمعية التشريعية يكون تحت رئاسة سعد زغلول باشا - على حسب قول محمد فريد . ويقول : « وقد كتبت لهم فى ٣١ من هذا الشهر (يناير ١٩١٤) بأن يجتهدوا فى إدخال سعد باشا اللجنة الادارية ، وانتخابه وكيلا بعد أحمد لطفى ، الذى برهن على أنه رجل مال ليس إلا . فلو=

يدى لكل من ساعد على انتخابى ، ولو كان من أعدائى . وإنى قائم الآن بخدمة الأمة ، فكل من اتفق معى على خدمتها فإنى أرحب به ، واذا رأيت ـ فى المستقبل ـ أن صالح أمتى يتفق مع الحزب الوطنى ، فلن أتاخر عن الاتفاق معه ، لأن انسانا لم يكن له علىّ من فضل . وكان يوافقنى على هذه الأقوال .

أمس توفيت احدى حريمات ذو الفقار باشا ، وشُيعت جنازتها فى الساعة الرابعة أمس مساء ، وهناك تقابلت بسعيد باشا ، فافتتح كلامه [ص ١٠٦٥] يقول : أهلا أيها النائب ! فقلت : فأل حسن ! وحصل كلام فى موضوعات شتى ، من وقت خروج الجنازة من بيتها إلى وصولها إلى السيد زينب ، وفى(٥٦٧) الانتخابات .

فقال : إن الخديوى يدفع فلوسا لترشيحك للشعب دلوقت !

= تحقق ذلك لأصبح مركز الحزب قويا فى الظاهر والباطن ، وإن كان فى الحقيقة قويا فى الباطن » (أوراق محمد فريد (١٣٧) .

ونلاحظ حول هذا الاتفاق بين سعد زغلول والحزب الوطنى أن سعد زغلول تحدث فى يومية ٢٥ نوفمبر ١٩١٣ ، ص ١١٥٦ من الكراسة ٢٣ - عن زيارة أخى مصطفى كامل الصغير له ، ومعه كاتب ، ودعاه لحضور إحتفال مدرسة مصطفى كامل ، وسلمه خطابا من على فهمى كامل يطلب منه التبرع للمدرسة ، كما يطلب تحديد ميعاد لمقابلته . ويقول سعد زغلول إنه دفع ثلاثة جنيهات تبرع ، وفى الوقت نفسه حدد الساعة ١١ من صباح يوم ٢٥ نوفمبر ١٩١٣ لمقابلة على فهمى كامل .

على أن سعد زغلول لم يورد لنا فى مذكراته شيئا عن هذه المقابلة ، وما جرى فيها ، رغم أهميتها !

(٥٦٧) فى الأصل : فى

فقلت : إنى أستغرب ذلك ، والذى أعرفه أن كثيرا من المقربين لـه يعاكسون ترشيحى مثل محمود محمد ، وسليمان فهمى ، وغيرهما . قال(٥٦٨) : نعم إن بعض المقربين تكلم معى بأن الخديوى لا شىء لديه ضدك الآن . فقلت : كذلك . وإنى الآن قائم بالترشيح ، فاذا انتُخبت فلا أخدم الا صالح وطنى ، فان اتفق ذلك مع صالح الخديوى كان ذلك من سعدى . قلت : وهذه دسائس يحسن عدم الالتفـات اليها .

وفى نـظارة الأوقاف ، فهمت منه أنه عـين حشمت(٥٦٩) فيهـا (. . .)(٥٧٠) لأن المـراد كـان تعيـين حلمى . وفهمت منــه أنــه (. .)(٥٧٠م) بينــه وبــين حـشمـت ، وأنــه اتفـق مــع محب(٥٧١) ضدهما(٥٧٢) . وأن كتشنر يعين عند اتفاقهم . فقلت له : اصطليها ! وحلف لى بذمته وبشرفه بـأنه لـو كانَ لـه صوت فى الانتخـاب لا نتخبنى . وقال : إن الرتب باقية فى يد الخديوى . وقلت : إنى غير محتاج لمساعدة الخديوى ، لأن قوتى فوق قوته .

حضر اليوم عبد الله أفندى طلعت ، فى الساعة ٣ بعد الظهر ، وقال لى : إن حامد العلايلى كان عند الصوفانى ، وطلب منى أن أرجوك

---

(٥٦٨) فى الأصل : « قلت » ، ولكن السياق يشير إلى أن الكلام كان لسعيد باشا .

(٥٦٩) أحمد حشمت باشا ، وكان ناظرا للمعارف العمومية .

(٥٧٠) عبارة غير مقروءة .

(٥٧٠ م) كلمة غير مقروءة .

(٥٧١) محمد محب باشا ، وكان مديرا للغربية ، فعين ناظرا للزراعة . وقد سبق الترجمة له .

(٥٧٢) قراءة تقريبية .

فى أن تتنازل وتقابل الخديوى فى مشتهر خفية . فقلت : ان الأحسن تأخير ذلك الى ما بعد الانتخابات ، لأنى لا [ص ١٠٦٦] أريد أن أقيد نفسى بجهة من الجهتين . ولو كنت أريد قيدها ، لما تركت مسندى ، وكان أرفع مما أطلب الآن ، وفيه بسطة فى العيش ، وزيادة فى الجاه . والرأى عندى أن تتأخر المقابلة إلى ما بعد الانتخابات ، وأتشرف بها فى أقرب الأوقات . فانصرف معجبا بالرأى ، مثنيا . وجاء فى كلامه إنه حلف العلايلى بالطلاق أن لا يقول لأحد .

أخبرنى محمد باشا حسن بالتلفون ، بعد أن تخابر معى محمد يوسف ، بأنه تنازل عن ترشيحه . فشكرته .

أخبرنى أحمد أفندى فهمى بالأشغال ، أنه علم بأن أحمد محسن يريد أن يرجونى فى التنازل عن قسم السيدة ، اذا انتخبت فى قسم آخر . ثم جرت المخابرة فى ذلك بين محسن وأحمد صادق ، وسيحضر معه بعد قليل من الدقائق .

حضر الشيخ الدمرداش ، وفهمته أن يفهم بأنى لا علاقة لى بالجناب العالى ، وبأن قصدى من الترشيح أن أوافق على النافع والصائب ، وأتفاهم فى الخطأ ، ولا ارتباط لى الا بالصالح العام .

٧ ديسمبر

بعدما تقدم ، علمت من مصطفى باشا أن اللورد كتشنر أرسل « كارت[٥٧٣] دى فيزيت » للبست ، يستعلم عن صحتها . ثم أرسل خبرا بأنه قادم فى الساعة ٤ بعد الظهر . فقلت للباشا : إن هذه الزيارة لا بد أن [ص ١٠٦٧] يكون القصد منها الكلام فى شأنى . فقال :

---

(٥٧٣) أى بطاقة زيارة .

١٨٣٦

أرجو أن لا يفاتحنى فى شىء من هذا القبيل ، لأنى مشغول البال . وكنت أفهمته عبارة الدمرداش وما سمعته من غيره فى شأنها .

ثم أشار علىّ ، بعد أن تقابل مع كتشنر ، بواسطة محمود صدقى ، أن أقابله فى الهرم . فقابلته فيه ، فقال : إن كتشنر تكلم معه فى مسئلة الأوقاف ، وقال إن ما فعله هو بداية لا نهاية ، وإنه لم يرد أن يذهب للآخر لما فى ذلك من الخطر ! وان غلط حشمت فى تعيين صبرى يعد غلطاً لا يغتفر ، وإن الاصلاح الحقيقى انما هو رفع الخديوى[٥٧٤] ، وذلك غير ميسور .

ثم قال : إنه يعلق شأناً كبيرا على الجمعية التشريعية ، ويود أن يجعلها دستورية ، وأعضاءها أحرارا . وأكد أنه هو الذى اختار مظلوم للرياسة . فامتدحه له[٥٧٥] ولكنه قال إنه ربما لا يتحمل ضخامة[٥٧٦] هذا المسند .

ثم انتقل إلى الكلام عنى ، فقال : إن انتخابه مؤكد ـ وكرر ذلك ـ وإنه ينفع كثيرا ، وإنه يعول علىّ فى هذه المهمة ، ويريد الاشتغال معى ـ خصوصا فى الأوقاف . وإن فىّ عيبين لا يتفقان مع صفة النظارة : أنى أتكلم كثيرا ، فتنقل الجرائد كلامى ، وأنى اذاأحرجنى مُناظرى فى مناظرة ، تصدر منى بعض كلمات جارحة . وهذان عيبان ينبغى التجرد منهما . وإنه بلغه أنى تصالحت[٥٧٧] مع الخديوى !

---

(٥٧٤) يقصد : خلع الخديوى.

(٥٧٥) أى امتدح مصطفى فهمى باشا مظلوم باشا للورد كتشنر .

(٥٧٦) وقد تقرأ : فخامة .

(٥٧٧) فى الأصل : « أنه تصالح » ، وقد عدلنا العبارة حسب السياق .

فقال مصطفى باشا : إن الصلح مع الخديوى محال ، وإنه قال لى : إن اصطلحت لا أعرفك ، ولا تدخل بيتى ! ولذلك لا يتأتى أن يكون رجلا للخديوى . وأما العيب الأول فلا أعرفه ، وأما الثانى فهذا ميسور الاقلاع عنه . وكن واثقا أن سعد لا يعارضك ولا يعاديك(٥٧٨) ، وقصده أن لا يكون معارضا لك ولا للحكومة ، ولكنه يريد أن يشتغل لصالح بلاده .

ثم قال كتشنر : أما مسئلة القنال(٥٧٩) فقد عزمت فيها لسابقة وعد سجل من جورست ، وهناك وعود كثيرة من هذا [ص ١٠٦٨] القبيل ، ونكنه عزم أن لا يعمل بها . وقال : إنى سأجتمع بسعد وأشاوره ، وإنه يعرف فى(٥٧٩م) الصراحة فى القول ، والصدق فى اللهجة ، وحرية الضمير .

فقلت للباشا : ما كان أحسن هذا الكلام عند طلب وظيفة القنال ! وأحمد الله كثيرا على أن الحالة وصلت بى إلى هذا الحد ، من كون الطرفين اللذين اتفقا على اقصائى ، أصبحوا يخطبون ودى ، ويلتمسون القرب منى ! أشكر الله على هذه النعمة السابغة شكرا جزيلا ، وأؤكد لك إنى لا أكون رجل الخديوى ، ولا رجل الاحتلال ، ولكنى رجل الحقيقة ولا أبغى عنها حولا .

٨ ديسمبر سنة ١٩١٣

أمس رغب محمد محمود فى مقابلتى ، وقد كان متوعكاً . فذهبت إليه فى الساعة السابعة ، وبعد كلام التحية ، قال ما محصله إن اللورد

---

(٥٧٨) قراءة ترجيحية .

(٥٧٩) يقصد : وظيفة شركة القنال التى طلبها سعد زغلول .

(٥٧٩ م) فى الأصل : فيّه ـ باللغة العامية

كتشنر تكلم معه فى شأنى ، متخوفا من أن أكون رجل معارضة فى الجمعية التشريعية ، وظيفتى فيها هدم أعماله ، والاساءة إلى إصلاحه ، وأن أكون متحدا مع الخديوى على هذا بقصد الانتقام منه على أن له فىَّ أمالا كبارا،وفى نيته أن أكون فى النظارة قريباً ،وإنى[٥٨٠] أعرف حسن مقاصده[٥٨١] . وإنه يريد بالجمعية التشريعية خيرا ورفعة شأن ، وإنه يحب الحق والعدل ،وإنى كثيرا ماتصلبت معه فى الآراء ، ورأيت منه سعة فى الصدر .

فقلت : أما المعارضة فلست برجلها ، ولا هى من قصدى ، ونيتى أن أشتغل بروح المسالمة . حتى اذا أرادوا أن يطلعونى على المشروعات قبل تقديمها للجمعية ، للمداولة فيها من قبل ، فنتفق على ما نتفق عليه ، ونختلف فيما نختلف فيه ـ كان ذلك أوفق وأدعى للمسالمة .

أما الخديوى ، فلا ارتباط لى معه ، وقد تكلم معى بعض المقربين فى مقابلته مرتين ، فلم أقبل الا بعد الانتخاب . وإنى أحتقر نفسى اذا كنت آلة فى يد الخديوى .

وكذلك لست رجل الاحتلال ، ولكنى [ص ١٠٦٩] رجل الأمة،والبلاد التى رفعتنى إلى هذا المكان ، وأنابتنى عنها للدفاع عن صوالحها . فاذا اتحدتُ مع صالح الخديوى كنت من المخلصين له ، وخدمت هذا الصالح المشترك ، وإن اختلفت كنت مع الأمة .

وكذلك الأمر فى الاحتلال . نعم إن عندى أسبابا كانت تحملنى

---

(٥٨٠) أى : كتشنر .

(٥٨١) أى : مقاصد سعد زغلول .

على الانتقام ، لأن كتشنر لم يقدرنى قدرى ، وعده[٥٨٢] ذنبا أن أقول فى رجل اعتقادى على خلاف اعتقاده ـ ولكن مصلحة الأمة عندى فوق كل شهوة ، وإنى أضحى جميع شهواتى للصالح العام .

فوافق على ذلك ، بعد أن قلت له : هذه خطتى . ودعوتـه أن يدخل عليها التعديل الذى يراه مناسبا اذا لم ير رأيى . فوافق عليها .

ثم قلت : وإذا كانت هذه الخطة تؤدى إلى الوزارة ، فبها ، والا فلا رغبة لى فيها بعد ما لا قيت منها ما لا قيت . ومَن ذا الذى يرضى أن يكون بين كتشنر والخديوى ؟ ذاك يأمر وهذا ينهى ؟ .

فقال : إن كتشنر باق ! قلت : باق أو زائل ، هذا لاأهمية له ! واذا كان يَعِد وعدا صادقا ، فلماذا قال لأحد اصدقائى إنه لا شىء يأخذه علىَّ الا مسئلة حسين محرم ؟ على أنه تبين له أنه هو المخطىء فيها ! وما كنت ملزماً أن أقول عن رأى يخالف اعتقادى ، لأنه كان يميل إلى تعيين المذكـور . على أنـه قد ظهـر له فسـاد الرجـل . وحكيت ما حصل بينى وبينه فى هذا الخصوص .

ثم قلت : لماذا لا تعرض رئاسة الجمعية التشريعية على رجل مثلى مع أن كل الناس يقولون إنى رجلها ؟ أو نظارة الأوقاف ؟

على أنى أحتقر النظارة . وقد كتبوا فى جريدة « البروجريه » إنى طامع للوزارة ! وكنت وددت أن أرد فأقول : إنى أحتقر هذا المنصب فى بلادى ! عـلى أنى كتبتِ [ص ١٠٧٠] مـا يقـرب من ذلـك فى « الأهرام » .

---

(٥٨٢) أى : اعتبره ذنبا، وفى الأصل كتب سعد زغلول كلمة : « وعده » على هذه الصورة : « وأعده » !

وانصرفت ، بعد أن قال إنه سيبلغ زبـدة[٥٨٣] ذلك إلى اللورد غداً . وفهمت منه أنه عارف بأن رشدى تكلم معى فى هذا الشأن . ثم قلت له : إن اللورد كان أمس عند مصطفى باشا ، وتكلم معه أيضا فى هذا الموضوع ، وقال ان فىَّ عيبين ـ وذكرتهما ـ ولكن لم أقل غير ذلك مما دار بينه وبين مصطفى باشا ، وانما قلت له : إن كلام اللورد معك كان أصرح .

٩ ديسمبر

حضر الشَّباسى أمس ، وقال : إن الطحاوى يسعى ضدى . ثم أكد ذلك المعلم أحمد راشد ومعه نسيبه حسن أفندى . فدعوت محسن فى التلفون ، فقال إنه لا يمكنه الحضور الا ليلاً ، لأن عنده تعليمات ! ثم قال : إنه يحضر . ولكنه لم يفعل . ثم دعوت الطحاوى ، فحضر ، وفهمت من تلونه ، ومن اعترافه ، أنهما كانا يطوفـان معاً مسـاء على المندوبين ، ليستميلاهم إلى محسن ، وعرضا على أبو رابيه أن يعطيهما ما عنده من الأصوات أو يعطيانه ما عندهما ، فلم يقبل ، لأنه يتجر بالأصوات ! وأخشى أن يكونا قد انضما !

فغضبت من تلون هذا الرجل وكذبه وبهتانه ، وقلت : إنى أعلن من الآن أنى ناقض للاتفـاق مع محسن ، وان لـه أن يفعل مـا يشاء بالاستقلال عنى . ثم اختلى به صدقى ، وحلف له بالطلاق ـ ثم كرر

---

(٥٨٣) يقصد بكلمة « زبدة » « خلاصة » .

١٨٤١

الحلف أمامى - بأنه يعطينى صوته وأصوات الأربعين الذين معه .
وفهمت من أقواله أن مأمور « ثُمن »(٥٨٤) الخليفه معهم :
انى اذا لم أوفق ، ينبغى أن أعترف بأننا فى جهنم(٥٨٥) ، وأننى
لا يجب أن أغضب كثيرا(٥٨٦) !

[ص ١٠٧١]

يخطب ودى كل من المقامين(٥٨٧) ، ويجذبنى كل من القوتين ، وأنا واقف بين الاثنين أشعر بلذة من هذا التجاذب ، وأشكر الله على أن أخضع لى خصومى ، وجعلهما يطلبان القرب منى ، بعدما أقصيانى عنهما ، وأبعدانى عن مقامهما . وأقول فى نفسى : اربأ بنفسك عن الطرفين ، والزم الوسط بين الاثنين ، ولا تكن رجل مصلحة الا مصلحة الأمة التى رفعتك على أعناقها ، بعد أن وضعاك تحت أقدامهما . فإن ملت إلى غنى(٥٨٨) توسعه ، أوجاه تعرضه ، فأنت خائن عهد ، وناكث وعد ، وأنت محتقر عند نفسك .

أقسم بالله وآياته، والاخلاص وبيناته ، أن أكون على الدوام مخلصاً فى عملى ، صادقا فى قولى ، لا أطلب غير الفائدة العامة ، ولا أقصد سوى نفع الأمة .

(٥٨٤) ثمن الخليفة ، أى : قسم الخليفة . وكلمة « ثُمن » جاءت من انقسام القاهرة إلى ثمانية أقسام للبوليس ، وما زالت الكلمة تستخدم باللغة الدارجة .

(٥٨٥) كلمة « جهنم » قراءة تقريبية .

(٥٨٦) كتب سعد زغلول هذه العبارة باللغة الفرسية .

(٥٨٧) أى السلطتين الشرعية والفعلية .

(٥٨٨) فى الأصل : « غنا » .

فى الساعة الخامسة من هذا اليوم (٩ ديسمبر ١٩١٣) حضر عندي محمد زيد بيك ، باشكاتب محكمة مصر الشرعية ، وقال إن رجلاً لا يعرفه ، ذا لحية بيضاء ، لم يعرفه من قبل ، أعلمه(٥٨٩) بأنه يدعى أحمد عاطف ، من أرباب المعاشات ، وقال له : إنك صديق لسعد باشا زغلول ، فاذهب إليه وبشره ! فقال له : بماذا ؟ فبعد أن امتنع أولا عن ذكر اسمه ، وعن موضوع البشارة ـ قال : إن سعيد سيسقط أشنع سقطة ، ويتعين سعد مكانه رئيسا للنظار ، وسيكون ذلك قريبا !

[ص ١٠٧٢]

١٠ و ١١ ديسمبر

يوم الثلاث ٩ ديسمبر ، انعقد اجتماع بشبرا فى منزل فائق باشا ، وحضره الناخبون المندوبون فى شبرا(٥٩٠) ، وبعضٌ من ناخبى بولاق ، وكان الداعون متفقين جميعا على انتخابى ، ودعوا اخوانهم للاجتماع لأجل ذلك . غير أن بعضهم أحس من فائق ومن بهجت تذبذباً ، فراجعها . ثم انعقد الاحتفال ، وتكلم فيه فائق معَرِّضاً بى ، وبعداوتى للحكومة والخديوى ، ومشاغبتى ، وقال : الأحسن أن ننتخب من يكون محبوباً من الطرفين .

فلم يوافق أحد عليه ، بل رده أحمد فريد والبندارى وخالد بيك مهدى ، وغيرهم من الخطباء . ولم يتكلم أحد فى صالح حسين واصف(٥٩١) سوى شخص يدعى محمد حمدى ، تابع للمدارس

(٥٨٩) فى الأصل : وأعلمه .
(٥٩٠) فى الأصل : فى شوبرا .
(٥٩١) حسين واصف هو أخو مصطفى كامل . وكان رئيسا لمحكمة الاسكندرية فى عام ١٨٨٤ ، وبعد سنة عين مستشارا فى محكمة =

الخيرية ـ وهو غير مندوب ناخب ـ فقابلوه بالاستهجان ، وأجمعوا على انتخابى .

ولكن جريدة الأهرام ، فى عدد يوم ١٠ ، أشارت إلى انقسام المذكورين بينى وبين حسين واصف ! فكذّبها ، فى يوم ١١ ، أحد الحاضرين تحت مسئوليته .

وقد حضر عندى أحمد أفندى حمدى،خشاب ببولاق ، وحكى لى مفصل الحفلة ، وما تقدمها ، وعرفنى بأن حسين واصف يسعى للترشيح ، وأنه يريد أن يعرف نياته ، ويعود فيخبرنى بها ! فعاد أمس وأخبر بأن حسين واصف عرض عليه أن يدعو إليه الناخبين ، وأن يصرف عليهم ما شاء من النقود ، وهو يدفعها ـ فأبى أن يصرف الا من عنده هو . وأخبرنى أيضاً بأنه(٥٩٢) ارسل إلى الجرائد خطته ، وعازم على أن يعقد اجتماعاً : إما فى أحد التياترات ، أو عند محمود عثمان ببولاق ، وأنه كلفه أن يطوف على أربعة عشر نفرا من سكان بولاق ، يدعوهم إليه ـ ولكنه سيدعوهم إلى التثبت فى آرائهم ، والتمسك بكلمتهم .

عُقد أمس اجتماعان أحدهما فى الناصرية ، والثانى فى مصر العتيقة . الأول ، كان الداعى فيه أحمد محسن ومحمود عارف لمعارضة انتخابى ، ولكن (. . .)(٥٩٣) [ص ١٠٧٣] سعى بواسطة العلايلى أن يثنى عارف عن عزمه ، فأقنعه . وهذا يدل على أن المعية كانت هى المحرك لهما . وحضر عندى محمود عارف وسليمان فهمى

الاستئناف ، ومن ١٨٩٢ .إلى ١٨٩٥ شغل وظيفة مفتش فى نظارة الداخلية ، ثم رقى مديرا للمنيا وقنا ، ثم محافظا لقنال السويس . وعندما تألفت وزارة عبد الخالق ثروت باشا فى أول مارس ١٩٢٢ عين وزيرا للأشغال العمومية .

(٥٩٢) أى حسين واصف .

(٥٩٣) اسم غير واضح .

ودعيانى للذهاب إلى اجتماعهما ، فأبيت ، وحصل كلام فى خطتى وهدفى ، فخشنت من القول لعارف ، وانصرف بعد أن وعد بأن يكون الاجتماع فى صالحى .

وقد وفى وعده ، حيث خطب متنازلا لى عن ترشيحه . وخطب غيره كذلك من الحاضرين فى هذا المعنى . وقد أراد عارف أن يبين تاريخى فى خطبة ثانية ، فقاطع عليه صوت من الحاضرين(٥٩٤) بأن : « يعيش أحمد محسن » !

وانصرفوا بعد ان تابعوا (٥٩٤م١) الصوت وانصرف الناس بعدهم .

ثم انعقد الاجتماع الثانى فى مصر العتيقة ، وخطب فيه الكثير ، وأطنبوا فى مدحى ، وقوبلت بهتاف عظيم ، كما شُيعت بمثله ، وألقيت بعض كلمات تشْكر الله على الشعور الوطنى بالواجب نحو المهمة النيابية .

و فى المساء ، احتفل فى (. . .)(٥٩٤م٢) بجمع اعانة لمدرسة مصطفى كامل ، وخطب فيه على كامل ، ودعا الحاضرين لانتخابى ، فصاحوا بالهتاف ، وقالوا : فليعش نائب الأمة . ثم تلا خليل مطران ببيتين ارتجلهما مدحا ، فقوبلا بهتاف عظيم . وانصرفت مسرورا بعد أن لبثت بضع دقائق .

فى يوم ١٣ ديسمبر سنة ٩١٣

لبثت أمس فى منزلى ، واستقبلت الكثير من الناس ، وكلهم يظهر السرور ، وكلهم يُفهمنى أن له فضلا فى جمع الأصوات إلىّ . وعلمت أن حسين واصف يطوف على المندوبين فى دائرة بولاق فردا فردا ،

(٥٩٤) وقد تقرأ : « المعارضين » ، والكلمة مكتوبة على هذا الشكل : الحضارين .

(٥٩٤ م١) قراءة تقريبية ، وقد تقرأ : شاغبوا .

(٥٩٤ م٢) عبارة غير مقروءة .

ويدعوهم اليه [ص ١٠٧٤] ويفتنهم بالنقود . وقد تمكن من فتنه بعضهم . ولبثت الليلة الماضية مسهدا ، مانمت الا قليلا ، وكنت أجبر نفسى على النوم ، وقلبى على عدم القلق ، وخاطرى على الاطمئنان — ولكن لم يفد كل ذلك شيئا ، حتى إنى قلت فى نفسى : إن فى النجاح تعب ، وفيه عدم راحة ، وقد حصلت — لغاية الآن — على اكتساب رضا العامة ، فاذا لم ينتخبنى الناخبون لسعى آو جهل ، فذلك لا يدل على سوء طريقة الانتخاب .

ولكن رغما عن ترديدى لهذا الخاطر ، فان الواردات لم تنقطع ، ومكثت للصباح ، ثم فطرت[٥٩٥]وكتبت هذه الكلمات ، حيث أنه كانت الساعة سبعة وأربعين دقيقة . أسأل الله حسن الختام .

توجهت الى قسم السيدة زينب فى نحو الساعة ثمانية ، وكنت سائرا على قدمى ، والعربة تتبعنى . فتلاقيت بابراهيم زيتون بيك ، وفهمت أنه بذل مجهوده فى الدعوة لى .

ثم قابلت أحمد صادق فى أتوموبيله ، فأخبرنى بأن اللجنة تشكلت من صدقى ، وعبد العزيز محمد ، وأحمد محسن . وكان أبو رابيه انتخب ، ولكن بناء على طعنهم انتخب عبد العزيز محمد . وأن الذين كانوا حاضرين من شيعتنا قليلين ، ومن شيعة محسن كثيرين ، وان جماعة محسن قالوا : ننتخبه و أبورابيه وسعد ، فلم نقل شيئا . وقالوا : صدقى ، فأجمع الكل عليه . ثم قال جميعهم بانتخاب عبد العزيز محمد ، فانتخب ، وصاروا ثلاثة .

وقد رأيت القسم مملوءا من الناس ، ومزدحما ، فاخترقت صفوفهم ، وآوسعوا لى طريقا ، فوصلت الى مكان اللجنة . وانتخبت نفسى ، وخرجت . فقابلنى فى الطريق داخلاً حسن صبرى ، فسلمت ببرود .

---

(٥٩٥) قراءة ترجيحية .

وانطلقت فى أتوموبيل أحمد صادق الى بولاق ، وتقابلت مع خالد بيك مهدى ، فأخبرنى أن اللجنة تألفت من حناوى ، وأحمد فريد ، وأحمد بهجت المرتد (٥٩٦) ، وأن الحال جيد ، وأن واصف دفع نقودا كثيرة . ثم عدنا الى منزلى . وبعد هنيهة ذهب صادق الى « الثمن » ، وقد عاد الآن [ص ١٠٧٥] — عاد هو ومصطفى رشيد وأحمد مدحت ، وأخبروا أن الحالة جيدة . وفهمت منهم أن ابورابية هدد بالطعن فى أعمال اللجنة ، لأنه بعد انتخابه صار انتخاب عبد العزيز بيك محمد . وأخبرونى بأن يوسف مبارك انتخب حسين باشا غلطا . وقد تحادثنا فى موضوعات شتى،أهمها صفات حسين واصف ، وسو سيرته . ثم ذهبوا الى بولاق ، حيث كانت الساعة ١٠ . وقد حدث عندى شىء من الاطمئنان ، ولكن لم يكن ذلك تاما .

اذا انتخبت فى قسمين ، فلا يمكنى الاختيار قبل انتهاء مواعيد الطعن .

فى ١٤ ديسمبر سنة ٩١٣

بقيت فى المنزل لغاية الساعة خامسة . والاخبار تتوارد علىّ تارة مبشرة ، وتارة غير مسرة؛فأفرح للأولى ، وانقبض للثانية ، ويضيق صدرى ، ويخفق قلبى . وصرت أتمشى فى الطرقة وحدى ، وكلما دق التلفون ذهبت إليه وتكلمت ، وأنظر فى الساعة كثيرا ، وأحاول أن أجهز نفسى وأعدها للخيبة وتحمل نتائجها ، فكنت لا أستطيع أتخيل ذلك ! حتى أنتقل منه إلى خيال النجاح ، والنتائج المترتبة عليه . ومازلت كذلك إلى الساعة ٥ بعد الغروب .

واذا بدقة تليفون ، فأصغيت ، فقال لى صوت : أهنئك ! قد خرجت أغلبية الأصوات لك فى ثمن بولاق ! فتشكرت له . وفهمت

(٥٩٦) اسم غير مقروء .

منه أنه مندوب ناخب من بولاق ، وكان معه جمع من إخوانه . ولكنى كتمت الأمر خيفة أن يكون ضحكة ضاحك أو هُزء مستهزىء !

وبعد ذلك تكلم نجل عز العرب فى التليفون بأنى انتخبت عن قسم السيدة ، بأغلبية مائة اثنين وستين صوتاً ، ثم قيل بمئة أربعة وثمانين . ثم حضر محرم بيك أبو حسين ، وأكد ذلك .

ثم حضرت جموع حاشدة صائحة بقولها : فليحى نائب الأمة ، فليحى سعد باشا ! - إلى أن وصلوا إلى المنزل ، فلاقيتهم [ص ١٠٧٦] وصافحتهم ، وعانقتهم ، وقبلتهم . ومازالوا يتواردون جماعات جماعات حتى ملأ وا الجنينة ، وكانت أصوات الهتاف تخترق عنان السماء . وكان منظرا مؤثرا جدا أخذ من نفسى مأخذا عظيما ، وكنت أردد عبارات التشكر . ثم توارد المهنئون فجالستهم وحادثتهم .

وألحوا على أن اختار القسم الذى أنوب عنه ، فأهالى دائرة السيدة يودون أن لاأفارقهم ، وأهالى بولاق كذلك ، وأنا أقول لهم : سوف أنظر فى المسأله بما ينطبق على ميولكم ، ويتفق مع المصلحة العامة . ولكن الالحاح كان شديدا جدا .

وحضر صاحب الأهرام ، وصاحب « الشعب » ومحرره ثم الشيخ الدمرداش ، وفتحى . وتعشى الأخيران معي،وكان على فتحى شىء من التكلف شعرت به ، وأرجو أن أكون مخطئاً . ثم حضر عبد الخالق مدكور ، فتهانأنا ، وكنت أكثر الشكر لله وللناس .

وبت الليلة مسهدا ، بعد أن نمت قليلا مفتكرا فيما يجب علىّ ، خصوصا بالنسبة للقسم(٥٩٧) الذى أختاره . فإن اخترت قسم السيدة ، أخشى أن يفوز فيه واصف ، وبليته عظمى ، وإن اخترت

---

(٥٩٧) فى الأصل : « إلا القسم » .

قسم بـولاق ، أخشى أن يفوز اباظة أو محسن ، وهما بلية أيضاً ! وافتكرت أيضا فيما أصنع ؟ أأصنع اجتماعاً ؟ وفيما أقوله فى ذلك الاجتماع ؟

فى يوم ١٥ ديسمبر سنة ٩١٣ .

أول مافعلت أمس أن زرت الشباسى فى مخبزه ، وهو الذى أصابته ضربات من عساكر البوليس ، فطيبت خاطره ، وتنازل عن دعواه . وعلمت فى المساء أن العساكر ضربوه طوعاً لاشارة عبد الكريم بك ، ظناً منه أنه من خصومنا .

وقد زارنى الكثير من الناخبين المندوبين ، وأهل السيدة ، يشددون فى أن لا أترك قسمهم . وأهل بولاق كذلك !

كنت فى فرح ابن موريس باشا قطاوى فى الكنيسة ، وتلاقيت ببعض النظار . فما هنأنى الرئيس ، بل سلم ببرود وكسوف ، ويوسف وهبه وذو الفقار هنأ بتثاقل وافتعال ، ورشدى بحرارة . ثم تقابلت مع سعيد فى المنزل ، فهنأنى ، وأجبته .

[ص ١٠٧٧]

فرحت لنجاح فتح الله ، ولم أحزن لخيبة لطفى ، ورأيت فى انتخاب الصوفانى دليلاً على قوة الشعور نحوه ، وضعف تأثير الحكام عنه ، وتفاءلت خيرا بذلك ، وبانتخاب أمثال عبد العزيز فهمى ، والمكباتى ، وعلى الشمسى ، وحسين هلال ، وعلوى الجزار ، وعلى المنزلاوى ، وعلى باشا شعراوى . ورأيت فى هذ حركة مباركة انشاء الله تعالى .

١٨٤٩

ولقد أعلنت ذلك الى « استورس » عندما قابلته فى الفرح ، فلم أر منه ارتياحاً ـ وهو طبيعى . وصرح بأنه ممنون(٥٩٨) من انتخاب فتح الله بيك ، وأنه اجتهد(٥٩٩) فيه .

ورأيت نازلى فى المساء ، وحكيت لها جميع ما جرى من كتشنر فى حقى . فاستغربت منه ، وقالت : لو كانت تعلم ذلك من قبل لكان لها معه شأن ! ولكنى أردت بذكره لها أن لا تطمع فى أن أكون معه ، ولا أن أحبذ سياسته(٦٠٠) .

استقبلت الجرائد ـ على اختلاف مشاربها ـ تعيينى بالبشر والترحاب ، الا قليلاً منها . وقد ورد الىّ اليوم كتاب ممن يدعى فرج

---

(٥٩٨) وقد تقرأ : محزون ، والأرجح ما أوردناه فى المتن .

(٥٩٩) قراءة ترجيحية

(٦٠٠) فى تقرير اللورد كتشنر إلى السير ادوارد جراى ، وزير الخارجية البريطانية ، بتاريخ ٢٨ مارس ١٩١٤ ، حلل نتيجة الانتخابات والانتماءات الطبقية للناجحين على النحو الآتى .

« من جهة أوصاف الأعضاء الجدد فقد كان الملاك المعروفون عند الناخبين شخصياً أعظمهم فوزاً ، وأما السياسيون الأفاقون فلم يقضوا وطراً . وهاك خلاصة تركيب الجمعية الجديدة الآن .

الملاك	٤٩
المحامون	٨
التجار	٤
العلماء والرؤساء الروحيون	٣
المهندسون	١

وقد كان ٢١ من الأعضاء المنتخبين و٤ من الأعضاء المعينين أعضاءً فى مجلس شورى القوانين والجمعية التشريعية .

أنطون يقول لى فيه : إنه ضحى بنفسه ، وخرج من جريدة المحروسة ، لأنه أراد ترشيحى بمقالة ، فمنع منها بتأثير من الداخل والخارج ! (يلزم أن أنظر فى ذلك) .

ورد على كتاب اخر من رجل كان نصحنى أن أسعى فى الانتخابات سعياً خاصاً ، بأن أجامل الناس فى أحاديثهم . وهو كذلك ، وسأجتهد فى ذلك انشاء الله تعالى .

فى ١٦ ديسمبر سنة ٩١٣

نشرت « الجريدة» « والجورنال دوكير» صورتى ، « ولا بورص ايجبسيين » محادثة معى قلت فيها : إنى أبحث دائما عن مصلحة الأمة ، ولا أقصد عنادا ، ولا أبغى سوى رضا الأمة عنى دون سواه . وقد وردت علىّ تلغرافات التهانى من كل الجهات ، وزارنى خلق كثير .

وزرت [ص ١٠٧٨] مظلوم باشا فى الجمعية التشريعية ، فوجدته مشغولا باعداد قاعة الشورى . وقد أحسن استقبالى ، ومكثت معه نحو الساعة . وفرّجنى على نظام قاعة الجلسة ، وأبديت بعض الملحوظات . وكان كلما قلت له : افعل كذا ، مثلا : اجعل مقعدين بجانبك حتى يعاونك الوكيلان فى الملاحظة ، فيقول : سأقول لهم على ذلك ـ يعنى الحكومة ـ فقلت : ذلك لك .

ثم قال : إن الأعضاء يلزم أن يلاحظوا دقة مركزنا ، فان حل الجمعية ليس مما يستهان به ! فقلت : إن فى الأعضاء الجدد أناسا متنورين عقلا ، يقدّرون الأمور حق قدرها ، ولا لزوم للتفكر فى هذه المسألة الآن .

ثم طلب أن يُلاحظ فى اللائحة الداخلية وضع عقوبة لمن ينقطع

عدة مرات عن جلساتها . فقلت : يلزم التفكر فى ذلك ، لأن حرمان عضو من وظيفته ليس مما يستهان به . وقال : إنى سأسير على الحياد فى[٦٠١] ضبط الجلسة . قلت : وهو كـذلك . وشعـرت بأن هـاتين الفكرتين قد تلقاهما من كتشنر !

نشر المؤيد أول أمس جملة عن انتخابى ، بعنوان « الوزير القديم والنائب الجديد » سلك فيها سبيلا ثعلبياً . ولا أظن أن هذا الا من نقمة ، لأنى أفهمته إنى لا أقبل ( )[٦٠٢]

٢١ دسمبر سنة ٩١٣

فى منتصف ليلة الجمعة ١٩ديسمبر سنـة ٩١٣ ، توفيت حمـاتنا الست آصاقيش[٦٠٣] خانم ، حرم عطوفة مصطفى باشا فهمى . وقد كانت مريضة من نحو أربعة أشهر ، مرضا سبب لها كثيرا من الآلام ، ولعائلتها كثيرا من الأتعاب ، ولقرينها كثيرا من الهموم . وقد كانت طيبة القلب ، شفوقه ، كريمة ، تجمع الكثير من صفات الرجال . وكان لها منزلة خاصة بين سيدات مصر . ولذلك وقع نعيها موقع الأسى والحزن من أغلبهن . وكانت وفاتها فى منزل محمود صدقى باشا ، الذى كانت انتقلت اليه لرطوبة منزلها . وكنا نجتمع كل يوم [ص ١٠٧٩] على مائدته ، حيث يأتى الباشا من الهرم فى نحو

(٦٠١) فى الأصل : « ولى » أو « وفى » .

(٦٠٢) كلمة غير مقروءة .

(٦٠٣) هـذا الاسم تركى ، وهـو غير واضح فى مذكرات سعـد ، ولكنى استعنت بالأستاذ مصطفى أمين الذى نطقه لى : « قصاقيش »
ولكن سعد زغلول كتب حرف القاف ألفا ، كما يحدث فى نطقنا بالعامية ، كما كتب الألف ممدودة

الساعة ١١ ، ثم ينصرف فى نحو الساعة ٣ . وكان من عادته أن يصعد اليها عند عودته ، فيمكث لديها الى قرب الغدا ، ثم ينزل نتغدى معا . ثم بعد قليل يصعد ، ونصعد معه إلى قرب الساعة ٣ ، ثم يخرج ، وأخرج معه فى العربة إلى منزلى ، أنزل فيه ، ويعود هو إلى الأهرام .

ولم يحضر خلق كثير ، ولكن مناسب . وحضر النظار ، واستورس ، سكرتير كتشنر ، ومندوب من قبل الخديوى ، وسار النظار الى حد القبر - الا حشمت ويوسف وهبه ، فانهما تخلفا فى الطريق . وقد زارنا خلق كثير ، ووردت علينا بعض التعازى بالتلغراف ، ولكنها قليلة . وأقيم الميتم للرجال فى منزل صدقى ، وللنساء فى منزل الباشا . وقد كانت أوصت فى آخر أيام بأن يلبس بعدها (. . .)[٦٠٤] وأن لا يُصوّت عليها ، وأن يبيت أولادها فى المقبرة مدة ثلاث ليال . ففعلن البيات ، وخالفن فى لبس السواد ، وإطلاق الصوات[٦٠٥] .

قال لى رشدى : إن كتشنر تكلم معه[٦٠٦] مرة أخرى فى شأنى ، فقال له إنه يخشى أن أترأس الحزب الوطنى ، وإنى إذا فعلت ذلك فلابد أن يعمل على تسفيرى تسفيرا بعيدا[٦٠٧] . . وكلفه أن يقول لى ذلك . قال رشدى : فلم أقبل . وأضاف بأن هذا هذيان فى هذيان ، وما من وزارة تصدق عليه !

أخبرنى على شعراوى بأنه ذهب الى زيارة استورس ، فأدخله عند

(٦٠٤) كلمة غير مقروءة . والمعنى الملابس العادية وليست الملابس السوداء .

(٦٠٥) أى : لبس السواد ، وأطلقن الأصوات .

(٦٠٦) فى الأصل : معها .

(٦٠٧) هذه أول مرة يحدث فيها تهديد إنجليزى بنفى سعد زغلول .

كتشنر ، ومكث يحادثه ساعة ، وأظهر له سروره من نتيجة الانتخاب . وإن استورس سأله عني ، وقال إني لم أزر اللورد ! فقلت لعلى شعراوى : إنه لا معنى لهذه الزيارة ، إذ لا مناسبة لها ! فقال : الأحسن أن تزوره في ٢٥ ديسمبر فقلت : سأنظر في ذلك .

في يوم ٢٢ ديسمبر

أمس ، زارنا في الميتم محمد باشا سعيد ، ومظلوم باشا ، والبرنس حسين باشا ، وغيرهم . وقد فاتحني مظلوم فيما بيني وبين سعيد من الفتور ، فقصصت عليه طرفاً منه ، وقلت له إن كثيرا من أصدقائي تخوفوا من زيارتي لئلا تعفيهم[٦٠٨] الحكومة ، وقيل لي : إني مراقب ! فاستغرب !

ثم لما حضر سعيد ، أخبرته ، فاستغرب ! وحلف أن لا علم له !

ثم شرع يحكي لي قصة تعيين الأعضاء الدائمين[٦٠٩] ، وكيفية دخول مرقص سميكة[٦١٠] ، حيث اتفق أولا مع كتشنر على ابعاده ،

---

(٦٠٨) أي : تفصلهم .

(٦٠٩) أي تعيين الأعضاء الدائمين في الجمعية التشريعية ، وكان القانون النظامي بإنشاء الجمعية يقضي بأن يكون عدد هؤلاء سبعة عشر عضوا : أحدهم رئيس ، والثاني وكيل ، والخمسة عشر يعينون على نحو يكفل النيابة عن الأقليات والمصالح التي لا تنال نصيبا من الانتخابات .

(٦١٠) عين عن الأقباط : قليني فهمي باشا ، ومرقص سميكة بك ، وسينوت حنا .

ثم تـداخل « سيسيـل »[٦١١] فى ادخالـه ـ ولم يتم القصة حتى قـطع الحديث البرنس حسين

حكى لى فتحى قصـة طويلة مـع كتشنر ـ الـذى قـابله أمس ـ حاصلها أن اللورد يحتـرمنى كثيرا ، وأنـه بلغه أنى أميـل إلى الحزب الوطنى ، وأن أكون بجانب الخديوى ، وأنه يحب أن يـرانى . فقلت لفتحى : سأنظر فى ذلك .

فى يوم ٢٦ ديسمبر سنة ٩١٣

بعد ذلك بيوم أو يومين ، أخبرنى عدلى بأن اللورد امتدحنى له ، واعتذر عن مسئلة حسين محرم بأنى عاندت فيهـا ، وأبدى رغبتـه فى رؤ يتى ، فقلت:سأفعل بعد الميتم .

وفى يوم ٢٤ ذهبت مع محمد صدقى وسرهنك إلى القبة ، للتشكر للجناب العالى على حسن توجهاته بالنسبة لميتم حماتنا . وكان ذلك فى الساعة ١١ صباحا . فاستقبلنا استقبالا حسنا ، وأبدى أسفه على مصابنا ، وأشار إلى عنايته بعائلتنا ، وتقديره لارتباطهـا بعائلتـه ، وللخِدَم التى أداها مصطفى باشا لحكومته وبلاده . وكان لا ينظر لى أثناء هذا الحديث تقريبا .

ثم انتقل إلى الكلام على الانتخابات . فقال : إنى سأقول شيئا حقـا ، لا لأنك حـاضـر اليـوم ، بـل لأنـه الحق . إنـك نفخت فى الانتخـابـات روحـا عـظيمـة ، فقـد كـانت مهملة[٦١٢] قبلك

(٦١١) اللورد سيسل ، المستشار المالى .

(٦١٢) قراءة تقريبية .

[ص ١٠٨١] فلما ظهرت فى الميدان ، التفت الناس لها ، وتسابقوا فى الترشيح .

وقد انتخبت الأمة رجالها على العموم من أهل الكفاءة ، غير أن تعيينات الحكومة جاءت على غير المراد ، فقد عينوا كثيرا ممن لم ينجحوا فى الانتخاب . فقلت : نعم ، مثل أمين سامى . فقال ـ بعد تردد ـ وسينوت حنا ، والشريعى .

ثم قال : وإنى مسرور من الأعضاء المنتخبين ، وقد جاهدت وحدى مدة اثنين وعشرين سنة ، فالآن ينبغى أن تشتغل الجمعية لخير البلاد وتقدمها .

ثم تكلم على الأوقاف ، وقال : إن العميد أرسل اليه يقول إنه مستعد لارسال قوة عسكرية من جيش الاحتلال الى القبة ![٦١٣] ولقد كتبت ـ فيما كتبت إلى السير غراى[٦١٤] الأسباب التى دعت الاحتلال ، بعد دخوله ، إلى فصل الأوقاف عن الحكومة . وأشرت اليه عن ربح الصفقة التى اشتراها الأوقاف فى « أرمنت » ، وهى

(٦١٣) وهذه اشارة أخرى تؤكد أن الأزمة بين كتشنر والخديوى عباس حلمى كانت تسير على نحو مشابه لما حدث بين كيلرن والملك فاروق فيما بعد ، وكادت تؤدى إلى حادث كحادث ٤ فبراير ١٩٤٢ وحصار الدبابات البريطانية لقصر عابدين - ولكنه قصر القبة فى هذه المرة !

وبالفعل تؤكد المصدر أن كتشنر كان ينوى خلع عباس حلمى وتعيين سعيد حليم ، الصدر الاعظم، مكانه (أحمد شفيق : مذكراتى فى نصف قرن ، الجزء الثانى ، القسم الثانى ص ٢٩٧)

(٦١٤) السير إدوارد جراى Grey of Fallodon, Edward Viscount (1862 — 1933)

وزير الخارجية البريطانية من ١٩٠٥ إلى ١٩١٦ حيث إستقال مع أسكويث Asquith رئيس وزراء حكومة الأحرار .

الثلاثة آلاف فدان المشهورة ، وأثبت أنها تربح ثمانية ونصف فى المائة . وأنهم عينوا فى الأوقاف نـاظـرا(٦١٥) ارتكب خيـانـة فى الأوقـاف ، بإستبداله وقفا يملكه على وجه فيه غبن للجهة التى يتحدث هو عنها .

---

(٦١٥) الناظر الذى عين هو أحمد حشمت باشا . وقد ولد عام ١٨٥٧ بكفر المصيلحة ، ودرس الحقوق بـاكس ـ ن ـ بروفـانس ، وحصل على شهادة الدكتوراه ، وعاد إلى مصر عام ١٨٨١ ، وعين مندوبا لقسم قضايا المالية والـداخلية ، ورقى مـديرا لأسيـوط ، ثم إنتقل مـديرا للدقهلية ، وأحيل ظلماً إلى المعاش فى ديسمبر ١٩٠٣ ، ثم عين ناظرا للمالية فى ١٢ نوفمبر ١٩٠٨ ، ثم ناظرا للمعارف فى فبراير . ١٩١٠ عقب إغتيال بطرس غالى ، وكان وكيلا لحزب الاصلاح على المبادىء الدستورية .

وقد أورد محمد فريد عنه فى مذكراته أنه كان فى القضاء ، ثم انتقل للادارة ، وكان مديرا للدقهلية ، ثم رفت لسوء سلوكه وأحيل على المعاش . ثم تزوج بفاطمة هانم ابنة معجون بك ، وكانت مشهورة بسوء السلوك هى أيضا ، ولكنها صاحبة مال . وهـو من أصدقـاء الشيخ على يوسف صاحب المؤيد ، فساعده لدى الخديوى ! فدخل الوزارة ، وعين ناظرا للمالية ثم للمعارف . وهو انكليزى محض جبار يرتكب كل دنيئة ارضاء لهم . وله قصة مشهوره فى هذا الباب ، وهى أنه لما كان مديرا لأسيوط أقام حفلة رقص لمفتش الداخلية المدعو برش بك ، وأحضر له راقصات من الفواحش ، وكان منزله بجوار - رئيس المحكمة الأهلية إذ ذاك ، أحمد بك حلمى (أحمد حلمى باشا) فاحتج عليه حلمى بك ، وأرسل له قائلا بعدم جواز إحضار الفواحش وسط بيوت الأحرار والأعيان ، وطلب منه تسريحهن حالا ، وإلا يخطر النيابة لاتخاذ الطرق القانونية ، فخاف حشمت ، وانفضت الحفلة ، إلا أن حلمى هذا أصبح الأن أطوع للانكليز من حشمت إن أمكن .

(أوراق محمد فريد ص ١١٤)

١٨٥٧

وقد استغرقت المقابلة عشرين دقيقة ، ثم انصرفنا . وتأخرت ، توهما أنه يريد أن يكلمني فى شيء ، فلم يقل لى سوى أنه عارف كيف أشتغل ! وما سلم يده لأقبلها !

ونزلنا ننتظر مصطفى باشا فى أودة التشريفات ، حتى أقبل ، ثم عاد ، وذهبنا إلى الحريم ، فبلّغت تشكراتنا بواسطة أغاسى(٦١٦) طويل القامة جدا ، بدين ، ولكنه خفيف الروح والجسم .

وقد ذكر لى مصطفى باشا أثناء العودة ، أن الخديو مملوء من سعيد جدا ، لأنه عرض عليه أسماء الأعضاء المعينين من الذين ليسوا مخلصين له ، ويعلم أنه لا يميل اليهم ! وأنه لم يعارض الا فى تعيين محمود شكرى باشا . وشكا(٦١٧) إليه مر الشكوى من تصرف سعيد .

---

(٦١٦) أغاسى ، هو أكبر موظفى القصر الذى يشرف على الحريم ، ولا يكون إلا أسود خصيا فى الأصل ، يشرف هو ومن تحته من الأغوات السود على الحريم . وفى التركية (دار السعادة أغاسى) ، وهو الذى يشرف على الحرم الهمايونى .

وقد شغل هذا المنصب فى الدولة العثمانية بعض البيض فى القرن ١٦ ، ولكن ذلك لم يدم ، وأعيد المنصب إلى الأغوات السود ١٥٩٤ ، وبقى فيهم إلى إن ألغى . وقد عظم نفوذ أغوات دار السعادة من بداية القرن ١٧ إلى منتصف القرن ١٨ ، حتى استطاع بعضهم التدخل فى تعيين الصدر العظام وعزلهم . وكان قصر الخديوى فى مصر صورة من قصر السلطان العثمانى من ناحية نظام الحريم (أنظر : د . أحمد السعيد سليمان :

تأصيل ما ورد فى تاريخ الجبرتى من الدخيل ص ١٧ ، ١٨ ، ١٩ – دار المعارف ١٩٧٩) .

(٦١٧) فى الأصل : شكى .

لما عدت ، قيل لى إن موسيواستورس سأل عنى بالتليفون ، ورغب أن أحدثه فيه عند عودتى . فقال : إن اللورد يريد أن يدعوك لوليمة عنده يوم الأربعاء القادم ، وفيها نواب العاصمة والبرنس الذى قبل أن يوقف الحداد رعاية لخاطر اللورد(٦١٧م).

[ص ١٠٨٢] فهل تقبل هذه الدعوة ؟

فاستمهلته ، واستشرت مصطفى باشا - الذى كان عندى - فأشار بالقبول . فقبلت . وقلت لأستورس : إن جناب اللورد أبدى رغبته فى مقابلتى ، ولكنى لم أفعل إلى الآن ، لأنى كنت مشغولا بالميتم ، وكان فى نيتى مقابلته بعد انتهائه ، وقد انتهى اليوم ، وإنى مستعد الآن للمقابلة . فقال : فى أى وقت تريد ؟ قلت : فى الوقت الذى يحدده جنابه . فقال : يمكنك أن تأتى فى نحو الساعة خمسة (٦١٨) اليوم !

فذهبت اليه فقال:إنى متأسف لما أصابكم ، وأبلغكم عبارات أسفى ، خصوصاً بالنسبة لمصطفى ، الذى أعرفه من يوم أن كان ناظرا بالحربية ، وله لدى مقام جليل . ثم قال : وإنى أهنيك بفوزك فى الانتخابات . فقبلت تهنئته . وقال : إنك تعلم أنى أشتغل لمصلحة بلادك ، ولا غاية لى الا تقدمها ، وإنى مسرور من نتيجة الانتخابات على وجه العموم ، وأرجو أن تساعدنى الجمعية على بلوغ هذا القصد . وإنى مهتم بها غاية الاهتمام ، لأنها مولودتى ! وقد أكثر قومى اللوم علىّ فى انشائها ، واللورد كرومر وجورست لم يكونا يودان أن يحصل هذا التغيير ، ويستعظمون ما فعلت !

قلت : إن هذا لغريب ! هم يستعظمونه ، ونحن لا نعده شيئا !

(٦١٧م) يقصد : البرنس حسين .

(٦١٨) إن تحديد اللورد كتشنر موعد مقابلة سعد زغلول فى نفس اليوم يدل على تلهفه لهذه المقابلة .

فقال : ولذلك يهمني أن تنجح كثيرا ، وأن تحوذ الثقة فى الخارج ، حتى نتدرج بها نحو الحكم الذاتى الذى ترغبونه .وإذا سمحت أن ألقى عليك قولا ليس بالأمر ، ولا النصيحة ، ولا الإرشاد ، ولكنه استلفات ، إن شئت أخذت به ، وإن شئت أعرضت عنه ؟ فقلت يهمنى جدا أن أسمع هذا القول من جانبك .

فقال : إنك إذا أحرجك خصومك فى القول ، أخذتك الحدة ، فدفعتك إلى أن تقول ماربما تتأسف عليه من بعد ، وهذا مضر بك وبنجاحك ! فقلت : إن هذا ربما كان فى المحادثات العادية ، ولكن فى الرسمية أعرف أضبط نفسى . أما فى الخصوصيات فهذا شىء آخر .

قال : وإنى قد نجحت - كما ترى - فى سياستى ، فكل شىء سائر فى طريقه ، ولا أعلم إن كان ذلك سعد[٦١٩] ملازمنى ، أو نتيجة [ص ١٠٨٣] مهارتى ؟ - فلم أقل شيئا .

ثم قال : وإنه ينبغى للجمعية أن تسير فى مهمتها على مهل ، لئلا ينعكس القصد منها ، وينتهى الحال باخفاقى فى السعى لخيركم - وأطنب فى ذلك ، وكرره وأعاده عدة مرات !

فقلت : إن على الجمعية واجبات يلزم أن تقوم بها . وليس بصحيح أنها ستدك سبل الفساد ، لأنى أعرف كثيرا من أعضائها ، وأسمع عن غيرهم . إنهم متشبعون بروح الاخلاص والمسالمة ، وإنهم يريدون أن ينفعوا بلادهم نفعاً حقيقياً ، بايضاح آمال أمتهم ، وتبليغ حاجاتها .

---

(٦١٩) أى : حظا .

ثم إن مـأموريـة الجمعية محـدودة باختصـاصـات معينـة ، فهم لا يتخطونها ، ولكنهم يتحركون فى الدائرة التى رسمت لهم على محور الحق ، غير ناظرين إلا الى مصلحة البلاد .

فقال : ولكن ما كل حق يقال ، ولكل مقام مقال ! فالجمعية التى قررت (. . . . . .)(٦٢٠) لم تخرج عن حقهـا ، ولكنها نفـرت الأذواق منها . وإنى أعلم من الأمور كثيرا ، ويجب على أن أكاشف بها دولتى ، ولكنى لا أفعل ذلك خشية أن يحدث مالا يحمد عقباه .

قلت : ولكن رعاية المقامات والـظروف تقتضى احاطتـه بها ، والوقوف(٦٢١) على حقائقها . فإذا أردت ملاحظتها(٦٢٢) ، فما عليك إلا أن تكشف لنا عنها ، لنتحد فى الرأى معك ، وإلا إذا كنت تعلم مالا نعلم ، وتفعل بناء على ذلك مالا ترغب ، فلا حرج علينا .

فقال : إنى مستعد لذلك ، ولك أن تأتى كلما شئت ، وعلىّ أن أدعوك لتعريفك بما تمس الحاجة اليه ، فإن لم تقنع فلكل منـا رأيه ! فقلت : وهو كذلك .

قال : إنه سيُعرض عليكم مشروع إعـادة النظر(٦٢٣)، فـما تقول فيه ؟ . قلت : إنى على غير رأيك بشأنه ، وأخشى أن ترفضه الجمعية [ص ١٠٨٤] لأنه أحاطت به ظروف نفرت الناس منه . ذلك لأنه شاع وذاع وملأ الأسماع ، أن فكر الحكومة لم يتجه اليه الا عقب حُكم فى قضية بالبراءة ، فتقرر فى الأذهان أن الحكومة لا تريـد فى الحقيقة تبرئة المحكوم عليه ، بل الحكم على المبرأ ! وقد تواتر عند الناس أيضا ،

---

(٦٢٠) عبارة غير مقروءة .

(٦٢١) قراءة تقريبية ، وقد تكون : والتعرف .

(٦٢٢) أى : إبداء ملاحظة عليها .

(٦٢٣) يقصد : مشروع إعادة النظر فى الأحكام الجنائية .

أن نظارة الحقانية كانت طلبت رتبة لرئيس الدائرة التى حكمت ذلك الحكم ، وبعد أن تقدم الطلب الى مجلس النظار ، سُحب منه عقاباً على هذا الحكم ! فأحدث هذا التصرف سوءا فى الأذهان ، ونفر الناس من هـذا المشروع ، وقـالوا إن قنصـل فرنسـا سعى لديـك فى هـذا المشروع !

فقال : إنى لا أعلم بذلك ، وما سعى قنصل فرنسا(٦٢٤) عندى بهمـة ، ولكن المهم الدول الأجنبيـة ، فقد حصلت مسـاعى لـدى حكومتى ، وأمرتنى بأن أفعل . هذا هو السبب ، ولابد من تنفيذه . قلت : ذلك شيء آخر ! قال : لا مانع من تعديله إذا كان ولابد ، ولكن رفضه ، مع كونه أول مشروع يقدم للجمعية ، ليس باللائق ! قلت : ولكن اللياقة ليست فى وضع القوانين ، ومع ذلك سننظر .

ثم قال : إنى تكلمت عن هذا المشـروع كمثل ، والا فـإن الحكومة لا تفرط فى القوانين المتعلقة بالأمن العام . فقلت : إذا رأت الحكومة ـ ضرورة تنفيذ قانون برأى الجمعية ، يلزمها أن تقنعها بفائدته أو ضرورته ، وإلا تستقل وحدها بالمسئولية عنه .

ثم قال : وكذلك الميزانية ! لأن فيها أشياء لا يمكن لكل الناس علمها .

ثم انتقل بسرعة إلى التوصية بالتأنى واستعمال الحكمة ! وقال : إنه يهمنى أمران : أولهما ، شخصك أن يلحقـك ضرر ! والثـانى ، المصلحة العامة ، فيلزم أن تضع هذه المصلحة نصب عينك وتنظر اليها أثناء سيرك كما ينظر البحار القطب ، [ص ١٠٨٥] وإلا غـرقت وضاعت المصلحة .

---

(٦٢٤) فى الأصل : « فرانسا » . وكانت البراءة قد صدرت فى حق أسخاص من تهمة قتل بعض الفرنسيين ، مما أثار الوكالة الفرنسية .

نسيت أن أذكر بمناسبة منشأ إعادة النظر فى الأحكام الجنائية ، أن أقول إنى قلت له إنه كان فى نيتى أن أسأل : لماذا الحكومة فكرت فى هذا المشروع ؟ وما هى الأحكام التى صدرت خطأ ، ويراد بهذا المشروع تلافى أمثالها ؟ فقال : إن مثل هذا الطلب لا يجاب ، لأنه لا يمكن تعريض أحكام المحاكم للبحث والانتقاد ! قلت : إذا كان الأمر كذلك ، فإن الجمعية تكون معذورة فى رفضه ، لأنها يجب أن تعلم جميع ما تعلمه الحكومة فى المشروعات التى تعرضها هذه .

وقلت :(٦٢٥) إن الجمعية ستنظر بغاية الدقة فى المشروعات التى تحول عليها ، ولكن نرجو أن تنبه على النظار بأن لا يسرعوا فى وضع القوانين ، لأن ذلك مجلبة للخطأ . فقال : إن هذا غير لائق(٦٢٦) وهم الذين يشتغلون بالقوانين ، وليس لى فيها عمل الا الفكرة الأولية ، لأنى لست اختصاصيا . وقد حدث أن مشروعا أعطيت فكرته ، ثم تداولته النظارات ، فغيرت كل واحدة منها فيه ما شاءت ، حتى خرج عن أصله(٦٢٨) ولم يكن هو ما تصورت ابتداء ! وكثيرا ما يحضر أمامى برونيت ومكلريث ويتناقشان (. . . . .)(٦٢٩) .

قلت : إذن فإن انتقاد المشروعات لا يمسك بشىء .(٦٣٠) قال : إنى أريد الاقناع ! قلت : ذلك ما قصدت(٦٣١) وأؤكد لجنابك أنه ما من سياسة يمكن أن تنجح معنا سوى الاقناع !

---

(٦٢٥) فى الأصل : ففلت .

(٦٢٦) أى أن الاسراع غير لائق .

(٦٢٧) كلمة غير مقروءة .

(٦٢٨) كلمة غير مقروءة .

(٦٢٩) عبارة غير مقروءة .

(٦٣٠) فى الأصل : وقال .

(٦٣١) فى الأصل : ذلك قصدت .

ثم انتقل الى الكلام على الأوقاف ، وقال : إنه يمكنكم [ص ١٠٨٦] أن توجهوا الى الناظر الأسئلة اللازمة عن الخيرات ، وكيفية صرفها ، وكل ما بعن لكم ، وهو يوضح لكم . وستجدون فيها من الوساخات(٦٣٢) ما يفوق الوصف . واعلم أن كل رأى صائب تبديه الجمعية فى شأن الأوقاف يقابل بالاحترام ، ولا تتردد الحكومة فى تنفيذ ه .

قلت : وبهذه المناسبة ، يمكن أن استلفت نظر جنابكم إلى اقتراحى فى

---

(٦٣٢) هذا الكلام من اللورد كتشنر تؤيده المصادر التاريخية ، وعلى رأسها أحمد شفيق باشا فى « مذكراتى فى نصف قرن » . وأهمية أحمد شفيق كمصدر تاريخى تكمن فى أنه كان مديرا للأوقاف ، ثم أصبح مديرا للأوقاف الخديوية ، ومن هنا فإن ما يقدمه إنما هو رؤية من الداخل . ونكتفى بما أورده بخصوص صفقة المطاعنة ، التى كانت القشة التى قصمت ظهر البعير ، ودفعت كتشنر إلى الإصرار بصلابة على نقل الأوقاف من يد الخديوى كإدارة ، لتصبح نظارة تخضع للمحاسبة كأية نظارة من نظارات الحكومة ، وكيف كان تصرف الخديوى فى الأوقاف الخديوية نفسها . ونص ما أورده شفيق باشا هو كالآتى .

« صفقة طيبة (أرض المطاعنة): فى يوم من أيام سنة ١٩١٢ جاءنى على جلال باشا (أحد المقربين للخديو) فى ديوان الأوقاف وقال لى : « إن أفندينا أرسلنى إليك فى شأن شراء أرض للأوقاف عن طريق الاستبدال ، وهى صفقة طيبة ، فسألته عنها ، فقال : هى أطيان أخيك محمد توفيق بك وتادرس شنوده والبابى الحلبى وتبلغ مساحتها ٣٥٠٠ فدان تقريباً فى المطاعنة .

وقد كنت خبيراً بهذه الأرض وفيها قصر عظيم أعده السير إرنست كاسل لاقامته مدة الشتاء ، وكنت عالما بالثمن الذى اشتريت به ، فقلت له ان ليس لدى ما يمنع من إتمام هذه الصفقه .

فسألنى : « أتعرف الثمن » ؟ فقلت : « إننى اشتريتها لأخى بسعر ٦٥ جنيهاً للفدان للأرض الطيبة العالية ، وكنت أعلم أن أوطى جزء فيها على الساحل كان معروضاً بأربعين جنيها فقط للفدان ، والملاك الآن فى عسر =

. . . .

= لتسديد أقساط البنك العقارى التى عليها ؛ لذلك فـانها ستباع بـالمزاد فى المحكمة ، فالثمن لابد أن يكون منخفضا .

فقال لى : « كلا إننا نريد ثمناً عالياً لهذه الأرض » ! فأجبته بأن الذى أنوى اتباعه هو أن تؤلف لجنة وتفحص الأرض وتقدر لها الثمن المناسب .

ولما وجدنى غير مستعد للسير فى التيار الذى يريده ، قال لى : « إن لك فائدة فى هذه الصفقة ! » فابتسمت وقلت له : « دعنا من هذا الآن ، فأنا على كل حال لا أستطيع أن أتصـرف تصرفـاً غير قـانونى مـا دمت فى ديوان الأوقاف . »

وعندئذ سألنى : « ماذا ستصنع إذن ؟ فقلت له : « اتركونى لأتصرف بما توحيه المصلحه »

وفى مرة كنت مع الخديو ومحمد سعيد باشا ومحمد عزت باشا فى قطاره الخصوصى عائدين من تفتيش إنشاص إلى مصـر بعد ان تفقـدنا أعمـال الاصلاحات فيه ، فقال لى محمد سعيد باشا : لماذا لم تنه مسألة المطاعنة ؟ فأجبته بأن ضميرى لا يسمح لى

وبعد أيام جاءنى أحمد صادق بك وكيل الخاصة الخديوية وسألنى عما عزمت عليه فى هذه المسألة ؟ فأجبته بأننى أحب أن أتصرف تصرفاً لا انتقاد فيه ، وخصوصاً أن الخديو قد تدخل فى هذا الموضوع ، فيجب ألا نعمل ما يسبب أى انتقاد ، فقال لى : « لا تفكر فى هذه الأشياء ، فان الخديو ينوى أن يجعلك ناظراً فى وقت قريب ، فأجبته بأننى على كل حال رجل الخديو سواء كنت ناظراً أو مديراً للأوقاف ، ولا أقبل على نفسى أن أعمل عملا يسبب انتقاد على سموه .

ولما تبين للخديو أننى غير مستعد للتساهل فى هذا الامر ، ترك المسألة مؤقتا .

ولم يفاتحنى سموه ولا غيره فى مسألة المطاعنة . ولما لم انفذ أمره سمح لى بأجازة أقضيها مع عائلتى فى الاستانة بمجرد أن التمسها من سموه .

وفى أثناء وجودى بها وصلتنى عدة رسائل من عبد الرحمن فهمي بك ومن =

. . . .

= محمد وجيه افندي سكرتيري الخاص ، بالمحاولات التي بذلت لاتمام الصفقة بواسطة الأول . وبعد رجوعي علمت منه أيضاً أن أحمد صادق بك وكيل الخاصة الخديوية قابله ، وقال له إن الخديو يريد أن تعمل المباحثات اللازمة عن ٣٠٠٠ فدان وكسور بجهة المطاعنة كي تشتريها الأوقاف العمومية . وبينما كان بمسجد أبي العباس المرسى لصلاة الجمعة مع الخديو ، سأله سموه عما تم فيما أبلغه به أحمد صادق بك ، فعرفه بأنه سيقدم تقريراً عما اجراه ، وبالتحرى علم له أن هذه الاطيان يمتلكها الان شخصان ، أحدهما محمد توفيق ، بك وله الثلثان ، واندراوس بشاره ، ويملك الثلث الذى اشتراه فى العام الماضى (سنة ١٩١١) من البابى الحلبى الكتبى المشترى الاصلى لهذا الثلث . وأن هذه الأطيان متأخر عليها قسطا سنتين للبنك العقارى الذى حل محل الدائرة السنية البائعة الأصلية ، وأن البنك المذكور شرع فى نزع ملكية هذه الاطيان وتحددت جلسة للمبيع .

وقد علم عبد الرحمن فهمى بك بأنه يراد مشترى هذه الأطيان للأوقاف العمومية بأكثر من ضعفى ثمنها ليستفيد المالكان بعض الشيء ، والبعض الآخر لمن يلحون باجراء هذا المشترى ، فأسرع بمقابلة عباس فى سراى رأس التين وعرض عليه عدم إمكان مشترى هذه الاطيان بطريق الممارسة لأنها معروضة للمبيع بالمزاد الجبرى ، وأن هذا مخالف للقانون المالى ، فظهر له امتعاض الخديو من أقواله . وبجلسة أخرى مع سموه بوجود أحمد صادق بك قال : « تأكديا أفندينا أننى أضحى كل شيء فى سبيل مرضاتك ولكننى فى الوقت نفسه أضحى حياتى فى عدم مساس المصلحة المرتبطة باسمك بسوء .

هذه الاطيان كان يمتلك ثلثها شخص يدعى البابى الحلبى ، باع نصيبه فى العام الماضى إلى اندراوس بشارة بسعر الفدان ٤٠ جنيها مصريا وقيل ب ٤٥ جنيهـا مصريـا ، وهذا الـرجل وزع نشـرة على جميـع القناصـل والنظار والمستشارين والعلماء وكل ذى حيثية فى البلد ، قال فيها إن أموال العجزة والمساكين تبعثر ذات اليمين وذات اليسـار ، وأن الأوقاف تـريد مشتـرى أطيان ، لا يساوى الفدان منها أكثر من ٤٠ جنيها ، بخمسة وتسعين جنيها ، ويستنهض هم القوم إلى ملاقاة هذا العمل ؛ فتلقاء هذا يا أفندينا نرى أن

. . . .

= الحكمة تقضى بعدم التفكير فى المشترى بالممارسة ، وأن المشترى بالمزاد العلنى لاجناح عليه ولاتثريب .

وعندئذ فكر الخديو برهة ، وقال له : « أعد فحص المسألة ثانيا ، وإن وجدت لها حلا فا شتريها » ثم سافر الخديوى إلى أوروبا . ولكن عبد الرحمن فهمى لم يقبل تنفيذ الأمر ، ووقف موقفا مشرفا .

« اختيارى للأوقاف الخصوصية . وبعد رجوعى من الأجازة استدعانى عباس لسراى عابدين ، وهناك وجدت محمد سعيد باشا ، فقال سموه : « طلبتك مع سعيد باشا لتفكرا فى اختيار رجل غير أحمد خيرى باشا يدير الأوقاف الخديوية لأنه ليس من المجددين الذين يدخلون الاصلاحات والنظم الجديدة ! » .

وفى مرة أخرى سألنى عما اذا كنت قد فكرت فيمن يصلح لهذه المهمة ، فأجبته بأننى أرشح على أبا الفتوح باشا لأنه رجل إدارى وقانونى وجدىّ فى عمله وتصرفاته . ثم سألت عمن اختاره محمد سعيد باشا ، فقال إنه لم يرشح احداً للآن.ثم فكر قليلا وقال : « ولماذا نبحث يا شفيق بعيداً عن رجل صالح للأوقاف الخصوصية وعندنا من يصلح ؟ » قلت : « ومن هو ؟ » قال : « أنت . »

وسألنى عما أتناوله من ديوان الأوقاف فقلت : « ١٧٥٠ جنيهاً . » قال : « واذا أحلت على المعاش ؟ » قلت : « ثمانمائة جنيه » قال : « فاذا نلت هذين المبلغين تكون قد وصلت إلى مرتب ناظر ، وبعد ذلك ننظر فى ترقية أخرى ! » .

فقلت لسموه : « إن الناس كانوا يقولون عن ديوان الأوقاف إنه رجل مريض ويحتاج إلى علاج ، وأنا قد أخذت فى علاجه ، ولا أستطيع أن أقول إنه أصبح سليما تماما ، ولكنى أحب أن أتمم هذا العمل حتى يقال : هذا هو المصرى الوحيد الذى ليس له « جوكى » انجليزى فيكون عملى نموذجا للمصرى المصلح ، وهذا يعود لسموك ولاختيارك وارشادك . »



. . . .

= لآخر ، فسألتنى يوماً : « هل ستترك الأوقاف العمومية ويحل محلك البك الذى أنا فى خدمته ؟ ، فاستغربت لمعرفتها بأمر تم الاتفاق بينى وبين الخديو عليه فقط . وسألتها عن مصدر هذا الخبر ، فقالت إننى سمعت فى منزل مخدومى أنه باع قطعة أرض ، ودفع خمسة آلاف جنيه للوسيط من رجال المعية !

« **عباس يصيب عصفورين بحجر** . عندئذ ظهر لى أن محاولة إخراجى من الأوقاف العمومية لها وجهتان : فالأولى هى أخذ الخمسة الآف جنيه ؛ أما الثانية فهى تنفيذ صفقة المطاعنة ، وشراء الأطيان بمبلغ ٩٥ جنيهاً للفدان الواحد ، فى مقابل سمسره قدرها ستون ألف جنيه ، تسلمها أحمد صادق بك من إدارة خزانة الأوقاف ، عدا ما استفاده البائعون .

« **تحويل الأوقاف الى نظارة** . قد علم كتشنر بهذا السر (شراء الأوقاف أرض المطاعنة وأخذ الخديو مبلغ ستين ألف جنيه) وصمم على جعل ديوان الأوقاف نظارة.ولما كانت للمشكلة صبغة دينية ، فانه أراد أن يعرف رأى الآستانة .

« **كتشنر يستشير الصدر الأعظم وشيخ الاسلام** : وكانت له علاقة مع عماد الدين بك وكيل دائرة الأمير حليم باشا ، فطلب منه عند سفره إلى استانبول فى فصل الصيف مقابلة شيخ الاسلام « خيرى أفندى ، والصدر الأعظم » البرنس سعيد حليم باشا ، ومفاتحتهما لأخذ رأيهما فى تحويل الأوقاف المصرية إلى نظارة ، فسافر ؛ وذات يوم عقب اجتماع الوكلاء فى سراى الصدر ، عرض عماد الدين عليهم الموضوع ، فأظهروا جميعاً موافقتهم ، وكان البادىء طلعت باشا ناظر الداخلية ، وكان الصدر الأعظم وشيخ الاسلام صامتين . ولما سئل الصدر الأعظم عن رأيه ، أجاب بأن الرأى لحضرة شيخ الاسلام . فقال هذا إنه لا يرى مانعا فحسب ، بل يرى المصلحة فى هذا التحويل ! فقال الصدر الأعظم : ما دمتم قد وافقتم جميعا ، فأنا أوافق معكم .

. . . .

= « ولما عاد عماد الدين فى الخريف ، أخبر كتشنر بالنتيجة ، وكانت وزارة الخارجية الانجليزية تركت لكتشنر التصرف فى هذا الأمر تحت مسؤليته .

« عندئذ أرسل حسين رشدى باشا للخديو ليفاتحه فى الأمر ، ! فاعترض بأن المسألة شرعية ، وهو لا يستطيع أن يعمل فيها شيئاً ، ولما سمع كتشنر هذا الرد غضب وقال : « إذا كان لا يريد الموافقة ، فأنا أسلم العرش لابن عمه » (يعنى سعيد حليم الصدر الأعظم ، وعداؤه للخديو معروف) .

ودارت المخاطبات فى الموضوع بضعة أيام ، بواسطة محمد سعيد باشا ، وحسين رشدى باشا ، وانتهى الأمر بسؤال الخديو الصدارة بصفة رسمية ، فوافقت على المشروع ، وبذلك تمت المسألة كطلب كتشنر .

« النظام الجديد للأوقاف : وقد اضطر الخديو للموافقة أخيرا واجتمع مجلس النظار فى ٧ نوفمبر لوضع النظام الجديد لهذا التحويل ، وحضر الاجتماع لورد ادوارد سيسل مستشار المالية ، والسير ملكولم مكليرس ، والمسيو روكاسيرا المستشار الخديوى فى مجلس النظار .

وفى ٢١ نوفمبر صدر الأمر بالتحويل ، على أن يتألف مجلس أعلى لنظارة الأوقاف من ناظرها رئيسا ، ومن شيخ الجامع الأزهر والمفتى وثلاثة أعضاء آخرين .

وتكون ميزانية الأوقاف نافذة بمقتضى إرادة خديوية ، بناء على طلب ناظر الأوقاف ، وموافقة المجلس الأعلى ، وبعد أخذ رأى الجمعية التشريعية .

وعدلت النظارة ، فعين أحمد حشمت باشا ناظراً للأوقاف ، ومحمد شفيق باشا وكيلا لها ، وأحمد حلمى باشا للمعارف ، ! وسعيد ذو الفقار باشا للمالية ، ! ومحمد محب باشا للزراعة التى أنشئت حديثاً ، والمستر هينز وكيلا للزراعة . =

خصوص مراقبة الأوقاف ! فقال : إنه لا يمكن إجابته ، ولا فائدة منه ، لأن الحكومة تؤكد أن رأى الجمعية يكون فى قوانين تنظيمية،وهذا كاف ! قلت : كاف مدة وجودك ، ولكنك غير مخلد هنا ، فإذا حدث وحرمت مصر منك فماذا يكون الحال ؟

إنى[٦٣٣] أرى أنه مادام ليس فى الإمكان أن تشتغل أنت بأمور هذه المصلحة ، ولا غيرك من رجال الاحتلال ، لطبيعتها الدينية ، ومادامت أمورها بيد ناظر وطنى وخمسة وطنيين آخرين فقط[٦٣٤] — فلا مانع يمنع من وضعها تحت مراقبة نواب الأمة ، وأن يكون رأيها فيها قطعيا . ولو فعلت ذلك ، لاكتسبت فخرا كبيرا ، وكان هذا أفضل مشروع وضعته وأبقى أثر تركته .

= وعين الأعضاء الثلاثة فى المجلس الأعلى ، وهم يحيى ابراهيم باشا ، وحسين واصف باشا المهندس ، واسماعيل حسنين باشا.

وقد تردد يحيى باشا فى قبول منصبه هذا،لأنه وهو رئيس محكمة الاستئناف سيكون عند انعقاد المجلس الأعلى تحت رياسة وكيل النظارة عند غياب الناظر ، وحل هذا الاشكال بألا يحضر إلا الجلسات التى يرأسها الناظر .

الانتقام من عبد الرحمن فهمى بك : سبق القول بأن عبد الرحمن فهمى بك وقف فى وجه الخديو فى صفقة المطاعنة ، وقد حملها له الخديو ، وطلب منه مرات أن يستقيل من منصبه فأبى ، فانتهز الخديو فرصة تحويل الأوقاف إلى نظارة ، وأشار باخراج عبد الرحمن فهمى بك منها على محمد سعيد باشا ، الذى اتفق مع عبد الرحمن بك على تعيينه مديراً للمنيا أو محافظاً للقنال . ولما سمع الخديو بذلك أظهر استياءه لمحمد سعيد باشا ، فعدل عن تعيينه بعد اخراجه من الأوقاف » .

(٦٣٣) فى الأصل : « وإنى » .

(٦٣٤) أضفنا « فقط » لتوضيح المعنى .

فقال : ان ذلك غير ممكن ! قلت : إن هذا أمر غير كاف فى الاقناع ، الذى اتفقنا على جعله أساسا لأعمالنا ! . قال : لأنه يكون سابقة سيئة ! قلت : ما أحمد هذه السابقة !

وقد جاء فى كلامه ، أثناء الخوض فى بحث مشروع الجنايات ، إن الحكومة لا تنظر فقط إلى مصالح طائفة واحدة ، بل إلى مصالح الطوائف المختلفة [تعن ١٠٨٧] من نصارى وغيرهم .

ثم قلت له · إنى أستسمحك أن أقول شيئا ، يتعلق بما بلغك أنى أتحدث مع الخديوى ، وإنى أكون آلة فى يده ، وإنى سأكون زعيم الحزب الوطنى ! وهذا لا حقيقة له !

فقطع الكلام وقال : ما صدقت شيئا من ذلك ، وقلت : لا أصدق حتى يقوله لى هو !

قلت : لك الحق ، لأنى إذا كنت أفعل شيئا أفعله جهراً بلا مبالاة ولا خوف ، وأكون مستعدا لتحمل جميع نتائجه . وفى الحق أن الخديوى أرسل يطلبنى ، فما قابلته إلا اليوم . وما أنا بسهل المأخذ ، ولو كنت كذلك لكنت أنت أقدر عليه من سواك ! وما أنا الا رجل أمتى ، أخدمها وألاحظ مصلحتها ، ولا أحون عنها . وهناك أمر ، ما أردت أن أطلعك عليه الا بعد الانتخابات ، وهو أن الحكومة أحاطت منزلى بالجواسيس ، ونبهت على الموظفين أن ينقطعوا عن زيارتى ، وتداخلت فى منع ترشيحى ، واستعملت الجرائد المساعدة من طرف الحكومة فى التشهير بى،وفى جعلى رجلا مخوفاً مهيجاً،ولكن رغما عن ذلك قد انتُخبت والحمد لله . فقال : إنى لا أعلم شيئا من ذلك ، ولقد انتُخبتَ فى دائرتين،فهنيئا بذلك . قلت : أفتخر به ! فقال : لا تصدق ما يبلغك عنى ، ولا أدرى كيف نقلوا لك عنى ما نقلوا ؟

قلت : إن الذين نقلوا مكلفون بالنقل من قبلك ، وهم : رشدى ، وفتحى ، ومحمد محمود ، وعدلى .

قال : من هى الجرائد التى شهرت بك ؟ قلت : « النوفيل » و« البروجريه » و« المؤيد » فقال « المؤيد » ؟ قلت : نعم ! قال إنه قابل صاحبه ، ونصحه بألا يكتب ما يعد صادرا من الخديو . فقلت : إن ذلك مُشاع (٦٣٥) قال : غريب جدا !

واتفقنا على أنى إذا سمعت شيئا ، أقول : إن اللورد كتشنر يعرفنى وأعرفه ــ وهو يقول مثل ذلك ! [ص ١٠٨٨] وأنه يُعلم (٦٣٧) بعض أعضاء الجمعية (٦٣٨) بالصعوبات التى تعترض المشروعات التى تضعها الحكومة ، وأنه يتكفل بمراقبة الأمور الخارجية وبحثها ، ونحن بالأمور الداخلية ، ويقول لنا ما يعلم وما يفتكر ، فإذا اقتنعنا فبها ونعمت ، وإلا حفظ كل رأيه . وعلى أننا نعرض عليه ما ننوى ، فاذا نفذ ، فيها ونعمت ، والا عمل كل واحد ما يراه صالحاً .

حضر عندى أمس أحمد باشا محمود ، وعبد الجواد نوار ، وأخبرانى بأن بعض موظفى مديرية البحيرة ــ بايعاز المدير ــ شارعون فى جمع مبلغ ٣٠٠٠ آلاف جنيه لعمل تذكار له ! والناس متألمون من ذلك ! فقلت : إن فى نيتى وضع مشروع للجمعية التشريعية يمنع من هذه الاكتتابات ، وسأسعى فى منع الاكتتاب المذكور .

---

(٦٣٥) أى : أن قصة نصيحة اللورد كتشنر لصاحب المؤيد معروفة .

(٦٣٦) كلمة غير مقروءة .

(٦٣٧) فى الأصل وأنه يعلمنا ، وقد كرر سعد زغلول هذه العبارة معدلة فى أول الصفحة التالية كما هو واضح فى المتن ، ومن هنا حذفناها .

(٦٣٨) الجمعية التشريعية .

وفى هـذا اليوم : طلبت مقـابلة اللورد كتشـنر . فتحـددت فى الساعة ١١ .

[ص ١٠٩١] (٦٣٩)

فى يوم ٢٦ قابلت رشدى قبل الذهاب الى كتشنر،وفهمت منه أن كتشنر قال له على زيارتى،وأنه اتفق معى على أن نقبل المشروعات التى تامر بها حكومة لندن(٦٤٠).فقلت : لم نتفق على ذلك ، ولكنه يقول لنا معلوماته الخارجية،فإن اقتنعنا فبها ، والآ أصر كل على رأيـه.وقلت له ملخص ما كتبته آنفا.وأفهمت رشدى أنى معه قلبا وقالبا ، وأنه يكون آمنا من جهة ما يقوله لى ثم عدت إلى منزلى،وتوجهت منه إلى كتشنر .

[ص ١٠٨٨]

وقد وجدت (٦٤١) عنده البرنس حسين ، فانتظرت برهـة ، ثم دخل علينا من باب الجنينه هو والبرنس ، فسلمت على البرنس أولا ، ثم عليه ثانيا ، ثم استقبل أمامى ميشيل لطف الله (٦٤٢) ، وتكلم معه بعض كلمات .

(٦٣٩) آثرنا تقديم هذه الصفحة فى الترتيب ، حسب ترتيب أحداثها .

(٦٤٠) فى الأصل : لوندن .

(٦٤١) فى الأصل : « ووجدت » .

(٦٤٢) ميشيل لطف الله ، سورى مسيحى ولد فى ٢ سبتمبر ١٨٨٠ ، وتعلم فى مدارس اللغات والعلوم بمصر وبيروت ، واشتغل فى الأعمال المالية الكبرى فى دائرة أبيه حبيب باشا لطف الله ، وأصبح عضوا فى الجمعية التشريعية . وعندما تألف الوفد المصرى فى أعقـاب الحرب العـالمية الأولى : أختـير عضوا فيـه ، ولكنه لم يستمـر . (الياس زخـورا : =

ثم أخذنى معه إلى الترسينه ، فقال لى إنه تكلم مع سعيد فى شأن الجواسيس ، فأكد له بأنه لم يأمر بشىء من ذلك ، وكذلك هارفى . وقال [٦٤٣] إنه كان علىّ [٦٤٤] مخبرون من جهة عابدين [٦٤٥] وقال [٦٤٦] : فاحتطت وأمرت [٦٤٧] بأن شيئا من ذلك لا يكون . فتشكرت له .

ثم قلت : طبقاً للاتفاق ، جئت اليوم لأمر صغير ، وهو أن بعض الموظفين فى المديريات ، التى تحدث تنقلات فيها ، شارعون فى جمع نقود للاحتفال بالستين [٦٤٨] وقد كان فى نيتى أن أضع مشروعا لمنع ذلك . فقال : إنى أمرت [١٠٨٩] قبل الآن بمنع ذلك قطعيا من الجهات على وجه العموم ، وقلت لهم عنه . انما قلت : إنه لا يكون خاصا بكمال [٦٤٩] ، وأرجوك أن لا تقول عن كمال ! قلت : خيرا فعلت ! قال : ولكن هذا لأمر معتاد عليه !

قلت إنه [٦٥٠] كان ممنوعاً فى عهد كرومر ، حتى إنهم حاكموا أحمد خيرى على كونه جمع مالا لزينة للخديوى ، وحكموا عليه بالرفت .

قال : وأنا منعته ! ألا تتذكر مسئلة المدير فى جرجا الذى قهر

السوريون فى مصر ، الجزء الأول ص ١٧ - ٢١ ، عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر من ١٩١٨ - ١٩٣٦ ص ١٢٦)

(٦٤٣) أضفنا « وقال » لتوضيح المعنى .

(٦٤٤) فى الأصل : « عَلَيَّه » .

(٦٤٥) يقصد بعابدين : الخديوى .

(٦٤٦) أى بكتشنر .

(٦٤٧) فى الأصل : « وأمر » .

(٦٤٨) أى الاحتفال ببلوغ سن الستين ، وقد تقرأ : « المسنين » .

(٦٤٩) هكذا فى الأصل : ولم يرد ما يوضح شخصية كمال هذا .

(٦٥٠) أى : الاكتتابات وجمع الأموال .

شخصا على أن يدفع مبلغا ؟ كيف صنعت به ؟ فقلت : ولكنك عينته بعد ذلك وكيلا لنظارة ! فغمغم ببعض كلمات لم أفهمها !

ثم قال ــ بعد أن خضنا فى موضوع آخر ــ : إنى لا أحفظ لأحد ضغينه ، وإنى أعفوإذا عاقبت ، ولا أحب أن استبقى الحفيظة .

قلت : هذه صفة عظيمة ، ولكن لا يلزم تشجيع الرشوة ! فاشمأز من هذه الكلمة ، وقال:كيف؟قلت : لأن الإغضاء عنها تشجيع لها !

قال : أما بالنسبة إلى ما يعمله الناس لى ، فهذا شىء نافع ! ولا يمكن أن يقابلنى الناس فى العراء[٦٥١] ؟ قلت: لا كلام لى فى شأنك ، ولكن الكلام فى الاكتتابات التى تعمل للموظفين..

قال لى : هل لم تذهب الى طنطا وترى آثار محب باشا ؟ قلت : لم أرها ، ولكن هذه الآثار لا تشفع فى الرشاوى وابتزازها [٦٥٢] من الناس بالاكتتابات . فقد تألفت لجنة تحت رئاسة وكيل المديرية ، وطاف البلاد بها ، مصحوبا بأهل النفاق ، وأخذوا يبتزون الأموال من الناس ابتزازاً ، ودفّعوا المرشحين للجمعية التشريعية كلّ واحد مائه من الجنيهات على الأقل ! [ص ١٠٩٠] وسمعت أن رجلا من المرشحين ، أملاكه فى المزاد ، ولا يجد قوته ، دفع مائة جنيه اقترضها !

قال : آتنى بهذا الرجل ! قلت : لماذا ؟ قال : لأن يقول ما وقع

(٦٥١) كانت مقابلة الأهالى لكتشنر فى الريف تتم فى سرادق يقام لهذا الغرض .

(٦٥٢) قراءة ترجيحية .

له ! قلت : إنى لا أقول بأن الناس أكرهوا على ذلك إكراها ماديا ، بل معنويا ، بطريق تأثير الحكام عليهم . وهذا سيء جدا .

ولقد جمعوا لمحب أربعة آلاف جنيه لمتحف ، صرفوا منها ألفا للاحتفال به ! ولا يفهم الناس من هذا المتحف شيئا ! وإنى ــ ويقولون إنى رجل عظيم - لا أفهم شيئا منها ، فما بالك بالفلاح ؟ أتظن أنه يدفع بسهولة ايجادا لعمل لا يفهم له معنى ؟

إنى أتأكد أنه لو عُمل لك أنت اكتتابات فى العاصمة ، ما وجدت رجلاً يدفع فيه مائة جنيه مرة واحدة ! ــ مع أن آثارك أعظم بكثير من آثار محب !

وهذا اللورد كرومر ، لم يتمكنوا من أن يجمعوا له ــ بعد خروجه ــ أزيد من خمسة آلاف جنيه ! فقال : ولماذا اكتتبوا له ؟ قلت : لمساعدة ملجأ الأطفال الذى أنشأته حرمه .

قال : إن الاكتتابات كانت من قبلى جائزة . قلت : كانت ممنوعة بمنشور رسمى ، وبأحكام صادرة على الموظفين ! وليس ضرر الاكتتابات قاصرا على ما يجمع رسميا،ولكنه ضرر معقَّد [٦٥٣] ، فإنه بجانب الرسمى تجمع أموال كثيرة . لا نظن أن ما جمع للهلال الأحمر والحرب التركية من المال ، هو الذى جُمع وحده فقط ، بل جُمع بجانبه الكثير . وهذه مصيبة كبرى ينبغى العمل على ازالتها .

[ص ١٠٩٢] .

قال : إنى ما أردت أن أتداخل فى اكتتابات الدولة [٦٥٤] قلت : نعم،مجاملة للشعور الاسلامى . قال : نعم ، وهذا من حسن

(٦٥٣) قراءة تقريبية ، والمعنى أنها ضرر مركب . وقد تقرأ : « متعدد » .
(٦٥٤) يقصد : الدولة العثمانية

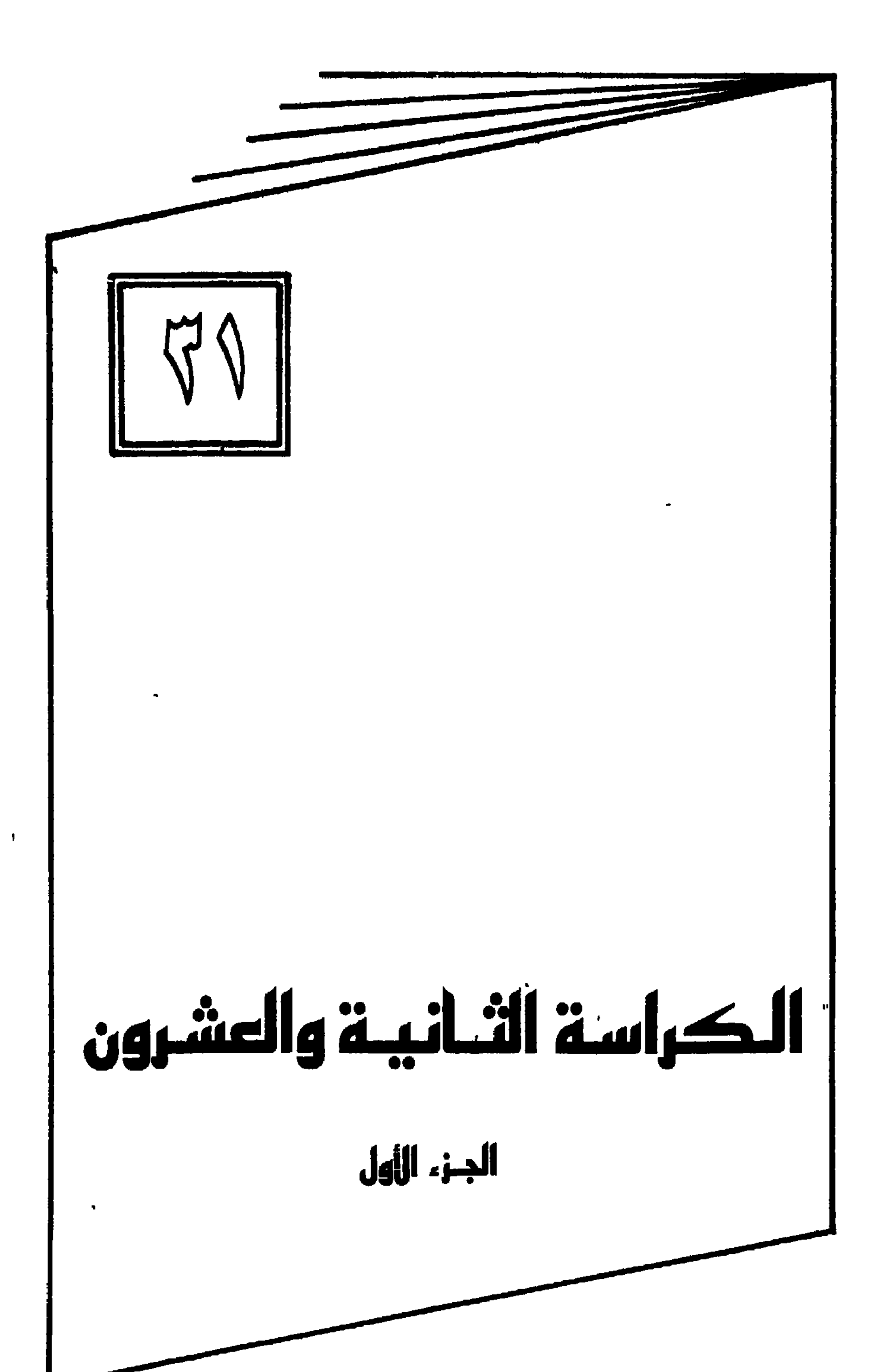
السياسة . قلت : نعم ، ولكن لا يمنع ذلك من الالتفات الى منع هذا الضرر ، بعمل لائحة فى هذا الوقت ، تتضمن منع الموظفين من الاكتتابات الا باذن الحكومة ، وبعد تحديد قيمة ما يُكتتب به .

قال : إنى أمرت بارسال منشور للجهات ، قبل مجيئك بيومين . ولكن لابد أن أراه وأسأل عما إذا كان تنفذ أولا ، لأن فى هذا البلد لا يكفى أن يَأمر الانسان،بل لابد أن ينفذ !

ثم قال : إنه سيكون عند مصطفى باشا فى الساعة ٣ اليوم . وامتدحه ، فقال إنه الرجل الوحيد الذى أحبه . قلت : الذى تحبه ؟ قال : الوحيد .

وانصرفت مسرورا من كونى كنت معه حراً فوق اللازم ، وما تركت له شيئا الا قلته له ، حتى قال لى : إنك متشدد ! قلت : وأنت كذلك ! إذ يلزم ألا نشجع الرذيلة بأى حال من الأحوال .




٣١
الكراسة الثانية والعشرون
الجزء الأول



الكراسة الثانية والعشرون

الجزء الأول

من ص ١٠٩٣ ـ ص ١١٠٥

يوم ٢٦ ديسمبر ١٩١٣

محتويات الكراسة :

ـ مقابلة سعد للخديوى لشكره على تعزيته فى وفاة حماته.

ـ مقابله سعد لكتشنر.



[ص ١٠٩٣]

٢٦ ديسمبر ١٩١٣

بعد أن رشحت نفسى ، وأخذ الناس يتحدثون بشأنى ، وظهرت علامات كثيرة دلت على ميلهم نحوى ، واتفاق الأغلبية على انتخابى - سعى اللورد كتشنر فى استمالتى إليه ، بمدحى عند أصدقائى وأصحابى ، ورغبته الأكيدة فى نجاحى . وكان المقربون من الوكالة يظهرون - ابتداء - عدم الاهتمام بأمرى .

ففى يوم ٥ ديسمبر الجارى ، رغب اللورد كتشنر فى مقابلة مصطفى باشا فهمى ، فى منزل محمود باشا صدقى ، حيث كان يتناول طعام الغذاء فيه يوميا معى ومع كثير من الأقارب ، الذين يجتمعون لعيادة حرمه التى كانت مريضة.وتكلم معه بشأنى كلاما (مبسوطا فى كراسة أخرى) .

ثم تكلم بهذا المعنى مع البرنس حسين كامل ، ورشدى باشا ، ومحمد محمود ، وفتحى ، وعدلى باشا ، وأظهر لكثير من هؤلاء أنه عازم على أن يعدّ لى مستقبلا مجيدا ، ويعتذر عما سلف فى حقى بتعنتى فى مسألة حسين باشا محرم . وأظهر للأخيرين منهم رغبته فى مقابلتى .

فلم تؤثر هذه الوعود علىَّ بشىء ، واعتقدت أنها أحبولة صائد يمدها لاقتناصى ، فلم أرد أن أقابله الا بعد استقرار الأحوال ، على شرط أن لا أميل لغير مصلحة بلادى ، التى رفعنى أبناؤ هـا الى هذا المقام ، بعد أن خفضنى الخديوى وكتشنر الى الدرك الأسفل .

وحـدث أن تـوفيت حمـاتى ، وأظهـر الجنـاب العـالى شيئـا من الانعطاف . فاستحسنت أن أذهب مع أصهارى للتشكر لسموه على هذا الإنعطاف . وقد كان أراد مقابلتى سرا عدة مرات ، فأبيت ذلك اجتنابا لما عساه أن يقال ، ولئلا يشوه قربى منه سيرتى عند الناس ، وربما عطل الانتخاب .

ذهبت معهم ، ودخلت آخرهم ، فتقبلنا قبولا حسنا ، ولكنه كان فى أول [ص ١٠٩٤] الأمر مغضبا عنى ، فلم يلتفت إلىّ بنظره ، ووجه التفاته الى محمود باشا واسماعيل باشا سرهنك ، إلى أن انتهى من حديث العزاء ، الذى كان جميلا ومسليا .

ثم انتقل إلى الكلام عن الانتخابات ـ مقبلا علىَّ ـ فقال:تعلمون أنى لا أحب النفاق ، وسأقول ما أقوله ـ لا لوجودك ، بـل لأنه الحق الذى لاريب فيه : إنك نفخت فى الانتخابات روحا جليلة ، ظهرت فيها بمظهـر جميل . فقـد كانت الهمم قبلك فـاترة ، فلما ظهـرتَ فى الميدان ، تنبهتْ ، ونهضتْ ، وتسابق الناس الى ترشيـح أنفسهم . وترتب على ذلك انتخاب كثير من الأكفاء .

فقلت : أستغفر الله ! إن هذا من عنايتكم.ودعوت له . فقال : لا ، الحق أنك أنت الذى بثثت هذه الروح فى الأمة ، وقد كانوا يظنون أنه لا حياة فيها ـ خصوصـا بعد أن اشتغلْتُ سنتين فى حل الحـزب

الوطنى واضعافه(٦٥٥) . فالنهضة الجديدة أثبتت أن فى الأمة حياة عامة ، خلافا لما كانوا يتوهمون .

ولقد اشتغلت وحدى فى الدفاع عن صوالحها اثنين وعشرين عاما ، ولم يكن لى من معين . أما الآن ، وقد تألفت هذه الجمعية ، وفيها الكثير من الأكفاء ، فإنها ستتحمل أعباء العمل ، وأرجو أن تقوم به خير قيام . وبمقدار ما أحسنت الأمة فى انتخاب نوابها ، بمقدار ما أساءت الحكومة فى تعيين الأعضاء الذين من حقها تعيينهم ، فمنهم من سقط فى الانتخابات .

قلت : كأمين باشا سامى ! ـ فتردد نوعا ، وقال : كذلك ، وسينوت حنا ، ومحمد الشريعى . وإنى لم أتداخل فى هذا التعيين .

ثم إنتقل إلى الكلام عن الأوقاف ، فقال : إن العميد أرسل اليه أثناءها يخبره بوضع رباط من جيش الاحتلال فى القبة ! على أن مسألة الأطيان ، التى كانت من أسبابها[ص ١٠٩٥] قد خالف الواقع فى تأويلها ، فإنه ثابت أنها تأتى بأرباح توازى ثمانية ونصف فى المائة ، وقد أشرت الى ذلك فى المذكرة التى كتبتها للسير ادوارد جراى ، كما بينت تاريخ انشاء ادارة الأوقاف ، والأسباب الدينية ، التى عولت الحكومة عليها فى فصلها من الحكومة وجعلها ادارة تابعة للمعية .

ثم قام ، وقمنا ، وعند السلام عليه قال : إنى عارف كيف تشتغل ! فدعوت ، وانصرفت . ولم يمكنى من تقبيل يده .

---

(٦٥٥) هذه العبارة تنقصها« الوكالة البريطانية » أو نحوها ، بمعنى أن الوكالة البريطانية تحت اللورد كتشنر هى التى اشتغلت فى اضعاف الحزب الوطنى وحتى لو إشترك الخديو عباس حلمى معها فى هذا الاضعاف ، فلا يستطيع الخديوى أن ينسب لنفسه هذا العمل ، خصوصا وهو يحيى الروح الجديدة فى الأمة التى بثها سعد زغلول .

ولما عدت فى الظهر الى المنزل ، علمت أن ستورس يسأل عنى ، ويطلب مخابرته بالتليفون عند حضورى . فقال ان اللورد يريد أن يدعوك الى وليمة يوم الثلاث القادم ، فهل يمنعك الحداد من قبولها ؟ إن البرنس حسين قبل أن يكون فيها مع حداده ، وسوف لا يكون بها سيدات ، وتكون ليلة عائلية . فقلت ـ بعد استشارة مصطفى باشا ـ : حبا وكرامة .

ثم قلت له : إن اللبورد كان أبدى رغبته فى مقابلتى ، وتأخرت الى الآن بسبب المأتم ، وقد انتهيت منه ، وإنى مستعد للمقابلة فى الساعة التى يعينها .

فعين الساعة الخامسة من مساء أول أمس .

قال : إنى آسف لمصابكم ، وأبلغكم عبارات أسفى ، ويشق علىّ أن أرى مصطفى باشا فى هذا المصاب ، لأنه صديقى من قديم الزمان ، وكان ناظرا للحربية مذ كنت فيها ، وله عندى مقام جليل .

ثم قال : وإنى أهنيك بفوزك فى الانتخابات ! فشكرته . ثم قال : إنك تعلم أنى أشتغل لمصلحة مصر ، ولا هم لى الا العمل على تقدمها ، وإنى مسرور من نتيجة الانتخابات (قال هذه الجملة بصوت خافت مسحوب كأنما يشده شدا) وأرجو أن تساعد الجمعية على بلوغ [ص ١٠٩٦] هذه الأمنية . وإنى أنشأتها وقومى يلوموننى على التعجل فيها ، ومن ضمن اللائمين لورد كرومر الذى لا يحب تغيير النظام القديم ، وكذلك سير غورست كان معارضا فيه .

قلت : كيف ذلك ؟ هل يستعظمون هذا التغيير على المصريين ؟ قال : نعم ! قلت : شىء غريب ! إن المصريين يعتبرون أنهم لم يكسبوا من هذا التغيير شيئا عظيما !

قال : هكذا يلوموننى ! ويهمنى أن تنجح هذه الجمعية ، فيبطل

لوم اللائمين،وتتقدم مصر بالتدريج ، حتى تنال النظام النيابى . والذى أسعى اليه أن تكسب الثقة فى الخارج ، وأن يكون لها شهرة عظيمة فيه . ولا يكون ذلك الا باستعمال الدقة والحكمة ، واجتناب التسرع فى العمل ، ثم التروى فيه ، وملاحظة ظروف الأحوال والزمان ، فان مع المستعجل الزلل ، والسرعة مطية الخطل ! أما إذا أسرعت الخطا ، ولم تلاحظ فى سيرها المناسبات ، عادَ ذلك بالضرر العظيم على البلاد .

وعندى فكرة بالنسبة لشخصك ، اذ لا يهمنى فى الحالة الحاضرة الا أمران : أحدهما ، ألا يلحقك ضرر ما . والثانى ، المحافظة على الصالح العام .

إذا سمحت أن أبدى لك هذه الفكرة ـ لا على كونها أمرا أو نصيحة أو ارشاداً ، بل على كونها مجرد إلفات ، فانى فاعل ، ولك لرأى فى اتباعها وعدمها .

قلت : لك الفضل أن تقول . إنى مصغ !

قال : إنك تحتد أحيانا فى القول ، وكثيرٌ من خصومك يعملون على اثارة حدتك عند المناقشة معهم ، فتبدر منك كلمات ربما تأسفت بعد صدورها على قولها . فإذا حصل ذلك منك فى الجمعية ، سبّب ضررا لك .

قلت : ربما كان ذلك منى فى المحادثات الخاصة ، ولكن للمناقشات العامة أحكاما [ص ١٠٩٧] تقضى على الانسان أن يزن كلامه ، ويتأمل فيه قبل إلقائه . فلا تخش من هذه الجهة شيئا ، وسوف يكون سبيلى فى الجمعية التعبير عن الحق ، وتبليغ حاجة الأمة ، فانى التزمتُ أمامها أن أترجم عن آرائها ، وأدافع عن مصالحها بالذمة والصدق .

قال : ولكن ما كل حق يقال ، ولكل مقال مجال . وإنى أعرف كثيرا من الحقائق ، ويجب على أن أبلغها لحكومتى ، ولكنى أكتم بعضها خشية أن يؤدى افشاؤها[٦٥٦] الى ما لا تحمد عقباه . ولو قلت كل ما أعلم ، لكان فى ذلك خطر عظيم !

قلت : إننا نجهل كثيرا من ظروف الأحوال التى تجب رعايتها فى القول والبيان ، فإذا لم تلاحظها الجمعية التشريعية فى آرائها ، فالخطأ ليس منها ، إذ لا يكلّف الانسان أن يلاحظ ما يجهل . فإذا كان عند الحكومة من المعلومات ما يحملها على وضع مشروع من المشروعات ، فلا تثريب على الجمعية اذا رفضته ، لتجردها من هذه المعلومات ! فاذا كنت تريد ان تشترك الجمعية التشريعية فى ملاحظة هذه الظروف والأحوال ، فسبيلك أن تطلعها على هذه المعلومات .

قال : إنى مستعد لأن أعلمك بها ! قلت : وأنا مستعد لذلك ، على شرط أن يحفظ كلٌ رأيه عند عدم الإقتناع ! قال : كذلك ! إنى أحب الإقناع . قلت : إنه ما من وسيلة تنجح فى الجمعية التشريعية إلا هذه الوسيلة . والإعتماد على غيرها لا يعود بطائل .

قال : عندك مَثَلٌ : مشروع إعادة النظر فى الأحكام الجنائية ! ما رأيك فيه ؟ قلت : إنه مشروع غير محمود ، وأخشى أن ترفضه الجمعية لأنه وضع عقب الحكم ببراءة أشخاص من تهمة قتل[٦٥٦م] بعض الفرنساويين [ص ١٠٩٨] فقامت الوكالة الفرنسوية وقعدت لهذا الحكم ، وسعت فى وضع ذلك المشروع . ثم إن نظارة الحقانية كانت طلبت ـ بعد ذلك ـ لرئيس الدائرة التى أصدرت ذلك الحكم رتبة ،

---

(٦٥٦) فى الأصل : إفشاءها .

(٦٥٦ م) فى الأصل : قبل ، ولكن السياق يشير إلى أنها « قتل » ، لأن الحديث كان حول الأحكام الجنائية .

وتقـدم الطلب لمجلس النـظار ، ثم انسحب منه ، عقـابا لـذلك الرئيس .

فهذه الظروف التى أحاطت بذلك المشروع ، نفرت الناس منه . وقد كنت مستعدا لأن أطلب الأسباب التى حملت الحكومة على وضعه ، والأحكام التى يراد به التفادى من أمثالها ، فان فى البلاد الأخرى لايعاد النـظر على حكم البـراءة ، بـل عـلى حكم الإدانـة فقط ـ كـالبـلاد الفرنسية .

قال : إذاطلبت تلك الأحكام لا تعطيها الحكومة ، لأنه لا يسوّغ المناقشة فيها . وقوانين البلاد الفرنسوية تتغير كـل يوم . قلت : إذا رفضت الحكومة تقديم تلك الأحكام ، كان نصيب ذلك المشروع من الجمعية الرفض، إذ لا يمكن لها أن تصدق على مشروع قبل أن تقف على جميع المعلومات التى دفعت بالحكومة الى وضعه ، وبدون أن تشترك معها فى تقدير هذه المعلومات . وتغير القوانين فى البلاد الفرنسـاوية لا يفيد شيئا فى موضوعنا .

قال : إنى إذا كنت مصرا على هذا المشـروع ، فليس ذلك لأن قنصـل فرنسـا تكلم معى فى شأنـه ، بـل لأنـه حصـل سعى لـدى حكومتى ، وهى أمرتنى أمرا قاطعا بوضعه . وقد بحثه رجال القانون عندها ، واتفقوا عليه ، وما أنا الا رسول بتنفيذ أمرها . قلت:نحن نجهل ذلك . قال قد أعلنك به، وهو سر بيننا . ولكن ألا تجد صعوبة فى أن ترفض الجمعية أول مشروع تقدمه الحكومة ؟ قلت : يجب على الحكـومة ألا تقـدم ـ أول الأمر ـ [ص ١٠٩٩] مـا يكون قـابلا للرفض ! قال : لكم أن تعدّلوه بما تريدونه ! ـ قلت : سننظر فى ذلك .

قـال : إنى علىّ أن ألاحظ الأشيـاء الخـارجيـة ، لأنى أعلم بهـا منكم ، وعليكم أنتم ملاحظة الأمور الداخلية ، لأنكم أعلم بها منى .

قلت : كذلك . قال[٦٥٧] : وإنى لا أتساهل فيما يتعلق بالأمن العام ، أما فى غيرها فالأمر فيه لكم ـ الا ما يتعلق بالميزانية .

قلت : ان على الجمعية أن تبدى رأيها فى ذلـك ، وإذا لم تعمل الحكومة به استقلت بالمسؤولية عنه . ونحن مستعدون للتفاهم والأخذ والعطاء عند كل مشروع ، فإن اقتنعنا بفائدته صدقنا عليه ، وإلا قلنا رأينا ، وللحكومة رأيها ، وعلى كل منهما مسؤولية ما يراه[٦٥٨] .

---

(٦٥٧) أضفنا « قال » لأن الكلام منسوب إلى اللورد كتشنر .

(٦٥٨) هـذا الحـوار بـين اللورد كتشـنر وسعـد زغلول عن دور الجمعيـة التشريعية ، يدعونا إلى تقديم نبذة عن تاريخها .

ففى ١٥ من مـارس سنـة ١٩١٤ وضعت الجمعيـة لائحتهـا الداخلية فى ٨٥ مادة وهى لا تخرج عن نطاق اللوائح الداخلية التى سنها مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية فى أثناء إجتماعهما فى ثلاثين سنة .

وقد دام دور إنعقادها العادى الأول من ٢٢ من يناير ١٩١٤ إلى ١٧ من يونيه سنة ١٩١٤ . ونظرا لقيام الحرب الأوروبية العظمى فى سنة ١٩١٤ ، وإعلان الحماية على مصر ، وقيام الأحكام العرفية فى البلاد ، وخلع الخديوى عباس الثانى ، رأت الحكومة تأجيل إنعقاد الدور الثانى للجمعية ، فصدر أمر عال فى ١٨ من أكتوبر سنة ١٩١٤ قالت فيه :

« بالنسبة لهذه الظروف التى من شأنها أن توقف وضع منهاج نظامى للإصلاحات التشـريعية ، فضـلا عن أن تلك الظروف قـد تضـطرّ السلطة التنفيذيـة فى كل حـين إلى إتخاذ تـدابـير إستثنـائيـة ومستعجلة ، وأن كل أمر عال لا يكون بطبيعته ذا صفة وقتية محضة ، ويكون قد صدر دون عرضه على الجمعية التشريعية فى حين أنه كان من الواجب عرضه عليها بمقتضى أحكام القانون النظامى ، يبطل مفعوله =

= حتما بعد إجتماع الجمعية التشريعية بخمسة عشر يوماً ، إلا إذا حصل فى خلال هذه المدّة عرضه على تلك الجمعية معدّلاً أو غير معدّل » .

وفى ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩١٤ صدر مرسوم بتأجيل هذا الدور إلى ١٥ من فبراير سنة ١٩١٥ ، ثم أعقبه مرسوم ثالث فى ٩ من فبراير سنة ١٩١٥ بتأجيله إلى ١٥ من أبريل ، ثم أعقبه مرسوم رابع فى ١١ من أبريل سنة ١٩١٥ بتأجيله إلى أوّل نوفمبر سنة ١٩١٥ ، ثم أعقبه مرسوم خامس فى ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩١٥ بوقف العمل بأحكام القانون النظامى القاضية بالتجديد الجزئى فيها وفى مجالس المديريات ، وقالت الحكومة : « إن الأسباب التى دعت إلى هذه التأجيلات المتوالية لا تزال باقية ، وهى تدعو إلى تأجيل جديد لمدّة أخرى ليس من الميسور تحديد مقدارها منذ الآن .

وبما أنه مع عدم إنعقاد الجمعية التشريعية لا يتسنى إجراء عملية القرعة اللازمة لتعيين الأعضاء الذين تنقضى مدّة نيابتهم .

وبما أنه ليس من المناسب فى الظروف الحاضرة إجراء الانتخابات لتجديد أعضاء مجالس المديريات تجديدا جزئيا طبقا لما نص عليه القانون النظامى أيضاً » .

وقررت تأجيل إجتماع الجمعية التشريعية الذى كان محدّدا له يوم أوّل نوفمبر سنة ١٩١٥ إلى ميعاد آخر يكون تعيينه بمقتضى مرسوم يصدر فيما بعد ، وأوقفت العمل بأحكام القانون النظامى القاضية بتجديد الأعضاء تجديدا جزئيا فى كل من الجمعية التشريعية ومجالس المديريات ، ولم تُجدد إنتخاب أعضاء الجمعية التشريعية ، ولم تدع للانعقاد ، واستمرّ أعضاؤها يتناولون مكافأتهم السنوية طوال مدّة الحرب العظمى وبعدها ، إلى أن صدر القانون رقم ١٠ فى ٢٩ من أبريل سنة ١٩٢٣ بحلها لصدور الدستور المصرى فى ١٩ من أبريل سنة ١٩٢٢ .

ثم انتقل الكلام فى الأوقاف ، فقال : انها مصلحة مملوءة بالفساد ، وما عليكم إلا أن تسألوا الناظر ، وهو يبدى لكم ما تسألون عنه - خصوصا فيما يتعلق باستحقاقات المستحقين فى الأوقاف الخيرية ، فإن الخلل فيها فوق ما يتصور .

قلت : وبهذه المناسبة ، استلفت نظر جنابكم الى الاقتراح الذى وضعته بشأنها ! - وبينته - فقال : إن هذا غير ممكن ، لأنه يكون سابقة سيئة ، وإنى أعدك أن آراء الجمعية التشريعية فى نظامات الأوقاف تكون نافذة.قلت : إن هذه إن فعلتها تكون أحمد أثر لك فى هذه البلاد ، وأفضل ما تشكر عليه فى المشروعات .

ولا يكفينا أن تعدنا بنفاذ رأينا فيها ، لأن هذا الوعد لا ينفذ بعدها ، وإنما نريد نصا يخولنا هذا الحق ! قال:إن هذا يمس القانون النظامى ، ولا نريد تعديلا فيه . قلت : لماذا ؟ وأى ضرر فى هذا التعديل ؟-فلم يعط [ص ١١٠٠] جوابا صحيحا . قلت[٦٥٩] : إنه لا يمكنك أن تراقب هذه المصلحة ، لا بنفسك ، ولا بواسطة أحد من الموظفين الانجليز ، فهى متروكه لرأى ناظرها الوطنى ، وأربعة من الأهلين معه . وليس من المعقول أن يفضل رأى هؤلاء النفر على رأى تسعين ذاتا ، فيهم نظار الحكومة وغيرهم من أهل الكفاءات الواسعة

وقد تولى رياسة هذه الجمعية طوال مدّتها من ١٩١٤ إلى ١٩٢٣ أحمد مظلوم باشا .

وتولى وكالتها عن المعينين عدلى يكن باشا ، ثم خلفه سعيد ذو الفقار باشا ، وعن المنتخبين سعد زغلول باشا .

(أنظر : محمد خليل صبحي : المرجع المذكور ص ٤٦ - ٤٧)

(٦٥٩) فى الأصل : « فقلت » .

والاقتدار الشامل . فلم يرد أن يستمر فى الكلام . وانتقل الى الموضوع الأول ، وأعاد بعض ما أبداه فيه .

ثم قلت له : إنه بلغك أنى إتّحذت بالخديوى ، وصرت آلـة فى يده ، وبالحزب الوطنى ، وسأكون زعيما له . فاستغرب من ذلـك ، وقال : إن هذا لم يحصل ! كيف بلغك هـذا ؟ قلت : إنه بلغنى من كثير ، مثل محمد بك محمود ، وفتحى ، ومصطفى باشا ، وعدلى ، وغيرهم ـ ممن أذنتهم بقول ذلك لى ! فاستمر فى الاستغراب ، وكرر اسم محمد محمود ! قلت(٦٦٠) : إن هذا غير حقيقى . وفى الواقع أنى كُلفت أن أقابل الخديوى مرارا ، ولكنى لم أقابله الا اليوم مع مصطفى باشا وأصهارى . ولست آلة فى يد أحد ، ولا أرضى لنفسى أن تكون آلة لمخلوق . ولأى مقابل أصير آلة فى يدى الخديوى ؟ وإذا كنتُ ممن يسهل استمالته لجهة ، كان ذلك أسهل عليك من غيرك !

إن الأمة انتخبتنى ، ووضعت فىَّ ثقتها . فلا أكون خادما الا لها . ومثلى لا يؤخذ بالعنف ، ولكنه باللطف يؤخذ .

ولقد علمت ـ أثناء الإنتخاب ـ أن الحكومة تعاكسنى ، وتضع على منزلى الرقباء ، وتمنع موظفيها من التردد عليه . وما رضيت أن أخبرك بشىء من الأمر كيلا يُظن أنى أطلب منك [ص ١١٠١] مساعدة على انتخابى . ولقد تم بحمد الله أمره ، وحمدت نتيجته .

قال : هل كنت تريد أن تنتخب فى أكثر من قسمين ؟ قلت : لا ، وإنى أفتخر بذلك رغما عن معاكسة الحكومة ، خصوصا بواسطة الجرائد المأجورة منها !

قـال : ومـا هى تلك الجـرائـد ؟ قلت(٦٦١) : النـوفيـل ،

---

(٦٦٠) فى الأصل : « فقلت » .

(٦٦١) أضفنا « قلت » : لصحة العبارة .

والبروجريه ، والمؤيد . قال : إن المؤيد حضر رئيس تحريره عندى ، وهو شاب ، وزعم أنه لا ارتباط له بالمعيـة . فأفهمتـه غلطه ، وأنه مرتبط تمام الارتباط بها ، وأن كل ما يكتبه يعتبر صادرا منها ، وليحذر إن كتب مالا يروق . قلت :[٦٦٢] إنى أعلم ذلـك . ثم عدت إلى الكلام فى التجسس والمراقبـة ، فقال: إنى لم أعلم بشىء من ذلـك ، وسأنظر !

ثم قلت له : تتذكـر أنى قلت لك ـ هـا هنا ـ بـأنى لا أريد من الخديوى رتبة ولا نيشانا ، وسيرى بعد خروجى من الحكومة ما أفعل ، وها قد نجّح الله قصدى ، ورأى بعينيه ما تم لى .

قال : ينبغى أن تضع نصب عينيك مصلحة البلاد ، ومنع الضرر عنها ، كما يضع السارى فى البحر القطب أمامه . فلا تغفل عن النظر دائما الى نجم هذه المصلحة . ولك أن تحضر عندى كلما[٦٦٣] تريد ، وتستعلم عن كل ما تشاء ، ولى أن أحضرك عند الحاجة ، وأُعلمك بما أريد . وإذا بلغك عنى شىء فقل : إنى أعرف اللورد كتشنر ، وهو يعرفنى . قلت : عظيم ، ولى عنـدك مثل ذلـك . قال : كـذلك . وانصرفت .

ثم حضر عندى بالأمس أحمد بـاشا محمـود وعبد الجـواد نوار ، وفهمت منهما أن بعض الموظفين فى مديرية البحيرة يهتمون بجمع نقود تبلغ ثلاثة [ص ١١٠٢] آلاف جنيه ، لعمل تذكار لكمال باشا !

فذهبت اليوم ، فى السـاعة الحـادية عشـرة ونصف ، الى اللورد كتشنر . وكان معه البرنس حسين ، فانتظرت قليلا ، وإذا به خارج من الجنينة مع البرنس ، فسلمت عليهما ، وانصرف البرنس .

---

(٦٦٢) أضفنا « قلت » : لتصحيح العبارة .

(٦٦٣) فى الأصل : كل ما .

١٨٩٥

وأخذنى اللورد معه إلى الجنينة ، وقال : إنى سألت محمد سعيد عن الجواسيس ؟ فأكد لى بشرفه أنه لم يكن لديه علم بهم ! وأعطيت التنبيهات لهارفى أن يرفع كل ما كان من ذلك - هذا إن كان - وهذا كل ما يمكننى أن أفعله . وعلمت أن المراقبة عليك هى من الجهة الأخرى - أى من جهة الخديوى - أما من هذه الجهة فلا .

فشكرته،وقلت:إنه طبقاللاتفاق(٦٦٣م)حضرت لأمر صغير،وهو أن بعض الموظفين فى بعض المديريات ، التى تجرى حركات النقل والإبدال فيها ، شارع فى جمع نقود لعمل تذكار لبعض الموظفين ! وفى هذا ضرر عظيم .

فلما أتممت كلامى حتى قال : إنى منعت ذلك ، وأمرت هير أن يمنعه بطريقة عامة ، من غير أن يظهر أنه بخصوص كمال(٦٦٤) . قلت : حسنا فعلت ، لأن ذلك فضيحة عامة !

وقد استاء الناس كثيرا مما جرى فى مديرية الغربية . فقد تألفت لجنة تحت رئاسة وكيل المديرية - الذى تعين الآن محافظا لدمياط - من بعض المنافقين ، فطافوا البلاد ، وصاروا يدعون الناس للدفع ، ويورطونهم تارة ، ويهددونهم تارة أخرى ، وكان ذلك فى أيام الانتخابات . فتسابق المرشحون للإكتتاب ، واكتتبوا بمبالغ طائلة ، تترواح بين مائة جنيه فأقل ! ومن المرشحين من دفع هذا [ص ١١٠٣] المبلغ وهو(٦٦٥) لا يملك بعضه ، وأطيانه مشهورة فى المزاد .

فقال : أتقدر أن تأتينى بهذا الرجل ، كى يقول بنفسه ما تروى عنه ؟ قلت : إنه لم يُجبر اجبارا ماديا ، ولكن رغبته فى الترشيح هى التى

(٦٦٣ م) فى الأصل : الاطفاق - بالطاء ! وهذه الكراسة سلاة من سعد .

(٦٦٤) مدير الجيزة .

(٦٦٥) أضفنا : « وهو » لتستقيم العبارة .

دفعتـه لدفـع هذا المبلغ . ومـا عليك الا أن تـطلب كشفـا بـأسـاء الدافعين ، يـظهر لـك أن أرباب المـائة هم من العمـد والمرشحـين للعضوية فى الجمعية التشريعية . وهو مبلغ طائل ، لا يسمح أى واحد هنا أن يدفعه لاكتتاب باسمك أنت ، مع أن لك من الآثار ما لا تذكر معه آثار مثل محب باشا(٦٦٦) !

فقال : ألم تزر طنطا لترى ما خلف محب من الآثار الباهرة ، التى تشهد له بالفضل والمقدرة ؟ قلت : مهما كان من فخامة هذه الآثار ، فانها لا تشفع فى الرشوة ، وابتزاز أموال الناس بالباطل ! فقد جمعوا حوالى أربعة آلاف جنيه ــ عدا ما جمع ولم يظهر ! وأخذوا من هذا المبلغ ألفا للوليمة والداع(٦٦٧) الذين صنعوهما له ، مع أن اللورد كرومر ــ على فخامة قدره ــ لم يُجمع له فى القطر المصرى كله أزيد من خمسة آلاف جنيه ! .

فقال : ولماذا كان هذا الجمـع ؟ قلت : للمساعـدة على ملجـأ انشأته قرينته . قال : إنى منعت الاكتتاب عند حضورى ، هلاّ تتذكر ما صنعته مع مدير جرجا ، الذى استعمل الشدة مع أحد الأهالى لكى يدفع مبلغ معونة ؟ قلت : نعم ، ولكنك عينته ــ بعد قليل ــ وكيلا لاحدى النظارات ! .

فلم يحر جوابا ، وأنشأ يقول : إنى وجدت هذه العادة فاشية . قلت : لم تكن محللة ، بل محرمة فى عهد كرومر ، حتى حـوكم أحد المديرين بسبب كونه جمع أموالا فى مديريته لزينة [ص ١١٠٤] كان أعدها لاستقبال الجناب العالى ، وحكم عليه بالرفت ، وهو أحمد باشا خيرى !

---

(٦٦٦) محب باشا هو مدير الغربية .

(٦٦٧) هكذا فى الأصل

ثم توجد منشورات صادرة من الحكومة بتحريم التداخل فى الانتخابات !

ولقد تركتَ الاكتتابات حرة لفائدة حرب الدولة (٦٦٨) والهلال الأحمر ، فأظهروا بعض ما جمعوا وأخفوا باقيه ! قال : ولم يصل منه الا عشرون ألف جنيه فقط للدولة العلية ! قلت : إنك أغضيت عن هذا الأمر محافظة على خواطر المسلمين . قال : كذلك ! فعِلّته سياسية ، قلت : نعم ، ولكنه ترتب عليه كثير من الضرر . ولا طريقة تمنع ذلك الا وضع حد لهذا التيار الجارف للثروة .

فلم يتقبل الكلام بارتياح ، وبدا عليه شيء من التقزز ، رغما عما كان يخفيه،وقال : إنى أمرت ــ قبل حضورك بيومين ــ بمنع الاكتتابات جميعها ، وسأطلب ما كتبوا فى (٦٦٩) ذلك ، وانظر فيه ، وأشدد فى تنفيذه .

---

(٦٦٨) أى الدولة العثمانية ، والمقصود : الحرب الطرابلسية المعروفة أيضا باسم : الحرب التركية - الإيطالية ١٩١١ - ١٩١٢ - وهى التى نشبت بعد أن استولت إيطاليا على طرابلس ودرنه وطبرق وبنغازى فى سبتمبر ١٩١١ ، وكانت ليبيا تحت السيادة العثمانية وقد أثار هذا الغزو عواطف الشعب المصرى انطلاقا من المشاعر الاسلامية . وتطوع عدد كبير من المصريين للقتال فى صفوف الليبيين ، وكان على رأس هؤلاء عبد الرحمن عزام ، وصالح حرب ، وتكونت لجان لجمع الاكتتابات لمساعدة الليبيين .

(أنظر : د . عبد العظيم رمضان . الجيش المصرى فى السياسة ص ٩٠ - ٩٥ - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٧٧)

(٦٦٩) أى : التعليمات التى صدرت فى ذلك .

وقال : إن ما(٦٧٠) يُعمل فى الاحتفالات بالنسبة الىّ ليس الا شيئا يسيرا ، لا يكلف شيئامن النفقات ، ولا أستطيع الاستغناء عنه ، لضرورة وجود « خيمة » لاجتماع الناس ، والمحادثة معهم عن شئونهم . ولقد كانوا يبدون أمامى كثيرا من الرغبات ، مثل إنشاء طرق ، وشق ترع ، وغيرذلك . قلت : ومدح مدير ! ولا كلام لى فيما يُعمل لك ، وانما الكلام فيما يعمل للموظفين ، وفيه مبالغة يتألم الكثير منها ، ويشكون مر الشكوى .

قال : إنك لشديد ! قلت : إنه لا يلزم تشجيع الرذيلة ، بل من واجباتك العمل على اجتثاث(٦٧٠م) أصولها .

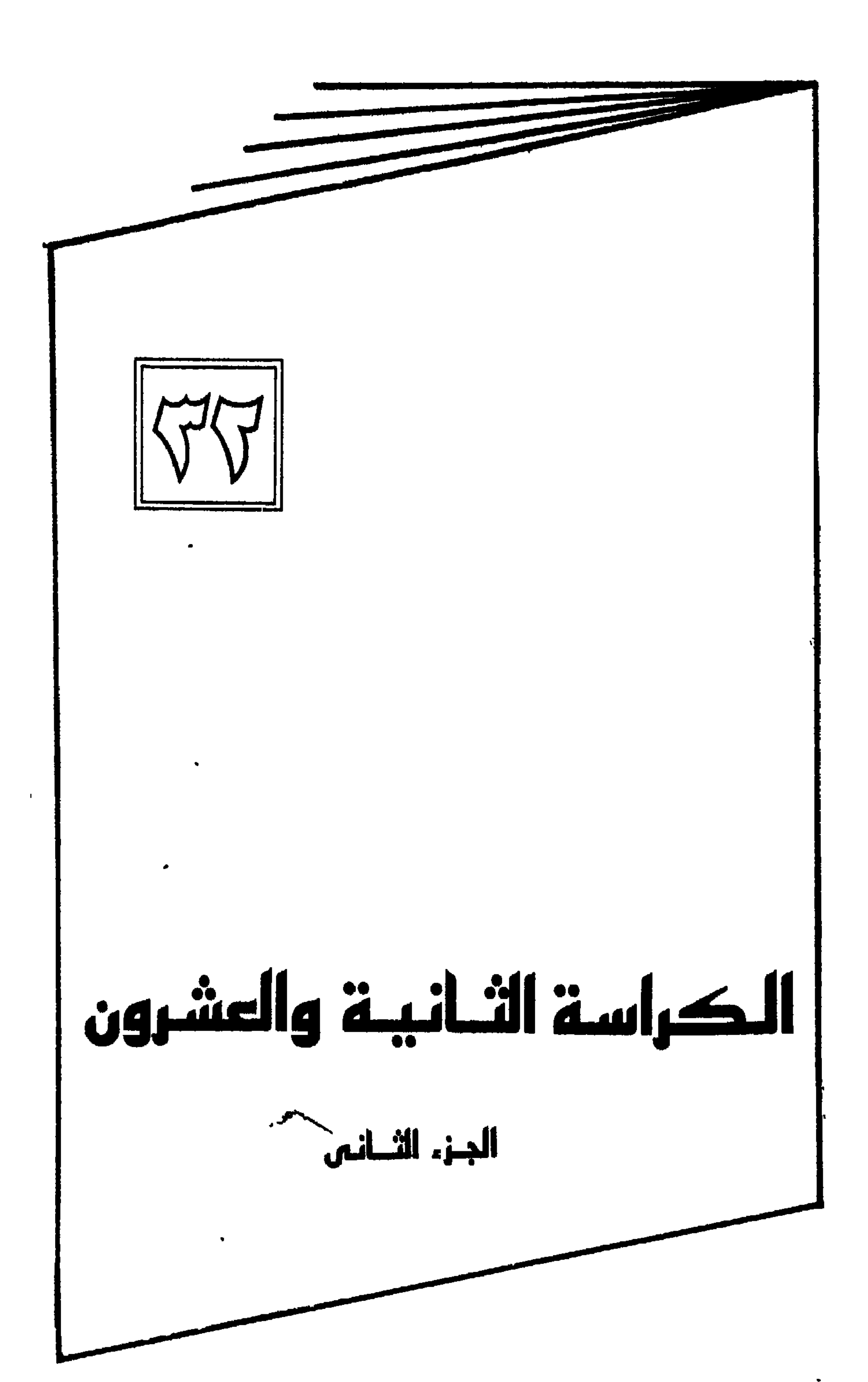
[ص ١١٠٥]

ثم ختم الكلام بقوله : إنه ذاهب إلى مصطفى باشا فى الأهرام الساعه ثلاثة ونصف ، وهو الرجل الوحيد الذى أحبه . قلت : الذى تحبه ؟ قال : أريد : الوحيد ! قلت : إنه يحفظ لشخصك احتراما عظيما . ثم انصرفت .

---

(٦٧٠) فى الأصل « انما » .

(٦٧٠ م) فى الأصل : اجتثاثات .


٣٢
الكراسة الثانية والعشرون
الجزء الثانى



الكراسة الثانية والعشرون

الجزء الثانى

من ص ١١٠٦ إلى ص ١١٠٦

يوم ٧ يوليو ١٩١٤

محتويات الكراسة .

ـ سفر سعد زغلول إلى أوروبا .



[ص ١١٠٦]

٧ يوليو سنة ١٩١٤*

قبيل السفر الى أوروبا

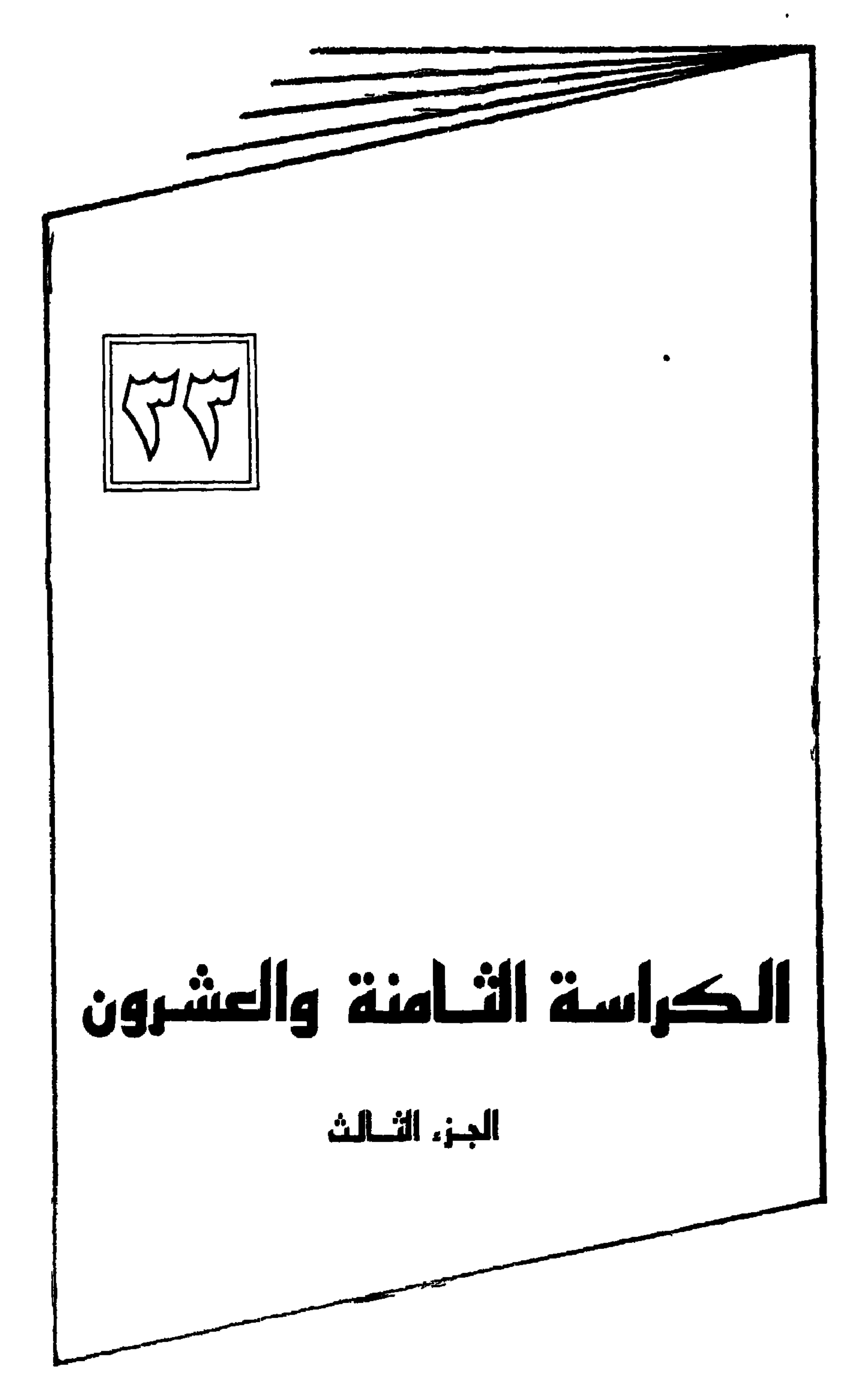
ترددت كثيرا فى السفر الى أوروبا هذا العام ، لأن مشقات السفر كثيرة ، ولذائذه قليلة بالنسبة لى . ولكنى فضلت الرحيل على البقاء ، حتى اغير الأفكار بتغير المكان والسكان .

وانى أسافر غدا بمشيئة الله ، ولا أعرف لى قريبا أعتمد عليه ، ولا صديقا أثق به ، ولا معرفة آنس به ، وما أشعر بشىء من الوحشة الا من مصر ، أى من هذا المجموع المجمل المبهم !

استودع الله هذا المجموع ، وأرجو أن أعود اليه موفور الصحة ، مملوءا بالأمل فى المستقبل ، والثقة بالله .

* هذا التاريخ يدل على أن سعد زغلول انقطع عن كتابة مذكراته من يوم ٢٦ ديسمبر ١٩١٣ ــ أى لمدة ستة أشهر .




٣٣
الكراسة الثامنة والعشرون
الجزء الثالث



الكراسة الثامنة والعشرون

الجزء الثالث

من ص ١٤٨٥ - ص ١٤٨٧

من ١١ سبتمبر ١٩١٤ الى ٢٦ سبتمبر ١٩١٤

المحتويات :

- توزيع ميراث مصطفى فهمى باشا .



[ص ١٤٨٥]

١١ سبتمبر سنة ٩١٤

من بضعة أشهر لم أكتب مذكراتى ! وقد مرت.بى أثناء هذه الفترة حوادث جسام ، ونزل بى أهوال عظام ، تبتدىء من أول الانتخابات ، ووفاة حرم مصطفى باشا ، وتنتهى بوفاة زوجها فى الساعة الحادية عشرة من مساء يوم ٣ سبتمبر ٩١٤[٦٧١] .

تشير علىّ الحوادث بان اكون حذرا ، ولا أتبع سبيل الغاويين ، ولا ذوى الأغراض ، وأن أعرض عن السياسة والسياسيين . وقد أكثر البرنس حسين من نصحه لى بأن لا أميل الى حزب المعية واستهوائها ، وأشار بعدم استحسان نشر التلغراف الوارد من الخديوى فى شأن التعزية ، ونصه . فقلت : انى نشرته ، لأن الجهة الثانية[٦٧١م] لا بد أن تكون اطلعت عليه ، قبل وصوله لى .

---

(٦٧١) فى الأصل يوم ١٣ سبتمبر وليس يوم ٣ سبتمبر ، وهو خطأ ، لأن تاريخ اليومية : ١١ سبتمبر .

(٦٧١ م) يقصد : الانجليز .

[ص ١٤٨٦]

قضى مصطفى باشا . وكان لوفاته رنة حزن فى كثير من الصدور ، ولكنها رنة ما سُمعت حتى انتهت ! ولقد احتفلت الحكومة بجنازته ، فى الاسكندرية ومصر ، احتفالا رسميا يليق بمقامه العسكرى والمدنى، وفقدتُ بوفاته حماوحبيبا مليح الطلعة ، جميل الخلقة ، رقيق الحاشية ، لطيف العشرة ، دقيق الاشارة ، بعيد النظر، بصيرا بالعواقب ، رزينا حليما ، صادق القول ، مخلص العمل ، لا يقول مالا يريد،ولا يريد ما يسيىء .

وقد عزّانا الكثير من الناس فيه .

خلّف ثلاث كريمات ، وأوقف عليهن أطيانه ، وقدرها ستمائة ثمانية وأربعون فدانا تقريبا ، بناحية مسجد وصيف بمشتملاتها . وترك من النقود ، فى البنك الأهلى ، مبلغ ثمانية آلاف جنيه وستمائة تقريبا، وترك فى الأطيان ما يقرب من ألف أردب قمح ، وكان ابتدأ جنى القطن قبل وفاته بعشرة أيام تقريبا .

والعزم حصر جميع ما ترك ، وتقسيمه على جميع الورثة من كريماته واخواته ، من غير غبن ولاغدر ولا تساهل .

يوم ٢٦ سبتمبر سنة ٩١٤

ولقد حاول محمود باشا(٦٧٢) أن يتوكل عن الكريمات ،ولكنه لم ينجح ، لأنى رأيت ان اسماعيل باشا(٦٧٣)لا يميل الى ذلك مهما كان

(٦٧٢) محمود صدقى .

(٦٧٣) إسماعيل سرهنك .

الأمر ، فأشرت أن توكل كلٌّ واحدة قرينها ، وكل القرناء يوكلون عنهم رجلا واحدا ، لمباشرة أمور الوقف الزراعية . واتفقنا على تعيين سباعى بيك لهذه الغاية .

ولكن محمود باشا دعا[٦٧٤]هذا الأخير ، وأفهمه آن يتوكل عنى وعن اسماعيل باشا فى نظير عشرين جنيه ، يدفع كل واحد [ص ١٤٨٧] منا الاثنين نصفها . وأما هو فلا يوكل أحدا !

وقد حضر عندى اليوم-وتناقشنا نحو ساعتين فى هذه المسئلة ، وكان يلين تارة ، ويشتد أخرى ، ويقول : إنه لا يوكل سباعى ، لأنه غير عاجز[٦٧٥] ، وانما يريد أن يباشر حصة قرينته؛ونحن نوكل عنا سباعى .

واخيرا بعد اللتيا والتى[٦٧٦] ، قبل أن يوكل سباعى عنه ، وقال إنه لا يدفع شيئا من مكافأته[٦٧٧] ! وبعد مناقشة طويلة ، قبل ، لأنى قلت له : إنى واثق بك ، والغرض أن نستمر فى الغاية كما كان الأمر عليه من قبل ، حتى تصفو الحال بينكما . وأظهرت أنه لا أحد ينكر فضله . فحنَّ الى هذا الكلام ولان ، وقبل .

ثم كلمتُه فى عدم اشتمال الوقفية على المواشى ، وفهمت منه أنها تبلغ ـ على اختلاف أنواعها ـ مائة رأس ، وتساوى من الثمن مبلغ ٢٠٠٠ جنيه . وأن فى العزبة الآن خمسمائة أردب قمح تقريبا ـ وقد كان بيع مثل هذا المقدار ـ وفيها نحو أربعمائة أردب فول وتبن .

---

(٦٧٤) فى الأصل : دعى .

(٦٧٥) أى قادر على الوكالة عن قرينته . وقد ورد فى الأصل : « لآكل » وعدلناها إلى « لا يوكل » .

(٦٧٦) أى جدال طويل .

(٦٧٧) فى الأصل : مكافئته .

١٩١٢
فهمت منه ـ فى هذه الجلسة ـ أن المراد تخصيص البيت إلى حسين نجله ، ليتزوج فيه بنَزْلى[٦٧٨] بنت عبد الرحيم . فقلت : هذه مسئلة تنظر فى المستقبل .

(٦٧٨) يقصد « نازلى » .

ثبت بمصادر ومراجع الدراسة والتحقيق

أحمد السعيد سليمان ، الدكتور : تأصيل ما ورد فى تاريخ الجبرتى من الدخيل (دار المعارف ١٩٧٩)
أحمد تيمور : الرتب والألقاب المصرية لرجال الجيش والهيئات العلمية والقلمية (القاهرة ١٩٥٠)
أحمد شفيق باشا : مذكراتى فى نصف قرن ، الجزء الثانى ، القسم الأول والقسم الثانى (مطبعة مصر ١٩٣٦)
أحمد لطفى السيد : قصة حياتى (كتاب الهلال عدد فبراير ١٩٦٢)
أحمد فهمى حافظ : سعد زغلول من حياته النيابية ، الجزء الأول (القاهرة ، بدون تاريخ)
إلياس زخوره : السوريون فى مصر ، الجزء الأول (القاهرة : ١٩٢٧)
الياس زخوره : مرآة العصر فى تاريخ ورسوم أكابر الرجال بمصر ، ٣ أجـزاء (المطبعة العمومية بمصر ١٨٩٧)

١٩١٤

أمين سامى باشا : التعليم فى مصر فى سنتى ١٩١٤ و ١٩١٥ (مطبعة المعارف ١٩١٧)

أنور الجندى : الصحافة السياسية فى مصر (القاهرة : ١٩٦٢)

تقرير عن المالية والادارة والحالة العمومية فى مصر والسودان سنة ١٩١٣ ، مرفوع من الفيكونت كتشنرالى السير ادوارد جراى فى ٢٨ مارس ١٩١٣ (مطبعة المقطم ١٩١٣)

زكريا سليمان ، الدكتور : الحزب الوطنى ودوره فى السياسة المصرية ١٩٠٧ ـ ١٩٥٣ (القاهرة ١٩٨٦)

زكى صالح ومحمود مرسى : البعثات التعليمية فى القرن التاسع عشر ، الجزء الثانى (القاهرة ١٩٦٣)

طلعت اسماعيل رمضان : الادارة المصرية فى فترة السيطرة البريطانية ١٨٨٢ ـ ١٩٢٢ (دار المعارف ١٩٨٣)

عباس حلمى الثانى : مذكرات عباس حلمى ، جريدة المصرى ابتداء من ٣١ مارس ١٩٥١ .

عبد الرحمن الرافعى : محمد فريد ، رمز الاخلاص والتضحية، (القاهـرة : مكتبة البابى الحلبى ١٩٤١)

عبد الرحمن الرافعى : مصطفى كامل ، باعث الحركة الوطنية (القاهرة ، مطبعة الشرق ١٩٣٩)

: شعراء الوطنية ، (مكتبة النهضة ١٩٥٤)

عبد العظيم رمضان ، الدكتور : تطور الحركة الوطنية فى مصر (هيئة الكتاب ١٩٦٨)

عبد العظيم رمضان ، الدكتور : تطور الحركة الوطنية فى مصر ، الجزء الثانى (دار الوطن العربى ١٩٧٢)

عبد العظيم رمضان ، الدكتور : الجيش المصرى فى السياسة ١٨٨٢ ـ ١٩٣٦ (هيئة الكتاب ١٩٧٧)

عبد العظيم رمضان ، الدكتور : صراع الطبقات فى مصـر ١٨٣٧ ـ ١٩٥٢ (بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٨)

١٩١٥

عبد العظيم رمضان ، الدكتور : مذكرات سعد زغلول ، الجزء الأول ، والثانى ، والثالث (تحقيق) (الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٧ ، ١٩٨٨ ، ١٩٨٩)

عبده حسن الزيات : سعد زغلول من أقضيته (دار الكتاب اللبنانى - بيروت)

عوض توفيق وحسن صبرى : وزراء التعليم فى مصر ، وأبرز انجازاتهم ١٨٣٧ - ١٩٧٩ ، الجزء الأول (القاهرة ، المركز القومى للبحوث التربوية ١٩٨٠)

فؤاد كرم : النظارات والوزارات المصرية (مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، مطبعة دار الكتب ١٩٦٩)

قلينى فهمى باشا : مذكرات قلينى فهمى باشا ، المجلد الأول (١٩٤٣)

محسن محمد : سعد زغلول ، مولد ثورة (القاهرة : مكتبة غريب ١٩٨٣)

محمد ابراهيم الجزيرى : آثار الزعيم سعد زغلول ، عهد وزارة الشعب ، الجزء الأول (دار الكتب المصرية ١٩٢٧)

محمد ابراهيم الجزيرى : سعد زغلول (كتاب اليوم)

محمد انيس ، الدكتور : صفحات مطوية من تاريخ الزعيم مصطفى كامل - الطبعة الثانية - (سلسلة تاريخ المصريين ١٩٨٧)

محمد توفيق خفاجى : أضواء على تاريخ التعليم فى الجمهورية العربية المتحدة (وزارة التربية والتعليم ١٩٦٢)

محمد خليل صبحى : تاريخ الحياة النيابية فى مصر ، الجزء الرابع والسادس (دار الكتب ١٩٣٩)

محمد خيرى حربى والسيد محمد العزازى : تطور التربية والتعليم فى مصر فى القرن العشرين (وزارة التربية والتعليم ١٩٥٨)

محمد على علوبة : ذكريات اجتماعية وسياسية (المركز العربى للبحث والنشر ١٩٨٢)

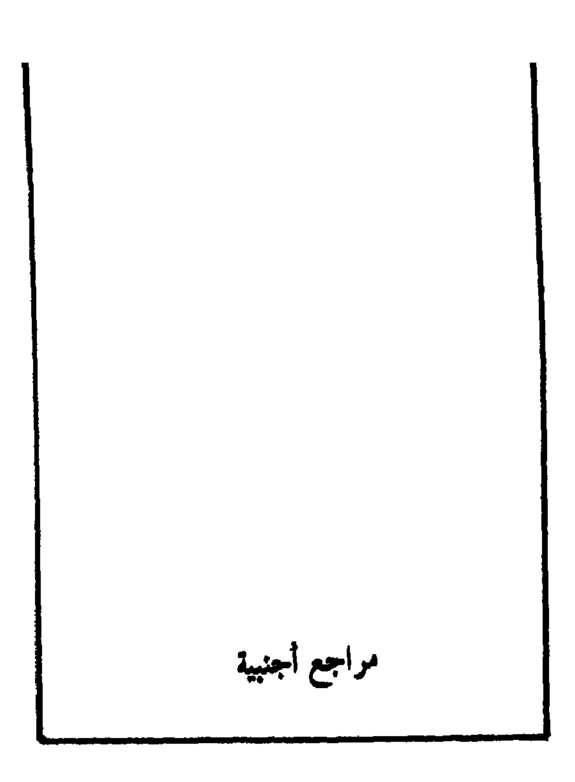
محمد فريد : أوراق محمد فريد ، المجلد الأول ، مذكراتى بعد الهجرة (هيئة الكتاب ١٩٠٤ - ١٩١٩ (مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ١٩٧٨)

محمد نجيب أبو الليل : الأمانى الوطنية والمشكلات المصرية فى الصحف

١٩١٦
الفرنسية ، منذ عقد الاتفاق الودى حتى اعلان الحرب العالمية الأولى (القاهرة ١٩٥٣)
مجلس شورى القوانين ، مجموعة محاضر دور انعقاد ١٩٠٩ - ١٩١٠ (المطبعة الأميرية بمصر ١٩١١)
وزارة التربية والتعليم : لمحات من تاريخ وزارة التربية والتعليم ممثلا فى أشخاص وزرائها ، الكتاب الأول (القاهرة ١٩٥٨)
وزارة الأوقاف وشئون الأزهر : الأزهر ، تاريخه وتطوره (القاهرة ١٩٦٤)
يونان لبيب رزق ، الدكتور : الحياة الحزبية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى ١٨٨٢ - ١٩١٤ (مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٧٠)
الموسوعة العربية الميسرة ، جزءان (بيروت ، دار نهضة لبنان).
المنجد فى اللغة والاعلام (بيروت ، دار الشرق ١٩٨٦)

الدوريات

الأخبار ١٩١١ ، ١٩١٢ ، ١٣
الأفكار ١٩١١ ، ١٩١٢
الأهالى ١٩١١ ، ١٩١٢ ، ١٩١٣
الجريدة ١٩١١ ، ١٩١٢ ، ٩١٣
المقطم ١٩١١ ، ١٩١٢ ، ١٩١٣
المؤيد ١٩١١ ، ١٩١٢ ، ١٩١٣
وادى النيل ١٩١١ ، ١٩١٢ ، ١٩١٣
الوطن ١٩١١ ، ١٩١٢ ، ١٩١٣



1 -**Cromer**, The Earle of, Abbas II (London, Macmillan & Co. 1915)

2 - **Cromer**, The Earlw of, Modern Egypt (London, Macmillan & Co. 1911)

3 - **Milner**, Sir Alfred, England in Egypt (London, Edward Arnold 1901)

4 - **Marshall**, J. E., Thw Engytian Enigma 1890 - 1928 (London, john Murray 1928)

5 - **Wheeler, Harold**; The story of lord Kitchner (Edinburgh 1924)

Collins Concise Encyclopedia (Great Britain 1984)

The New American Desk Encyalopedia (U. S. A. 1984)



الكشافات *

١ ـ كشاف الأعلام
٢ ـ كشاف الهيئات
٣ ـ كشاف البلاد والأماكن
٤ ـ كشاف الحوادث
٥ ـ كشاف الدوريات

---

* قام بإعداد هذه الكشافات الأستاذان سامى عزيز فرج ومصطفى الغاياتى والسيدتان ايزيس راغب واستر غالى



الكشافات

١ ـ كشاف الأعلام

(أ)

٢ ـ كشاف الهيئات

٣ - كشاف البلاد والأماكن

(ا)

(ب)

(ت)

(ج)

(ح)

(خ)

٤ - كشاف الحوادث

٥ - كشاف الدوريات

الفهرست

صفحة

صفحة

صفحة

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٩١/٢٠٢٧

ISBN 977 - 01- 2669- 1





مطابع الهيئة المصرية العامة للـ

١٠٢٥ قرشـــا